28





أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي

تأليف: ب. س. لويد

ترجمة: شوقي جلال

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

28

أفـــريقيـــا
في عصر التحول الاجتماعي

تأليف: ب. س. لويد

ترجمة: شوقي جلال



المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

المحتوى

تقديم

لقد صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب منذ عقد ونيف باللغة الإنجليزية تحت عنوان: **التغير الاجتماعي في أفريقيا** ثم صدرت بعد ذلك عدة طبعات بنفس اللغة ونظرا لما مر من الوقت بين صدور الكتاب لأول مرة و بين تاريخ نشره باللغة العربية فقد جرت بعض التغيرات في الساحة التي يتناولها الكتاب، لذلك فان ما بين يدي القارئ العربي اليوم ليس ترجمة حرفية لهذا الكتاب الذي يتناول التغيرات الاجتماعية في غرب أفريقيا فقد أدخل على النص الأصلي تغييران أساسيان الأول هو حذف بعض الاستطرادات التي اعتقدت أن لا ضرر على المعنى العام من حذفها من جهة ومن جهة أخرى حتى يتلاءم حجم الكتاب العربي المطبوع مع حجم السلسلة، أما التغيير الآخر فهو إضافة معلومات جديدة لا تضر أيضا بسياق التحليل العلمي للظواهر الاجتماعية التي جرى مناقشتها في الكتاب وذلك من أجل وضع معلومات استجدت كأسماء المدن والبلدان التي تغيرت بعد استقلالها بدلا من تلك القديمة وسيلاحظ القارئ هذا النوع من المعلومات بسهولة و يسر في متن الكتاب.

بسبب هذه التغيرات رأت اللجنة المشرفة التنويه عنها في مقدمة هذا الكتاب الذي يصدر باللغة العربية لأول مرة حفاظا على القيمة

العلمية التي تتواخاها في إصدار مثل هذه الدراسات.

ومن الله نسأل التوفيق والسداد...

د. محمد غانم الرميحي

أستاذ الاجتماع المساعد

بجامعة الكويت.

تصدير

ليست إفريقيا وحدها التي تعيش عصر تحول اجتماعي سريع بل العالم الثالث كله ونحن جزء منه... إننا نعيش عالمين، عالم الباطن قوامه إرث ثقافي وحضاري عريق ولكن إصابة اليبس والجمود دهرا.. وعالم الحضارة والثقافة المعاصرة الوافدتين. و بين الاثنين زمان طويل، أو قرون عديدة، وتحد صارخ، ثم معاناة إنسانية على المستوى الاجتماعي والذاتي... وكل منا ينقب في باطنه، ويتأمل حوله، ويواجه التحدي، ويتساءل كيف السبيل ؟ والى أين المصير ؟ المشكلات تثقلنا، والطرق أمامنا متباينة، والرؤية غير متجانسة، واليأس يستبد بنفوس بعضنا، والتقوقع على النفس أو الردة إلى الماضي تكاد تكون وسادة الكسالى ومن قصرت هممهم دون فهم الواقع واستيعاب الفكر المعاصر وتمثل إيجابيات الماضي، واستخلاص العبرة، وصوغ الحلول للواقع المعاش.

إننا نفكر بنص عبارات مضت عليها قرون، ولا نزال نرددها وكأنها ترياق مشكلاتنا، فنكون أشبه بقروي ساذج يطبب أمراض العصر بوصفات طبية موروثة. ولعل من اخطر المشكلات أننا غير متفقين على تشخيص أمراضنا ناهيك عن علاجها... هذا حالنا منذ عقود، بينما واقع الحياة محليا وعالميا في تغير متصل... لقد تغيرت بنية المجتمعات العربية ومن ثم تغيرت العلاقات و تغيرت المشكلات، واستتبع هذا تحول في فكرية الإنسان العربي

ورؤيته... والتغير عملية مزدوجة، انه ليس تغيرا في الواقع المادي فحسب، بل تغير في فكر الإنسان أيضا، أو هكذا يجب أن يكون، وكل منهما يؤثر في الآخر. ولا بد وان يتوفر قدر من المواكبة بين الاثنين ضمانا لسلاسة الحركة الاجتماعية، وضمانا لتوفر اكبر قدر من التوافق الاجتماعي بين المرء والمجتمع، وبين الواقع المادي والوا قع الفكري، ثم ضمانا لاطراد حركة المجتمع في تقدمها وارتقائها..

بيد أن المشكلة المطروحة بإلحاح أن واقع الحياة الاجتماعية في دول العالم الثالث بعامة يتغير، وإيقاع التغير سريع سريع... تحول سياسي من نظم قبلية ومن تبعية استعمارية إلى استقلال ونظم حكم عصرية الشكل... تحول من تكنولوجيا متخلفة إلى تكنولوجيا متقدمة وما يتتبع تلك من آثار على الإنسان وعلى حياته كفرد وكمجتمع.. تحول ثقافي واقتصادي وما يلزم عنهما من تغير في البنية الاجتماعية والطموحات والقيم والنظرة إلى الحياة.. الخ. ومع التحول الاجتماعي السريع يعاني المرء تمزقا نفسيا إذ يجد أنماط حياته تتحداها خبرات جديدة.

وإذا عجز المجتمع في شموله عن مواكبة التحول السريع انعكس هذا العجز في أعراض التمزق النفسي والأمراض النفسية أو قصور الفرد والمجتمع. وليست القضية أن نكون أو لا نكون... فان المجتمعات لا تموت.. وإنما التحدي يظل مفروضا. وقد تنتحر حضارة، ولاكن لا بد وأن تنشأ حضارة بديلة. ومن ثم نتساءل في ضوء التمزق المعاش هل نحن نشاهد فصل الختام لحضارة دارسة، وعلينا أن نترقب ميلاد حضارة جديدة ؟ لماذا وكيف ؟ سؤالان مطروحان كرها، ونحن بحاجة إلى إجابة جريئة... ولكن الشيء المؤكد أن المجتمعات العربية تواجه تحديات عديدة وخطيرة هي قرار الوجود أو العدم. وإذا كان البقاء للأصلح فإن الأصلح هنا هو صاحب الرؤية الصحيحة، والرد الصواب، والأسلوب الناجح في مواجهة هذه التحديات.

ومن هنا كانت دلالة هذا الكتاب. إن إفريقيا وهي تعيش عصر التحول الاجتماعي السريع تواجه ذات المشكلات التي تواجهها مجتمعاتنا العربية من حيث عمومياتها. ولهذا فان الكتاب الذي بين أيدينا يبدو لنا وكأنه يحفزنا إلى سير أغوار نفوسنا، وتفهم واقعتا، والعمل الجاد لوضع الحلول

الجذرية. إننا مثل إفريقيا عشنا حقبة من الزمن دولا تابعة أو مستعمرة وكانت حقبة الاستعمار فرصة الغرب للتأثير علينا :-فرض علينا نظما سياسية، ومؤسسات اجتماعية، وفكرا وثقافة، ولم نكن في هذا كله خلاقين أو مشاركين إيجابيين. ثم بعد هذا حاول فصلنا عن ماضينا ... وكان صراعنا ضده فرصة للوقوف بأقدام راسخة على أرض واقعنا بامتداده التاريخي.

ومن هنا كان البحث عن الأصالة في خضم الاتصال بالغرب. وحاول جيل الرواد اكتشاف جذور ثقافتنا لنقف على ارض صلبة في انطلاقنا إلى التحديث وتأكيد هويتنا أو البحث عن ذاتنا وشخصيتنا.. وتشعبت أمامنا السبل، وتباينت النظرات... ولا نزال.. فمن داع إلى الانتماء للغرب، وآخر إلى الانتماء للماضي فحسب، وثالث إلى الاقتباس بفكر مفتوح وقلب مفتوح ثم صهر كل ذلك في نفوسنا ووجداننا، وصهره مع واقعنا ببعديه المكاني والزماني على امتداد التاريخ بمظانه الإيجابية.

ولا نزال على مفترق الطرق تحكمنا أحيانا عصبية فكرية ضيقة مثلما هو الحال في أفريقيا على الرغم من جهود جيل الرواد فيها من أمثال سنجور ونكروما وسيكوتوري وغيرهم من قادة التحرر الإفريقي والداعين لتأكيد الشخصية الإفريقية.

نعم نحن بحاجة إلى أن نعي ذاتنا الاجتماعية بأن نكتشف أنفسنا من خلال تحديات الواقع العديدة، ونكتشف القوانين المميزة لمجتمعاتنا كظاهرة مطروحة للبحث العلمي، وهي ظاهرة حية.. متطورة لها قوانينها الخاصة التي لا تنفي القوانين العامة للتطور الاجتماعي بل يضيف إليها خصائصها، وبهذا يكون تحديث المجتمع أو تطويره نابعا من واقع سوسيولوجي، وليس مفروضا من إطار غريب.

ونحن بحاجة إلى أن نعرف كيف نقرن الثورة الاجتماعية بالثورة الثقافية، بالتراث القديم و ما يحمله من قيم إيجابية، حتى لا يكون التحول انفصالا عن الماضي، ولا استيرادا منبت الصلة بتاريخ الواقع بل يضرب التحول المنشود بجذوره عميقا فيكون تحولا راسخا. إن المجتمع لا يولد أبدا جديدا، كما لا يمكن لمجتمع أن يعيش بذاكرة ذابلة... وإنما هو امتداد ارتقائي.. والمجتمع أيضا لا يمكن أن يحيا أسير تراث جامد بل يأخذ ويعطي متفاعلا دائما وأبدا مع كل جديد إيجابي يضيفه الإنسان في كل مكان وزمان.

ومن هنا نجد اوجه كثيرة بيننا في العالم العربي وبين إفريقيا في ضوء ما يعرضه هذا الكتاب. عاشت إفريقيا ردحا طويلا تحت سطوة الاستعمار نهبا مباحا، ثم انتزعت استقلالها. وفي معركتها من اجل الاستقلال ثم من أجل البناء شرعت مثلنا تبحث عن أصالتها في خضم الاتصال بالعالم الغربي، وحاولت اكتشاف جذورها الثقافية من جديد لتقف على ارض صلبة في انطلاقها إلى التحديث وتأكيد هويتها أو البحث عن ذاتها وشخصيتها الثقافية على أساس صحي سليم.

وعانت إفريقيا مثلما نعاني في ظروف التحول الاجتماعي من شكل الارتباط بتقاليد الماضي: كيف تحافظ وتتطور ؟ وماذا تبقي وماذا ترد ؟ وأخطر ما في الأمر أن تغير التقاليد والتراث ليس بالأمر الهين فهما وعاء ثقافي يحدد قواعد السلوك ويحكم العلاقات الاجتماعية بين الفرد وبين الجماعة، بل وبين الجماعات وبعضها البعض، كما يحدد معالم الشخصية الاجتماعية.

ويطرح الكتاب عديدا من القضايا الخطيرة أحرى بنا أن نتدبرها. ومن بين هذه القضايا البحث عن إطار للتحول الاجتماعي يستوعب متناقضات الواقع المتمثل في الطوائف المتباينة لغة وتاريخا وثقافة وربما عرقا أيضا.. الخ. ونجد ظلا لمثل هذه القضية في عالمنا العربي ولكننا نخفيها خداعا للنفس. فنحن نعيش في عالم ينطوي على متناقضات تاريخية عديدة وان كان لنا جميعا تراث شامل على مدى قرون. بيد أن تراثنا الشامل له عناصر كثيرة بعضها متجانس وبعضها الآخر متنافر.. عناصر أتاح لها التاريخ أو النظم السياسية فرصة الهيمنة، وعناصر حرمتها هذه النظم، ولأسباب عديدة متباينة، من فرصة التعبير عن نفسها وعن تاريخها وثقافتها فعاشت موؤدة وإن ظلت باقية موجودة تؤكد حقها أو تتحين الفرصة.

إننا نؤمن بشعار القومية العربية إيمانا رومانسيا ولم يخضع هذا الإيمان للعقل والعلم، وإذا بنا نعيش عمليا وسلوكيا واقعا قبليا أو طائفيا أو قوميا ضيقا، وان كذبنا على أنفسنا، دون أن نتعالى على هذا كله لنصل إلى فكر عقلاني حر ديمقراطي يؤمن بالتناقضات الكامنة وحركتها، ويهدينا إلى طريق استيعابها.

وطبيعي أن المشاعر القومية الضيقة أو الطائفية الموؤدة أو المقهورة

تضعف من مشاعر الانتماء الاجتماعي، وتعمق من وجدان الاغتراب، وتشكل أغلالا تحد من حركة المجتمع وانطلاقه، وتحول دون تطور الوعي الجمعي المتجانس، وتفرز أمراضا اجتماعية فضلا عن أنها قد تكون أداة في يد أصحاب المصلحة داخليا أو خارجيا على حساب تطور المجتمع ومستقبله.

ويستتبع هذا البحث عن سبيل للتعبير عن مصالح الجماعات والطوائف المختلفة، ومدى وعي هذه الجماعات بمصالحها على المستويين القومي والطائفي في تصالح واتفاق. وهل لديها القنوات الملائمة للتعبير عنها ؟ أم أن هناك قوى تقمع كل محاولة لذلك وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى ردة طائفية وتفتيت للبنية الاجتماعية على نحو ما نشاهد من صراعات وتمزقات في دول إفريقيا تؤكد كلها أن مجتمعات العالم الثالث تزخر بالمتناقضات وان نشدت الاستقرار.

ولن تجد الاستقرار إلا في اللحظة التي يمكن أن يكون فيها الحوار الديمقراطي هو وسيلة القوى والمؤسسات الاجتماعية والأفراد لإدارة التفاعلات بينها. ولن يتحقق هذا التفاعل إلا إذا توفر قدر من التوازن يكفل مصالح كل الطبقات والفئات، والطوائف ويتيح لها حرية التعبير بحيث يكون الحوار الديمقراطي الحر مدخلا للتغيير الثوري. وسوف يتأكد التوازن الاجتماعي حين تجد هذه القوى فرصتها المتوازنة لتنال حقها السياسي والثقافي والاقتصادي بحيث تنتفي صورة النفاق الاجتماعي، أو ينتهي والى الأبد ذلك التباين بين ما يظهر على السطح وبين ما يجري ويعتمل في أعماق النفس والمجتمع.

لقد اقتصر التحول الاجتماعي عند بعض الدول الإفريقية، مثلما هو الحال في كثير من دول العالم الثالث، على تحولات مظهرية في البنية الاجتماعية، على نحو يدعم سلطة النخبة الجديدة الحاكمة المؤمنة بأنها صاحبة الرأي، والأحق بالحكم والتوجيه بل والتميز على من دونها. ولهذا اتجهت بعض هذه الدول إلى تحولات اقتصادية خالصة أو الاهتمام ببناء مشروعات ضخمة ذات طابع مظهري ابتغاء الآبهة الاجتماعية، أو ا لفردية أو التفاخر، وكأنها تعويض عن ماضي دنى، دون اعتبار لظروف التطور التكنولوجي الحديث أو طبيعة الحاجة الفعلية.

وكانت أغلب هذه التحولات مفروضة من أعلى وليست نابعة من القاعدة،

ولا استجابة لقناعة جماهيرية واسعة تحميها. واقترن هذا أيضا بفهم خاطئ لدور الدولة فتفاقم الروتين واستشرى الفساد، وتحطمت فعالية المؤسسات، وفسدت صورتها لدى العامة مما أكد لها انفصالها واغترابها عن الواقع. فلم تجد العامة فيما يجري من تحولات تعبيرا عن ذاتها، ولم تجد فيما تطرحه النخبة الحاكمة من فكر مذهبا لها يمنحها حماسا وديناميةووعيا بتحررها فتنطلق طاقاتها لبناء مجتمع تشعر بالانتماء إليه نظاما وفكرا وإنتاجا، فالاغتراب لا ينتفي إلا من خلال النشاط الإبداعي الخلاق، وعن طريق النشاط العملي والاجتماعي للمنتجين وللأفراد المنظمين كمجتمع وثيق الروابط.

وإنما قنعت النخبة بإيديولوجية تبرر نظامها وسلطانها، وتبرر معاييرها للإنجاز وقيمها الاستهلاكية، وهي أيديولوجية لا يجد فيها الإفريقي ذاته فتكون وعاء لفكره وقيمه وتطلعاته، وهو عين الواقع في كثير من بلدان العالم الثالث.

لقد أغفلت النخبة في كل هذا دور الجماهير كقوة فعالة للتطوير وحامية لمنجزاتها. وأغفلت كذلك دور الثقافة فلم تؤمن بأن التحول الاجتماعي ما لم تظاهره ثورة ثقافية فانه يصبح صرخة في واد أو رحلة في فراغ. فالتحول الاجتماعي عملية متكاملة، ولادة جديدة من رحم الماضي، أو هو ثورة على هذا الماضي.

وليس المقصود بالثورة هنا نفي الماضي أو نبذه، بل النظر إليه نظرة نقدية من حيث هو فكر وعمل وقيم تحكم السلوك. فالثورة الثقافية تعني بداية وعيا تاريخيا بماهية المحتوى الثقافي المرفوض، ووعيا عقلانيا بماهية المحتوى الثقافي المنشود... إنها رفض واع للثقافة البالية، وتحد اجتماعي لغرس الجديد بكل عناصره المتكاملة من خلال القنوات الديمقراطية التي يدعمها نشاط فكري أو ثقافي بكل أنواعه وضروبه.

إن صفحات هذا الكتاب عن إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي جاءت ثمرة خبرة غنية وخصبة لعالم وباحث متخصص في الانثروبولوجيا عاش قرابة خمس عشرة عاما في غرب إفريقيا باحثا ودارسا للعديد من قضايا المنطقة. وتؤكد هذه الصفحات خطا عاما لمشكلات وقضايا بلدان العالم الثالث. إننا نجد أنفسنا بين سطور هذا الكتاب حتى لأخال أننا

ونحن نقلب صفحاته إنما نقلب بعض صفحات من حياتنا بكل طموحاتها وعثراتها. وتؤكد لنا في عالمنا العربي أن الوعي بالذات هو الخطوة الأولى على طريق الأصالة والإبداع، وأن التحليل النقدي للعقل العربي، النظري والعملي، بكل متناقضاته هو منطلقنا على طريق المستقبل. وهو ما لن يتأتى بمواجهة تحدياتنا الاجتماعية والثقافية وغيرها في إطار من حرية الفكر والتعبير والالتزام بنهج علمي أصيل ركيزته الإيمان بقيمة العقل والإنسان.

شوقي جلال

مدخل

لا يزال البدوي من قبيلة الطوارق يسوق قافلة جماله في الصحراء إلى داخل أسوار مدينة كانوا القديمة، مارا في طريقه إلى جانب المطار ويشهد الطائرات النفاثة وقد قطعت المفازة كلها في ساعات ثلاث. وعلى بعد خمسمائة ميل إلى الجنوب نرى صياد السمك من أبناء قبيلة إيجو Ijoh في دلتا نهر النيجر يبسط على الأرض سلة صيده من الأسماك وهو على مرمى البصر من مصفاة تكرير البترول التي أنشئت حديثا. وتمضي السنون ومع كل عقد تتسع الهوة الفاصلة بين تكنولوجيا الماضي البسيطة وبين الأساليب التكنيكية الحديثة للاقتصاد المعاصر، وإذا كان أبناء قبيلة الطوارق يكادون يشعرون بأثر عصر النفاثات فإن صياد قبيلة إيجو يصلي داعيا الله أن يجد أبناؤه فرصة للعمل في مصفاة تكرير البترول.

حقا إن الكثيرين من أبناء غرب أفريقيا من العلماء ومدرسي الجامعة والأطباء والجراحين ولدوا لآباء فقراء أميين يعيشون على الزراعة البدائية وقد استطاعوا أن يجتازوا الهوة التكنولوجية عبر جيل واحد. ولكن التفاعل المعقد بين الاقتصاد التقليدي وبين الاقتصاد الحديث ليس إلا مصدرا واحدا فقط من بين مصادر عديدة ومتنوعة على مسرح الحياة في غرب إفريقيا. ذلك أن البيئة الطبيعية تتدرج ما بين صحراء قفر جرداء في الشمال حتى الغابات الاستوائية الخطيرة

ومستنقعات نباتات المانجرون في ساحل غينيا. ونجد في المجتمعات التقليدية تباينا أشد وأعمق مما هو قائم بين الأمم الصناعية في العالم الغربي. إن إمبراطوريات مناطق السافانا الفسيحة الشاسعة في غانا ومالي والسنغال قد ازدهرت وذوت خلال العصور الوسطى التي شهدتها أوروبا. وذاعت آنذاك شهرة تومبكتو Tombouctou كمركز للتعاليم الإسلامية. وكانت إمارات نيجيريا الشمالية تضارع وقتذاك الممالك الأوروبية الإقطاعية من حيث مستواها ودرجة تعقد نظمها السياسية، هذا بينما كانت تقوم على أطرافها وتخومها مجتمعات تتألف من مجموعات من القرى الصغيرة تشكل في مجموعها أكبر وحدة للتنظيم السياسي. وإذا كان حكام ممالك منطقة السافانا قد اعتنقوا الدين الإسلامي، ولو اسميا فحسب، منذ مئات السنين إلا أن شعوب المجتمعات الأخرى ظلوا ثابتين على عقائدهم الوثنية يعبدون أسلافهم وألهتهم القديمة التي تقترن بالظواهر الطبيعية.

وقد أدت الحقبة الاستعمارية إلى خلق فوارق متعددة، ذلك أن كلا من بريطانيا وفرنسا والبرتغال أدخلت إلى مستعمراتها لغتها ونظمها التشريعية والتعليمية. ومن ثم نجد أهل النيجر وغانا يسهل عليهم التحدث معا بينما يصعب عليهم التحدث مع جيرانهم من مواطني البلاد التي تتكلم الفرنسية. ولا نزال نرى النفوذ الألماني واضحا في توجو حيث كانت سابقا مستعمرة ألمانية وهي المنطقة التي قسمت فيما بعد إلى إقليمين تحت الانتداب البريطاني والفرنسي، واندمج الإقليم البريطاني مع غانا بينما أصبح الإقليم الفرنسي هو دولة توجو المستقلة اليوم. وهكذا نرى إفريقيا الغربية أشبه بمجموعة مركبة من ألوان الطيف المتباينة.

وتشارك منطقة غرب إفريقيا بقية القارة في كثير من صفاتها وخصائصها، وان كان هذا لا ينفي تميزها بخصائص ذاتية تبرر معالجتنا لها كمنطقة فريدة لها طابعها الخاص والمميز. لقد اعتاد الأوروبيون زيارة سواحلها منذ ما يقرب من خمسمائة عام، ولم تكن هدفهم تجاريا فحسب بل تعليميا أيضا وبخاصة في القرنين الأخيرين. ولم يكن غريبا أن المدن الساحلية التي يمكنها أن تزهو بأنها موطن عدد قليل من الأسر التي أنجبت أجيالا متعاقبة على حظ وافر من التعليم قد أنجبت أيضا أجيالا متعاقبة من النخبة «المتغربة» (غريبة الثقافة) كلا منها له خصائصه وسماته

المميزة.

وعلى الرغم من أن سياسة الحكومة البريطانية قد اختلفت من نواح عدة عن سياسة الحكومة الفرنسية إلا انهما تشابهتا من حيث إطلاق حرية زراعة المحاصيل الوطنية في محمياتهم الواقعة غرب إفريقيا كما تشابهتا أيضا من حيث تقييد، أو الحد من، استيطان السكان الأوروبيين في تلك المناطق (وربما يعود ذلك إلى طبيعة المناخ والبعوض). ونلاحظ أن كل بلدان غرب إفريقيا ليست من نوع المجتمعات المتعددة الأعراق Plural Society على نحو ما هو قائم في كينيا أو زامبيا أو روديسيا. ونلاحظ أيضا أن نسبة السكان العاملين في وظائف بالأجر في غرب إفريقيا أقل منها في هذه البلدان الأخيرة.

وهكذا فبينما كان معدل التطور أكبر في الاقتصاد الوطني التقليدي لدول غرب أفريقيا، فان أكثر العمال الإفريقيين في البلدان الإفريقية الأخرى اتجه إلى العمل في مجالات اقتصادية أكثر تعقيدا نسبيا. ومن ثم فان الهدف الأساسي لكتابنا هذا هو دراسة درجة الملاءمة والتكيف بين المجتمع التقليدي في غرب أفريقيا وبين الظروف والأوضاع الحديثة-وجدير بالذكر أن كلمة تقليدي هنا تشير إلى المؤسسات البعيدة عن النمط الثباتي (الاستاتيكي Static) والمستمدة أصلا من المرحلة السابقة على الاستعمار ولا تزال باقية ومؤثرة حتى الآن.

وقد ظهر في الآونة الأخيرة طوفان من الكتب والمقالات التي تناولت بالتاريخ والتحليل عمليات التحول السريع في النظم السياسية لدول غرب إفريقيا خلال انتقالها من السيطرة الاستعمارية إلى الاستقلال. وعنى كثير من الكتاب بتناول موضوع «آفاق الديمقراطية» بينها على آخرون بموضوع إقامة حكومات مستقرة يمكنها توجيه النمو الاقتصادي. ونلاحظ أن الاقتصاديين الذين توفروا على دراسة مشكلات البلدان «المتخلفة» أو غير النامية يلجأ ون كثيرا إلى علماء الاجتماع في بحثهم عن العوامل الحيوية التي تضاعف أو تكبح «معدل الانطلاق نحو نمو راسخ قوي ومتين» ويسعى كل من العالم السياسي والباحث الاقتصادي إلى فهم أثر عمليات التحديث على المجتمعات التقليدية. وقد نشأت فئات اجتماعية جديدة وبخاصة النخبة التي اكتسبت السمات الثقافية المميزة للغرب. ولكن ما هي

العلاقة بين هذه الفئات الجديدة المتباينة وبين بعضها البعض من ناحية وبينها في مجموعها وبين مجتمعاتها التقليدية من ناحية أخرى ؟ والى أي حد أمكن أن تظهر في غرب إفريقيا أنماط من المجتمع الصناعي الغربي وبخاصة انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية ؟ وتتهال الأسئلة أكثر واكثر على علماء الاجتماع لكي يحددوا الشروط الأولية اللازمة لحدوث ثورة سياسية، وتقدم اقتصادي سريع وما شابه ذلك. ويبدو أن الإجابة تكاد تكون شبه مستحيلة وفق فهمنا للمجتمع في الوضع الراهن. بيد أن دراسة هذه القضايا دراسة فاحصة هي أساس هذا الكتاب وسوف نركز اهتمامنا بوجه خاص على تطور النخبة وسماتها المميزة ذلك لأن مستقبل أفريقيا سوف يقع أولا والى حد كبير على عاتق هذه الفئات.

ونلاحظ أن اكثر الدراسات التي عنيت بمسألة نشوء المجتمع الصناعي قد حصرت نفسها في نطاق أوروبا الغربية واليابان حيث نشأت الرأسمالية بين أحضان مجتمع إقطاعي في جوهره وكانت القضايا الرئيسية التي تناولتها تلك الدراسات هي ظهور البرجوازية وأهمية الأخلاق البروتستانتية. ولكن المجتمعات التقليدية في غرب إفريقيا لم تكن في الغالب الأهم مجتمعات إقطاعية بل قبلية، كما لا يبدو أن بإمكان أصحاب المشروعات الرأسمالية الصغيرة القيام بدور ذي شأن كبير في التطور الاقتصادي لدول غرب إفريقيا. ومن ثم فان انتقال المجتمع القبلي إلى دولة حديثة ترتكز على الاقتصاد الموجه من شأنه أن يثير عديدا من القضايا والمشكلات الجديدة لم تشملها الدراسات التقليدية. ونعود لنجد أنفسنا مرة أخرى إزاء مفارقات بينة، إذ يبدو أن التحديث يقضي غالبا إلى دعم للعلاقات القبلية لا إلى اندثارها، أو يبدو أن المجتمع ذا البنية الاجتماعية والسياسية الأقل تطورا هو الذي لديه استعداد أكثر لتقبل التطور. بيد أن الكثير من هذه المفارقات تزول وتختفي. ونكتشف حلها حين نعكف على دراسة كل مجتمع على حدة تفصيلا. وهكذا يجد المرء نفسه أسير أمرين، الحاجة إلى دراسة تفصيلية لمناطق وأقاليم صغيرة أو دراسة مشكلات صغيرة تفصيلية، والحاجة إلى التعميم وتقنين ما ندرسه.

وانه لأمر عسير استخراج قانون عام بشأن غرب إفريقيا. وذلك بسبب ما أسلفناه من اختلاف البيئة في المجتمع التقليدي واختلاف التراث

الاجتماعي، ونلاحظ أن غرب إفريقيا يضم اليوم أربع عشرة دولة مستقلة ومستعمرة واحدة هي غينيا البرتغالية(*)، هذا فضلا عن أن الإحصاءات القومية، مثل الإحصاءات الخاصة بنصيب الفرد من الدخل القومي ونسبة التعليم بين الأطفال، كثيرا ما تكون إحصاءات مضللة. مثال ذلك أن غانا تندرج عادة بين أغنى الأقاليم التي تحظى بأكبر قدر من مظاهر الخدمات الاجتماعية بينما تتدرج نيجيريا في درجة أدنى منها بكثير بالقياس إلى معدلات دول غرب أفريقيا. هذا بينما الوضع في أكرا يختلف اختلافا ضئيلا عنه في لاجوس، كما أن مناطق إنتاج الكاكاو في اشانتي تشبه وتماثل مناطق غرب نيجيريا. فكل من غانا ونيجيريا لهما مناطق زراعية شديدة الفقر.

ولهذا فان القوانين العامة التي تشمل كل المجتمعات داخل دولة واحدة لن تكون ذات دلالة كبيرة. وإذا سلمنا بهذه الفوارق المتناقضة يصبح لزاما علينا تجنب النهج الموسوعي في الدراسة ومحاولة وصف الأوضاع والمؤسسات في كل دولة وكل إقليم ويقتضينا الأمر بدلا عن ذلك أن نركز على عمليات التحول الاجتماعي. وقد يتسنى لنا ونحن نستخلص المتغيرات الأساسية من بين الأنماط المتباينة والمعقدة لمجتمع غرب إفريقيا، أن نبني نماذج نظرية تكون معبرة وموضحة لطبيعة التحولات المعاصرة. إذ قد نستطيع بفضل هذه النماذج، وفي ضوء المعطيات المتاحة، أن نصل إلى تنبؤات عن الثورة السياسية وعن التقدم أو الكساد الاقتصادي.

وسوف نحاول ونحن بصدد اختيار مادة الدراسة أن تكون هذه المادة شاملة لكل أجزاء غرب إفريقيا. ولكن ما معنى أن يكون الشمول موضوعيا وصحيحا ؟ إننا لو أعطينا ثقلا متوازيا ومتساويا لكل من الأربعة عشر بلدا فإن معنى هذا إغفال واقع أن سكان نيجيريا البالغ عددهم ست وأربعون مليونا يربو كثيرا على تعداد سكان البلدان الثلاث عشر الأخرى الباقية مجتمعة، كما وأن سكان نيجيريا الغربية البالغ عددهم عشرة ملايين يربو على عدد سكان أي دولتين مجتمعتين من الدول التي تتحدث الفرنسية، كذلك فإن سكان إمارة كانو وحدها يزيد على سكان نصف الدول المستقلة مجتمعة. هذا علاوة على أن القضايا التي نعرض لها بالمناقشة في الفصول

(*) استقلت غينيا البرتغالية عام1974 وتسمت غينيا بيساو (الناشر)

التالية سبق أن كانت موضوع دراسة مكثفة ولقيت عناية من الباحثين الأمريكان والإنجليز أكثر من الباحثين الفرنسيين. وطبيعي أن الأمريكان والإنجليز رصدوا كل اهتمامهم للبلدان المتحدثة بالإنجليزية ولهذا لم يكن غريبا ألا نجد غير النزر اليسير من المعلومات عن المجتمع الحديث بالنسبة لعدد من الدول (موريتانيا ومالي وفولتا العليا والنيجر وغينيا بيساو). وثمة أسباب أخرى لا تختلف كثيرا عما سبق من الأسباب التي أوردناها جعلت غينيا غير معروفة بوضوح لدى الباحثين الغربيين.

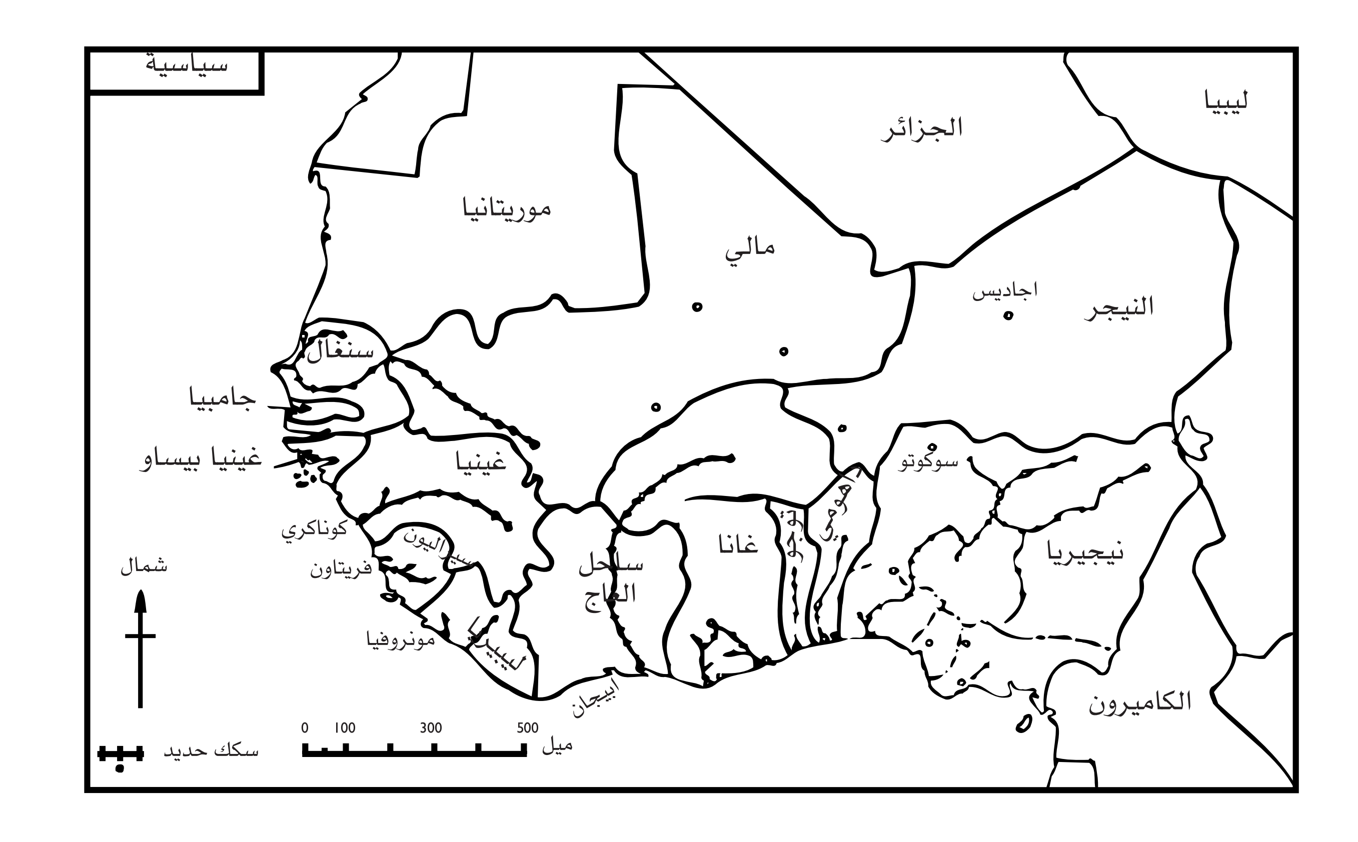
وقد يفيد المرء من خبراته وانطباعاته الشخصية ليثري بها المعارف المتناثرة، ولعل هذا المظهر من الانحياز سيبدو واضحا في دراستنا هنا. وجدير بالذكر أن انطباعاتي الذاتية هي وليدة إقامة امتدت أربعة عشر عاما قضيتها باحثا ومعلما في نيجيريا الغربية هذا علاوة على العديد من الزيارات الطويلة خلال تلك الفترة للمناطق الأخرى من نيجيريا وغانا، وزيارات قصيرة للدول الناطقة بالفرنسية. ولعل هذا هو السبب في أنني خلال الصفحات التالية قد أفيض وأكرر في الحديث عن البلدان الناطقة بالإنجليزية حتى أضحت هي الغالبة فيما أسوقه من أمثلة توضيحية فضلا عن استشهادي بالكثير من الأمثلة عن نيجيريا أكثر من غيرها. ولا ريب في أن الطبيعة غير اليقينية لكثير من أحكامنا فضلا عن نقص المعلومات اللازمة لتأكيد صوابها سيكون مؤشرا ودليلا على حاجتنا إلى المزيد من البحث والدراسة لمجتمع غرب أفريقيا.

مقدمة لطبعة 1969 :

مضى عامان كاملان منذ صدور الطبعة الأولى لهذا الكتاب، وإذا كان المرء لا يفتأ يردد الحديث عن سرعة عملية التحول الاجتماعي في دول إفريقيا إلا أن الفترة ما بين الطبعتين غدت قصيرة تماما بحيث لا تسمح بإضافة أي زيادة أو تنقيح ذي قيمة على النص، بيد أننا أدخلنا قليلا من التصويبات. ووقع خلال تلك الفترة انقلاب سيراليون وهو ما أشرنا إليه بإيجاز في حاشية أضفناها للكتاب إبان الطبع. وتضمنت الحاشية أيضا إشارات إلى الأحداث الأخيرة في نيجيريا وإلغاء التقسيم الإقليمي في عديد من الدول مما استلزم إدخال بعض التعديلات على النص، وأضفنا

إلى ثبت الكتب والمراجع الكتب القليلة التي صدرت مؤخرا ولكن ظل الترقيم الأصلي للمراجع ثابتا كما أوردناه من قبل تفاديا لأي صعوبات محتملة إذا ما رجع أحد القراء إلى الطبعتين معا.

بريتون ساسكس


سياسية
ليبيا
الجزائر
موريتانيا
مالي
اجاديس
النيجر
سنغال
جامبيا
غينيا بيساو
غينيا
كوناكري
سيراليون
فريتاون
ليبيريا
مونروفيا
ساحل العاج
ابيجان
غانا
توجو
داهومي
سوكوتو
نيجيريا
الكاميرون
شمال
0 100 300 500
ميل
سكك حديد

الباب الأول
تراث الماضي

١ المجتمع التقليدي

تبين خريطة غرب أفريقيا منطقة يحدها غربا وجنوبا المحيط الأطلسي وتحدها شمالا صحراء جرداء مترامية الأطراف. وتمتد شرقا عبر جبال الكاميرون مساحات شاسعة من السافانا، وهي من المناطق الأفريقية التي لا تعرف عنها معلومات كافية - وتشمل: أراضي الكونغو الشمالية وتشاد ودارفور في جمهورية السودان. وتطل كل دول غرب أفريقيا على المحيط الأطلسي فيما عدا ثلاثة منها فقط، ولكل من تلك الدول عاصمتها الساحلية ويقع بعضها في أشباه جزر صخرية أو جزر قريبة من سطح الماء (بحيرات ساحلية Lagoon على نحو يذكرنا بأنها كانت يوما مراكز أمامية للسيطرة الأوروبية. وتمتد خطوط السكك الحديدية ابتداء من العاصمة إلى داخل البلاد ولكن دون أن تربط بشبكتها مدن البلدان المجاورة. وتسوء حالة الطرق أو تتلاشى تماما كلما اقتربنا من الحدود الدولية. وتبدو دول غرب أفريقيا اليوم وكأن كلا منها تتخذ لنفسها منحى خاصا بها تجاه العالم الغربي. بيد أن هذه الظاهرة وليدة القرون الأخيرة، ذلك إن الزنوج زحفوا أول ما زحفوا إلى غرب أفريقيا عبر مناطق السفانا من منابع النيل العليا. وقد وفدت عبر هذا

الطريق فيما يبدو جماعات غازية مظفرة وربما كانت مرتبطة بالممالك النوبية حاملة معها نظام الملكية المقدس. وربما جاءت عبر طريق مماثل أيضا النباتات الغذائية التي يزرعها الآن أبناء غرب أفريقيا وهي الموز وبعض أنواع من اليام والكوكويام. ومن المحتمل أيضا إن تجارة الذهب، الذي كان يستخرج من مناجم جنوب غانا ليباع في مناطق البحر الأبيض المتوسط، ساعدت على نمو وازدهار إمبراطورية غانا ثم وريثتيها من بعدها في منطقة النيجر العليا وهما مالي وسونغاي Songhai. وانبعثت اليوم محاولات إحياء الروابط بين شعوب أفريقيا الغربية في الشمال والغرب بعد أن بدأ زعماؤهم السياسيون المسلمون يتطلعون إلى أشقائهم في العقيدة من الشعوب الإسلامية الأخرى وبعد أن بدأت الصحراء تبشر بالكشف عن ثرواتها الدفينة ومن ثم إمكانية إنشاء شبكات من الطرق الكبيرة عبر الصحراء.

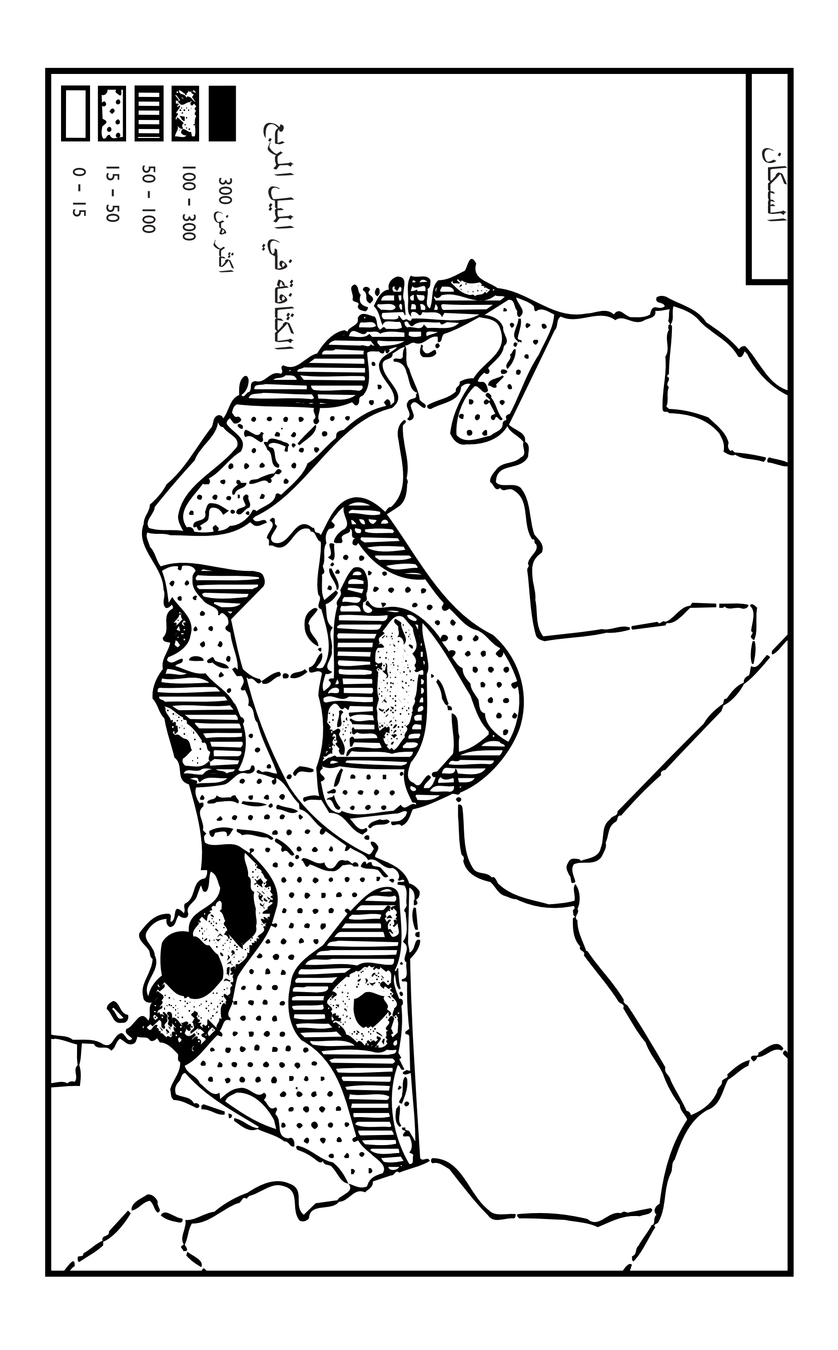
وإذا ألقينا نظرة على الخريطة الديموجرافية نجد بها ثلاث مناطق ذات كثافة سكانية عالية وهي إمارات هاوسا - فولاني Hausa-Faulani وممالك يوروبا Yoruba وبلدة ابو Ibo وتقع كلها في نيجيريا. وتختلف المناطق الثلاث عن بعضها اختلافا بينا حتى ليصعب الربط مباشرة بين الكثافة السكانية وبين العوامل التاريخية أو البيئية. وتقع بلدة (ابو) داخل غابة خطيرة في إقليم ذي تربة رسوبية فقيرة، ولكن تم استئصال القطاع الأكبر من أشجار هذه الغابة وأبدلت أشجارها بحزام من نخيل الزيت البري - أجمة النخيل. ونجد اليوم في بعض المناطق اكثر من ألف نسمة يعيشون ويزرعون داخل مساحة لا تزيد على ميل واحد مربع.

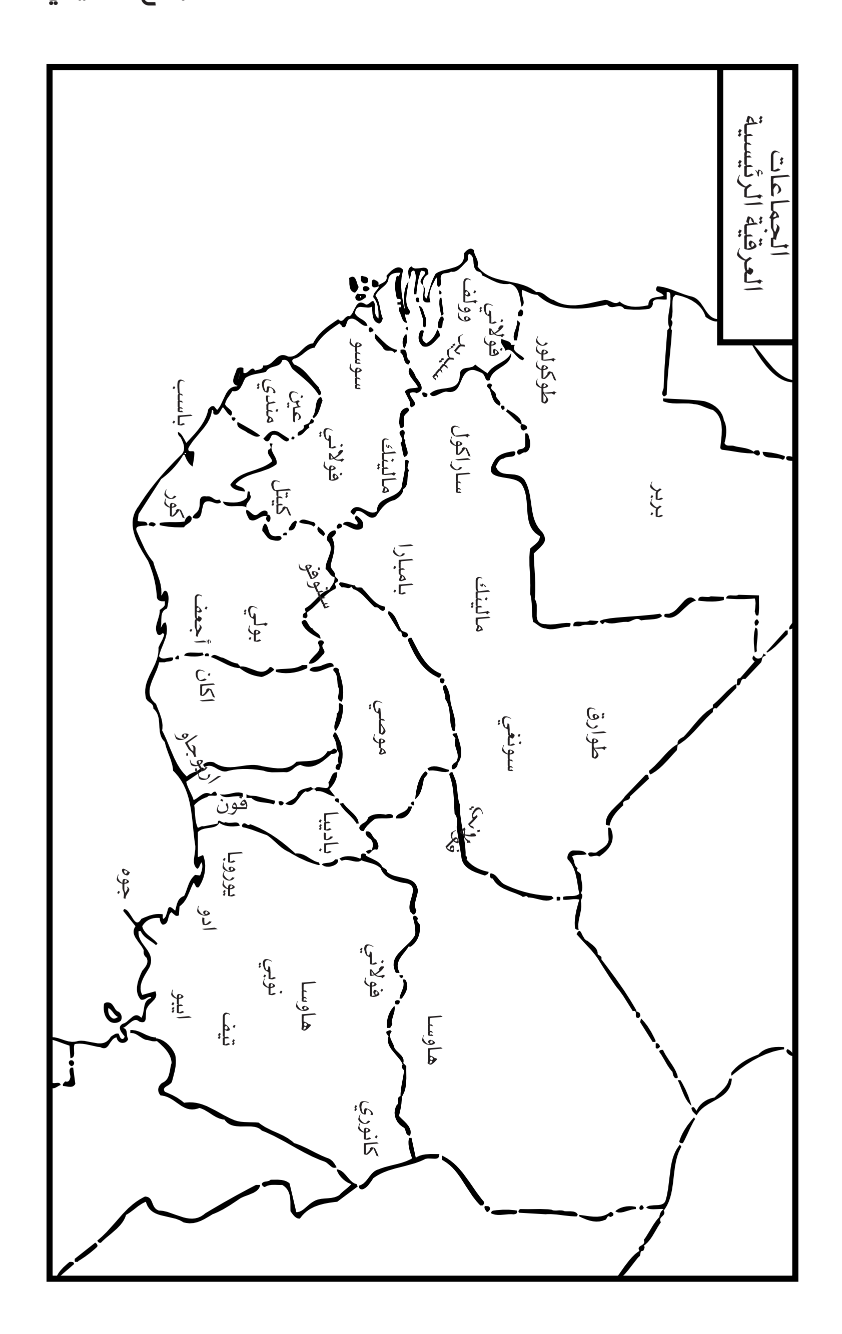
وعلى النقيض من ذلك عواصم إمارات هاوسا - فولاني: ونذكر منها على سبيل المثال مدينة كانو، وزاريو، وسوكوتو وكاتسينا. إذ تضم هذه المدن مستوطنات مسورة يقطن كل منها بضعة آلاف من السكان وتشكل مراكز إدارية وتجارية لمناطق ريفية واسعة. وتشبه هذه المدن في نواح كثيرة مدن أوروبا في العصر الوسيط. ونلاحظ أن الكثير من الأساليب والطرز المعمارية السائدة في تلك المدن هي ذاتها السائدة في السودان والبلدان العربية الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وقد ترجع كثافتها السكانية الراهنة إلى طبيعة الاستقرار السياسي لتلك الممالك خلال القرون الماضية

فضلا عن اسر العديد من سكان المناطق المجاورة التي تفتقر إلى حكومات مركزية. وثمة اعتقاد بأن نصف سكان بعض الإمارات كانوا عبيدا حتى مستهل القرن الحالي.

كذلك الحال بالنسبة لمدن إقليم (يوروبا) فإنها مختلفة تماما، إذ يعيش الآن أكثر من ستين بالمائة من جملة السكان في الجزء الأوسط ويسكنون مدنا تضم كل واحدة منها أكثر من عشرين ألف نسمة. إلا أن هذه المستوطنات المسورة والمكتظة بسكانها نادرا ما تكتسب صبغة حضرية - إذ أن ثلاثة أرباع البالغين من سكانها يعملون بالزراعة ويروحون ويجيئون في رحلات يومية يقطعونها ما بين موطن سكناهم في المدينة إلى مزرعتهم التي تبعد قرابة خمسة أميال. أما الكثافة السكانية العالية داخل مناطق الغابات فيفسرها جزئيا الهجرة الجماعية من يوروبا جنوبا في مطلع القرن التاسع عشر اثر انهيار إمبراطورية اويو Oyo التي دمرتها الصراعات الأهلية وهجمات مملكة فولاني.

ولكن الكثافة السكانية في الأجزاء الباقية من غرب أفريقيا فهي قليلة نسبيا حيث تبلغ في المتوسط خمسة وعشرين نسمة في الميل المربع. ونلاحظ حالات من التمركز اكثر من ذلك في بعض الممالك المستقرة - مثال ذلك مملكة موصي Mossi في الفولتا العليا - وعلى طول ضفاف نهر النيجر في أقاليم السافانا. ويمكن القول بوجه عام أننا كلما اتجهنا جنوبا في مناطق الغابات حيث تغزر الأمطار ويقصر موسم الجفاف، كلما كانت الظروف أكثر ملاءمة للاستيطان بكثافة سكانية عالية. ويزرع الفلاحون من أهالي تلك المناطق محاصيل زراعية إضافية تتخلل النباتات الأصلية كما يكون بالإمكان جني محصولين من الذرة كل عام وبهذا يزيد عائد الزراعة بالنسبة لغلة الأرض والعمل معا. بيد أن أكثر تلك الأراضي لم يبدأ تعميرها إلا خلال القرنين الأخيرين. وثمة اعتقاد شائع بان في تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والتي شحنت قرابة ستة ملايين زنجي إلى العالم الجديد خلال النصف الثاني فقط من القرن الثامن عشر هي المسئولة عن قلة الكثافة السكانية في غرب إفريقيا. ولكن يبدو أن الجانب الأكبر من هؤلاء الرقيق أتوا من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية اليوم - «ساحل الرقيق» الذي يشمل اليوم القطاعات الجنوبية من غانا وتوجو وداهومي ونيجيريا.


السكان
الكثافة في الميل المربع
أكثر من 300
100 - 300
50 - 100
15 - 50
0 - 15


الجماعات العرقية الرئيسية
بربر
طوكولور
فولاني
وولف
سوسو
ساراكول
ماليناك
فولاني
بامبارا
ماليناك
كيسي
بولي
اكان
موصي
سونغي
طوارق
فون
باريبا
يوروبا
ادو
فولاني
هاوسا
تيف
هاوسا
كانوري

ولقد كان أكثر سكان أفريقيا الغربية في الماضي - مثلما هم اليوم - يعملون بالزراعة. وساعد فائض القيمة البسيط الناتج عن عمل الفلاحين بين بعض الشعوب على ظهور جماعات من الحرفيين المتخصصين ورجال سياسة وموظفين ورجال دين حكوميين. بينما نجد الحرف لدى بعض الجماعات العرقية الأخرى يقوم بها رجال هم في الأساس فلاحون، بل أن قسيس القرية كان يفلح أرضه شأنه شأن كثيرين غيره. واعتاد الفلاح استخدام أبسط الأدوات في عمله - معزقة ذات مقبض صغير، وفاس وسكين. واتبع الفلاحون في زراعتهم نظام الزراعة بالراحة حيث يزرعون الأراضي عامين أو ثلاثة أعوام متتالية ثم يتركونها لتعود سيرتها الأولى أجمة كما كانت وينزحون إلى منطقة مجاورة ليبدأون معها دورة زراعية جديدة.

ولم يستخدم الفلاحون الأسمدة البشرية أو الحيوانية إلا في بعض مناطق السافانا حيث كانت تقوم علاقة تكافل - ولا تزال قائمة - بين البدو الرحل من إقليم فولاني Fulani وبين المزارعين المستوطنين.

ولكن بات فلاح أفريقيا الغربية يعرف الآن أنواعا عديدة ومتباينة من المحاصيل. ولا يزال ثمة قلة من الشعوب يقصرون نشاطهم الزراعي على زراعة نوع من الحبوب الصغيرة الرديئة تعرف باسم ديجيتاريا Digitaria ويقطن أغلب هؤلاء هضبة جوسي في شمال نيجيريا وكذلك جبال الكاميرون الملاصقة لها. بيد أن أكثر شعوب منطقة السافانا اعتادوا منذ أحقاب بعيدة الاعتماد على أنواع مختلفة من الدخن - ولعل هذه المحاصيل كانت تزرع أصلا في جنوب أثيوبيا. ولا تزال نشأة زراعة الأرز في مناطق ماندي Mande في أعالي النيجر سرا غامضا غير معروف. ويعتبر نبات اليام (الأبيض منه والأنواع الغينية المختلفة) المحصول الغذائي الأساسي وهو على ما يبدو نبات طبيعي أصلي في أقاليم الغابات. ولكن أضيفت إلى تلك الحاملات الأنواع الأخرى الواردة من آسيا والتي سبق أن ذكرناها بالإضافة إلى الذرة والمينهوت وهما غلتان وفدتا من أمريكا. ولم يكن فلاح غرب أفريقيا يعرف من المحاصيل الوافدة غير أنواع قليلة بينما يعرف الكثير من الأنواع المحلية. أما الآن فإن فلاح (يوروبا) يعرف ما يزيد على ثلاثين نوعا مختلفا من نبات اليام وهكذا أصبحت الزراعة بعد هذه المعرفة الغنية

مهمة معقدة، كما دخلت المحاصيل المتباينة في دورة زراعية منتظمة مع وضع ظروف التربة والمناخ موضع الاعتبار.

وكانت الصناعات الحرفية في غرب أفريقيا أكثر تطورا منها في بقية مناطق القارة على الرغم من بساطة التكنولوجيا هنا أيضا. ولوحظ عشية الحقبة الاستعمارية أن جل شعوب المنطقة تستخدم أدوات حديدية بينما كانت صناعة السلال والأواني الفخارية عامة وشائعة. وانتشرت زراعة القطن في مساحات واسعة من أقاليم السافانا وعلى حواف الغابات. واعتاد سكان المنطقة غزل خيوطه على أنوال أفقية ورأسية ليصنع الحائكون من نسيجه ملابس ذات تصميم معقد في الغالب الأهم - مثل رداء الريجا Riga في منطقة الهاوسا أو رداء الاجبادا Agbada والسكوتو Sokoto في اليوروبا. وعمد البلاط الملكي إلى توظيف عاملين متخصصين في القصر لإنتاج الملابس والأوشحة الملكية وغير ذلك من النياشين أو الزخارف الفاخرة اللازمة للملابس أو الأقمشة المزركشة المستخدمة للمزارات. وانتشرت في منطقة الغابات صناعات خشبية ذات مستوى فني رفيع و بخاصة في مجال صناعة الأقنعة المستخدمة في الاحتفالات الدينية. ولعل أقدم الأمثلة على هذا الفن رؤوس أيف Ife النحاسية في جنوب غرب نيجيريا وبنين Benin وغيرها من المراكز الواقعة في الحوض الأدنى من نهر النيجر، ويرجع تاريخها إلى القرن الرابع عشر وتعتبر اليوم من الأعمال الشهيرة في العالم الغربي.

وأفضت درجة التخصص العالية في مجالي الزراعة والحرف إلى قيام أسواق كبيرة في غرب إفريقيا تعد أكبر وأرقى من غيرها في بقية القارة. بل إننا نجد عملية التبادل التجاري تتم على مستوى عال حتى في المناطق التي يوجه فيها جمهرة الزراع جهدهم لإنتاج الطعام. وفاء لحاجتهم للاستهلاك المحلي. واستطاعت الممالك المستقرة أن تهيئ الأمن لطرق القوافل التجارية. وإذا كانت الشعوب المتخلفة جدا تمارس التجارة على أساس نظام المقايضة إلا أننا نجد في بعض المناطق الأخرى عملات محلية مثل الأصداف البحرية التي يستعملها أهل إقليم يوروبا وبعض الشعوب الأخرى المجاورة. وتتسم هذه العملات بكل الخصائص المميزة للنقد حسب تعريف رجال الاقتصاد. وزاد معدل التجارة وبخاصة في المناطق الساحلية

مع عملية تبادل الرقيق ثم زيت النخيل مقابل البضائع الأوروبية المستوردة. أو نلاحظ عن حق أن القدرة التجارية لها شأن كبير ومكانة عظمى بين بعض الجماعات العرقية. وقد دأب أبناء إقليم الهاوسا أخيرا على السفر والترحال كثيرا عبر مناطق السافانا وإلى سواحل نيجيريا وغانا، بينما نشط أهل يوروبا رجالا ونساء، في أسواق أبيدجان Abidjan وبوبو - ديولاسو Bobo-dioulasso وأواجادوجو Ouagadougou وفي كل أنحاء غانا.

ومما يشد انتباه الزائر لإقليم غرب أفريقيا الذي يقطع البلاد من الساحل إلى الداخل هو الانتقال التدريجي البطيء من الغابات إلى السافانا حتى ليخيل للمشاهد أن الفوارق تكاد تنعدم داخل كل منطقة بيئية متميزة. وتكاد تغيب عن ملاحظته الفوارق المحلية في الأسلوب المعماري وهو ينتقل عبر سلسلة متتابعة من المستوطنات الريفية الصغيرة. ولكن مع هذا كله فان الفوارق الثقافية بين شعوب غرب أفريقيا شديدة الوضوح والتباين.

ويعتبر كل سكان غرب أفريقيا تقريبا من الجنس الزنجي بما في ذلك سكان السافانا وهم أميل إلى أن يكونوا أكثر سوادا وطولا بالقياس إلى سكان الساحل. ويقطن تخوم الصحراء بدو البربر. ويبدو أن الفولاني خليط من البربر وزنوج نهر السنغال إذ أنهم أرق بشرة بصورة ملحوظة ولهم قسمات حادة معقوفة. وقد هاجر رعاة البقر من سكان الفولاني خلال القرون الأخيرة عبر منطقة السافانا إلى شمال نيجيريا وجبال الكاميرون حيث تقطن تجمعات كبيرة لهم اليوم.

وبقيت جماعات الطوكولورToucouleur الأكثر سوادا مزارعين مقيمين في السنغال وهم أيضا مولدون نتاج ذلك الخليط. وبينما خرجت من قبائل الفولاني الفئات الأرستقراطية الحاكمة لكثير من ممالك السافانا فان الطوكولور هم اليوم مصدر اليد العاملة غير المدربة في داكار، ونحن لا نكاد نلحظ فارقا واضحا بين الشعبين المتشابهين من حيث الخصائص الجسمية.

ونجد الكثير من السمات الثقافية رائجة على نطاق واسع في غرب أفريقيا، ونذكر منها الاعتقاد بقدسية الملك والآراء المتوارثة عن أصل الإنسان والنشأة الأولى للسلالة التي تحكيها الأساطير. ولا ريب في أنه قد حدث خلال القرون الماضية تحركات سكانية هامة وواسعة داخل منطقة السافانا

ومن السافانا إلى داخل الغابات. بيد أن الثغرات الثقافية الحادة التي نلمسها بين شعوب المنطقة يمكن تفسيرها بوضوح في ضوء توزيع الجماعات اللغوية. فأكثر شعوب جنوب نهر النيجر يتكلمون لغة «سودانية غربية»، وينتمي الهاوسا إلى المجموعة التشادية - الحامية Chad-Hamatic للغات الحامية السامية، أما لغة سونغاي Songhai التي يتكلمها أهل جاو Gao في النيجر فلا تزال غير محددة الهوية ولم يجر تصنيفها حتى الآن. وتنقسم لغات السودان الغربي إلى مجموعات عديدة متباينة. لغة كوا Kwa ويتحدث بها أهل منطقة الغابات من نيجيريا حتى ليبيريا، ولغة جور Cur و يتحدث بها سكان فولتا العليا والأجزاء الشمالية من غانا وساحل العاج، ولغة مند Mend وهي لغة الدول الغربية بما في ذلك القطاع الأكبر من مالي وغينيا وسيراليون وأكثر السنغال. وتدخل لغات البانتو Bantu ضمن مجموعة اللغات السودانية الغربية ويتكلمها سكان المناطق الشرقية من نيجيريا. وثمة اعتقاد بأن لغة البانتو جاءت إلى الشرق ووسط وجنوب أفريقيا وافدة من المناطق القريبة من بحيرة تشاد. ويعكس لنا هذا التوزيع اللغوي في القطاعات الشرقية من غرب أفريقيا الحدود بين السافانا وبين الغابات، كما يعكس في القطاعات الغربية دخول تجار منطقة الماند Mande والجماعات الحاكمة من موطنهم الأصلي في المنطقة الواقعة بين نهر السنغال وبين هضبة فوتا جالون.

بيد أن هذا التقسيم البسيط للجماعات اللغوية يخفي فوارق هامة وكبيرة بين لغات الجماعات العرقية المجاورة. مثال ذلك أن لغة يوروبا تختلف عن لغة الأدو Edo أو النوب Nupe أو الفون Fon (وكلها من لغات جماعة كوا Kwa كما أن جميعها مجاورة للغات يوروبا) بقدر اختلاف الإنجليزية عن الروسية. وطبيعي أن مثل هذه الفوارق التي نلمسها بوضوح في جميع أنحاء غرب إفريقيا ترجح وجود جماعات ثقافية متمايزة منذ زمان طويل. وتوازي الفوارق اللغوية أنماط متمايزة في الطعام وعادات اللباس فضلا عن العديد من القيم الثقافية التي تكاد جميعها تحول دون الاتصال والتفاهم بين الشعوب. إذ نجد لغة الهاوسا اليوم اللغة الأولى لشعب تعداده عشرون مليونا، بينما يتحدث بها آخرون كلغة ثانية. كما وأن اللهجات المفهومة لدى كل من اليوروبا والابو يتحدث بها عشرة ملايين

نسمة. ويقال أن سكان هضبة جوس Jos يتكلمون أكثر من مائة لغة متفرقة حتى أن بعض هذه اللغات قاصرة على بضع قرى قليلة متجاورة.

وتنعكس الفوارق الثقافية بين الشعوب المتجاورة بصورة أوضح في الأساطير التي تحكي النشأة الأولى لكل شعب من هذه الشعوب حيث تزعم أكثرها أنها انحدرت عن سلف واحد خاص بكل منها. مثال ذلك أن شعب تيف Tiv وتمداده مليون نسمة ويسكن وادي بينو Benue يعتقد أنه من سلالة رجل يدعى تيف وهو الأب الأول للجنس البشري وقد توالدوا جميعا عنه على مدى ما يقرب من خمسة عشر جيل متعاقبة. ويعتبر شعب يوروبا نفسه من سلالة أودودواOduduwa وهو الإنسان الأول الذي أمره الله العلي العظيم أن يهبط من السماء وقد تعلق بسلسلة لكي يعمر الأرض - وتتنبأ الأسطورة أن يكون للحكام المتوجين وحدهم سلسلة أنساب متميزة. ولا تزال كلمة قبيلة مستخدمة على نطاق واسع ولكنها قد تقتصر على شعب متحضر من سلالة واحدة ومنظم اجتماعيا على أساس العرق والعمر. وهناك جماعات عرقية كثيرة لا تصدق عليها تلك المعايير. ذلك أن بالإمكان اعتبار شعب الابو منتظما على أساس قبلي، ونجد مبررا لهذا الاعتبار، ولكنهم لا يعترفون بسلف واحد مشترك بينهم جميعا فضلا عن أن لكل قرية صغيرة أساطيرها الخاصة التي تحكي نشأتها الأولى، وهم على الرغم من هذا كله لا يعترفون بأوجه التماثل الثقافي التي تجمع بينهم وتمايزهم عن غيرهم من الشعوب المجاورة. ولعل شعور الوحدة عند شعب الابو ظاهرة حديثة وليدة القرن العشرين نتجت عن الاحتكاك المتزايد بين شعب الابو والشعوب المجاورة له. ولكن الهاوسا، وهو مصطلح لغوي يصدق تماما على كل المتحدثين بها، وجميعهم على وجه التقريب مواطنون لإحدى الإمارات كما أن جميعهم مسلمون ونلاحظ في بعض المناطق الثقافية الواسعة نسبيا مثل الناطقين بلغة جور في شمال غانا أن شعب هذا الإقليم لا يزال عاجزا عن إدراك الوحدة بين جماعته كلها مما جعل آفاقهم محدودة للغاية. ويمايز هذا الشعب بين نفسه «نحن» وبين جيرانه «هم» على الرغم من أن جيرانه الذين قد يكونون «هم» في سياق ما يصبحون أعضاء من «النحن» في سياق آخر.

وتكاد معلوماتنا الراهنة عن تاريخ غرب أفريقيا تقتصر على تاريخ

الممالك الكبرى. وقليل من هذه الممالك لها سجلاتها المسطورة باللغة العربية، وزار أكثرها رحالة متعلمون وسجلوا أحداثا خاصة ومحددة عنها. وتحكي أساطير تلك الممالك أسماء ملوك كثيرين وأهم إنجازات كل منهم. وعلى النقيض من ذلك نجد أن تاريخ الشعوب التي لا تنتظم في دول محددة مسجل شفاهيا ضمن قصص الأنساب التي تحكي في أغلب الأحيان قصة أسطورية عن تأسيس الجماعة منذ ثلاثة أو أربعة أجيال فقط قبل ميلاد شيوخهم الأحياء. أما ما بين فترة النشأة الأولى وبين أحداث العقود الأخيرة فهي في طي النسيان. ونحن لا نزال نجهل كل شيء تقريبا عن المجتمع الإنساني الأول في غرب أفريقيا حتى أن ما كشفته سجلات الآثار لنا حتى الآن لا يعدو شذرات متفرقة.

ويروي التاريخ أن غانا كان يحكمها قديما ملك زنجي له حاشية مهيبة، وبلغت أوج عظمتها خلال القرن العاشر قبل الميلاد وقتما دان لسلطانها قطاع كبير من الدول المعروفة اليوم باسم السنغال ومالي إذ خضعت جميعها لسلطان العاصمة كومبي صالح Kumbi Saleh شمال باماكو. وأطاح المرابطون Al moravides(*) بالإمبراطورية في منتصف القرن الحادي عشر، وهم طائفة طهورية من الطوارق المسلمين. وازدهرت إمبراطورية كانم Kanem في منطقة بحيرة تشاد خلال الفترة من القرن العاشر حتى الخامس عشر، واعتنق حكامها الدين الإسلامي في القرن الحادي عشر. وخلفت مالي غانا وكان يحكمها حكام من ماند Mande واعتنقوا الإسلام بدورهم فيما بعد، ثم ذالت إمبراطورية مالي لتصبح سونغاي صاحبة القوة والسلطان.

ووفرت هذه الإمبراطوريات الأمن الداخلي تيسيرا للتجارة، وكانت كل منها تقيم شرق سابقتها ولعل هذا يعكس محور التجارة المتغير. ونظرا لأن حكام تلك الإمبراطوريات كانوا يبعثون أقاربهم لإدارة الأقاليم المجاورة فقد

(*) المرابطون Almoravides أسرة مسامة طهورية شديدة البأس قاسية الطباع يرجع تاريخها إلى القرن الحادي عشر، أسسها قائد عسكري يدعى يحيى بن يس ومعنى المرابطون «حماة الحدود دفاعا عن العقيدة». استولى المرابطون على مراكش وأسسوا مدينة مراكش عام 1062 ثم عبروا إلى إسبانيا حيث هزموا الفونسي السادس عام 1086 ثم اجتاحوا بقية الممالك الإسلامية المحلية. وبلغ المرابطون أوج سلطانهم في عهد يوسف بن تاشفين ولكن في ظل حكم ابنه علي الذي حكم فيما بين عامي 1106-1146 حدثت ردة فعل ضد قسوة النظام وزالت دولتهم فيما بعد على يد الموحدين عام 1147. (موسوعة كاكستون - ط 1973) مادة Almoravides Kumbi Saleh (المترجم).

أدى إلى انتشار أبناء تلك الأسر في مختلف مناطق السافانا وكان الكثيرون منهم يتمتعون بمكانة عالية. وعلى الرغم من أن الإسلام أصبح دين البلاط الملكي في تلك الإمبراطوريات إلا أنه لم يصل بالضرورة إلى الجماهير. ولهذا لم تكد تسقط الإمبراطوريات وتستعيد مجتمعات القرى استقلالها الذاتي حتى استعادت الطقوس الدينية التقليدية سيرتها الأولى. ولا يزال القطاع الأكبر من شعب بامبارا Bambara في مالي الحديثة لم يعتنق الإسلام بعد.

وكشفت الممالك الصغيرة عن قدرة أكبر على الاستمرار بينما كانت الإمبراطوريات العظمى تظهر لتسقط بعد قليل. مثال ذلك ممالك موصي Mossi التي حكمتها أسرة واحدة منذ القرن الثالث عشر. ويمتد تاريخ ممالك الهاوسا إلى نفس الحقبة تقريبا، والفارق الوحيد أن حكام ممالك الموصي اعتنقوا الإسلام. واستطاعت مناطق السافانا الغربية أن تعيد تنظيم نفسها ثانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تؤسس إمبراطورية عظمى على يد الحاج عمر وساموري. بيد أن حياة القرية لم يطرأ عليها تغير كبير في أي من الحالتين. واستطاع المسلمون في إقليم فولاني جهة الشرق أن يطيحوا بممالك الهاوسا بعد أن خاضوا ضدهم جهادا مقدسا بحجة أن حكام وشعب الهاوسا قد فترت هممتهم الدينية وتهاونوا في أمر عقيدتهم الإسلامية. واحتفظت هذه الممالك ببيئتها الأصلية وان شكل أبناء الفولاني أرستقراطية جديدة حاكمة يتولى أبناؤها المناصب السياسية الرئيسية.

وعرفت شعوب الغابات الحكومة المركزية مؤخرا ولعل المهاجرين من السافانا قد حملوا معهم منذ ألف عام تقريبا نظام الملكية المقدس إلى هذه المناطق. ولكن يبدو أن اندماج المؤسسات القبائلية الصغيرة في ممالك قوية إنما هو نظام وافد أساسا نتيجة احتكاك الأوروبيين بالساحل اثر إنشاء طرق التجارة الجديدة واستعمال الأسلحة النارية. وهكذا فقد نشأت مملكة يوروبا القوية على الطريق من الحوض الأدنى لنهر النيجر حتى الساحل ولو أنها استعانت في ذلك بالخيل المجلوبة من الشمال أكثر من البنادق. وتعتبر الرماح النحاسية المصنوعة في بنين Benin خلال القرن السادس عشر شاهدا على خطر الأسلحة البرتغالية وأهميتها في توسيع

تلك المملكة.

وبينما كانت كل شعوب السافانا تقريبا تشكل من حين إلى آخر جانبا من إمبراطوريات شاسعة إلا أن الفرص التي أتيحت لأكثرهم للمشاركة في الحكم كانت ضئيلة للغاية، فقد واصلوا حياتهم في قراهم غافلين عن حياة العاصمة ولا يعلمون عنها شيئا. وعلى النقيض من ذلك ممالك الغابات وان كانت أقل مساحة من تلك إذ كانت الوظائف السياسية متاحة لقطاع كبير من الناس ولم تكن النخبة السياسية جماعة غريبة حاكمة. وهكذا تضم منطقة الغابات شعوبا كثيرة لم تعرف أبدا الحكومة المركزية، وكانت أكبر وحداتها السياسية مجموعات من القرى يرأسها مجالس من الشيوخ. وهذه تقريبا هي كل شعوب شرق النيجر، شعب توجو وغانا، واكثر شعوب جنوب ساحل العاج وليبريا وسيراليون.

الجماعات السلالية:

أكدنا فيما سبق على التمايز بين الجماعات الثقافية بما يوحي بوجود أنماط متوطنة ومستقرة. ورأينا كيف أن مجتمعات القرية حتى في أعظم الإمبراطوريات استمرت على حالها مع كثير طفيف في تنظيمها الاجتماعي والسياسي. ولعل هذه هي الأسباب التي من شأنها ظلت الجماعات القائمة على أساس السلالة هي ركيزة التنظيم الاجتماعي للكثير من شعوب غرب أفريقيا.

والجماعات السلالية، وتسمى أحيانا شجرة الأنساب أو العشائر أو الأسر، هي النقيض المقابل للأسرة النواة التي يقوم عليها المجتمع الصناعي في الغالب الأهم، وتؤكد تلك الأسر على الولاء للجماعة أكثر من تأكيدها على الاستقلال الفردي. وإذا نزح المرء من موطنه الريفي إلى المدينة بغية العمل فانه يجد نفسه إزاء مظاهر جديدة للولاء تتعارض أو تتنافس مع ولائه للجماعة التي ينتمي إليها وخرج من صلبها. إلا أنه وعلى الرغم من غيابه عن وطنه الأم فانه لا يفقد أيا من حقوقه التي يتمتع بها بحكم انتسابه أسريا، وتصبح عضويته في الجماعة ضمانا اقتصاديا هاما، وإيمانا عاطفيا حين يجد نفسه إزاء مواقف تتسم بالتغير السريع.

ويقصد بالجماعة السلالية طائفة من الأشخاص تجمعهم شجرة نسب

واحدة من صلب ذكر أو أنثى أو كليهما معا وينحدرون جميعا من جد قديم معروف الاسم. وتستقبل الجماعة أعضاء جددا بميلاد الأطفال ويسود الاعتقاد بأن الموتى يحتفظون بسلطانهم على الجماعة وهم في العالم الآخر على نحو يفيد خلود الجماعة وديمومتها. ويتحدد انتماء الشخص إلى الجماعة في ضوء نسبه إلى شجرة العائلة وانحداره من السلف. بيد أن هذا الانتساب قد يكون وهميا. وهكذا يصبح بالإمكان عادة التبني ومن ثم الذوبان والاستغراق في سلسلة الأنساب. وتقتصر شجرة الأنساب عادة على ثلاثة أو أربعة أجيال قبل شيوخ الأسرة الأحياء. وليس الهدف من تحديد النسب على هذا النحو هو تبيان التاريخ الماضي، بل أن يكون النسب ضربا من الميثاق للسلوك الاجتماعي بين الأحياء من أبناء الجماعة. ويبدي علماء الأجناس اهتماما بالغا بدرجة التوحد والاندماج داخل الجماعة، ويعتبرون هذا في نظرهم أهم من شجرة الأنساب عند تصنيفهم للجماعات السلالية.

ويلاحظ في أكثر الجماعات السلالية أن الذكور من أبنائها (إذا كان أساس النسب هو صلب الرجل) يستوطنون أرضا مشتركة. وهكذا يصبح المواطن الأرضي للجماعة هو عين الوحدة الاجتماعية. ولنعرض بعض الأمثلة لتوضيح ذلك. جماعة قروية من أبو Ibo نموذج للجماعات الرئيسية تضم قرابة العشرين ألف نسمة، يقال إنها تأسست على يد رجل وامرأة وضعهما شعبهما في مصاف الآلهة الآن ويقرنون بينهما وبين مجرى مائي في أرضهم أو ما شابه ذلك من المظاهر الطبيعية. ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن الرجل والمرأة. أنجبا تسعة أبناء، أسس كل منهم قرية من القرى التسع التي تستوطنها الجماعة. وأنجب كل رجل من هؤلاء أبناء حيث أسس كل ابن بدوره حيا من أحياء القرى ثم أسس أحفادهم بالتالي الوحدات الأصغر حيث يسكن الأسباط (حسب موضع كل منهم في شجرة النسب) وهم الشيوخ الموجودون على قيد الحياة. ويذهب شعب تيف Tiv بأسره مذهبا مماثلا لما ذكرنا حيث يرد سلسلة أنسابه إلى جد أول واحد منذ أربع عشرة جيلا أو يزيد. ويشتغل كل قطاع من قطاعات النسب أيا كان مستواه مساحة متجانسة من الأرض، ويرد شعب يوروبا الشمالي نسبه إلى صلب الرجل. ويرد شعب أكان Akan في غانا نسبه إلى المرأة. بيد أن المدن التي

يسكنها كل من الشعبين مبنية على نسق متماثل. وتضم المدينة عددا من. الجماعات المتحضرة من نسب واحد، ويقال أن مؤسس كل جماعة هاجر إلى المدينة في وقت ما خلال الماضي السحيق وانحدر عن المهاجر الأول، أي مؤسس المدينة، أبناء الجماعة السلالية الملكية، التي يختار الملك من بينهم. وفي كل الحالات يعيش أبناء المجموعة السلالية معا في حي من أحياء المدينة. وتتألف الوحدة التقليدية في يوروبا، والتي قد يبلغ تعدادها أكثر من ألف نسمة، من سلسلة من الأبنية المستطيلة المتلاصقة، ويضم كل منها حجرات لسكانها وتقضي هذه الحجرات إلى شرفة تطل على فناء خاص بها.

وتشير عملية الاستيطان المشترك في ذاتها إلى طبيعة الاتحاد والتماسك بين أبناء الجماعة السلالية. ولكن الجماعة قد لا تمتلك فقط الأرض التي تسكنها بل كذلك الأرض التي تفلحها. وتصبح الحقوق جميعها التي قد تصل أيضا إلى حق الملكية، حقا للجماعة، ويشارك الفرد عضو الجماعة في المحافل والاجتماعات التي تعقد للتشاور في إدارة الأرض وتوزيع حصصها، وله حق الانتفاع بالأرض التي تعهد بها إليه الجماعة شريطة ألا يلحق بها ضررا أو فسادا. ويمكن للمرء أن يحوز أي مساحة يشاء من الأرض ويزرعها تابعوه، ولكن إذا ما أخفق هو أو ذريته في الانتفاع بها فان الجماعة تعهد بها إلى آخرين، وهكذا تظل الأرض دائما ملكا للجماعة في مجموعها ويعاد توزيعها بين حين وآخر داخل، أعضاء الجماعة.

وتتبع الجماعة السلالية عادة نظام الزواج من الخارج أي من غير الأقارب - حيث يختار الرجل زوجته من جماعة أخرى غير جماعته (وربما من غير أقاربه حتى درجة الأجداد). ويناقش أعضاء الجماعتين مدى ملاءمة مشروع الزواج المقترح ويدفع الرجل مهرا لأسرة العروس وقد يجري توزيعه على نطاق واسع بين أبناء جماعتها السلالية. وإذا صادف دائن صعوبة في استرداد دينه فان من حقه أن يحجز على أملاك أي عضو من أعضاء الجماعة السلالية التي ينتمي إليها المدين. وكذلك إذا وقعت جريمة قتل وكانت السلطة السياسية، أن وجدت، ضعيفة فان القصاص يتم بأن تقتل جماعة القتيل أي عضو من الجماعة السلالية للقاتل - على الرغم من أن هذه الجماعة قد تحاول تفادي القصاص بدفع فدية لجماعة القتيل

تمكنها من الحصول على زوجة لواحد من رجالها حتى تستعيض خسارتها وتستكمل عددها. وهكذا تملك الجماعة بهذه الطرق وبغيرها حق الوصاية الشرعية على أبنائها.

وتقوم الجماعة السلالية المبنية على هذا النحو، مقام الممثل الشرعي لحقوق الإنسان حقه في الأرض والحريات بصورها المختلفة. وقد يتألف مجلس المدينة أو القرية من ممثلين عن الجماعات السلالية التي تضمها المدينة أو القرية - إذ ربما يتقرر أن تكون فئة من الرجال هم الأرفع مقاما ولهم الرأي والكلمة بناء على إجراء خاص يحدد تسلسل المراتب الاجتماعية، أو بأن تنتخب كل جماعة من بين أعضائها من يمثلها.

وإذا كان تلاحم الجماعة السلالية تدعمه حقوقها المشتركة على أفرادها، وهي حقوقهم في الأرض والمناصب السياسية فان مما يعزز هذا التلاحم ويزيده رسوخا إيمان الجماعة بآلهة مشتركة تنتمي بصورة أو بأخرى إلى أصولها ونشأتها الأولى وربما بالأجداد الأول. وعلاوة على ذلك فثمة مزيج من السمات - كي أو ندوب رمزية على الوجه أو طعام مقدس - تساعد كلها على التمييز بين أفراد الجماعات السلالية المختلفة داخل المجتمع الكبير.

ونرى لزاما علينا أن نؤكد هنا مرة ثانية أن النسب أو السلالة لا يشكل دائما وفي كل المجتمعات الأساس الأول والرئيسي للترابط، وأن هناك تباينات عديدة وواسعة من حيث درجة تماسك وتلاحم الجماعات. فأحد أشكال التجمع السائدة هو التجمع على أساس العمر.

وتتخذ كثير من المجتمعات نظما خاصة بها تحدد في ضوئها مراتب العمر، هذا على الرغم من أننا لا نجد مجتمعا في غرب أفريقيا يضارع في هذا المجال مجتمعات شرق إفريقيا من أمثال شعب الماساي أو غيره من شعوب النيل الحامية.

وهكذا فان المجتمعات التي تشكل فيها الجماعة السلالية أساس التنظيم الاجتماعي تتألف من عدد من الجماعات المتماثلة من حيث الحجم والعضوية وبنية العمر والعمل والحقوق المدنية. وقد تضاف الجماعة إلى المجتمع الكبير أو تفصل عنه دون أن يؤثر ذلك تأثيرا ملحوظا على الباقي. ويقال أن هذه الجماعات تتميز بنوع من التماسك والتضامن الآلي على نحو ما يحدث للدورة التي قد تفقد إحدى حلقاتها ولكنها تظهر على قيد الحياة.

وتتنافس الجماعة السلالية في المجتمع مع أندادها بغية الحصول على الثروات النادرة - الزوجات و الأرض والسلطة السياسية. ذلك لأن مصالح الفرد، كما أسلفنا، تعبر عنها الجماعة ويسود الولاء للجماعة والتوحد معها، كما يفيد الصراع مع الجماعات المنافسة في دعم التلاحم الداخلي للجماعة. ولكن على الرغم من هذا لا تزال تقع بعض مظاهر التوتر داخل الجماعة، مثال ذلك التوتر والخلاف بين الاخوة غير الأشقاء حين يتنافسون فيما بينهم من أجل الأب. ونلاحظ أن مثل هذه التوترات والتي قد تدمر تلاحم الجماعة، يمكن حسمها في بعض المجتمعات عن طريق السحر أو بإلقاء اللوم على السحر باعتباره مسئولا عما يحدث من شرور. ويسود الاعتقاد بأن الموت أو المرض سببه قوى شريرة حالة في نفوس بعض الأقارب بأن هؤلاء قد يستخدمون تلك الأرواح الشريرة بصورة غير شرعية. وقد يكون بالإمكان تحديد مصدر البشر عن طريق السحر والعرافة ومن ثم يلجا الناس إلى أبطال مفعول الروح الشريرة عن طريق ممارسة أعمال سحرية مضادة أو التهديد باستخدام العنف.

نقطة أخيرة تتعلق بوضع المرأة ومكانتها في المجتمعات المنظمة على أساس الجماعات السلالية. فلا يزال يتردد على الألسن وصف المرأة في غرب إفريقيا بأنها عبدة أو ملك الرجل. ويدفع الرجل صداقا في دلالته ثمنا لشرائها ويكون عليها الطاعة والخضوع لزوجها وأفراد جماعته. بيد أن هذه المقارنة لا تصور وضعها تصويرا صادقا. ذلك أن زواج المرأة لا يمنحها حق العضوية الكاملة والمتساوية في جماعة زوجها وتظل مكانتها بين أعضاء هذه الجماعة وهنا إلى حد كبير بعدد من تنجبهم من الأطفال. ويمكن أن ينتقل حق الزوج في زوجته إذا ما وافاه الأجل إلى أخ أصغر له. ولا ترث عنه وأن تكفل بها أبناؤها في سن الشيخوخة. ولكن تظل المرأة محتفظة بعضويتها في جماعتها السلالية التي وفدت منها أصلا، كما يساندها أعضاء جماعتها إذا ما شجر خلاف بينها وبين زوجها. ونظرا لأن انتماء المرأة إلى جماعتها لا ينقطع بزواجها فان الطلاق يصبح أمرا يسيرا، ويكون أكثر يسرا وسهولة حين لا يشكل الزوج والزوجة وحدة مهنية داخل الجماعة، فنحن نلاحظ أن الزوج والزوجة في منطقة الابو يعملان بالزراعة بينما تتحدد مهام أخرى على أساس الجنس، ولهذا نجد الطلاق أقل منه

بين أبناء شعب يوروبا حيث لا تعمل المرأة على الإطلاق بالزراعة وإنما تشتغل ببعض الحرف أو التجارة ويكون لها دخلها الخاص الذي تتصرف فيه باستقلال عن زوجها وتفيد منه لدعم مصالحها ووضعها الخاص هي وأطفالها الصغار. وحيث الزوجة لا ينظر إليها كعضو في الجماعة السلالية لزوجها، وحيث الطلاق يكون ميسورا وشائعا، فان الزوجة لا تشارك الزوج وضعه ومكانته في مجتمعه.

ومن الأمور الشائعة في غرب أفريقيا انتشار الطرق أو الطوائف الدينية وطقوسها وشعائرها الخاصة المعقدة. ويعتبر تقديس الشيوخ أو الأئمة من الوظائف السياسية الهامة ذات الشأن في بعض هذه الطرق على نحو ما نجد في طريقة بورو Poro لدى شعوب موند Monde أو طريقة أجبوني Agboni لدى شعوب يوروبا. وقد تكون عضوية مثل هذه الطوائف متاحة لكل البالغين من الشباب، وينضم أكثرهم إلى الدرجات الدنيا في سلم الطائفة. ويقدم هؤلاء النذور والهبات والولائم فضلا عن أداء شعائر الطائفة ويتخذون من هذا كله سبيلا لتر في سلم المراتب حتى يصل بعضهم إلى أعلى المقامات. وقد لا يكون معروفا خارج الطائفة أي الأعضاء هؤلاء الذين وصلوا إلى المقامات العلى. ولا يمثل هؤلاء الجماعات السلالية على الرغم من أنه غير مسموح لجماعات مستقلة بذاتها أن تستأثر بالمراكز القيادية لنفسها ويحدث أن يجتمع هؤلاء القادة في مجلس واحد ليصدروا في حالات الطوارئ القصوى قرارا بإدانة شخص ما والحكم عليه بالإعدام وينفذون حكمهم بأيديهم في مكان الاجتماع وهم على يقين من أن السرية الكاملة التي تكتنف إجراءاتهم ورضى السماء الذي يرعى هذه السرية، كفيل بأن يحول دون انتقام أعضاء الجماعة السلالية التي ينتمي إليها الشخص المدان.

النظام الملكي:

اتجه علماء الأجناس إلى التأكيد على السمات المشتركة للنظام الملكي في كل أنحاء أفريقيا: المطابقة بين صحة الحاكم وبين خصوبة المحاصيل والنساء، وحفلات التنصيب التي ترمز إلى البعث أو الميلاد الجديد، وتحريم مشاهدة الملك حين يأكل وغير ذلك كثير. ودرس علماء الانتروبولوجيا

الاجتماعية العلاقات المتبادلة بين المؤسسات السياسية والدينية والاجتماعية.

وذهب المؤرخون إلى القول بوجود «حضارة سودانية» ذات رصيد كبير من الأفكار والسياسة المشتركة.

ويستعين الملك في ممالك غرب إفريقيا بمشورة مجلس من الرؤساء يتمتع إعفاؤه بسلطة سياسية وإدارية مما إذ يجبون من عامة الناس عن طريق موظفين صغار الضريبة السنوية ويحتفظون بنصيبهم منها مكافأة لهم على عملهم. ولا يوجد تخصص واضح ومتطور بالنسبة لتقسيم الواجبات والأعمال التي يؤديها هؤلاء الرؤساء. ولكن العلاقة بين الملك وبين الرؤساء العاملين معه أبعد من أن تكون علاقة متماثلة، وقد نجد أنماطا متمايزة من البنية السياسية. وتعتبر هذه الفوارق ذات أهمية كبرى لفهم الطريقة التي استطاع بها الإداريون الاستعماريون الإفادة من المؤسسات التقليدية في الحكومة - ومن ثم درجة بقاء هذه المؤسسات حتى اليوم.

بيد أن الهالة المقدسة التي تحيط بالنظام الملكي، والثروة الضخمة المتوارثة وكذلك الفرص المتاحة للملك لمعالجة المنازعات التي تنشب بين الرؤساء، كل هذه الأسباب متضافرة على مدى التاريخ ساعدت على أن تصبح السلطة التي يتمتع بها الملك الحاكم سلطة قوية وذات نفوذ كبير. ولهذا أيضا أضحت السلطة مطمحا وموضوع تنافس بين الملك والرؤساء. ونظرا لأن الملك لا يملك سلطانا مباشرا على الجيش ولا يملك حرسا قويا من عبيد القصر لحمايته، فانه يعش في وضع ضعيف لا يسمح له بفرض رأيه قسرا على الرؤساء وهم القادرون إذا اضطرتهم الظروف على عزله، ويطالبونه عادة في مثل هذه الحالة بالانتحار. وهكذا فان أي محاولة من جانب حاكم ما لتجاوز سلطاته المخولة من قبل الرؤساء تقضي عادة إلى إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقا. بيد أن بعض العوامل الاستثنائية مثل تحقيق انتصار مظفر في الحرب (وما يترتب على ذلك من زيادة في ثروة الملك وزيادة عدد عبيده) أو ازدهار التجارة أو إدخال أسلحة جديدة قد تهيأ للملك فرصا جديدة لمضاعفة قوته وسلطاته على نحو قد يؤدي إلى دعم سلطته فيما تعيين رؤساء يكونون مسؤولين أمامه وحده. ومن ثم يتخلص هو من اعتماده على الرؤساء المنتخبين من قبل الجماعات السلالية.

وربما تقضي مثل هذه العملية إلى ظهور نمط ثان من النظام الملكي مثل، النظام الملكي في بنين Benin وداهومي قبل الاستعمار. إذا يتولى الملك هنا تعيين كل المسؤولين عن المناصب الرئيسية في المملكة، ويستعين في هذا بمشورة الرؤساء التابعين له وان ظل رأيهم استشاريا وليس ملزما. وتتدرج المناصب حسب سلسلة متصلة الحلقات يقل عدد أعضائها كلما ارتفعنا نحو القمة، كما أن الترقي إلى المناصب الأعلى لا يعتمد كثيرا على علاقة قرابة الدم بقدر ما يعتمد على رضى من يحتلون المناصب الأرفع وهكذا دواليك صعودا حتى الملك. وبهذا لا يصبح الرؤساء أساسا الممثلين الأول للجماعات السلالية التي ينتمون إليها.

نمط ثالث من النظام الملكي وهو النمط الناشئ نتيجة الفتح العسكري. مثال ذلك ما حدث في إمارات الهاوسا - فولاني في شمال نيجيريا حيث انتزع شعب الفولاني البدوي السلطة من يد حكام الهاوسا بعد جهاد مقدس في مطلع القرن التاسع عشر. بيد أن الغزاة صوروا أنفسهم في صورة القديسين أو جند الله الذين لا يشغل بالهم سوى أن تستعيد عقيدة الإسلام مكانتها. ولكن أبناءهم استقروا في السلطة ونصبوا أنفسهم حكاما دنيويين وشرعوا يقتتون لانتقال السلطة والمناصب العليا إلى أبناء جلدتهم كما أنشئوا مناصب جديدة لهم. وأضحى العرش اليوم قسمة بين عدد من الجماعات السلالية أو البيوت الحاكمة والتي تتنافس فيما بينها تنافسا شديدا. وإذا كانت قرابة الدم الوثيقة بالملك في النمطين السالفين من أنماط النظام الملكي تحرم التمتع بالسلطة السياسية فإن الأمر على العكس من تلك في النمط الثالث حيث نجد الأمير في دولة الفولاني يمنح أرقى المناصب السياسية لأقرب الناس إلى نفسه من أبناء عشيرته وأتباعه. ولا يقتصر الأمر هنا على منحهم سلطة ونفوذا فقط بل وثروة ضخمة أيضا. وليس ثمة تمثيلا مباشرا للعامة من شعب الهاوسا في المجالس الحاكمة وان كان بإمكانهم ممارسة بعض النفوذ لمساندة منافسيهم من أبناء شعب الفولاني بغية شغل المناصب السياسية علما بان سيطرتهم تعني بشكل صريح ومحدد سيطرة العقيدة الإسلامية. بيد أن قبول الهاوسا بهذا الوضع الأدنى إنما ساعدت عليه إلى حد كبير عمليات التزاوج المتبادل بين شعبي الفولاني والهاوسا فضلا عن الفرص الكثيرة المتاحة لجني ثروات ضخمة

عن طريق التجارة (التي يستنكفها شعب الفولاني) كما ساعد عليه مجتمع الهاوسا. ومن الطبيعي في نهاية الأمر إن بقاء سيطرة الفولاني وقبول أيديولوجياتهم إنما يدعمه أسلوب القهر من جانب سلطة الفولاني.

التقسيم الطبقي وسبل العيش:

قدمنا في العجالة السابقة عرضا موجزا لطبيعة التنظيم الاجتماعي والسياسي التقليدي لدى شعوب غرب أفريقيا ووضح من خلال هذا العرض وجود بعض الفوارق الهامة والأساسية بينها. مثال ذلك أنه في بعض المجتمعات وبخاصة تلك التي يرتكز تنظيمها الاجتماعي على الجماعات السلالية نجد أن مراكز السلطة السياسية أو مراكز النفوذ (كما هو لدى شعب تيف Tiv) متاحة لكل أعضاء المجتمع، بينما في مجتمعات أخرى (مثل إمارات الهاوسا - فولاني)

لا يتوفر عنصر تكافؤ الفرص للوصول إلى المناصب العليا فضلا عن وجود طبقة حاكمة تتمتع بامتيازات واضحة. وبالمثل فان فرص تكديس الثروات متماثلة بين شعوب أفريقيا أكثر مما هو مسلم به علنا في بعض الأحيان. ونحن لا نزال نسمع أن المكانة الاجتماعية للشخص أو الحسب والنسب هو الصفة الغالبة المميزة للشخص في المجتمعات التقليدية بمعنى أن المرء لا يسعه الإفلات من حسبه ونسبه ومكانته الاجتماعية التي ولد بها. هذا على نقيض ما يحدث في المجتمع الصناعي الحديث حيث الوضعية الاجتماعية المكتسبة هي الصفة المميزة للمرء - فمكانة المرء في المجتمع هي ما يصنعه لنفسه بنفسه. بيد أن الحكمين السالفين فيهما تعميم مبالغ فيه. ذلك أن تصوير المجتمع «التقليدي» وكأنه كتلة خاملة من البشر تعوزها القدرة على الحركة والمبادرة إنما هو رأي لا يتفق مع وضع شعوب غرب إفريقيا اليوم حيث نجد أن المهمة الأساسية لرجال السياسة هناك هي العمل على التخفيف من فورة الآمال الطموحة (وغالبا ما تكون غير واقعية) لشعوبهم من أجل تحقيق تقدم اقتصادي سريع. ويتسع مجال المنافسة داخل كثير من المجتمعات التقليدية فضلا عن الرغبة في الانتقال السريع من الوضع المتخلف إلى وضع أرقى. ولعل القيم المقترنة بمثل هذا الموقف تمثل عاملا هاما يجدد معدل التقدم الاقتصادي الممكن في الوقت الراهن.

ولكن عددا قليلا من المجتمعات الإفريقية تؤمن بالمساواة إيمانا كاملا. ولقد كان أسلوب الاسترقاق وامتلاك عبيد من أبناء الوطن المحليين عادة مطبقة في أكثر هذه المجتمعات خلال مرحلة ما قبل الاستعمار، وكان هؤلاء العبيد بوجه عام غير أهل لشغل منصب سياسي أو ديني وان كان ملوك ورؤساء قبائل بعض الدول المركزية اعتادوا أن يمنحوا رقيقهم ألقابا وربما أيضا قدرا كبيرا من السلطة والنفوذ. ومن المعروف أن نظام الرق قد انتهى الآن وأضحى محرما ولكن وصمة عار الوضع الماضي لا تزال تلاحق من جاءوا من نسل الرقيق.

وتتقسم مجتمعات السافانا، مثل مجتمع ولوف Wolof في السنغال إلى عدد من الطوائف وان كانت كلمة طائفة لا تحمل نفس المدلول الشائع عنها في الهند. وتتدرج الجماعات السلالية للأحرار ابتداء من السلالة الملكية في قمة الهرم ومرورا بسلالات النبلاء المرتبطة بالسلالة الملكية ثم الجماعات السلالية لجماهير الفلاحين وانتهاء بجماعات الحرفيين والمهنيين - صناع الأحذية الجلدية والمداحين - حيث يحتلون قاعدة الهرم.

وتعتبر المنزلة الاجتماعية للمرء الموروثة عن حسبه ونسبه أمرا ثابتا لا فكاك منه. إن المرء لا يمكنه أن يغير من مكانته أو طبيعة عضويته في الجماعة السلالية - هذا وان كان بالإمكان في النظم القائمة على سلالة وحيدة النسب الانتماء أحيانا إلى جماعة الأم، كما بإمكان المرء في النظم القائمة على نسب الأم. أن يختار بين الجماعات الكثيرة، التي ينتمي إليها بحكم صفاته، الجماعة التي يعتزم منحها ولاءه الأول والأساسي. ومن المعروف أن الكثير من الحرف والمهن التقليدية في أفريقيا يتوارثها الأبناء عن الآباء. ونظرا لاتساع سوق الإنتاج فإننا قد نجد كل أبناء الجماعة السلالية يمارسون مهنة واحدة مثل قرع الطبول أو النسج أو الحدادة. وتجري مناقشة وإدارة الشؤون الاقتصادية للمهنة داخل الجماعة السلالية. ويعتبر السن أيضا منزلة اجتماعية تسبغ على صاحبها خصائصها الاجتماعية ولهذا ليس بإمكان المرء أن يصبح شيخا قبل الأوان.

ولكن الجماعة السلالية ذاتها تعتبر عادة رابطة اجتماعية قائمة على المساواة. فكل الأعضاء داخل جماعة بذاتها متساوون من حيث المنزلة الاجتماعية والقانونية ولا ميزة لواحد على الآخرين بفضل مولده. وتتأكد

هذه المساواة الاجتماعية لدى بعض المجتمعات وتأخذ شكلا بارزا. مثال ذلك أن لقب الرئاسة بين أبناء شعب يوروبا ينتقل بصورة دورية بين قطاعات الجماعة والتي تتلف من قطاعين إلى ستة قطاعات، فضلا عن أن الرئيس قد لا يخلفه ابنه مباشرة. ولهذا فان كل عضو من أعضاء الجماعة قد يشعر إبان رجولته أن القطاع الذي ينتمي إليه سيكون بحاجة إلى من يشغل منصب الرئاسة وانه هو نفسه قد يكون مرشحا له. ونعود لنؤكد أيضا أن نظام الوراثة الذي يعطي حق الإرث للابن الأكبر أقل شيوعا من نظام الوراثة الذي يقضي بأن الأبناء جميعا متساوون في الحقوق لهم جميعا أنصبة متساوية في الممتلكات التي خلفها الأب الراحل، وربما يحدث أيضا - وهي من التقاليد الشائعة أن تقسم الممتلكات الموروثة عن الزوج إلى أنصبة بقدر عدد زوجاته وأطفاله بحيث يؤلف أبناء كل امرأة وحدة متكاملة. وجدير بالذكر هنا أن الأرض لا تؤول بالوراثة إلى الأبناء عادة بهذه الطريقة ما لم تكن ضنينة في غلتها لدرجة مفرطة. والقاعدة أن الرجل باعتباره عضوا في الجماعة السلالية بحكم مولده، له حق حيازة أي مساحة من الأرض بقدر حاجته ومن ثم فانه قد يميل إلى زراعة الأرض التي كان يفلحها أبوه وان كان له الحق دائما أن يطلب المزيد. ولكن يلاحظ في مقابل هذا أن الأرض التي لا يستغلها تعود ثانية إلى الجماعة لتوزيعها من جديد بين أعضائها.

ولا تزال أكثر شعوب غرب أفريقيا تؤمن بدرجة ما بالقضاء والقدر وأن مصير الإنسان في الحياة مقدر مسبقا بتدبير الهي. فالطفل لحظة ولادته تغادر روحه العالم الآخر لتحل فيه ويمنحها الملاك حارس باب السماء نيابة عن الإله الأعظم قدرها في عالم الأرض. ولكن المرء قادر بأعماله أن يعدل من قدره المرسوم له إلى الأحسن أو إلى الأسوأ ولكن في حدود معينة. ولهذا يربي الأب أبناءه على الامتثال لمعايير المجتمع.

ولكن القليل من هذه المكتسبات (مثل المكانة الاجتماعية) يرثه الأبناء. ونظرا لان الفلاح الثري يملك عددا كبيرا من الزوجات - وهذه إحدى الصور الأساسية للاستهلاك الواضح في المجتمعات البسيطة تكنولوجيا - فان ثروته تبدد بعد وفاته نتيجة تقسيمها بين أطفاله العديدين. وتلقى ثروة التاجر أيضا نفس المصير، وقد لا يرث عنه أبناؤه الفطنة التي يستلزمها

عمله، وربما لا يبلغ أكبر أبنائه السن اللازم لمارسة العمل معه إلا حين يترك مهنة التجارة للعمل في مجال السياسة. ونلاحظ في كثير من المجتمعات أن منصب رئاسة القبائل لا يرثه الأبناء على الرغم من أن الابن الذي عمل إلى جانب أبيه وكان على صلة وثيقة به في عمله قد يكون مرشحا للمنصب في فترة تالية. ويحول نظام تعدد الزوجات ومبدأ المساواة السائد في المجتمعات دون تكديس الثروات عن طريق الوراثة. ويحقق أكثر الناس نجاحهم في الحياة بجهدهم الخاص وليس بفضل ثروة أو منصب موروث عن الآباء. ويرتبط بهذا أوثق ارتباط حقيقية أن المنزلة الاجتماعية المكتسبة تظل طوال حياة المرء أمرا شخصيا له دون سواه فلا تشاركه فيها زوجاته أو أطفاله، فضلا عن أن تلك المنزلة لا تفيد في تحديد علاقاتهم الخاصة بأعضاء المجتمع.

وتشير القيم المعلنة في المجتمع إلى وجود مثل هذه الفوارق. فبعض القيم يؤكد ثبات نظام التسلسل الاجتماعي ويمتدح فضائل الطاعة والولاء للسلطة، بينما تؤكد قيم مجتمع آخر فضائل المباراة والمنافسة. وإذا كانت الاختبارات النفسية التي أجريت على شعوب غرب أفريقيا لم تصل إلى نتيجة حاسمة بعد بشأن هذه الفوارق إلا أن أنماط السلوك والقيم العامة تدعم مثل هذه الفروض. مثال ذلك أن شعب يوروبا ينظر إلى جماعة ايجيبو Ijebu من أبنائه كرجال أعمال بارعين - وهي صورة مماثلة لصورة اليهود في المجتمعات الغربية. ويعتقد أكثر النيجيريين أن شعب الابو كثير الصخب عدواني الطباع. والسؤال من أين جاءت هذه الفوارق ؟ يردها البعض إلى البنية الاجتماعية والقيم المكتسبة خلال عملية تنشئة الطفل. ويردها البعض إلى اختلاف الظروف المادية، فكل من شعب الاجيبو Ijebu وشعب الابو (خاصة هذا الأخير)يعيش في مناطق كثيفة السكان قليلة الخصوبة إلى حد ما، ويحتاج المرء إلى روح المبادرة والعزيمة للهجرة ابتغاء جزاء أوفر إذا شاء حياة تتجاوز مستوى الفقر.

وبعد أن انتهى الباحثون من دراسة المجتمعات الإفريقية كمثال لشعوب لها تنظيماتها الاجتماعية البسيطة وذلك بهدف تقييم طاقاتهم الكامنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية اتخذ مفهوم حافز الإنجاز دورا اكثر أهمية وحيوية. ونحن نعرف أن الدراسات الاجتماعية عن التطور الاقتصادي في

المجتمع الغربي سادتها فرضية أساسية تقضي بأن ثمة معامل ارتباط قوي ووثيق بين البروتستانتية والرأسمالية. فالإنسان البروتستانتي عند ماكس فيبر - الزاهد المؤمن بمسئوليته الفردية أمام الرب وبأن العمل الجاد والشاق هو طريق الخلاص - هيأ النهج الاقتصادي العقلاني اللازم للمشروعات الرأسمالية في عصرها الباكر. وقد طور هذا الفرض وأفاض في دراسته عالم النفس الأمريكي دافيد ماك كيلاند D. McCleiland الذي عرف دافع الإنجاز بأنها الحاجة إلى «المنافسة مع معيار باطني للتفوق» ويذهب ماك كيلاند إلى أن دافع الإنجاز القوي بين أعضاء مجتمع ما ارتبط ارتباطا وثيقا بفترات التقدم الاقتصادي السريع سواء في مجتمعات ما قبل الرأسمالية أو في المجتمعات الحديثة.

الباب الثاني
أثر الغرب

2 التجارة والاستعمار

بداية للاحتكاك:

في عام 1434 مرت سفن برتغالية برأس بوجادور في موريتانيا، وفي عام 1475 وصلت السفن إلى فرناندوبو، وفي عام 1483 زار البحارة البرتغاليون العاصمة بنين التي كانت على الأرجح أكثر ممالك الساحل تنظيما في تلك الفترة. ونالت المنطقة إعجاب البرتغاليين وأقاموا بها ميناء تجاريا ني بلدة أغوتون Ughoton (جواتو Gwattoo) وذلك خلال عام 1486). ولكن اهتمامهم الأساس كان في اتجاه ساحل الذهب الغني بصادراته الثمينة. وأقيمت في عام 1482 قلعة ساو جورج داميتا على الساحل في منطقة آلمينا. ولكن ساحل غرب أفريقيا ظل ضنينا لم يقدم، باستثناء الذهب، سوى القليل الذي يجذب التجارة الأوروبية إلى أن تم اكتشاف الأمريكتين وظهرت الحاجة إلى الرقيق. وسرعان ما واجه الاحتكار البرتغالي للتجارة في القرن الخامس عشر تحديا من الشعوب الأوروبية الأخرى التواقة إلى المشاركة في هذا النمط المثلث المراكز للتجارة عبر الأطلسي. وبلغ حجم تجارة الرقيق خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر قرابة 13000 عبدا في العام الواحد يتم شحنهم إلى العالم

الجديد - وارتفع الرقم إلى 27000 خلال القرن السابع عشر ثم أصبح 70000 خلال القرن الثامن عشر.

وأقام التجار الأوروبيون قلاعا حصينة كثيفة التسليح فوق المرتفعات الساحلية الممتدة داخل البحر لتكون حصونا لهم يوجهون منها تجارتهم. وانعكست المنافسة الدولية الحادة على التجارة فيما سجلته الأحداث من عمليات حربية للاستيلاء على تلك القلاع ثم استردادها أو إجراء عمليات تبادل بينها. وكانت تتجمع أسفل أسوار الحصن العديد من أكواخ التجار الإفريقيين وعائلاتهم وهي الأكواخ التي تحولت فيما بعد إلى قصور مهيبة. واعتاد التجار في دلتا النيجر الإقامة في هياكل سفن قديمة راسية قرب مراكز تجمع المواطنين وتحت إشراف ومراقبة الحكام المحليين. ويمكن القول أن عمليات توريد الرقيق وما يتبع ذلك من توزيع للسلع التجارية الأوروبية المستوردة كانت خاضعة كلها للإفريقيين. ولكن في بعض الولايات الأكبر حجما مثل بنين وداهومي كانت التجارة خاضعة لسيطرة الملك مباشرة وكان حجم دخله من العائدات الجمركية والأرباح يشكل عاملا هاما في تحديد علاقته بأتباعه من الشيوخ والرعايا. وأدى الاهتمام المتزايد بطرق التجارة الممتدة من الساحل حتى داخل السافانا إلى تشجيع إنشاء ممالك اكبر حجما. ولا ريب في أن مملكة أيو فرضت سيطرتها على ممالك يوروبا المجاورة عن طريق تحكمها في الطريق التجاري الممتد من وسط نهر النيجر إلى باداجري وويداه Ouidah، وربما كانت حروبها المتكررة مع جاراتها داهومي تعبيرا عن المنافسة الشديدة للسيطرة على المنطقة الساحلية. ومن لم يكن من المألوف إرسال كل الرقيق إلى الساحل عبر هذه الطرق الرئيسية لاحتجازهم هناك لحين عرضهم للبيع في قلاع التجار أو المحاجر المخصصة لهم. وربما تنتظر السفن في دلتا النيجر ثلاثة أشهر لحين استكمال شحنة قوامها أربعمائة من الرقيق يجري شراؤهم واحدا واحدا من ملاكهم المحليين لحاجتهم إلى نقود أو لبعض البضائع المستوردة.

ولم يعتد التجار الأوروبيون مغادرة مواطن إقامتهم على الساحل في القلاع أو هياكل السفن الراسية والتوغل بعيدا داخل البلاد كما وأن التجار الإفريقيين استبدت بهم الرغبة في الاحتفاظ بدورهم الاحتكاري كوسطاء. وتوغلت السفارات البرتغالية حتى مالي بل وربما وصلت تومبكتو خلال

منتصف القرن السادس عشر إلا أنها لم تنشئ مراكز تجارة نشطة. ويتناقض هذا بوضوح مع تغلغلهم في أفريقيا الوسطى انطلاقا من مراكزهم الساحلية في لواندا ولورنسو ماركيز. ومع نهاية القرن السابع عشر بدأ الفرنسيون في التوغل داخل البلاد عبر نهر السنغال منطلقين من مراكز قيادتهم في مدينة سان لوي التي تأسست عام 1659 ثم من مدينة جوري التي استولوا عليها عام 1677.

وتعلم كثير من الإفريقيين الرطان بشكل ما باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. وقد صدرت مؤخرا يوميات مكتوبة برطان إنجليزي وكانت مودعة لدى دوق كالآبار وهي من وثائق إرسالية تبشيرية اسكوتلاندية. وغالبا ما كان يحصل التجار على وظائف كتبة أو مترجمين لأقربائهم من الشباب الذين شغلوا فيما بعد وظائف حكومية رفيعة في مجتمعاتهم. ويمثل هؤلاء بمعنى من المعاني نخبة مجتمعاتهم. واتخذ هؤلاء من بعض زي الأوروبيين لباسا لهم وكانوا على حظ من تعلم القراءة والكتابة. إلا أنهم على الرغم من هذا ظلوا كما كانوا أعضاء في جماعاتهم السلالية واحتفظوا بعلاقاتهم التي تربطهم بأقرباء الدم في مجتمعاتهم. وغالبا ما كان أبناؤهم يأخذون عنهم منزلتهم الاجتماعية. وقد أفادت كل المجتمعات من وضعهم كوسطاء بين الأوروبيين وبين الشعوب في داخل البلاد.

ولقد كان التبشير هدفا رئيسيا للرحالة البرتغاليين الأوائل الذين اعتقدوا أن دخول الرقيق المسيحية يكفي مبررا للتجارة. بيد أن جهودهم الدينية باء ت بالفشل إلى حد كبير. وأخفقت كل المحاولات التي استهدفت إقامة مراكز تبشيرية في السنغال.

ومن يبدو أن ممارسة شعائر المسيحية كانت قاصرة على البلاط الملكي. ولم يبق في مملكة وأرى حتى منتصف القرن التاسع عشر سوى قليل من العادات المأخوذة عن الشعائر المسيحية، وتمثلت اللغة المحلية الكلمات البرتغالية الدالة على البضائع المستوردة. واستقر في وعي أبناء شعب اتسكيري Itsekiri أن ثمة علاقة خاصة تربطهم بالأوروبيين وتعطيهم امتيازا وتفوقا على غيرهم من الشعوب المجاورة. وعمد الحكام الإفريقيون الأصليون إلى دعم اتصالهم بالأوروبيين بهدف تعزيز مكانتهم وتأكيد وضعهم ضد شعوبهم أو ضد الجماعات السلالية المجاورة. وظلت الأفكار والقيم الأوروبية

غريبة فلم تستوعب منها شعوب البلاد إلا أقل القليل.

واستطاعت حركة مقاومة الاسترقاق التي ذاعت وبلغت أوجها في إنجلترا مع نهاية القرن الثامن عشر أن تحقق نجاحا كبيرا لم يكن قاصرا فقط على تحريم تجارة الرقيق بل استطاعت أيضا إقامة مستوطنات في المستعمرات للرقيق المحررين. وفي عام 1792 أبحر من نوفا سكوتيا إلى سيراليون فريق يبلغ تعداده اثني عشرة ألفا كانوا جميعا رقيقا في المستعمرات الأمريكية وحررتهم القوات البريطانية خلال حرب الاستقلال وأرسلتهم إلى الشمال مع وعود لم تتحقق بمنحهم أرضا يفلحونها. وأرسلت جمعية الاستعمار الأمريكية أكثر من ستمائة عبد محرر إلى مزوفيا والى عدة مراكز أخرى تقع على طول ساحل ليبيريا وذلك خلال الفترة ما بين 1822 و 1892. ولقد واجهت هذه المستوطنات وأمثالها الكثير من التقلبات ومنها صمدت واستطاعت البقاء آخر الأمر. وكان أكثر شعوبها أميين والقليل منهم له مهارة في مهنة ما. كما انقطع كل اتصال بهم جميعا يربطهم بجماعاتهم السلالية التي نشأوا فيها مما ساعد على أن يشاركوا في الحياة الغربية ولو بدرجة ضئيلة. وأضيفت إلى جماعات المستوطنين في بلدة فرى تاون أعداد أكثر واكثر من الرجال والنساء حيث رست بهم هناك سفن لنخاسين أسرتها السفن الحربية البريطانية وهي في عرض البحر. وأقيمت عدة قرى حول بلدة فرى تاون استوطنها قرابة سبعين ألف نسمة غير ثلاثة آلاف من الأمريكتين.

وأسس ويلبرفورس Wilberforce وأصدقاؤه في عام 1799 جماعة الكنيسة للتبشير (ج. ك. ت.) واتخذت سيراليون أول ميدان لنشاطها. وصادفت التعاليم التبشيرية قبولا من الحاكم ماكارتي لاعتقاده أن المبشرين يعملون عملاء للحكومة في قرى العبيد المحررين، كذلك سرعان ما اعتنق الإفريقيون التعاليم ذاتها لافتقارهم إلى لغة أو ثقافة مشتركة ولشعورهم بفقدان أي رابطة تربطهم بالسكان الأصليين فضلا عن نظرتهم بعين الحسد للنجاح العظيم الذي حققه مستوطنو بلدة فرى تاون ممن كانوا في أمريكا قبل ذلك. وهكذا نشأت في فرى تاون جماعه سكانية جديدة مولدة لم يقتصر أمرها على احتكار التجارة والمناصب العليا في سيراليون حتى القرن العشرين بل قدمت أيضا أكثرية أبناء الصفوة ذوي الثقافة والميول الغربية في نيجيريا.

ووفدت من البرازيل خلال القرن التاسع عشر مجموعات أخرى من العبيد المحررين قاصدة المدن الساحلية في نيجيريا وداهومي وبخاصة مدينتي لاجويي وبورتو نوفو. وكان الكثيرون من هؤلاء عمالا حرفيين مدربين وهم المسؤولون عن إدخال أساليب العمارة «البرازيلية» التي نشاهدها في باها، وإن كان بعض الوافدين الأوائل أسهموا فقط بالعمل كتجار للرقيق. ويمكن القول أنه مهما كانت مهنهم فان دورهم في نقل القيم الغربية إلى أفريقيا كان أقل وضوحا من دور المولدين في سيراليون.

وجدير بالذكر أن المبشرين الكاثوليك الفرنسيين لم تكن أقدامهم راسخة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر في كل من ساحل العاج وداهومي، ذلك أنهم في داهومي لم يجذبوا إلى عقيدتهم حتى نهاية القرن سوى خمسة آلاف نسمة بينما كان لهم اثنين وعشرين قسيسا يعملون داخل البلاد. وأقام آباء الروح القدس في عام 1845 مقرا تبشيريا لهم في جزيرة جوري Goree ولكنهم لم يحققوا تقدما ملموسا في منطقة كل أهلها من المسلمين. بل انه حتى يومنا هذا حيث يعمل قرابة ثلاثمائة قسيس (نصفهم تقريبا من الإفريقيين) فان عدد المسيحيين في السنغال لا يتجاوز خمسة بالمائة من جملة السكان. وحققت الإرساليات التبشيرية البروتستانتية قدرا أكبر من النجاح في المناطق الخاضعة للنفوذ البريطاني. فقد رست الإرساليات التبشيرية من أتباع المذهب المنهجي (Methodist) في بلدة باداجري Badagri خلال عام 1840، كذلك سرعان ما اتجهت جماعات تبشيرية إنجيلية وجماعات أخرى إلى داخل البلاد في إقليم يوروبا مثل مدينة ابيكوتا وأيبادان واوجبوموشو. ولكن الحكام وزعماء القبائل لم يعتنقوا المسيحية ليجعلوا منها بصورة أو بأخرى الدين الرسمي لممالكهم..

وتطور النظام التعليمي الذي غرس نبتته و رعاه المبشرون تطورا سريعا. فقد تأسست عام 1814 في سيراليون مدرسة لتدريب المعلمين والمبشرين، ثم أعيد تأسيسها في خليج فوراه Fourrah عاما 1827، وأصبحت فيما بعد أول جامعة في غرب أفريقيا. وافتتحت ج. ك. ت عام 1845 مدرسة لتعليم اللغة وقواعدها في بلدة فري تاون لتقديم علوم أكاديمية بالإضافة إلى التعليم الديني. وسرعان ما أقدمت جمعيات دينية أخرى على تأسيس مدارس خاصة بها. هذا علاوة على أن العديد من الإرساليات التبشيرية

الأوروبية عمدت إلى تأسيس حرف وصناعات محلية كما عملت على تطوير الزراعة. ونظرا لان الطبقات المتوسطة ذات السمعة الحسنة في بريطانيا كانت تشكل العمود الفقري للمحافل المسيحية فقد ذهب الظن بالبروتستانتيين الإنجيليين إلى أن خلق برجوازية أفريقية هو أفضل سبيل لإصلاح القارة وبعث حياة جديدة فيها. وأسست إرسالية ج. ك. ت في يوروبا مدرسة لاجوس للغات عام 1829 ولم يكن دافعها الأساسي إلى ذلك إيمانها بقيمة التعليم الثانوي. وعلى الرغم من معارضة سياسة الحكومة لأي توسع باهظ التكاليف للسلطة الإمبريالية إلا أن زخم الأحداث فرض نفسه. وقد عقد القناصلة الإنجليز والفرنسيون معاهدات مع شعوب المناطق الساحلية في محاولة منهم لاحتكار التجارة وبسط نفوذ بلادهم على المنطقة وأبدت الجماعات الأوروبية والإرساليات التبشيرية امتعاضها للتدخل الحكومي، ولكنها طالبت حكوماتها توفير قدر كبير من. الحماية.

وتم العديد من الرحلات الاستكشافية على امتداد نهر النيجر لأغراض تجارية بلغت اوجها بمنح شركة النيجر الملكية عام 1886 امتياز التجارة في المناطق الخاضعة لإشرافها وإدارتها أيضا. بيد أن هذا التدخل واجه معارضة من جانب كل من التجار الأوروبيين على الساحل والوسطاء الإفريقيين الذين وجدوا احتكاراتهم موضع تهديد.

ولقد كان الفرنسيون هم أول من شرع في محاولة منهجية منسقة للتوغل في الداخل. ففي خلال الفترة من، 1854 حتى 1865 عمل جنرال لويس فيديرب L. Faidherbe حاكما للسنغال. ولم يقتصر جهده على بسط النفوذ الفرنسي على امتداد نهر السنغال حتى بلدة كاييس Kayes بل وضع أسس النظام الإداري والتعليمي وبادر بتطوير زراعة الفول السوداني ليكون محصولا أساسيا للتصدير. بيد أن السلطات الاستعمارية لم تشرح في احتلال المساحات الشاسعة المخصصة لها في أفريقيا إلا بعد معاهدة برلين المبرمة عام 1885 والتي تم بناء عليها «تقسيم أفريقيا». واحتل الفرنسيون كونا كري عام 1887، وكانوا قد أعادوا بسط وصايتهم على بورتو نوفو قبل ذلك بخمس سنوات إلا أنهم عجزوا عن التقدم والتوغل إلى الداخل بسبب المقاومة العنيفة من جانب ملوك داهومي. ثم استولوا على أبومي عام 1893 وعزلوا حاكمها. وواجه الفرنسيون معارضة في منطقة

السافانا من جانب ساموري Samory ورابيه Rabeh وقد طالب الزعماء الإفريقيون بحقهم في مساحات شاسعة منها. وتفاوض رجال القنصلية البريطانية في ممالك يوروبا مع رجال الدين المحليين من أجل العمل على إقرار السلام بين الفرق المتحاربة وعقدوا معهم معاهدات تكفل على استتباب الأمن والسلام وحرية التجارة وتحريم التضحية بالنفس البشرية وما شابه ذلك. وأعيد عقد هذه المعاهدات عام 1893. وهكذا أضحت دول أفريقيا الغربية كما نعرفها اليوم مناطق نفوذ استعمارية سواء عن طريق الفتح، أو عن طريق عقد المعاهدات. وأقيمت حدود ثابتة جرى تحديدها في الغالب الأعم وفق التقسيمات المحلية القائمة بين الجماعات السلالية الكبرى. وتم تأسيس شكل ما من أشكال الحكومة المركزية في كل إقليم من تلك الأقاليم وتحدد شكل كل حكومة وفق طبيعة اتجاه ونظام البلاد الأوروبي صاحب النفوذ على المنطقة. وتولى أعضاء الإدارة الجديدة في المهجر مهمة الإشراف على العديد من الخدمات وإدارتها. وكان الحاكم الاستعماري مسؤولا فقط أمام البرلمان في عاصمة الدولة الأوروبية صاحبة النفوذ على المنطقة (المتروبوليتان). ويعنى الحاكم أساسا بمشورة كبار موظفيه المدنيين، كما كان الحاكم في المقاطعات البريطانية يعنى إلى حد ما باستشارة المجلس التشريعي الذي كان يتألف أساسا في بادئ الأمر من عدد من التجار البريطانيين ثم ضم بعد ذلك أعضاء أفريقيين معينين وأخيرا أعضاء أفريقيين منتخبين. وسعى الحكام الجدد في الأقاليم المستعمرة إلى فرض القانون والنظام مع ضمان الحد الأدنى من التطور. ولقد كان تحقق هذه الأهداف رهن إلى حد كبير بعدد صغير من العاملين المسؤولين. مثال ذلك أن جنرال لوجارد بعد غزوه لشمال نيجيريا لم يكن لديه سوى تسع موظفين سياسيين يديرون شؤون شعوب يربو عددها على عشرين مليون نسمة.

الحكم الاستعماري:

اختطت الحكومتان الاستعماريتان البريطانية والفرنسية سياستين متمايزتين بحيث يمكن التمييز بينهما باعتبار أن إحداهما تستهدف الاتحاد والثانية الاستيعاب بالمعنى الفرنسي لكلمتي Association and Assimilation أو النهج الأبوي في الحكم والاندماج. بالمعنى الإنجليزي للفظتي Paternalism و

Identity، أو إذا ما ترجماهما إلى طرق الإدارة المحلية نقول أنها طريقة الحكم غير المباشرة والأخرى الطريقة المباشرة. بيد أن هذه الكلمات ليست متماثلة تماما، ويمكن القول بأن السياسة الفعلية المطبقة لم تكن دائما وأبدا مطابقة ومتسقة مع المبادئ المقررة. لقد نبعت السياسة الفرنسية أساسا من مبادئ الثورة حين صدرت المراسيم التي تحرم الرق لتعلن أن «كل سكان المستعمرات الفرنسية، دون تمييز بينهم من حيث اللون، هم مواطنون فرنسيون يتمتعون بكل الحقوق التي كفلها الدستور». هذا بينما ارتكزت السياسة البريطانية على أسس تجريبية عملية وان وجدت التعبير النهائي لها في كتاب لوجارد «الانتداب الثنائي» Dual Mandate الصادر عام 1920 وقد نشره عقب اعتزاله الخدمة في المستعمرات. ويعتبر هذا . الكتاب المرجع الوحيد للسياسة الإدارية التي كان ينتهجها الموظفون البريطانيون.

وأعلن الفرنسيون أن الإفريقيين قادرون على استيعاب ا لثقافة الفرنسية. وأن من يقدم على هذا ويحقق نصيبا منه سيقبلونه بين صفوفهم كعضو له كل الحقوق الاجتماعية مثل الفرنسيين سواء بسواء. وذهب الإنجليز في نظرتهم إلى الإفريقيين مذهبا مغايرا ثابتا إذ رأوا أن ليس بإمكانهم أن يصبحوا إنجليزا سود البشرة، وان محاولاتهم لتقليد السلوك البريطاني كان مدعاة للسخرية، ومن ثم عليهم أن يؤسسوا ثقافتهم هم الخاصة بهم. بيد أن التباين بين هاتين السياستين كان يخف ويتعدل كثيرا عن طريق الممارسات الإدارية.

وتمتع المقيمون في المستوطنات الساحلية في السنغال بحقوق سياسية ذات شأن كبير ولفترة طويلة. مثال ذلك أنه في عام 1848 نال قرابة 12000 أفريقي من بلدتي سان لوي وجوري حق المواطنة الفرنسية على الرغم من أن أكثرهم كان أميا وغير مسيحي. وأكثر من هذا طلبت منهم الحكومة الفرنسية إيفاد ممثل عنهم للجمعية الفرنسية في باريس. وعلى الرغم من أن الحكومة الفرنسية قد سحبت هذا الحق عام 1854 إلا أن آخرين غيرهم تمتعوا بحق المواطنة الفرنسية - كان يحاكموا في كل قضايا العقوبات وفق القانون الفرنسي مع التمتع بالحصانة إزاء نظام التبعية للإدارة الاستعمارية والسخرة، والتمثيل أمام هيئات البرلمان الفرنسي - واستمر هذا التمتع حتى الاستقلال (نذكر هنا أنه في ظل نظام التبعية للإدارة الاستعمارية

فرضت قيود على حرية الرعايا في التعبير وتشكيل الروابط الاجتماعية، كما كان من حق موظفي الإدارة إصدار أحكام عاجلة بفرض عقوبات على كثير من الآثام). بيد أن عدد الإفريقيين الذين نالوا هذه الحظوة ظل قليلا. ففي عام 1926 لم يتجاوز عدد هؤلاء المواطنين في السنغال 78000 وبلغ عددهم في بقية الممتلكات الفرنسية في غرب أفريقيا 2400 فقط.

وبدأت عمليات رفض سياسة الاستيعاب في منتصف القرن التاسع عشر مع تأسيس إمبراطورية لويس نابليون الثانية. وبينما أصر فيديرب Faidherbe على مواصلة سياسة الاستيعاب في مجال الخدمات الاجتماعية للمقيمين في منطقتي سان لوي وجوري فان النظام الإداري الذي أقامه في الأقاليم الخاضعة للسلطة الاستعمارية كان يتسم بالقسوة والخشونة في معاملة الرعايا. واعتمدت السياسة التعليمية الفرنسية في المستعمرات على إنشاء مدارس تقدم مناهج دراسية مماثلة للمناهج التي تدرسها المدارس في فرنسا ذاتها. ولم تكن المدارس الابتدائية في واقع الأمر، تدرس اللغات المحلية لتلاميذها بيد أن الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم كانت ضئيلة للغاية بحيث لا تسمح لا بتدريب عدد صغير جدا من النخبة الإفريقية. وعلى النقيض من ذلك طبق البريطانيون سياسة الحكم غير المباشر في شمال نيجيريا، وكان محظورا على الإرساليات التبشيرية العمل داخل مدن الإمارات الإسلامية، وعنى التعليم في هذه الإمارات بالتركيز على تعليم الدين الإسلامي والحرف المحلية. أما المدارس الحكومية والمدارس التبشيرية الثانوية (معهد كاتسينا الحكومي لتدريب المعلمين الذي تخرج فيه العديد من السياسيين في نيجيريا الشمالية) فقد التزمت بالخطوط العامة للتعليم الإنجليزي العام. وكان ثمة نزوع لإغفال تدريس التاريخ القومي لتلك البلاد وكذلك جغرافيتها المحلية. ولم يكن الدافع إلى ذلك موقفها مبدئيا في الأساس بقدر ما هو راجع إلى عدم توفر معلمين أهل لذلك. واستخدمت الإرساليات التبشيرية مدارسها أداة لتعليم الثقافة الإنجيلية، وكانوا مسؤولين إلى حد كبير عن غرس قيم جديدة بين تلاميذهم.

وإذا كان الفرنسيون في إدارتهم للمستعمرات قد التزموا سياسة قائمة على المركزية ومتماثلة إلى حد كبير فان البريطانيين كانوا على النقيض منهم حيث ظلوا تجريبيين في إدارتهم لمستعمراتهم. إذ تركت هذه السياسة

فرصة كبيرة للمبادرة الذاتية في أيدي مديري الإدارات المحلية في المستعمرات. كما بذل هؤلاء محاولات عامدة وواعية قصد الإفادة من المؤسسات السياسية المحلية واستخدامها كأدوات للحكم الاستعماري. وثار جدال شديد، ،محوره أن. التلاؤم البطيء للأبنية الاجتماعية التقليدية قد يقلل إلى حد كبير من مظاهر الاضطراب والتوتر في حالات التغير الاجتماعي على العكس مما لو فرضنا على هذه الأبنية مؤسسات جديدة. ويبدو أن هذا الرأي صادف دعما وتأييدا في الثلاثينيات من القرن العشرين على نحو ما توضحه لنا كتابات علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية حيث يؤكدون الأهمية الوظيفية لكل المؤسسات التقليدية.

لقد كان الاعتقاد الشائع قبل عام 1939 أن برلمان نيجيريا المستقلة ذاتيا، لا يمكن بناءه على أساس المجلس التشريعي القائم وقتذاك (الذي تهيمن عليه النخبة من أبناء لاجوس ذوي التكوين الفكري الغربي) ولكن يمكن بناءه على أساس اتحاد فيدرالي يضم السلطات المحلية. وارتبطت بهذا الاعتقاد نظرة تقول ينبغي على الإفريقيين ألا يدخلوا الإدارة الاستعمارية نظرا لأنها ليست سوى بناء فوقي سيجري إسقاطه يوما ما باعتباره نظاما عقيما بعد أن تنال البلاد استقلالها. ولكن جرى تطبيق هذه السياسة بصور جد متباينة بما يتلاءم مع الأوضاع المحلية.

ويفيد نظام الحكم غير المباشر ضمنا أيضا مشاركة الإفريقيين في تسيير دولاب العمل الإداري، إلا أن هذا قد يتمثل في شكل موظفين مكتبيين (بيروقراطيين) تقليديين داخل البيئة المحلية الأصلية. علاوة على هذا فقد كان بالإمكان الاستفادة من البنى السياسية المحلية بطرق مختلفة ومتباينة. إذ نجد عند أحد الطرفين إمكانية السماح للمجالس التقليدية بالعمل مثلما كانت تعمل قبل المرحلة الاستعمارية كمجالس مسؤولة فقط عن الأمور المحلية، وتقف الإدارة الاستعمارية هنا إلى جانب النظام التقليدي وتتولى مسؤولية جباية الضرائب وتقديم الخدمات الحديثة. ونجد على الطرف الآخر الإدارة الاستعمارية تحاول العمل من خلال البناء السياسي التقليدي بحيث يكون هناك حسب الوضع الأمثل نظام واحد فقط للإدارة المحلية. ولعل نظام الحكم المباشر قد لجأ في الغالب الأهم إلى هذا النظام الأخير وأن في المصطلح دون تحديد واضح دقيق للدلالة على هذا الأسلوب.

ومن الأهمية بمكان دراسة الصور المختلفة والمتباينة التي لجأت إليها القوى الاستعمارية في استخدامها للنظم السياسية التقليدية في أراضيها. فقد كان لها تأثير واضح لصون هذه النظم كما كان لها أثرها على القيم السائدة المتعلقة بالسلطة والحكومة ودور الشيوخ والزعماء في المجتمع الحديث. ونلاحظ أن العلاقة بين الحكومة البريطانية وبين حكام ممالك وسط أفريقيا كانت تحددها طوال القرن التاسع عشر معاهدات يعقدها ويدعمها قناصلة رسميون. وبرزت لأول مرة مشكلات إدارة جماعات سكانية كبيرة في منطقة ساحل الذهب الجنوبية. وكان للتشريعات القانونية التي صدرت في عام 1874 و 1883 والتي استمرت سارية المفعول حتى عام 1927 دور كبير في الاعتراف بالحكام المحليين إذ أعطتهم حق إصدار قوانين محلية وحق إصدار قوانين وتشريعات مدنية وجنائية محدودة تلتزم بها المحاكم المحلية. وكانت الخدمات المحلية مسؤولية ضباط المقاطعات ولم يكن بمقدور الحكومة الاستعمارية تقديم منح مالية لبعض الهيئات مثل المجالس التقليدية للشيوخ التي لا سلطان أو رقابة لها على ثرواتهم. هذا على الرغم من أن هذه المجالس كانت تملك مواردا مالية ودخولا كبيرة تأتيها في أغلب الأحيان من تاجر الأراضي لذراع الكاكاو المهاجرين ومن رسوم قطع الأخشاب واستغلال المناجم فضلا عن الضرائب التي تدفعها لهم الشركات الأجنبية. وكثيرا ما أدى سوء تدبير هذه الأموال إلى ضعف الحكام التقليديين ومن ثم إلى انهيار هيبة المنصب. وظل الوضع على هذا النحو حتى عام 1939 حين صدر تشريع يقضي بإخضاع الخزانة العامة المحلية لإشراف الإدارة الاستعمارية بيد أن هذا الإجراء الإصلاحي لم يؤت ثماره إلا بعد أن حلت الحكومة المحلية في أواخر الأربعينيات محل مؤسسات الإدارة المحلية.

ولقد كان الدور التقليدي للأمير دورا أوتوقراطيا حقا كان يستشير شيوخ إمارته ومستشاريه ولكن مسؤولا أمامهم وطبيعي أن مثل هذا الدور يتلاءم بسهولة مع السلطة البريطانية و ييسر هيمنتها ولا يحتاج الأمر إلا إلى تعديلات طفيفة يلزم إدخال مما على علاقة الأمير بشيوخ بلدته. ونظرا لان الضابط المسؤول عن الإدارة الاستعمارية كان يعتمد على الأمير وتابعيه فانه كان يلتزم مقابل ذلك بحماية الدور التقليدي للأمير.

وأصبحت إدارة الإمارات عملا محكما يستلفت الأنظار لفعاليته وقلة تكاليفه. وخرج ضباط المقاطعات من مختلف أنحاء نيجيريا وما وراءها بحثا عن الزعيم الذي يمكن أن يمهدوا إليه بالسلطة المحلية المعلنة. وبدت المشكلة يسيرة في ممالك يوروبا وتأسس أول نظام للسلطة المحلية عام 1917.

بيد أن الاوبا Ibo في يوروبا لم يعد يعتمد في النظام الجديد على مجلسه من الشيوخ - وهم رجال منتخبون من قبل أعضاء جماعاتهم السلالية حسب العرف في أكثر الممالك - وكان بحكم وضعه الجديد مفتقرا إلى مشورة الحاكم الإداري البريطاني. ومن ثم أصبح هذا الآخر، وليس الشيوخ، هو صاحب الحل والعقد وله حق عزل الاوبا. وأفاد جميع الاوبا بحكم تعلمهم، ومن وضعهم ليصبح كل منهم في بلدته حاكما فردا مطلقا، مما أثار معارضة شيوخهم. وعلى الرغم مما عاناه الكثيرون منهم نتيجة النفي لفترات قصيرة إلا أن انتصاراتهم أدت إلى تدهور مكانة الشيوخ تدهورا كبيرا بين أهلهم.

وأدت بعض الإصلاحات في الثلاثينات إلى الاعتراف بالاوبا وبشيوخهم في مجلس واحد يمثل السلطة المحلية (بدلا من سلطة الاوبا وحده وحثت الموظفين الرسميين الاستعماريين على حماية وضع ومكانة الاوبا. بيد أن هذه الإصلاحات لم تغير التناقض الرئيسي في النظام. (وبينما خسر الشيوخ معاركهم ضد الاوبا الأوتوقراطي فان الشباب المتعلمين ممن تم انتخابهم مؤخرا لمجالس الحكومة المحلية وساندتهم الأحزاب السياسية القومية، سرعان ما نجحوا في إضعاف سلطات الاوبا) وطبيعي أن هذا التناقض له جذوره الموروثة عن النظام الوطني المحلي للسلطة.

وعقب تطبيق نظام الضرائب المباشرة عام 1927 ثارت اضطرابات واسعة بقيادة نساء من شعب الابو. وكشفت هذه الاضطرابات عن العداء الواسع والعميق الذي يكنه الشعب للزعماء المفوضين. ولهذا تشكلت في الثلاثينات مجالس ترتكز على قاعدة من الوحدات السياسية التقليدية وممثليها. بيد أن هذه المجالس كانت أصغر من أن تعمل بكفاءة كوحدات حكومية محلية. والملاحظ أنه في كل الولايات التقليدية واللارئاسية سواء في ظل نظام الحكم المباشر أم غير المباشر ظل عمدة القرية يشغل منصبه بناء على

اختياره وفق الأسلوب المتعارف عليه تقليديا وكان هو الحلقة القاعدية في سلسلة السلطة الاستعمارية والمسؤول عن حفظ النظام وجباية الضرائب وتعبئة اليد العاملة للخدمات العامة. ولا ريب في أن التنافر بين مطالب الضباط الإداريين وبين تطلعات الشعب جعلت من منصب عمدة القرية أمرا مثيرا للاستياء.

ويمكن القول بأن. مؤسسة الحكم المباشر في المستعمرات الفرنسية ترجع في نشأتها من ناحية إلى سياسة الدمج والاستيعاب كما ترجع من ناحية أخرى إلى عوامل تاريخية. ذلك أن إمبراطوريات ساموري Samory ورابع Rabeh والحاج عمر Al-Haj Omar التي تقع في منطقة السافانا وفتحها الفرنسيون لم تقدم إطارا للنظام الإداري على نحو ما فعل لوجارد في شمال نيجيريا. وقد عمل النظام الفرنسي على جذب الحكام المحليين إليه ممن لا يزالون يتمتعون بسلطان قوي على ممالكهم كما هو الحال بالنسبة لحكام أقاليم موصي Mossi في الفولتا العليا وإمارات الفولاني في شمال الكاميرون واستوعبهم النظام الفرنسي واعتبرهم بمثابة رؤساء كبار ذوي مقام رفيع. ولكن عمد النظام الفرنسي في الوقت ذاته إلى تقسيم القطاع الأكبر من مستعمراته إلى دوائر ومقاطعات وهي وحدات جرى تقسيمها عادة، على أساس حدود عرقية وسياسية. ويعتبر رؤساء الألفي مقاطعة هم كبار الموظفين - حيث كل منهم مسؤول عن وحدة إدارية متوسط تعداد سكانها ثمانية آلاف نسمة - ويجري اختيار هؤلاء الرؤساء عن طريق الإدارة الاستعمارية. وكانت الإدارة تؤثر أبناء العائلات التي لها باع في السلطة تقليديا ولكن مع ملاحظة أن الأولوية هي الولاء لفرنسا والقدرة على خدمتها في الوظائف الحكومية أو الجيش أو الشرطة. ويشرف رئيس المقاطعة على إدارة ما يقرب من أربع وعشرين قرية في المتوسط، وأن ظل هو نفسه تابعا لقائد الدائرة الفرنسي Commandant du Cercle الذي يوقع عليه عقوبات مختلفة مثل الفصل أو الخصم أو اللوم. وثمة فارق كبير بين علاقة القائد الفرنسي ورؤساء المقاطعة من ناحية و بين قائد المقاطعة البريطاني والحكام التقليديين: ذلك أن المسؤول البريطاني اعتاد قضاء جل وقته في جولات مختلفة لزيارة الرؤساء في أماكن عملهم مبديا لهم قدرا كبيرا من الاحترام بينما كان على رؤساء المقاطعات في المستعمرات الفرنسية تقديم تقارير

دورية إلى رئاستهم يسألونهم التعليمات بشأن كل جديد وربما ينتظرون ساعات طويلة خارج مكتب رئيسهم.

وذاعت في العشرينات تقارير عن الفساد وسوء الإدارة من جانب رؤساء المقاطعات - وهو ما كان متوقعا حدوثه من رجال غير مسؤولين بأي صورة من الصور عمن يتولون السلطة عليهم. ومن ثم ساد اللين والتراخي في الإدارة خلال سنوات الكساد في الثلاثينات وأثناء الحرب العالمية الثانية خاصة مع العجز في الضباط الإداريين وهو ما ساعد على استمرار سوء استغلال الإدارة. وتزايد عدد الزعماء الذين اتجهوا إلى الإدارة الاستعمارية التماسا للحماية. وطالب زعماء غينيا في عام 1947 إصدار وثيقة حقوق تحدد وضعهم. وفي عام 1952 منحت الإدارة الاستعمارية الزعماء في كل الأراضي المستعمرة حق التعيين والفصل في الإدارة المدنية. وألف هؤلاء الزعماء خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، جماعة من النخبة ذات مصالح متميزة. وما أن أصبح الاستقلال وشيكا حتى سعت الإدارة الفرنسية قبل كل شيء إلى نقل السلطة إليهم بدلا من تسليمها لغيرهم من القادة الذين يفوقونهم تعليما ووعيا سياسيا، ومع هذا فعندما نوقش أمر إلغائهم على نحو ما حدث في غينيا عام 1957 لم يقل أحد كلمة في صالحهم حتى من جانب ضباط الإدارة الفرنسية.

الاقتصاد الاستعماري:

نشأ نظام اقتصادي استعماري في كل إقليم من أقاليم غرب أفريقيا. وجرى تنظيم القطاع الحديث على أساس إنتاج قليل من المواد الخام واستخدام عدد قليل جدا من العمال المهرة، والعمل في أكثر الأحيان على هجرة أعداد كبيرة من اليد العاملة. واختفت تقريبا صناعة السلع الاستهلاكية بل وتصنيع المواد الخام. وكان رأس المال الخاص كله تقريبا وافدا من الخارج ثم كانت أرباحه تعود إلى الخارج، بينما استخدم رأس المال العام لإنشاء البنية التحتية غير الإنتاجية وفاء للمصالح التجارية الأجنبية. وتركزت غالبية وظائف ذوي الياقات البيضاء في الإدارة المدنية. وهكذا نشأت مجتمعات تضم قلة من النخبة المتعلمة وقلة من العمال الفنيين وكثرة غالبة من العمال غير المهرة الذين قضوا قسطا من حياتهم في

مناطق حضرية بينما قضوا أكثر حياتهم في قراهم التي نشأوا وتربوا فيها. واستطاع بعض المزارعين مضاعفة دخولهم عن طريق زراعة محاصيل قابلة للتصدير بأسعار مرتفعة مع الاستمرار في زراعة مواد غذائية بالطرق التقليدية. هذا بينما ظل كثيرون جدا غيرهم دون أن يتأثروا بالتغيرات الاقتصادية التي طرأت على بلادهم.

وبعد فورة النشاط التي سادت خلال الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر عندما قسمت القرى الأوروبية أفريقيا فيما بينها وسعت إلى إقامة نوع من السيطرة على الأراضي التي، استولت عليها، دخلت غرب إفريقيا في حالة ركود. ذلك أن صادراتها لم تكن تمثل حاجة ملحة لأوروبا، فضلا عن أن زراعتها لم تكن تمثل سوقا للصناعات الأوروبية. واعتادت كل من الحكومة البريطانية والفرنسية (وكذلك الألمانية حتى عام 1914) أن ترصد لإدارة مستعمراتها ميزانيات هزيلة. حقا لقد أمر البريطانيون منذ البداية على أن يفي كل إقليم حاجاته الذاتية. وهكذا اعتمدت نيجيريا الجنوبية منذ البداية على عائداتها الخاصة من الجمارك والرسوم المختلفة، وحصلت منطقة شمال نيجيريا على قسط ضئيل من هذا الدخل مما اضطر لوجارد إلى أن ينشئ نظام الفولاني للضريبة المباشرة وفاء بحاجات إقليمه. وظلت المستعمرات الفرنسية من ناحية أخرى عنصرا متكاملا لدرجة كبيرة من الدولة الأم. وتقاضى الموظفون الفرنسيون رواتبهم من باريس، كما اعتادت فرنسا أن تدفع ثمنا أعلى من الأسعار السائدة في السوق العالمية بشراء الكثير من صادرات إمبراطوريتها فضلا عن تعويض العجز في ميزانية المستعمرات عن طريق تقديم منح من خزانة الدولة الفرنسية. ويبدو أن هذا التكامل لم يحقق تطويرا كبيرا للمستعمرات الفرنسية وان جعل استغلالها السياسي عن فرنسا مسألة أكثر صعوبة.

وتطور الاقتصاد بطيئا خلال فترة الحكم الاستعماري التي تميزت بحربين عالميتين وكساد اقتصادي شامل مما اضطر الحكومات إلى خفض المنح بنسبة كبيرة على مدى سنوات طويلة. واعترفت الحكومات الاستعمارية صراحة في أوائل العشرينات بالتزاماتها ليس فقط تجاه حكم البلاد بل وأيضا من أجل تطوير وتنمية مستعمراتها اقتصاديا وسياسيا. ولكنها في الوقت ذاته أكدت - أو تظاهرت - بأن خير الدول الأم هو خير المستعمرات

مما هيأ فرصة مواتية لعديد من أجيال الوطنيين الإفريقيين أن يشكوا ويتذمروا من أن اقتصاد بلادهم المستعمرة إنما ينمو فقط في حدود خدمة المصالح المادية الأوروبية. وهنا وخلال هذه الحقبة على وجه التحديد وضحت العناية بتطوير التعليم والخدمات الاجتماعية من أجل رخاء زراعي كاف لقيام سوق للسلع المصنعة. ولكن لم يتحقق حتى عام 1945 سوى النزر القليل من الآمال المرسومة بسبب الكساد الاقتصادي خلال الثلاثينات والحرب العالمية الثانية. ولم تحقق المستعمرات أعلى معدل لتقدمها الاقتصادي إلا عقب استقلالها سواء من حيث مدى التقدم أو الدرجة التي سعت كل دولة جاهدة من أجل الوصول إليها من خلال اقتصاد متكامل لها.

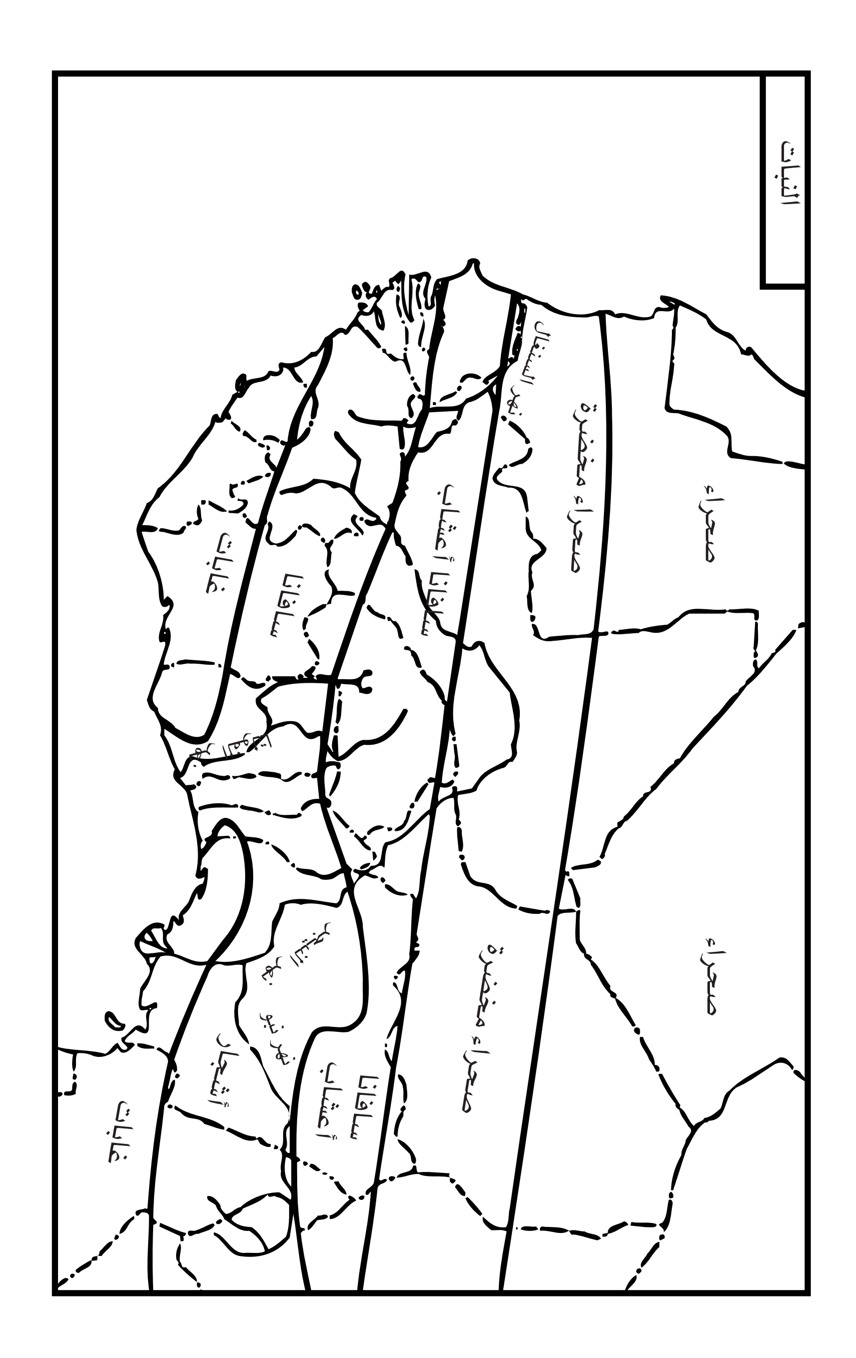
الزراعة:

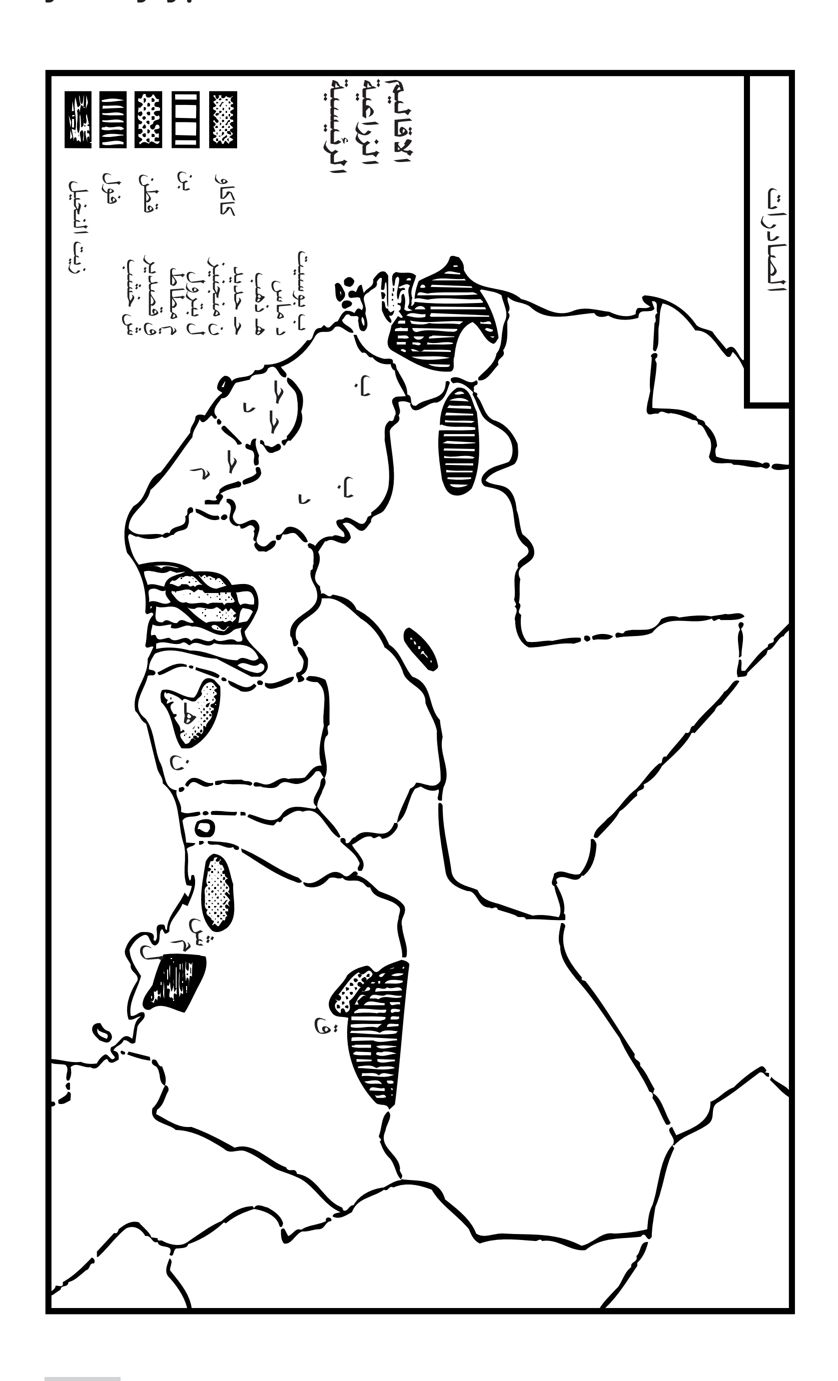
يفي الإنتاج الزراعي بثلثي صادرات غرب أفريقيا حسب بيانات عام 1961، وجلها حاصلات أشرف على زراعتها مزارعون أفريقيون.(*)

جملة صادرات غرب افريقيا (مقدرة بالمليون استرليني)		الدول المصدرة الرئيسية (مقدرة بالمليون استرليني)
كاكاو	120	غانا 70 ، نيجيريا 34 ، ساحل العاج 14
فول السوداني	85	نيجيريا 39 ، السنغال 37
منتجات النخيل	41	نيجيريا 33
بن	34	ساحل العاج 29
قطن	14	نيجيريا 13

لم يتيسر لنا احصاءت تفصيلية واضحة عن الزراعة في غرب افريقيا ولكن تفيد موسوعة ALMANACH عام 1978 بما يلي: تمثل صادرات غانا من الكاكاو عام 1974- ، 45٪ من جملة صاداتها. وأصبح البترول الخام هو السلعة الأساسية وربما الوحيدة للتصدير في نيجيريا عام 1975 إذ يمثل 93٪ من جملة صادراتها. و في ساحل العاج عام 1975 كان البن يمثل 24٪ والكاكاو 19٪ من جملة الصادرات وفي السنغال (1974) يمثل الفوسفات 28٪ وزيت الفول السوداني 22٪ من جملة الصادرات.

وقد حلت تجارة زيت النخيل ثم من بعدها تجارة لب النخيل محل تجارة الرقيق في مطلع ومنتصف القرن التاسع عشر. وينمو شجر زيت النخيل بريا في جنوب نيجيريا فوق أراضي الغابات التي مصا أزيلت أشجارها بقصد استصلاحها للزراعة العادية. ولا تحتاج تلك الزراعة لأكثر من عناية الزارع لها خوفا من اشتعال الحرائق عند حرقهم لبعض الأعشاب قبيل كل دورة زراعية جديدة. ويجمع الفلاح الثمار ثم يبدأ بمعاونة نسائه في استخراج الزيت الأحمر من الألياف كما يستخرج اللب من داخل الثمرة ويستهلك القسم الأكبر من الزيت محليا كمادة أساسية لصناعة الحساء - ولهذا تصدر أقاليم غرب نيجيريا لب النخيل مع قليل جدا من الزيت، بينما تصدر الأقاليم الشرقية كلا من الزيت واللب. ولم ترتفع عائدات هذا المحصول غير ارتفاع قليل وبطيء جدا ولم تزد صادرات نيجيريا من منتجات النخيل عن الضعف خلال الفترة ما بين 1910 و 1950. ويمثل هذا العمل نسبة ضئيلة من النشاط الإنتاجي، كما تقدم الزراعة كلها 7 بالمائة فقط من جملة الإنتاج الحالي لأقاليم غرب أفريقيا. وبدأت زراعة الفول السوداني في السنغال خلال منتصف القرن التاسع عشر، وبلغ إنتاجه في مطلع القرن العشرين 125000 طن، وزاد الإنتاج إلى 000 ر500 طن قبل عام 1939 ثم نقص نقصا كبيرا ليرتفع بعد ذلك ويبلغ ذروته خلال السنوات الأخيرة إذ وصل إلى 000 ر900 طن. وبدا عقب عام 1910 مباشرة إنتاج نيجيريا من الفول السوداني وكانت أهم مناطق إنتاجه في الإقليم الشمالي وبخاصة المنطقة المحصورة بين كانو وزاريا وسوكوتو، ثم ارتفع الإنتاج ارتفاعا كبيرا وسريعا خلال الثلاثينات والخمسينيات. وتتميز الحيازات الفردية في السنغال ونيجيريا بأنها صغيرة ومن ثم فإن ناتجها قليل ومنخفض. ويحقق المزارع المتوسط عائدا من زراعته وان كان عائدا ضئيلا، وأقامت حكومة السنغال في منطقة كازامنس مزرعة آلية تبلغ مساحتها خمسة عشر أكر لزراعة الفول السوداني في دورات، بالإضافة إلى زراعة الحبوب وبعض النباتات المخصبة. والمعروف أن الفول السوداني يزرع في المناطق الأخرى كمحصول وحيد على سنوات متعاقبة وإنه يقلل من خصوبة الأرض. ودخلت زراعة الكاكاو في غانا عام 1879 وبدأت أول تصدير للكاكاو عام 1896 وارتفع إنتاج البلاد إلى 000 ر310. طنا عام 1936 ثم نقص وظل كذلك حتى


النبات
صحراء
صحراء
غابات
غابات
سافانا
سافانا أعشاب
سافانا
أعشاب
نهر السنغال
نهر بنو


الصادرات
الاقاليم
الزراعية
الرئيسية
كاكاو
بن
قطن
فول
زيت النخيل
ب بوسيت
د ماس
هـ ذهب
حـ حديد
ن منجنيز
ل بترول
م مطاط
ق قصدير
ش خشب

أوائل الستينات حيث بلغ الإنتاج السنوي 000 ر420 طنا ثم ارتفع إلى ما يقرب من 000 ر600 طنا في عامي 1964-1965(*). وسار إنتاج نيجيريا بنفس، المعدل. ويرجع الفضل في التوسع في زراعة الكاكاو إلى مبادرات مزارعي إقليمي أكان Akan ويوروبا Yoruba وكانت الحيازات الأرضية صغيرة بوجه عام، مثال ذلك أن نصف الحيازات في نيجيريا لم يكن يتجاوز نصف أكر لكل منها، علما بأن الأكر الواحد يعطي المزارع عائدا تقريبيا قدره 50 جنيها إسترلينيا بينما سعر الطن من المنتج مائة جنيه إسترليني. وتفضل زراعة الكاكاو في أراضي الغابات التي استأصلت أشجارها حديثا (ومن ثم فان أكبر مساحات لزراعتها تقع في غانا حيث الكثافة السكانية أقل، مع إمكانية زراعة محاصيل غذائية بين أشجار الكاكاو مما يقلل من تكاليف إنشاء المزرعة. وأدخلت زراعة البن إلى ساحل العاج في أواخر القرن التاسع عشر ولكن بدأت زراعته على نطاق واسع في العشرينات وقد أصبح يمثل الآن نصف صادرات ساحل العاج. ويمكن القول بوجه عام أن الحكومات الاستعمارية منعت أو لم تشجع هجرة المزارعين الأوروبيين إلى غرب إفريقيا ولكن وفد في الثلاثينات عدد قليل منهم إلى ساحل العاج لزراعة البن و الكاكاو. ولم يزد عددهم عن مائتين وخمسين شخصا ولكنهم مع عام 1942 أصبحوا يسيطرون على أكثر من نصف إنتاج البن واستطاع الإفريقيون أن يترسموا خطاهم بسرعة كبيرة وحذوا حذوهم على الرغم من صغر مساحاتهم المزروعة وساعدهم حماسهم على زيادة حاصلاتهم إلى خمسة أمثال إنتاج الأوروبيين خلال الفترة من الثلاثينات وأواخر الخمسينات.

ولا ريب في أن هجرة الرجال والنساء إلى المدن تقضي حتما إلى زيادة الطلب على الفلاحين لإنتاج الغذاء. ولكن من العسير تقدير مدى ما تحقق إنجازه في هذا الشأن. ويمكن القول إلى حد ما بأنه أمكن الوفاء بالحاجة عن طريق التوسع في زراعة نبات المنيهوت. والمعروف أن البرتغال هي التي أدخلت زراعة المنيهوت إلى الساحل ولكنه لم يصبح غذاء شائعا. ويرجع السبب الأساس في ذلك إلى الصعوبات الخاصة بأعداده لإزالة ما به من مواد سامة. ولكن سرعان ما حدث توسع في زراعته في بعض المناطق

(*) وانخفض عام 1971 إلى 404776 طنا قيمتها 195 مليون سيدي (الجنيه الإسترليني = 2,85 سيدي) Almanach 1978 و Statement's Year 1975 (المترجم).

خلال القرن الحالي وبخاصة جنوب نيجيريا. ويعتبر غلة وفيرة الإنتاج فضلا عن قابليته للزراعة في الأراضي الضعيفة أو قليلة الخصوبة (بما في ذلك التربة التي أنهكتها زراعة الحاصلات الأخرى) كما يمكن ترك كثير منه في الأرض لحين الحاجة إليه لفترة تمتد إلى أربع سنوات مما وفر على الفلاح مشكلة تخزينه وما يترتب على ذلك من خسارة. وينتشر هذا النبات عن طريق امتداد جذوره طوليا وليس على شكل درنات صالحة للأكل كما هو الحال بالنسبة لنبات اليام. ويعتبر دقيق المنيهوت الآن الغذاء الرئيسي لعمال الحفر إذ يستخدمونه بدلا من اليام الذي يفضله من حيث قيمته الغذائية ولكنه أغلى ثمنا.

الصناعة:

ويتألف الثلث الباقي من صادرات غرب أفريقيا من الإنتاج الزراعي والأخشاب والمعادن:

اجمالي صادرات غرب أفريقيا (مقدرة بالمليون استرليني)		الدول الرئيسية المصدرة (مقدرة بالمليون استرليني)
أخشاب	35	غانا 15 ، ساحل العاج 12 ، نيجيريا 8
ماس	28	سيراليون 16 ، غانا 7 غينيا 3
مطاط	2.1	نيجيريا 11 ، ليبيريا 9.5
خام الحديد	17	ليبيريا 12 ، سيراليون 5
بترول	12	نيجيريا 12
بوكيسيت والومنيوم	12	غينيا 12
ذهب	10	غانا 10
منجنيز	7	غانا 6
قصدير	6.5	نيجيريا 6.5

وكان المطاط هو السلعة الرئيسية المخصصة للتصدير في ليبيريا ويمثل 39 بالمائة من عائدات الحكومة قبل اكتشاف واستغلال خام الحديد بها. فقد حصلت شركة فايرستون بلانتيشن كومباني .Fire Stone Plantations Co وهي فرع من الشركة الأمريكية المعروفة، على امتياز عام 1926 بمليون آكر وزعت منها أكثر من 000 ر70 حتى عام 1945 وتمثل هذه المساحة أحدث مزرعة للمطاط في العالم وتضم مصنعا لاستخراج وتصنيع عصارة الأشجار ومصنعا صغيرا لصناعة نعال الكاوتشوك وإنتاج سلع أخرى وعملت شركة فايرستون مند عام 1945 على تشجيع الفلاحين لزراعة أشجار المطاط وزودتهم بالشتلات اللازمة فضلا عن أنها حتى عام 1962 كانت تشتري المحصول. ولكن مرة أخرى أصبحت القاعدة غلة قليلة ومزارع صغيرة. وإذا كان المزارعون من أصحاب المزارع الخاصة ينتجون الآن 15 بالمائة من إجمالي إنتاج البلاد فان أربعة أخماس المزارعين ينتجون عشر هذه الكمية فقط. ويرجع الفضل في ازدهار زراعة وإنتاج المطاط في نيجيريا ابتداء من أواخر الأربعينات إلى جهد الفلاحين في منطقتي بنين Benin وواري

وتحتكر الشركات الأجنبية تقريبا عملية استخراج الثروات المعدنية في غرب أفريقيا باستثناء النشاط «غير المشروع» الخاص باستخراج الماس في سيراليون. وعلاوة على هذا فان بضع شركات قليلة تهيمن على مجال الإنتاج في كل حالة على حدة. مثال ذلك أن إنتاج خام الحديد في ليبيريا تستغله أربع شركات فحسب، اثنتان منهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطا وثيقا. وتسيطر حاليا شركة شل على أغلب إنتاج الزيت الخام في نيجيريا - والمعروف أن شركة شل ب. ب. .Shell B.P قد بدأت عمليات الاستكشاف عام 1937 ولم يحالفها النجاح إلا في عام 1957(*). وحدث في بعض الحالات أن حققت بعض الشركات الصغرى نشاطا مربحا مثال ذلك استخراج خام القصدير من هضبة جوس في نيجيريا وهي المنطقة التي يربطها خط حديدي يصل بينها وبين لاجوس وميناء بورت هاركور. هذا بينما أنفقت شركة شل ب. ب. حتى عام 1962 قرابة 70 مليون جنيها إسترلينيا في محاولاتها لاكتشاف الزيت الخام تم استخراجه تحت أقسى الظروف - إذ اضطرت إلى الحفر إلى عمق عشرة آلاف قدم في باطن الأرض في

(*) يمثل الآن البترول الخام 93٪ من جملة الصادرات (المترجم).

مستنقعات أشجار المنجروف في دلتا نهر النيجر. واستلزم استغلال خام الحديد في جبال نيمبا في ليبيريا إنفاق أموال باهظة تعادل ما أنفقته شركة شل لاستخراج البترول، وتبعد تلك المنطقة الجديدة عن البحر بمسافة 165 ميلا داخل غابات كثيفة فضلا عن أن الشركة المسؤولة اضطرت إلى بناء خط حديدي وميناء خاص بها لخدمتها.

ويمكن القول بأن غرب أفريقيا ظلت حتى عام 1945 تفتقر تماما للصناعات الإنتاجية. ويستثنى من هذا حالات معدودة مثل أول مصنع للنسيج الذي تأسس خلال العشرينات بإقليم بواك Bouake في ساحل العاج، ومصنع الأحذية الذي أقيم عام. 1940 في روفيسك Rufisque ولهذا لم يكتسب الإفريقيون سوى القليل من المهارات الفنية الصناعية فيما خلا ما تيسر لهم عن طريق الخدمات العامة - مثل ورش إدارات الخدمة العامة والسكك الحديدية وشركات الكهرباء.

ويكشف هذا العرض الموجز لأهم صادرات غرب أفريقيا عن أوجه اختلاف صارخة تمايز بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. مثال ذلك أن مجموع صادرات غانا وساحل العاج تعادل عشرين ضعفا لصادرات مالي وفولتا العليا والنيجر مجتمعة - علما بأن تعداد سكان هذه الدول الثلاث لا يزيد إلا قليلا جدا عن تعداد سكان الدولتين الأولين. ويقل هذا التباين إلى حد ما، وليس إلى درجة كبيرة، إذا وضعنا في الاعتبار الإنتاج الزراعي والصناعي المخصص للاستهلاك المحلي. ويقدر نصيب الفرد من إجمالي الإنتاج القومي في غانا وساحل العاج بحوالي 70 جنيها إسترلينيا بينما يبلغ 14 جنيها إسترلينيا فقط في كل من داهومي وفولتا العليا والنيجر وهي أفقر الدول.

التجارة:

ليس من العسير أن نتبين لماذا اعتمد نمو الثروة المعدنية في غرب أفريقيا على المؤسسات الدولية. ويكفي أن نذكر أن استثمار مناجم خام الحديد في نيمبا يعادل سدس قيمة كل صادرات غرب أفريقيا عام 1961، ولكن ليس من السهولة بنفس القدر أن ندرك لماذا سيطرت قلة من الشركات الأجنبية الكبرى على التجارة في تلك البلاد. فقد كانت لاجوس على سبيل

المثال تضم مع مطلع القرن الحالي عددا لا بأس به من رجال الأعمال الناجحين، بيد أن هؤلاء عجزوا عن الصمود بفعالية في منافستهم للتجار الأجانب نظرا لافتقارهم إلى ثقة الموردين الأجانب فضلا عن رفضهم التضامن والاتحاد فيما بينهم. هذا بينما اتجه التجار البريطانيون مثلا إلى الاتحاد عندما اشتدت المنافسة فيما بينهم. وتعتبر شركة أفريقيا المتحدة United Africa Company إحدى نتائج هذا الاتحاد، وكان إجمالي ذروة رأسمالها هي والفروع التابعة لها في السنة الواحدة خلال أوائل الخمسينات يتراوح ما بين 200 مليون و 300 مليون جنيها إسترلينيا. وكانت تتولى وحدها مسؤولية ثلث واردات نيجيريا وأكثر من خمسي صادراتها المعدنية. وامتد نشاط هذه الشركة إلى المشروعات الصناعية والملاحة البحرية وامتيازات قطع الأخشاب. وتألفت سلسلة متكاملة الحلقات تضم وسطاء ابتداء من المؤسسة الأجنبية حتى آخر مستهلك أو منتج، وتعمل على توزيع السلع المستوردة بكميات صغيرة وتجميع محاصيل المزارعين. ويمكن القول بأن مثل هذه المؤسسات أفادت بصورة غير مباشرة من حيث أنها وفرت الاعتمادات المالية اللازمة للإفريقي بأن دفعت مقدما حسابات تجار ومزارعي الكاكاو أو بتزويد التجار الإفريقيين بحاجتهم من السلع مع تأجيل دفع الثمن لشهر أو قرابة ذلك. وبدا الكثيرون من الإفريقيين عملهم في صورة وكلاء للشركة الإفريقية المتحدة أو لشركة مماثلة لها حتى تيسر لهم رأس المال الكافي للبدء في مشروعات تجارية خاصة بهم. بيد أنه لا تزال ثمة عوامل كثيرة من بينها نقص الاعتمادات المالية تعوق نمو هؤلاء الرأسماليين الجدد ليصبحوا مستوردين كبارا، هذا علاوة على أن افتقارهم إلى الخبرة وعدم درايتهم بطرق الإدارة وتنظيم الأعمال التجارية، يحول دون دخولهم مجالات الإنتاج الصناعي البسيط.

وطبيعي أن نشاط الشركات الأجنبية بالإضافة إلى النظام الجمركي الذي يستهدف حمايتها كفل استمرار سيطرة البلدان الاستعمارية على القطاع الأكبر من تجارة مستعمرات غرب أفريقيا. مثال ذلك أن فرنسا في منتصف العقد الثالث كانت تستحوذ على ثلاثة أرباع صادرات مستعمراتها، بينما بلغ نصيب بريطانيا من صادرات مستعمراتها قرابة ثلثي صادرات سيراليون وما يزيد على ثلث صادرات غانا.

التعليم:

أنشأت الإرساليات التبشيرية خلال القرن التاسع عشر مدارسها الخاصة بهدف التبشير وتخريج جيل من المعلمين يكفل العملية التعليمية التبشيرية ومع نهاية القرن بدأت الحكومات الاستعمارية تقدم المعونات المالية لهذه المدارس ثم دخلت الحكومات بعدها مجال التعليم وطبيعي أن الهدف الرئيسي لهذه الحكومات كان هدفا دنيويا خالصا - وهو خلق فئة إدارية تتولى مسؤولية الوظائف المكتبية المتزايدة علاوة على ذلك خلق جسر ثقافي يصل ما بين الأجانب وجماهير الإفريقيين. حقا أن الهوة الفاصلة بين الكنيسة والدولة في فرنسا أدت إلى توقف المعونات المالية التي تقدمها الحكومة لمدارس الإرساليات في المستعمرات الفرنسية في، عام 1903 وعلى الرغم من استمرار أكثر هذه المدارس في العمل وبخاصة في المناطق الساحلية إلا أنه سرعان ما خضعت غالبيتها لإشراف وإدارة الحكومة في المستعمرات الفرنسية، ولعل هذا هيأ لفرنسا فرصة أكبر من تلك التي تهيأت لبريطانيا للتنسيق بين برامج التوسع التعليمي وبين تقديرات السلطة لحاجتها من الأيدي العاملة في مستعمرات كل منهما. ونلاحظ هنا أن المنافسة بين الجمعيات التبشيرية وبين طموح الإفريقيين المتعلمين لتحصيل قدر أكبر وبلوغ مستوى تعليمي أرفع أدت إلى إنشاء مدارس للمرحلة الثانوية في المستعمرات الفرنسية تفوق كثيرا من حيث عددها المدارس القائمة في المستعمرات الفرنسية.

ومع هذا فقد ظل الإنفاق الحكومي قليلا سواء هنا أم هناك، حتى أنه في منتصف الثلاثينات لم يتجاوز 4 بالمائة من إجمالي الدخل في نيجيريا والمستعمرات الفرنسية و 7 بالمائة في غانا. ولم يتجاوز عدد المدارس الابتدائية في غانا 236 مدرسة في منتصف العقد الثاني، وبلغ جملة التلاميذ المبتدئين 000 ر35 تلميذا. هذا مع العلم بأن الأعداد الإجمالية غالبا ما تخفي العدد القليل من التلاميذ الذين يحظون بإكمال تعليمهم بالمرحلة الابتدائية - ذلك لأن أطفالا كثيرين في هذه السن المبكرة يكتفون بالسنوات الأولى من التعليم بالمدرسة. وفي عام 1911 بلغ عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس 19000 من بينهم 11000 بمدارس الأطفال و 2000 بمدارس المرحلة الأولى وأقل من 700 بالمرحلة الإعدادية (سبع سنوات دراسية) أما التعليم

الثانوي فقد دخل غانا في مرحلة متأخرة عن نيجيريا. وأول المدارس التي أنشئت هي مدرسة أديزادل وأسستها الإرساليات الانجليكانية عام 1910، ومدرسة مفاتتيسبيم وأسستها إرساليات المنهجيين Methodists عام 1913 وكلاهما بمنطقة كيب كوست Cape Coast عام 1924 افتتحت الحكومة الاستعمارية كلية اكيموتا Achimota في أكرا وبدأت منذ عام 1938 تضم فصولا شاملة من الحضانة حتى الجامعة. وتكشف هذه الكلية عن ميل الحكومات الاستعمارية إلى خلق مؤسسة وحيدة تكون بمثابة تحفة تشد الأنظار وتضفي مكانة رفيعة على كل من واتاه الحظ بدخولها. وبلغ جملة ما أنفقته الحكومة عام 1938 على كلية أكيموتا ربع إجمالي ما أنفقته على كل مراحل التعليم الأخرى في المستعمرة.

ولم تمتد المنافسة التبشيرية إلى الإمارات الإسلامية في شمال نيجيريا، ومن ثم كان التوسع في مجال التعليم بطيئا جدا هناك. ولعل من الأمور ذات الدلالة أن كلية كاتسينا Katsina College التي قصدها كثيرون من الزعماء السياسيين لشمال نيجيريا لتلقي التعليم فيها هي كلية للمعلمين وليست مدرسة ثانوية، وهي في ذلك تماثل مدرسة وليام بونتي في داكار التي تعلم فيها الزعماء المتحدثون بالفرنسية. وكان المسلمون يلتحقون لسنتين أو ثلاث سنوات بمدارس تحفيظ القرآن مقابل الفترة نفسها التي كان المسيحيون يقضونها بالمدارس التبشيرية في المناطق الساحلية.

ولكن أيا كانت الأهداف التي قصدت إليها الحكومات الاستعمارية من التعليم إلا أن التقدم في التعليم كان بطيئا. مثال ذلك أن نسبة الأطفال الذين التحقوا بالمدارس الابتدائية خلال الثلاثينات في مناطق السافانا بالمستعمرات الفرنسية كانت 2 بالمائة على وجه التقريب. ولم تبدأ المدارس الثانوية في غانا تخريج حملة شهادة مدرسة كيمبريدج إلا عام 1929 ولم يجتز هذا الامتحان سوى 82 طالبا فقط في عام 1938.

وارتبطت المناهج ارتباطا وثيقا بالمناهج التعليمية في مدارس البلدان الاستعمارية، حتى وان ادعت هذه الدول أن خطة التعليم موضوعة لتحقيق التلاؤم بين الإفريقي ومجتمعه. فلم يكن المعلمون الأجانب يدرون شيئا عن تاريخ أفريقيا أو جغرافيتها ليعلموه لطلبتهم.

وحين افتتحت الجامعات في أكرا و أيبادان Ibaden عقب الحرب العالمية

سارت هيئة التدريس ومعضديها من الإفريقيين في تصورهم للجامعة على نفس نمط جامعة أكسبريدج Oxbridgo.

تقييم للمرحلة الاستعمارية:

من السهل علينا اليوم أن نعترض على معدل النمو البطيء للاقتصاد طوال نصف قرن من الحكم الاستعماري. إذ كان بالإمكان أن يتحقق الكثير والكثير جدا لو أن الدول الصناعية أعطت الاعتبار الأول لمسألة تطوير البلدان المتخلفة. بيد أن الفارق مذهل بين ظروف وأوضاع المجتمع الإفريقي مع نهاية القرن التاسع عشر وبينها في نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد هيأت القوى الاستعمارية الأساس أو البنية التحتية اللازمة للتقدم وقت الاستقلال: ونعني بذلك نظام إداري فعال، يصل إلى القرى في أقصى البلاد، وشبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية، وخدمات أساسية في مجال الصحة والتعليم. وحققت صادرات غرب أفريقيا من المواد الأولية ثروة لا بأس بها لشعوب هذه المنطقة. وتركز الاهتمام عادة على المعادن علما بأن نسبة ضئيلة من قيمتها هي التي وصلت إلى يد الإنسان الإفريقي في صورة أجور ضرائب، بينما كان ثلث صادرات غرب أفريقيا من المحاصيل التي ينتجها مزارعون يحصلون على نسبة كبيرة من أثمان السلع التي يبيعونها فيما وراء البحار.

وانطوت السياسة الفرنسية والسياسة البريطانية على السواء على عدد من المتناقضات. لقد سعى الفرنسيون إلى استيعاب الإنسان الإفريقي داخل ثقافتهم، ولكنهم أرادوا أن يتحملوا في سبيل ذلك البرنامج أقل تكاليف ممكنة. ودربوا نخبة أفريقية لهذا الغرض ولكن هذه النخبة هي التي عارضت بقوة فيما بعد عملية الاستيعاب مؤكدة بدلا من ذلك وضعها وطبيعتها الزنجية، وسعى البريطانيون إلى إنشاء مؤسسات أفريقية وطنية بحيث تكون النتيجة المنطقية هي تحول السلطة على أساس تشريعي للحكام التقليديين. ودربوا فئة من التنفيذيين للعمل وفق الأسلوب الغربي البيروقراطي مما أدى إلى تشجيع هؤلاء الرجال إلى التطلع لشغل وظائف أرقى مما كانت الحكومة الاستعمارية مستعدة لمنحها لهم. وأدى الإحباط الناجم عن هذا إلى ميلاد الحركات الوطنية.

نحو الاستقلال:

بدأت نقطة التحول بالنسبة للتجربة الاستعمارية مع نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد ساد أوروبا اتجاه أكثر ليبرالية نحو الأقطار المتخلفة في العالم، وبدأت تتحدد معالم تصور جديد لحكم ذاتي تتمتع به شعوب أفريقيا حتى ولو بعد عشرات السنين. والمعروف أن أبناء غرب أفريقيا خاضوا الحرب مع جيوش الحلفاء في الشرق الأوسط وفي بورما ولكن تبددت أوهامهم بعد عودتهم حين وجدوا ثمار عملهم في القطاع الحديث لا تتكافأ مع ما قدموه. إلا أن سرعة التقدم السياسي والاجتماعي - إذ نالت كل المستعمرات الفرنسية والبريطانية على وجه التقريب استقلالها حتى عام 1960 - التي تحققت في أواخر الأربعينات أذهلت الأوروبي والإفريقي على السواء.

وأجريت الانتخابات عام 1946 في. كل من فرنسا ومستعمراتها التي اصطلح على تسميتها فيما بعد باسم «الاتحاد الفرنسي» French Union وذلك للاقتراع على جمعية تأسيسية تضع الدستور للجمهورية الرابعة. وخصص لأقاليم غرب أفريقيا عشر مقاعد - خمسة للمواطنين الفرنسيين (البيض) والإفريقيين المتمتعين بنفس المكانة وخمسة لمن كانوا يسمون «رعايا».

وكان من بين المنتخبين وقتذاك ليوبولد سيدار سنجور وفليكس هوفويه بوانيه وأصبح الأول رئيسا لدولة السنغال والثاني رئيسا لدولة ساحل العاج. وتزايد تدريجيا على مدى السنوات التالية الدور الذي ساهم به القادة الإفريقيون في الحياة السياسية للعاصمة الفرنسية. وشهد عام 1946 عددا آخر من الإصلاحات منها ؟ منح الإفريقيين حق تشكيل أحزاب سياسية أو نقابات إلغاء نظام السخرة والتبعية الاستعمارية، حق المحاكم الوطنية في نظر دعاوى العقوبات مع إجراء المحاكمات وفق القانون الفرنسي، منح المواطنة لكل سكان المستعمرات مع حقهم في الاحتفاظ بوضعيتهم الشخصية في ظل القانون العرفي (مثال ذلك السماح لهم بتعدد الزوجات وهو أمر غير مشروع لأي شخص من رعايا القانون الفرنسي). بيد أن كل هذه الإصلاحات الجذرية أعقبتها فترة هدوء امتدت عشر سنوات تشكلت خلالها جماعات وأحزاب سياسية داخل المستعمرات وبدأت تتنافس فيما بينها من أجل الحصول على تأييد الجماهير لها.

وأقر البرلمان الفرنسي في عام 1956 إطار القانون Loi Cadro(*) والذي يقضي بحق كل، إقليم في أن ينشئ في داخل حدوده مجلسا نيابيا خاصا به ولكن ليس مستقلا تمام الاستقلال ويجري تشكيله عن طريق الاقتراع العام بين كل البالغين. وأضحت المجالس التنفيذية تتمثل جنين الجهاز الوزاري للمستقبل، كما هيأت الإصلاحات الحكومية المحلية إمكانية استبدال نظام الإدارة عن طريق الزعماء والشيوخ بنظام المجالس المنتخبة. وأجري استفتاء عام 1958 في كل بلدان غرب إفريقيا الخاضعة للسلطة الفرنسية فيما عدا غينيا التي طالبت بالاستقلال، وصوتت بقية البلدان على البقاء داخل الاتحاد الفرنسي مع التمتع بقدر أكبر من الاستقلال. وما أن حل عام 1960 حتى كانت جميع البلدان قد حصلت على استقلالها السياسي الكامل وأن ظلت روابطها الاقتصادية بفرنسا رابطة قوية جدا.

ويبدو ان السياسة البريطانية كانت أكثر اتساقا من السياسة التي أنتجتها الحكومات الفرنسية على تعاقبها والتي اتجهت أول الأمر إلى استيعاب المستعمرات داخل الاتحاد الفرنسي ثم أخيرا وبعد خبراتها في الهند الصينية وشمال أفريقيا غيرت اتجاهها وسعت إلى إسقاط تلك العلاقات السياسية التي تورطت بسببها في مشكلات عديدة واحتفظت فقط بروابط اقتصادية وثيقة. فقد وضعت الحكومة البريطانية، ربما بناء على خبرتها المستفادة من الهند، خطة تقسيم بالحذر وتستهدف تحقيق الحكم الذاتي. ودعت حكومة العمال عام 1947 إلى إنشاء مجالس للحكم المحلي في المستعمرات، ولم يكن سبب ذلك فقط أن السلطات المحلية فقيرة جدا من حيث المستوى والثروة ولا تضم غير عدد قليل من الأعضاء المتعلمين القادرين على إنجاز خطط الخدمات الاجتماعية المتطورة بل كذلك لان مجالس الحكم المحلي سوف تعتبر، حسب الاعتقاد السائد، مجالات تدريب لخلق قيادات سياسية - كما كان الحال بالنسبة لعديد من أعضاء البرلمان العماليين. وسرعان ما أنشئت بعد ذلك أول مجالس تشريعية منتخبة حتى يمكن الاختيار من بين أعضائها أعضاء لمجالس الحكم المحلي. وكان أول البرلمانيين من المحامين والمعلمين ممن لم يسبق لهم في الغالب

(*) إطار تشريعي عام يحدد المبادئ الأساسية وللحكومة حق تأويل نصوصه وتوضيح مداه في التطبيق (المترجم)

الأعم أي خبرة سياسية. وتوالت الدساتير الواحد تلو الآخر بسرعة كبيرة وأفاد السياسيون من الثغرات والعيوب التي بها ابتغاء الحصول على قدر أكبر من الاستقلال.

وسارت الدول في سباق من أجل الاستقلال خلال فترة زمنية قصيرة وعبر طريق ممهدة ملتزمة سبيل المفاوضات مع السلطة الاستعمارية.

وفي موازاة منح الحقوق السياسية للمستعمرات بدأ التوسع السريع في المساعدات الاقتصادية. إذ بدأت بريطانيا وفرنسا في تقديم رؤوس أموال للاستثمار في المستعمرات بمعدل أكبر من أي فترة سابقة وأنشأت بريطانيا لتحقيق ذلك «صندوق تنمية وإنعاش المستعمرات البريطانية British Colonial Development and Welfare Fund وأنشأت فرنسا صندوق الاستثمار الفرنسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .F.I.D.E.S وهكذا بلغت الاستثمارات الفرنسية خلال عشر سنوات من 1946-1956 ضعف استثماراتها خلال الأربعين سنة السابقة. وعلاوة على هذا فان أكثر هذه الاستثمارات جاءت في صورة منح للقروض بينما استمرت فرنسا في أوائل الخمسينات في تحمل أكثر من ثلث النفقات المدنية والعسكرية لمستعمراتها في غرب أفريقيا. وبلغ إجمالي الإنفاق السنوي لصندوق تنمية وإنعاش المستعمرات البريطانية بعد الحرب ما يعادل اثني عشر مثلا لجملة نفقات ما قبل الحرب. ومن ثم فانه مع اتجاه دول غرب إفريقيا نحو الاستقلال أصبحت قادرة على إجراء مفاوضات مع منظمات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وحققت الأسعار المرتفعة لبعض حاصلات التصدير - وبخاصة الكاكاو في أوائل الخمسينات - دفعة إنعاش مالي كبيرة للفلاحين. ومع هذا يمكن القول بوجه عام أن شروط التجارة لم تسمح بزيادة كبيرة حقيقية في دخل مزارعي غرب إفريقيا خلال العقدين الماضيين. ولعل مظاهر التقدم في حياتهم تتمثل فقط في تحسن المواصلات وإقامة المستشفيات وإنشاء مدارس جديدة تهيئ الفرصة لنسبة أكبر من السكان للدخول في قطاع الاقتصاد الحديث والتمتع بمزاياه.

التقدم السياسي:

ساومت النخبة ذات الاتجاه الثقافي الغربي الحكومات الاستعمارية

على نقل السلطة إليها، وتعززت محاولاتهم ببعض المظاهرات والإضرابات التي قام بها العمال في المدن والمحاربون القدماء. ولكن ظلت غالبية الجماهير في حالة لامبالاة بسبب الجهل المتفشي من جانب وبسبب الصعاب التي فرضها الحكم الاستعماري والتي تحول دون الجماهير وإدراكها لمصالحها بوضوح من جانب آخر. وقد أدخلت الدول الاستعمارية إلى مستعمراتها أشكالا من الحكم النيابي على نمط ما هو مطبق في مؤسساتها والتي ترتكز أيضا على نظام الاقتراع العام بين البالغين (وان كان حق الاقتراع في نيجيريا ظل قاصرا على الذكور البالغين فقط).

وانخرط السياسيون الإفريقيون في نظام أوتوقراطي الطابع، مهيأ لمعدل توسع محدود، وأكثر شمولية من حكومة الدولة الاستعمارية الأم في إدارتها وإشرافها على الخدمات العامة والاجتماعية وتحكمها في تسعير الصادرات وتسويقها. ونتج عن الانتقال إلى نظام وزاري يتلقى فيه كبار رجال الدولة المشهورة بدلا من توجيه ظهور حالات توتر بعد أن تعلم الناس أدوارا جديدة (إذ كان على الوزراء أيضا أن يتعلموا كيف يعاملون مستشاريهم باحترام). وأدى رحيل رجال الإدارة المدنية الأجانب والتوسع السريع في الخدمات المدنية لمواجهة اتساع الخدمات الاجتماعية إلى ظهور حركة أفرقة سريعة للوظائف العليا. وارتفعت نفقات الحكومة في غانا إلى أربعة أضعافها خلال الفترة ما بين منتصف الخمسينات حتى منتصف الستينات، ولوحظ حتى عام 1960 أن عدد الغانيين العاملين في المناصب الإدارية المدنية العليا قد زاد على عدد الأجانب بنسبة خمسة إلى واحد. وامتدت هذه الظاهرة في المناطق المتخلفة نسبيا مثل الإقليم الشمالي في نيجيريا حيث شغل الوطنيون في عام 1959 ربع المناصب الإدارية.

وإذا نظرنا إلى غرب أفريقيا في ضوء ما توفر لها من مجالس محلية تعكس الوحدات السياسية التقليدية بمستوياتها التنظيمية وكذلك ما توفر لها من مجالس نيابية كبيرة في كل مستعمرة من المستعمرات الفرنسية السابقة أو في كل إقليم من أقاليم نيجيريا، يمكن القول أن لدى غرب أفريقيا أكبر نسبة في العالم من أعضاء الهيئات التشريعية بالقياس إلى عدد السكان. وإذا كان هذا الوضع من شأنه أن يخلق عددا كبيرا نسبيا من النخبة السياسية فانه يقضي بنفس القدر إلى خلق وحدات سياسية لا

يمكنها البقاء اقتصاديا. وسرعان ما اختفت الخدمات والهيئات المشتركة التي وحدت الأقاليم الفرنسية في داكار وكذلك الأقاليم البريطانية وان كانت على مدى أقل. وقد يذهب البعض إلى أن فرنسا شجعت على «بلقنة»إمبراطوريتها في غرب أفريقيا، على أمل الاحتفاظ بولاء كل منها كدولة صغيرة ضعيفة. وثمة اتهام مماثل موجه إلى بريطانيا بأنها غذت عملية تقسيم نيجيريا إلى أقاليم متباعدة. ونجد من ناحية أخرى أن أكثر الدول الإفريقية ثراء ورخاء حرصت على الأحجام عن الدخول في أي صورة من صور. الاتحاد اعتقادا منها بأن ثروتها قد تستخدم لتمويل عمليات تنمية المناطق الفقيرة، وطبيعي أن السلطة السياسية حين تتحقق لدولة ما فليس من اليسير التخلي عنها لاتحادات أكبر تتجاوز حدود القومية الواحدة. ولهذا السبب فان المحاولات التي استهدفت خلق اتحاد وثيق - بين السنغال ومالي مثلا أو بين غانا وغينيا ومالي - أما أنها تحطمت تماما أو لم تتجاوز حدود العبارات الشكلية الرسمية تعبيرا عن نوايا القادة السياسيين.

الخدمات الاجتماعية:

«حرية للجميع وحياة أكثر وفرة ورخاء» - هذا هو شعار جماعة العمل النيجيري والذي كان يمكن أن يتبناه السياسيون في أي دولة. واتجه السياسيون إلى بذل الوعود بتوفير خدمات اجتماعية أفضل وفرص عمل أكثر وذلك لعجزهم عن مكافأة دوائرهم الانتخابية بإجراء عملية إعادة توزيع جذرية للثروة عن طريق إلغاء التزامات الفلاح المدين أو منح الفلاحين المستأجرين حق ملكية الأراضي المؤجرة لهم. علاوة على هذا فقد دار جدال عنيف يؤكد أن السكان إذا ما حسنت صحتهم وتعلموا نكون قد هيأنا الشرط الأساسي للتنمية الاقتصادية.

ومثل هذه الاتجاهات السياسية تلزم عنها مشكلات خاصة بها، ذلك أن مستو صفات القرى ومراكز الولادة مهما كانت بدائية فإنها قد أدت إلى خفض معدلات الوفاة بين الأطفال، وإن كانت لا تزال عالية نسبيا، إذ أن نصف المواليد في كثير من المناطق الريفية لا يبقون على قيد الحياة حتى الخامسة من العمر. ولا ريب في أن زيادة نسبة السكان بمعدل 2 بالمائة كل عام من شأنه أن يجعل نصيب الفرد من الدخل القومي منخفضا حتى وان

حدث ارتفاع محدود في الثروة القومية. وطبيعي أيضا أن بلدا ترتفع فيه نسبة الشباب ارتفاعا كبيرا يستلزم نفقات عالية من أجل التعليم ورعاية الأطفال.

وانتشر التعليم بسرعة كبيرة في المناطق الساحلية إذ يتوفر بها أساس راسخ لذلك، فضلا عن نهم سكانها للتحصيل العلمي. ولهذا أنشأت غانا والأقاليم الشمالية في نيجيريا مؤسسات للتعليم الابتدائي الشامل خلال منتصف الخمسينات. وطبيعي أن يصاحب هذا التوسع في نفس الوقت توسع في برامج أعداد المعلمين ولهذا ظلت المدارس الابتدائية لبضع سنوات يعمل بها معلمون غير مدربين مما أدى إلى خفض كفاءة التعليم وهو ما خلق اعتقادا لدى الناس بأن المدارس الجديدة دون سابقتها من حيث المستوى التعليمي. وأدى التوسع في التعليم في مناطق خاصة إلى تضخيم الفوارق بين الدول. مثال ذلك أن 11 بالمائة من أطفال نيجيريا الشمالية التحقوا بالمدارس الابتدائية في أوائل الستينات، بينما ظلت النسبة في كابا - يوروبا Kaba yoruba 83 بالمائة بينما هي دون الخمسة بالمائة في اكثر الإمارات الإسلامية ولا تتجاوز 2 بالمائة في سوكوتو. ويبدو أن إحدى النتائج المحتملة لموقف كهذا أنه بينما تبقى السلطة السياسية في أيدي أرستقراطية شعب الفولاني فان غالبية الموظفين المدنيين سوف يكونون من المناطق غير الإسلامية الواقعة خارج الإمارات.

وحدث توسع مماثل في مجال التعليم الثانوي. إذ زاد عدد المدارس الثانوية في نيجيريا الغربية خلال فترة تقل عن عشر سنوات إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه فقد زادت من 59 مدرسة في عام 1954 إلى 177 مدرسة في عام 1960، كما سعت كل مدينة صغيرة إلى تعزيز مكانتها الاجتماعية عن طريق إقامة مدرسة ثانوية خاصة بها. بيد أن بنية النظام التعليمي و المناهج التعليمية ظلت كما هي فيما عدا تغيرات طفيفة. فقد حدث تركيز للمواد الأكاديمية وان وجدنا قدرا أكبر من الانحياز الإفريقي في محتوى مادتي التاريخ والجغرافيا. وظهرت آراء تدعو إلى إنشاء مدارس فنية ولكن لم تنشئ الحكومة منها سوى عددا قليلا ويرجع سبب ذلك أساسا إلى صعوبة إعداد هيئة التدريس اللازمة لها وتهيئة الأجهزة والمعدات الضرورية. وهكذا فبينما تؤكد اللجان الخاصة بأعداد القوى العاملة على حاجة البلاد

إلى فنيين تستمر المدارس في إعداد الموظفين الإداريين، ويحمل الشباب في غانا وشمال نيجيريا شهادات تخرجهم من المدارس ويقصدون المدن بحثا عن وظائف مكتبية حيث لا يجدون وظيفة شاغرة. ويعترف القادة السياسيون بأن أكثر من نصف شباب البلاد لا بد وأن يجدوا عملا لهم في مجال الزراعة في المستقبل القريب، ولكنهم عازفون عن الدعوة إلى تحويل جزء من المدارس الابتدائية إلى مدارس زراعية وأكاديمية وهو ما من شأنه أن يحدد منذ سنوات العمر الباكرة أي الأطفال سيكون مصيرهم دخول القطاع الحديث ليصبحوا في نهاية المطاف ضمن النخبة المميزة. وقد تتجنب البلدان الأكثر فقرا هذه المشكلة ولسنوات عديدة عن طريق كبح جماح عملية التوسع في التعليم الابتدائي.

مشكلات اقتصادية:

نادرا ما يوافق الخبراء على أن تتخذ الدول النامية أفضل الإجراءات التي تكفل لها نموا مطردا نحو الرخاء ورفع مستوى المعيشة بها على نحو يمكن مقارنته بالوضع في الدول الصناعية. وتفرض مشاوراتهم المتناقضة العديد من المشكلات الحادة على رجل السياسة في غرب أفريقيا.

ترى ما هي النسبة التي ينبغي أن تحددها الدولة من دخلها العام للإنفاق على الخدمات الاجتماعية؟ نلاحظ أن غرب نيجيريا تخصص أربعين بالمائة من ميزانياتها الخاصة بالإنفاق العام لإنفاقها على التعليم وحده، وتتحمل شرق نيجيريا عبئا ماليا مماثلا مما اضطرها إلى إعادة فرض مصروفات تعليمية على الصفوف العليا في المدارس الابتدائية. وتكشف ميزانية غانا لأول خطتين خمسيتين بها عن أن الإنفاق غير الإنتاجي يستهلك أكثر من أربع أخماس إجمالي الميزانية على الرغم من أن المطلب الملح والمتكرر هو التحول إلى استثمارات إنتاجية تزيد من الدخل. وثمة اتجاه مألوف يستهدف تجاوز الزيادة المخططة للمناصب الإدارية وخفض الاستثمار في الصناعة. وطبيعي أن بناء المدارس والمستوصفات يحقق خدمة مباشرة للموظف المدني بينما يتطلب إقامة المصانع توفر مهارات وأساليب فنية جديدة. وكم من مشروعات قيمة رفضت البنوك والشركات الدولية منح قروض لدعمها بحجة أن حكومات غرب أفريقيا تفتقر إلى

العنصر البشري القادر على إعداد خطط وميزانيات جيدة. ويحاول السياسيون وقف الاندفاع البشري نحو المدن، ولكن ما جدوى التوسع في مد أنابيب المياه والكهرباء للريف إذا ظلت الصناعة متمركزة وبإصرار في الموانئ العامة؟.

وتتطلب التنمية الاقتصادية على المدى اللازم - سواء في مجال الزراعة أم الصناعة زادا مكثفا من رأس المال الأجنبي. بيد أن هذا يزيد من اعتماد دول غرب أفريقيا على الدول الصناعية خاصة أن إمكانيات زيادة المساهمة المحلية ضئيلة جدا. ترى هل تستطيع شعبية الحكومة أن تتحمل فرض المزيد من الضرائب الباهظة على الفلاحين ؟ إن النظام المصرفي المتقدم وتسهيلات الادخار ليس لها سوى أثر ضعيف حين ينفق الفلاح مدخراته على التعليم وبناء دار كبيرة.

والسؤال ما هو نوع التنمية الإنتاجية التي ينبغي أن نوجه إليه أموالنا وننفقها عليها ؟ إن اندفاع حركة خريجي المدارس إلى المدن يستوجب على الباقين في الريف إنتاج المزيد من الطعام. وترتبط بهذه الظاهرة الرغبة في جعل الزراعة عملا جذابا لمن أوتوا حظا من التعليم، فالآباء عازفون عن حث أولادهم على العمل في الفلاحة على نحو ما فعل معهم آباؤهم من قبل خاصة بعد أن ضحى الأب وتحمل نفقات تعليم أبنائه على مدى ست سنوات أو أكثر. كذلك فان مخططات استصلاح الأرض وزراعتها بطرق متقدمة تكلف كثيرا. مثال ذلك أن غرب نيجيريا وضعت خطة لعمليات استيطان تشمل مزارع عديدة مساحة كل منها عشرون أكر بشرط زراعتها محاصيل خاصة للتصدير. ولوحظ أن تكاليف المستوطن الواحد بلغت أكثر من ثلاث آلاف جنيها إسترلينيا عليه أن يردها ثانية على مدى عشرين عاما - بيد أن هذه المخططات لا تنبئ بزيادة في إنتاج المواد الغذائية اللازمة محليا فضلا عن أن مخططات الزراعة الآلية لا تبشر على ما يبدو بما هو أفضل. وثبت أن مزارع الدولة في غانا غير مربحة. إن الاستثمار في مجال توسيع الخدمات الزراعية يستلزم أن نعرف مقدما كيف يتأتى للفلاح أن يزيد إنتاجه وهذا أمر لا يزال في الحقيقة مشكوكا فيه.

وقد خصص القسط الأكبر من الاستثمارات الصناعية مؤخرا من أجل استخراج المواد الخام المكتشفة حديثا - البترول في نيجيريا والحديد في

ليبيريا وسيراليون وموريتانيا. ويبدو أن نمط المرحلة الاستعمارية راسخ على الرغم من إنشاء مصانع تكرير جديدة. وتسعى دول غرب أفريقيا ذاتها إلى إقامة صناعات إنتاجية، خاصة الصناعات القائمة على السلع الاستهلاكية التي يمكن أن تحل محل عديد من الصناعات المستوردة ومن ثم تقلل من نزيف العملات الأجنبية. ونلاحظ أن صناعة البيرة كانت واحدة من أوائل المشروعات الصناعية الهامة في كثير من البلدان ثم جاء ت من بعدها صناعة النسيج والتبغ والدقيق والإسمنت والأحذية. واتجهت مؤسسات عديدة الآن إلى تجميع منتجاتها في موانئ غرب أفريقيا بدلا من تصديرها جاهزة من البلد الأصلي المنتج. بيد أن كل دول غرب أفريقيا، باستثناء نيجيريا لا تمثل سوى سوق صغيرة جدا للإنتاج على مستوى الربح الذي تحققه، وتعتبر غرب أفريقيا مجالا غير واعد لا يبشر المستثمر الأجنبي وذلك بسبب التقلبات السياسية التي لا توحي بالثقة في نظره. ولكنه قد يقبل عليها إذا ما ضمنت الحكومة المحلية المساهمة بنصيب كبير من رأس المال ووعدت بفرض حماية جمركية أو منح امتيازات ضريبية. بيد أن هذا من شأنه أن يجمد واردات الحكومة المالية لفترات طويلة. ولكن أيا كانت الاستعدادات التي توفرها الحكومات في خططها الاقتصادية فإنها بوجه عام لا يسعها إلا أن تقيم فقط الصناعات التي تبدي الشركات الأجنبية استعدادا لكفالتها. وسعت هذه الحكومات إلى إقامة الصناعات الجديدة في المناطق الريفية رغبة منها في إيقاف التدفق البشري نحو المدن بيد أن هذه المحاولات يبددها رجال الصناعة أنفسهم الذين ينشدون الخدمات والمهارات حيث تكون ميسورة ومتوفرة ومن ثم تحويلها إلى جذر أكبر للتنمية. والمعروف أن أكثر الصناعات تتكلف رؤوس أموال كبيرة جدا مثال ذلك أن مصنعا للنسيج قد يستخدم عاملا واحدا مقابل كل ألف جنيه إسترليني من قيمة رأس المال المستثمر، وأن مصنع تكر ير البترول يستخدم عاملا واحدا مقابل كل عشرة آلاف جنيه إسترليني. ومن ثم فان استثمار مليون جنيه إسترليني سوف يوفر عمالة لألف شخص أو أقل، بينما غرب نيجيريا وحدها تقدم كل عام أكثر من مائة ألف خريج من مدارسها الابتدائية.

وتنفق حكومات هذه الدول مبالغ طائلة على مشروعات مظهرية تضفي هيبة وأبهة وذات عائد اقتصادي ضئيل ولكن ليست ذات نفع اجتماعي

واضح. مثال ذلك أن الرئيس توبمان والرئيس هوفوبوانيه والرئيس السابق نكروما كان لكل منهم قصر تكلف أكثر من خمسة ملايين جنيها إسترلينيا.

وأصبح مشروع الفولتا في غانا بؤرة اهتمام قومي. وتشعر نيجيريا، وهي أكبر دولة في غرب أفريقيا، أن الواجب يقتضيها أن تملك صناعة للحديد والصلب - حتى على الرغم من سوء نوع خام الحديد فيها. وضعفت فرصة إقامة المصنع بعد أن تقرر تقسيمه بين الإقليم الشمالي والإقليم الشرقي بناء على عملية المساومة التي دارت بين الأحزاب المسيطرة على الحكومة الفيدرالية.

وطبيعي أن التنمية الصناعية وفق هذه الاتجاهات لا تفيد كثيرا من أجل زيادة التبادل التجاري و العلاقات التجارية داخل أفريقيا، وهو هدف يسعى إليه الداعون إلى الوحدة الإفريقية ويرون في هذه الوحدة السبيل لتوفير مراكز اقتصادية عديدة ومتباينة في كل أنحاء أفريقيا وتدعم في الوقت ذاته قضية الوحدة الإفريقية. ونذكر هنا على سبيل المثال أن تجارة نيجيريا الآن مع كل بلدان أفريقيا لا تتجاوز واحدا بالمائة من إجمالي تجارتها الخارجية، وكذلك الحال بالنسبة لغانا وسيراليون حيث لا تتجاوز نسبة كل منهما 4 بالمائة واثنين بالمائة على الترتيب. إذ أن كل دولة في سعيها دعم قدرتها الصناعية إلى أقصى حد تقيم صناعات مماثلة لغيرها من الدول هذا علاوة على أنه لم يطرأ أي تحسن على الطرق وخطوط السكك الحديدية التي تربط بين الدول وبعضها. وإذا تقرر فتح الحدود بين دولة وأخرى لحرية مرور الناس والبضائع فإننا نجد في مقابل هذا حدودا أخرى تقرر غلقها.

3 التحولات الاجتماعية في الريف

ثلثا صادرات غرب أفريقيا من إنتاج فلاحيها. بيد أن قلة فقط من أبنائها هم الذين يشاركون فيما يقدمونه من وفرة وثراء، وتبدو الأقاليم الغنية جزر رخاء. وتعتبر المناطق المنتجة للكاكاو والبن في غرب نيجيريا وغانا وساحل العاج أغنى المناطق نظرا لان هذين المحصولين يغلان أسعارا عالية بالقياس إلى الجهد المبذول فيهما. وبدأت مجموعات المباني السكنية المبنية وفق الطراز التقليدي تختفي سريعا لتحل محلها مبان حديثة من طابقين وذات أسقف من الحديد المموج.. وتطل المنازل الجديدة على الطرق العامة ولهذا بدا من الصعب متابعة الحدود الفاصلة بين المجموعات السكنية المميزة للجماعات السلالية وإذا نظرنا إلى السوق الصاخبة المكتظة بسيارات النقل، والمحال التجارية على جانبي الطريق العام ندرك بطبيعة الحال النشاط الاقتصادي الكبير والتحلل السريع للأبنية الاجتماعية التقليدية.

ويسكن سدس فلاحي غرب أفريقيا في مثل هذه المناطق. والملاحظ أن ربع مزرعة في المناطق

الأقل خصوبة ووفرة التي تغل حاصلات مثل الفول السوداني والقطن وزيت النخيل تعطي دخلا أقل بكثير من الدخل الذي يحصل عليه فرد واحد من زراع الكاكاو أو البن. ومن العسير أن نقيم نسبة العاملين منهم الذين يبيعون فائضا من الحاصلات الغذائية للمدن المجاورة أو لمناطق زراعة حاصلات التصدير. وثمة مناطق كثيرة نائية عن الطرق الرئيسية العامة وعن مراكز التجمع السكاني طرأ عليها تغير بسيط خلال الحقبة الاستعمارية بالنسبة لطبيعة النشاط الاقتصادي الخاص بالقرية، وبدأت تتجه إلى تصدير قوة عملها. وتبدو مناطق أخرى محرومة من كل الفرص، إذ نجد على مرمى البصر من الأحياء السكنية لمنطقة جوس Jos وهي مركز مناجم مزدهر، الأهالي الأصليين يعيشون في أكواخهم المحاطة بنبات الصبار ولا عمل لهم سوى زراعة ما يقتاتون عليه لأنفسهم فقط. ويعمل المهاجرون من أبناء الهاوسا في إنتاج الخضراوات للأجانب والصفوة من سكان المنطقة. أما شعب الابو Ibo الذي يعيش شرق أنيجو Enugo فانهم على استعداد لتأجير الأرض وزراعة الأرز لبيعه للمهاجرين من مناطق الابو كثيفة السكان إلى الجنوب الغربي، ذلك لأنهم لا يزرعونه بأنفسهم.

وجدير بالذكر أن مدى السهولة والسرعة في تقبل الناس أمر زراعة محصول جديد أو اتباع طريقة جديدة في الزراعة رهن بعدد من العوامل المتباينة. فهناك عوامل تكنولوجية : هل تتضمن التغيرات المقترحة استعمال أدوات جديدة ؟ وهل تتلاءم متطلبات العمل الجديد مع التقويم الزراعي السائد بحيث لا يأتي الجهد الأكبر خلال ذروة موسم الزراعة أو الحصاد ؟ (فقد أوضحت بعض مشروعات الزراعة الآلية أن لا جدوى من استخدام محراث لحرث عشرين أكر لفلاح يمكنه وحده استخدام معرفته لتنقية أربعة أكرات من الأعشاب الضارة) وهناك عوامل تتعلق بالمؤسسات الاجتماعية: هل تؤدي التغيرات المقترحة إلى تغيير أنماط حيازة الأرض التي يرتكز عليها المجتمع ؟ وهناك أخيرا عوامل إيديولوجية: ما هي الحوافز السائدة في المجتمع التي تحفز إلى تحقيق الثروة ؟.

إننا كثيرا ما نقرأ عن الحاجة إلى تشجيع الطلب على السلع المستوردة حتى تتولد الحاجة إلى المال. بيد أن الثروة في كثير من المجتمعات التقليدية ينشدها الناس كرمز للمكانة والشأن الرفيع وكوسيلة لبلوغ منصب سياسي.

وتهيئ حاصلات التصدير هنا فرصا جديدة لبلوغ أهداف تقليدية. وغالبا ما ينزع المرء إلى النظر إلى الاقتصاد الغربي كعامل ممزق للبنية الاجتماعية التقليدية. إلا أن ثمة إمكانية كبيرة لحدوث تطور اقتصادي داخل إطار المؤسسات المحلية التقليدية، نظرا لإمكانية دعم الأبنية التقليدية. وهكذا فبينما تؤدي الروابط الاجتماعية الجديدة وما حدث من تطور للشرائح الاجتماعية إلى إضعاف تماسك الجماعة السلالية، فإن نقص الأرض قد يدعم قبضة الجماعة على أعضائها كأفراد.

هجرة اليد العاملة:

يعتبر العمل المأجور المصدر الرئيسي للدخل في المناطق التي لا يزرع فيها الفلاحون محاصيل غذائية تفيض عن حاجتهم الشخصية أو حيث لا توجد محاصيل للتصدير - ولكن نظرا للتخلف الاقتصادي الشديد لهذه المناطق فان العمالة المحلية سلعة نادرة فيما عدا على الأرجح المناطق التي تقرر الحكومة إنشاء وتعبيد الطرق الرئيسية فيها. ويقوم الرجال برحلات موسمية بحثا عن العمل في المناطق الغنية وقد تمتد رحلاتهم إلى سنتين أو ثلاث سنوات. مثال ذلك أنهم يسافرون من سوكوتو إلى مناجم القصدير في جوس أو إلى مزارع الفول السوداني في زامفارا والى أيبادان ولاجوس وأكرا. ويرحل رجال منطقة موصي Mossi من الفولتا العليا متجهين جنوبا للعمل في مزارع الكاكاو والبن وفي مدن دولتي غانا وساحل العاج. ولكن ما هو الأثر الذي يتركه هؤلاء الرجال على مواطنيهم الريفية بعد عودتهم؟.

لقد وسعت هذه الرحلات من آفاقهم، وأدركوا واقع الوفرة والثراء في المناطق المجاورة مع مقارنته بفقر بلادهم. بيد أن المرء الذي يستمرئ العيش في البلدان الغنية فانه على الأرجح يؤثر البقاء فيها بدلا من محاولة استثمار الفرص في موطنه الأصلي، كذلك فان القانع غير الطموح الذي يرضى بما استطاع ادخاره يعود أدراجه لتمتص أساليب الحياة التقليدية مدخراته. إن المهاجر المادي من منطقة موصي Mossi إلى غانا والذي يعمل في مزارع الكاكاو يأمل في ادخار ما يقرب من جنيهين إسترليني وعشر شلنات كل شهر أو أن تصل مدخراته على أكثر تقدير إلى عشرة جنيهات إسترليني طوال موسم العمل. وينفق هذا المبلغ الهزيل في شراء سلع كمالية

ليهديها إلى أصدقائه وأقربائه عند عودته إلى وطنه - وهي عبارة عن أقمشة وحلى صناعية صغيرة وربما دراجة وسرعان ما يتبدد القسط الأكبر من المدخرات التي لا تضفي على صاحبها سوى قدر ضئيل من الآبهة والمكانة مقابل ما قدمه من هدايا وربما يعجل ببيع الدراجة ليشتري بثمنها بذور لغرس محصول جديد. وطبيعي أن الهجرة لا تخلق فئة ثرية من أبناء القرية.

وجدير بالذكر أن المهاجر الموسمي من أبناء غرب أفريقيا يتعلم القليل أثناء إقامته في الخارج. مثال ذلك أن المهاجر من أبناء موصي حين يرحل إلى غانا فانه يعيش تحت ملاحظة وإشراف زعيم محلي من أبناء موصي ولا ينشئ سوى علاقات قليلة محدودة مع غير أبناء جلدته فيما عدا المجال التجاري غير الشخصي.

ولعل أهم وأوضح أثر للهجرة على المجتمعات الزراعية لا يتمثل في أي تغير جذري للبنية الاجتماعية بل في ذلك التحلل البطيء للضوابط الاجتماعية. مثال ذلك أن زيجات أبناء موصي لا تزال تخضع إلى حد كبير لتنظيم الآباء. ولكن إذا حدث وعارض الكبار رغبة امرئ في الزواج بعروس اختارها بنفسه فإن العروسين قد يفران سرا إلى غانا حيث يستخفيان ليعودا ثانية بعد سنوات قلائل حين يصبح زواجهما أمرا واقعا مقبولا.

المحاصيل التجارية والثروة الجديدة:

إن زيادة محاصيل التصدير وما صاحب ذلك بوجه خاص من زيادة سريعة مؤخرا في عدد السكان قد أدى في بعض المناطق إلى مضاعفة الضغط على الأرض إلى حد أنه لا تكاد توجد مساحات كافية لكل إنسان. وطبيعي أن رد الفعل الأول هو الإصرار على أن المرء يفلح «حيث كان يفلح أبوه»، وأضحت طلبات الأرض الواردة من الجماعات المرتبطة من ناحية الأم لا تجد الآن عطفا بنفس القدر الذي كانت تحظى به في الماضي. لقد أضحى المرء أكثر اتكالا على جماعته الخاصة، وأقل قبولا لما يغضب شيوخها. ويوازي هذا التماسك في الجماعة السلالية تماسك مماثل في أرض المدن. وكثيرا ما يحقق هذا قيمة اقتصادية كبيرة ويمكن بيعه كسلعة على نحو ما يحدث في يوروبا على سبيل المثال. وهكذا تصبح الجماعة السلالية وكيلا

لإدارة الأرض، ويجري تقسيم ما تجنيه من أرباح عن هذه الصفقات بين جميع أعضاء الجماعة. وأخيرا فان نقص الأرض يؤدي إلى زيادة تفتيت حيازة الأرض بين الأفراد، فمزرعة الأب يقتسمها أبناؤه إذا لم يكن في مقدورهم الحصول على أرض إضافية. بل أن القطاعات الأصغر من أبناء الجماعة السلالية يكتسبون حق نقل حيازة الأرض سواء عن طريق الإيجار أو البيع. ولعل هذه العملية قد بلغت أقص مداها بين أبناء شعب الابو في جنوب شرق نيجيريا حيث سجل الإحصاء السكاني أن نسبة الكثافة السكانية في الأحياء الرئيسية بلغت أكثر من ألف نسمة في كل ميل مربع.

ولكن زراعة محاصيل للتصدير وكذلك نقص الأرض لم يؤد أي منهما إلى خلق قوة عمل معدمة في الريف. ويعتمد أكثر مزارعي الكاكاو على الهجرة الموسمية للأيدي العاملة أو على أبناء الأقاليم المحليين وهم أيضا فلاحون ولكنهم فقراء بحاجة إلى المال فورا.

ولا يؤدي نقص الأرض إلى حرمان إنسان من حقوقه المشروعة في أرض جماعته السلالية - وكل ما يحرم منه هو فقط الفرص العملية للحصول على ما يزيد عن الحد الأدنى من مساحة الأرض. وليس من المحتمل في مثل هذه الحالات أن يقدر جيرانه على إطعام أفواه إضافية ومن ثم سيكون رد فعله هو الانتقال إلى المدن بحثا عن عمل.

ولقد أدى استمرار ملكية الجماعة السلالية للأرض إلى الحيلولة دون نشوء فئة معدمة في الريف وان أتاحت في الوقت ذاته الفرصة لزراعة محاصيل للتصدير. بيد أن هذا الوضع قد يكون عاملا محددا لطبيعة التطور الاقتصادي مستقبلا. إذ تستطيع الجماعة السلالية حين تحاول تخصيص مساحات متساوية من الأرض لكل فئة أو حين تحاول الإبقاء على مساحة كافية من الأرض لزراعة نباتات غذائية لأعضائها، أن تحول دون أي فرد يملك رأس مال كبير من أن يقيم إقطاعية لحسابه. ومثل هذه النظم الزراعية في حيازة الأرض لا تفضل تطبيق نظام المزارع المغلقة بل ولا حتى المزارع المختلطة. ومن ناحية أخرى فان الحكومة حين تسعى إلى الاستيلاء على أرض للصالح العام فان هذا الوضع ييسر لها كثيرا التفاوض مع عدد قليل من رؤساء الجماعات السلالية بدلا من التفاوض مع مئات الأفراد من أعضاء الجماعات. وطبيعي أن عجز المرء كمزارع فرد عن أن

ينقل ملكية أرضه إلى الغير تحميه من الاستدانة من المرابين، ولكن هذا أيضا يجعل من العسير عليه أن يضاعف القيمة الائتمانية على ما يدخله من تحسينات على قيمة الأرض - مزرعة كاكاو أو مخزن أو بيت كبير.

ولقد كان الناس دائما في غرب أفريقيا مزارعين نشطين، كما وأن زراعتهم لمحاصيل التصدير لم تغير كثيرا من علاقاتهم بزوجاتهم. بيد أن ثمة تغيرات أخرى أثرت على وضع الزوجات اجتماعيا. مثال ذلك أن عادة الرجل من شعب الابو أن يتولى بنفسه مهمة قطف ثمار شجر النخيل وتعد زوجته الزيت لتبيعه لحساب زوجها ولكنها تحتفظ بلب الثمار وتشقه وتبيعه لحسابها الخاص. وأدى استخدام الآلات إلى زيادة كمية ونوع الزيت المستخلص ومن ثم رفع مستوى الدخل بوجه عام. ولكن الآلات الحديثة تعصر اللب ومن ثم تحرم النساء من فرص العمل والدخل أيضا وتجعلهم بالتالي أكثر اتكالا على أزواجهن. حقا لقد ثرن ضد استخدام الآلات الحديثة. وتزايدت زراعة نبات المنيهوت في مناطق أخرى من إقليم الابو - وقد أدى هذا إلى توفير فرص عمل للنساء في سوق المدن. واعتقد الرجال أن زراعة مثل هذا المحصول يحد من كرامتهم، لأنهم أهل فقط لزراعة نبات اليام، وزرعت النساء المنيهوت لحسابهن الخاص لزيادة دخولهن. وهكذا فبينما أدت بعض التغيرات إلى إتاحة الفرصة للزوجات الفلاحات لتحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي عن أزواجهن إذا بأخريات يفقدن عملهن الذي كان تقليديا أساس حريتهن.

وكان بالإمكان غالبا زراعة محاصيل التصدير وفق النظم المحلية لحيازة الأرض والتي لا تؤدي في ذاتها إلى اتساع في التحركات السكانية أو إلى صدع في البنية الاجتماعية التقليدية، ولكن هذه المحاصيل تعطي مباشرة ثروة لا بأس بها للمناطق الريفية مما أدى إلى نشوء فئة جديدة من ذوي الثراء كما تشكلت روابط جديدة. وبات تحول المجتمع إلى طبقات يوحي بتغيير معالم التقسيم التقليدي إلى جماعات سلالية.

وطبيعي أن بعض الأثرياء جدا هم من المزارعين، بيد أنهم قليلون، ذلك لان محاصيل التصدير يمكن زراعتها في مساحات صغيرة ويقوم على زراعتها عدد كبير من الرجال. وأغنى الناس هم التجار عادة - الوكلاء التجاريون وتجار السلع المستوردة وأصحاب سيارات النقل - ويدخل أكثر

هؤلاء في عدد من المشروعات المختلفة. ومع دورة الثروة داخل المجتمع تنشأ فرص كبيرة أمام الحرفي المتخصص - الخياطين والحدادين والنجارين والبنائين - ومثل هؤلاء (فيما عدا مقاولي البناء) لا يصبحون على الإطلاق من كبار الأثرياء ولكنهم يحققون قدرا من اليسار حسب المعايير المحلية.

والمزارعون الأغنياء كلهم من المواطنين الأصليين في مجتمعهم وأكثرهم أميين. وكان هؤلاء منذ عشرات السنين من المزارعين الأثرياء الذين حققوا ثروة من زراعة نبات اليام أو القمح الغيني. كذلك الحال بالنسبة لأكثر التجار والحرفيين فهم من أبناء المدن والقرى التي يعملون فيها. والقليلون جدا منهم هم الذين أكملوا تعليمهم بالمرحلة الابتدائية. ويسكن أكثرهم في المناطق السكنية الخاصة بجماعاتهم السلالية، وينفقون ثرواتهم على المظاهر الدالة على المكانة الاجتماعية الحديثة. مثال ذلك أن الرجل من شعب يوروبا ينفق مدخراته لعمل سقف من الحديد المموج يغطي منزله التقليدي، وبناء بيت من طابقين، وتعليم أبنائه وشراء سيارة وتأثيث المنزل. ونظرا لان هؤلاء الرجال يعيشون ويعملون بين أبناء بلدتهم، ويعتمد رخاؤهم إلى حد كبير على سمعتهم الشخصية لدى زبائنهم لهذا فانهم يميلون إلى الالتزام بالطابع المحافظ والتمسك بقيم مجتمعهم. وعلى الرغم من أن أساليب الحياة قد تحاكي الكثير من الغرب إلا أن الأهداف النهائية تظل معبرة عن القيم التقليدية. ويعتقد الناس أن الثروة الناجمة عن التجارة خطوة أساسية نحو منصب سياسي.

ويستخدم القسط الأكبر من الدخل النقدي للريف في تمويل الخدمات الاجتماعية الجديدة - المدارس و المستوصفات و منافع أخرى متنوعة تتولاها الحكومة المحلية. ويعمل في هذه المؤسسات المتعلمون ممن نتوقع منهم أن يكونوا من عوامل التغير القوية الفعالة في المجتمعات التي يعملون فيها. ولقد أدى التعلم إلى اغترابهم عن المجتمع التقليدي. وجدير بالذكر أن إحساسهم بالاغتراب يفوق كثيرا إحساس الأمي فيما عدا التجار الأثرياء. ومع هذا فان غالبيتهم يعملون في مجتمعات غير المجتمعات التي ولدوا فيها. وطبيعي أنهم تنقلوا كثيرا من مكان إلى آخر بحكم كونهم موظفين لدى هيئة تبشيرية أو حكومية. ولهذا لم تتح لهم فرصة كبيرة لإنشاء علاقات ثابتة ودائمة مع أهالي المناطق التي تنقلوا بينها أثناء العمل. واعتاد

أهالي هذه المناطق أن ينظروا إليهم باعتبارهم غرباء، وسعى هؤلاء إلى خلق صداقات مع من يناظرونهم علما ومكانة اجتماعية. ولم يتعد أثرهم الاجتماعي كثيرا مجال عملهم.

والملاحظ أن المرء المتعلم لا يتمتع في موطنه الذي يعيش فيه بوضع أفضل ومتميز يسمح له بالتأثير على مجتمعه. وتبدو مكانته الاجتماعية غامضة. وإذا كان يعمل معلما أو كاتبا فان ولاءه لرب العمل يتصارع بداخله مع ولائه لجماعته السلالية أو قريته التي وفد منها. وإذا كان مزارعا فان الناس يتساءلون لماذا لم يفد من تعليمه ويستثمره على نحو أفضل ؟ وإذا كان كاتبا عموميا يكتب الشكاوى والعرائض لأصحاب المظالم أمام القضاء فان الناس تنظر إليه كرجل يهوى إثارة الخلافات ويعيش على مظالم الناس وتقاضيهم. وحين يكون المتعلمون قليلين فانهم عادة يخشون التأثير في اتجاه التغيير خوفا من أن يكونوا عرضة للوم مستقبلا بسبب أي نتائج غير مواتية. وبينما يسعد الأميون بمشورة المتعلم لإقامة مدرسة جديدة فان هذا الأخير، وهو امرؤ في شرخ الشباب عادة، يفتقر إلى السلطة التي تسمح له بأن يوصي بفرض ضرائب لبناء هذه المدرسة. ولعل من أهم نتائج التغيير السريع في نطاق الخدمات الاجتماعية في الريف خلال العقد السادس هو تزايد عدد أبناء كل منطقة من المسؤولين عن إدارة وتشغيل المؤسسات الجديدة. إذ عندما تنشد مدينة يوروبا إقامة مدرسة ثانوية خاصة بها فإنها تضغط لكي يرأسها ويعمل بها خريجي الجامعات من أبنائها المحليين. وطبيعي أن مثل هؤلاء الرجال تجذبهم القضايا المحلية ويسهمون بدور فيها ويتجاوزون بذلك المجال الرسمي المحدد لعملهم. ولا ريب في أن أعظم التغيرات الاجتماعية ستأخذ طريقها إلى الواقع في حالة واحدة فقط وهي حين يبقى خريجو المدارس الابتدائية في مواطن ولادتهم ليعملوا فيها بالزراعة.

قيم جديدة:

الكنائس: أدخلت الإرساليات التبشيرية إلى ريف غرب أفريقيا عقيدة ذات نظرة كونية جديدة لا مكان فيها للأسلاف والآلهة المحليين فضلا عن الكنائس ذات الطابع العالمي لأبنائها المنتمين إليها وهو أمر على نقيض

الطبيعة المحلية الخالصة للعقائد والعبادات المحلية.

ولقد كان الكثيرون من الشباب الذين ارتدوا عن دينهم في العهود الأولى واعتنقوا المسيحية هم من «الغرباء» عن مجتمعاتهم - فهم رجال أو نساء غرباء أو من مراتب اجتماعية منحطة. واعتاد وجهاء القوم أن يرسلوا أبناءهم إلى المدرسة لتعلم الفنون الجديدة للقراءة والكتابة، ولكن يستبد بهم الهلع إذا رأوا الشباب من أبنائهم، وربما نتيجة تحريض قسيس أو معلم متحمس، وقد انتهكوا بطريقة فاضحة محارم المجتمع ومقدسا ته على نحو يهدد بالأخطار رخاء أو خصوبة المجتمع كله. وأدى تطبيق عقوبة الطرد من المجتمع إلى دفع المؤمنين بالدين الجديد إلى تشكيل جماعات خاصة بهم تمارس شعائر دينها بحماس كبير. ورفض المسيحيون ألقاب ومناصب الرئاسة بحجة أنها تنطوي على طقوس مرفوضة منهم، كما رفض الرؤساء الفعليون بدورهم تعديل الطقوس. واستمرت عمليات التحول إلى الدين الجديد وتزايدت إذ كانت المدارس بمثابة مراكز رئيسية للتبشير وبات الكافرون بالدين الجديد لا يشعرون فقط بأنهم في وضع غير مريح في المدرسة بل غير مؤهلين للالتحاق بالمدارس التبشيرية للمرحلة التالية بعد الابتدائية.

ويؤلف الآن المسيحيون بالاسم في اكثر المناطق ثلاثة أرباع السكان خاصة في جنوب نيجيريا وغانا. وأصبحت الكنائس مؤسسات اجتماعية راسخة. لكن الكثيرين من وعاظ وقساوسة الكنائس البروتستانتية لم يحصلوا إلا على الحد الأدنى من التعليم - ربما سنتين دراسيتين في كلية لاهوتية بعد المدرسة الابتدائية وذلك للعمل واعظا أو معلما شفاهيا، وأربع سنوات للعمل قسيسا.

ويرتكز النظام في الكنيسة على أساس الوضع الاجتماعي المحلي المعترف به، إذ قد يتم الفصل بين الجنسين في قداس الأحد، وقد يجلس وجهاء القوم ورؤساؤهم في المقاعد الأمامية مع حقهم في الاحتفاظ بغطاء الرأس، ولقد وافق الرؤساء المحليون والمسيحيون على طقوس معدلة بحيث يصبح هؤلاء خير المرشحين لشغل المناصب السياسية التي تتلاءم مع مؤهلاتهم - مثل العرق والثروة وربما التعليم. ولهذا نجد مراسم التنصيب بما في ذلك المراسم التقليدية لتنصيب الأوبا Oba في يوروبا - تعقبها اليوم صلاة شكر

في الكنيسة وفي المسجد.

واعتنق كثيرون الإسلام أيضا في المناطق الساحلية. ويوجد الآن مسلمون كثيرون مثلما هنالك مسيحيون كثيرون بين شعب يوروبا. ويعتبر الإسلام هنا عقيدة شخصية إذ لم تصبح ممالك يوروبا دولا ثيوقراطية مثل الإمارات. هذا فضلا عن أن الشريعة الإسلامية كقانون لم تحل محل القانون العرفي لدى شعب يوروبا فيما عدا ما يتعلق بأمور الزواج وحيازة الأرض. وبدا الإسلام دائما أكثر تسامحا إزاء البنية الاجتماعية المحلية - على الرغم من أن المسلمين اليوم أشد معارضة من المسيحيين للمشاركة في الطقوس والشعائر التقليدية أو في الاتحادات السرية.

السياسة والسلطة:

إذا كانت حقوق الأرض تشكل حجر زاوية في البنية التقليدية للمجتمع فان أنماط السلطة تشكل حجر الزاوية الأخرى. ويمكن القول بأن بقاء المؤسسات الوطنية الأصلية رهن إلى حد كبير بمدى احترام الإدارة الاستعمارية للحدود بين المجتمعات، ودعم دور أصحاب المناصب التقليدية. وكما سبق أن أشرنا فان تطبيق نظام الحكم غير المباشر في المستعمرات البريطانية استهدف الحفاظ على هذه الحدود وعلى دور المناصب التقليدية. أما الفرنسيون فعلى العكس من ذلك إذ إما أنهم تجاهلوا حكام الوحدات السياسية الكبرى أو استخدموا الحد الأدنى لقدراتها. وكثيرا ما عمدت الأقسام الإدارية الجديدة إلى تحطيم الوحدات العرفية بهدف تفتيت طابع الولاء المحلي، ولكن على الرغم من هذا كله ظلت أصغر الوحدات، وهي القرى، كما هي دون تغيير، وأصبح رؤساؤها، الذين يجري تعيينهم وفق القانون العرفي، عملاء للحكم الفرنسي. وربما ظلت لقاءات القرية تنعقد وفق الطريقة التقليدية طوال حقبة الاستعمار.

ونلحظ ونحن ندرس أثر المرحلة الاستعمارية على الممالك في المستعمرات البريطانية أن أقل التغيرات حدثت في إمارات الهاوسا - فولاني حيث التزمت السلطات المحلية بالوحدات التقليدية. إذ تم الإبقاء على سلطة الأمير الأوتوقراطية ولم يطرأ سوى تعديل طفيف على سلطته في مراقبة وتوجيه الزعماء التابعين له على الرغم من توليهم رئاسة المقاطعات الإدارية

بدلا من حيازة اقطاعات متفرقة. وبعد أن كان من حق الأمير وسلطته تعيين وعزل الزعماء على أساس الولاء والمصلحة السياسية أصبح له أن يناقش قضيته وشئونه مع الموظفين البريطانيين على أساس المنافسة أو الإهمال الإداري. واستمرت المراعاة التقليدية بين البيوت الملكية المتنافسة ولكن من خلال تبادل الاتهامات بالفساد مثل اختلاس الضرائب وما إلى ذلك.

وبعد الاستقلال نشأت في الدولة الحديثة والمناطق الجديدة للحكومة المحلية وحدات سياسية أكبر من تلك التي عرفها المجتمع التقليدي. وأدى التنافس بين الأحزاب السياسية القومية إلى خلق تقسيمات جامدة بين القرى والمدن وهي تقسيمات لم تكن قائمة في النظام التقليدي. ولكن على الرغم من الضعف المتزايد لسلطة الحكام التقليديين إلا أن السياسة الحديثة تنزع غالبا في محاولتها استثمار الصراعات التقليدية إلى دعم المؤسسات المحلية الأصلية.

وتتبع حدود الدوائر الانتخابية والضواحي حاليا نفس الحدود التي كانت قائمة خلال الحقبة الاستعمارية وفي المجتمعات التقليدية و لهذا تدور المنافسات المحلية في ضوء السياسة المعاصرة. ويزعم المرشحون في المناطق النائية، أن ناخبيهم لا يعون القضايا الأساسية للانتخاب وأن كل ما يعنيهم هو أن يكون ممثلهم في العاصمة البعيدة واحدا من جماعتهم. ولهذا السبب فان انتخابات منتصف الخمسينات التي جرت في القطاع الشمالي من غانا فسرها الكثيرون في ضوء المنافسة بين الزعماء سعيا لدفع واحد من أعضائهم إلى المنصب أو في ضوء المنافسة بين فريقين لجماعة حاكمة. ونحن لن نجد أغلبية القضايا المحلية قاصرة فقط على أشد المناطق تخلفا. مثال ذلك أن الفرق الكبرى في يوروبا، وهو إقليم غني، تشكلت من خلال الصراع على العرش ثم أصبح كل فريق يشكل مؤخرا حزبا سياسيا متميزا. ويمكن أيضا تفسير التعارض بين عاصمة المملكة و بين المدن التابعة لها في ضوء القضايا السياسية، إذ تعكس الصراعات السياسية الراهنة التنافس بين إيبودان Ibodan و بين أيجيبو Ijebo الذي نشب في القرن التاسع عشر بشأن السيطرة على طرق التجارة الموصلة إلى الساحل، ثم استمر الصراع خلال القرن العشرين حين انتهز أبناء أيجيبو

المقيمون في أيبادان الفرصة لاستئجار الأراضي و بناء المنازل و تأجيرها للمهاجرين واتحد أبناء أبيجو مع جماعة العمل Action Group التي جاء معظم قادتها من تلك المنطقة بينما عمد أبناء أيبادان إلى مساندة الحزب المنافس المعروف باسم المجلس الوطني لنيجيريا و الكاميرون National Council of Nigeria and Camerons والذي أصبح اسمه فيما بعد المؤتمر الوطني لأبناء نيجيريا ثم تعدل للمرة الثالثة ليحمل اسم «الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري». Nigerian National Democratic Party N.N.D.P والملاحظ أن التقسيمات السياسية في يوروبا حيث اقتسم الولاء طوال الخمس عشرة عاما الماضية حزبان أو تحالفان سياسيان تكشف عن تباين صارخ إزاء الدعم الساحق الذي منحه الابو للحزب الوطني الديمقراطي النيجيري، ويرجع السبب في هذا جزئيا إلى طبيعة مجتمع الابو المنقسم إلى فئات. فالقرى المجاورة يعارض بعضها بعضها و لكنها تتحد ضد جماعات قروية أخرى، وهذه بدورها تتحد ضد وحدات مناظرة، وأخيرا حين نصل إلى ذروة السلم يتحد كل شعب الابو ضد جماعات عرقية أخرى. كذلك فان مجتمع يوروبا مقسم على هذا النحو إلى ممالك متعارضة، ومدن رئيسية ثم مدن فرعية متعارضة . بيد أن الوحدات الأساسية هنا ليست متعادلة كما وأن طابع التقسيم ليس متماثلا عند كل مستوى من مستويات المجتمع ككل.

وواقع الأمر أن التقسيمات السياسية قائمة بالفعل داخل مجتمعات الابو. وإذا كان الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري يجد تأييدا إجماعيا وقت الاقتراع إلا أن هذا التأييد الإجماعي يخفي غالبا الصراعات الحادة التي وقعت أثناء عملية الترشيح حيث أن كلا من الجماعات القروية التي تتألف منها الدائرة الانتخابية تحاول جاهدة أن تضمن الترشيح لواحد من أعضائها هي و تطمح مثل هذه الجماعات القروية في التغلب على الخلافات بأن يكون الترشيح دوريا و بالتناوب بين الجماعات المتنافسة. و لكن هذه الخطة تتعارض مع آمال أعضاء الهيئة التشريعية الطامعين في البقاء في مناصبهم فضلا عن نظرة قيادات الحزب التي ترى بأن يكون الترشيح جزاء و مكافئة لمظاهر الولاء من جانب العضو في العاصمة. ولقد حدث انقسام خطير بين صفوف الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري خلال

الخمسينيات على أساس عرفي حيث اتحدت الجماعة المنشقة مع شعب الاروAro - الذي يقطن في أقصى الشرق من مجتمع الابو و لكنه كان يتمتع بسلطة كبيرة خلال الحقبة السابقة على مرحلة الاستعمار إذ كانوا يعملون تجارا ولهم دور إشرافي وتنظيمي في منطقة الابو.

وحدث انقسام آخر في الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري عندما عمدت قيادة الحزب إلى فرض بعض مرشحيها على عدد من الدوائر الانتخابية ولكنهم هزموا أمام شخصيات محلية بارزة رشحوا أنفسهم ضد مرشحي الحزب تحت اسم «الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري المستقل» ويعكس هذا الحادث مدى اعتماد الأحزاب القومية الجديدة على النخبة من أبناء كل إقليم. وطبيعي أن الاتصال المباشر بين السياسيين و بين جمهور الناخبين يصبح واهيا مع ضعف مستوى التنظيم الحزبي وانفصال النخبة ذات الثقافة الغربية عن موطن نشأتهم. وهنا تصبح مساندة قادة الفكر المحليين - وهم الزعماء التقليديين والأثرياء - أمرا حيويا بالنسبة لهم. ولكن حين يؤيد هؤلاء حزبا ما في صراحة ووضوح فأنهم يضعون أنفسهم في موقف المعارضة مع أنصار الحزب الآخر - وهذا دور لا يعرفه الحكام التقليديون.

استمرار الجماعات العرقية:

إن محاصيل التصدير، والديانتين العالميتين، والحكم الاستعماري، والشعور القومي الحديث، كل هذا أسهم بدرجات متفاوتة في إخراج مجتمعات غرب أفريقيا عن وضع العزلة والشعور بالاكتفاء الذاتي. و على الرغم من أن ثلثي سكان الريف لا يزالون فلاحين إلا أن الاقتصاد الحديث قد خلق مهاما ووظائف أكثر تخصصا. واتجه الناس إلى إقامة علاقات واسعة المدى، وتشكيل اتحادات جديدة. بيد أن المجتمعات التي تدخل العالم الحديث ليست من النوع الذي انهار فيها البناء الاجتماعي التقليدي وأضحى أهلها يبحثون في اهتمامات و قيم جديدة. وإنما تنزع هذه المجتمعات إلى المحافظة على الروابط الأصلية القديمة مع قدر كبير من التماسك. ونحن ما لم نفهم هذا الواقع فإننا لن نستطيع تقدير اتجاهات النخبة ذات الثقافة والتعليم الغربي، ودورها في العملية السياسية.

حقا إن أكثر الاتحادات التقليدية باتت أمرا عقيما. فمجموعات العمر Age Grades أضحت بغير وظيفة بعد تحريم الحروب المحلية، وأصبحت الخدمة العامة مسئولية ووظيفة إدارات الحكم المحلي. وبدأت الشعائر الدينية المحلية القديمة تختفي تدريجيا. بيد أن الجماعات العرقية ظلت أساس التنظيم الاجتماعي.

إن أكثر الناس حريصون على السكنى والبقاء في تجمعاتهم السكنية التقليدية ولو أنهم قد يسكنون منازل على طراز حديث. ولا تزال الأرض ملكا جماعيا للجماعة السلالية، وكلما نقصت أو ارتفعت قيمتها السوقية كلما تدعم تماسك الجماعة. ونلحظ كذلك استمرار الصراعات التقليدية ومظاهر الولاء التقليدي بين الوحدات السياسية الحديثة. ولا يزال المرء يعتمد على جماعته السلالية فهي أمنه وملاذه الاجتماعي. ولا ريب في أن أولوية الولاء للجماعة العرقية من شأنه أن يعوق نموه وتطور الروابط والوظائف الأخرى التي تظل لهذا السبب محدودة جدا.

وأصبح الفرد اليوم يحمل على كاهله مسئولية أكبر مما مضى. إذ لم يعد القانون الحديث في هذه الدول يعترف بالمسئولية القانونية الجماعية للجماعات العرقية، كما وأن أعضاء الجماعة ليس لهم الآن سوى حقوق تشريعية قليلة إزاء بعضهم البعض. وطبيعي أن المرء يستثمر الفرص التي تهيؤها له أنماط العمل الجديدة فانه ينتقل خارج نطاق جماعته العرقية. ولكن ثمة علاقات تقليدية كثيرة لا تزال قائمة ضمن العلاقات التي يقيمها ابتغاء تحقيق أهداف جديدة له. فقد يتحالف ذوو القربى من ناحية الأم ورفاق العمر. وربما تنزع الجماعة السلالية إلى تعديل بنيتها لتعطي لأبنائها من المتعلمين أو الأثرياء فرصا لتولي القيادة، وقد يقوم الشيوخ بدور أكثر سلبية في الاجتماعات معتمدين على الشباب من أبناء جماعتهم ويسألونهم الرأي والمشورة.

ومن العبارات المأثورة في وصف شعب الابو: «الغريب والمتناقض أن شعب الابو هو وحده من بين كل شعوب نيجيريا الذي لم يتغير منه سوى أقل القليل بينما شهد واقعة أعظم التغيرات... فالكثير من الأنماط الأساسية للسلوك الاجتماعي... بقيت وظلت راسخة تمثل جزءا من الثقافة الجديدة الناشئة».

ويصدق نفس الشيء على الكثير من المجتمعات الساحلية الغنية الأخرى حيث سارت عملية التطور في إطار البنية المحلية الأصلة. وأخيرا فإننا ونحن ندرس المناطق الريفية الغنية يجب ألا ننسى أن ثمة مناطق أخرى كثيرة شهدت تحولا اقتصاديا وتبشيرا دينيا ولكن على نطاق أصغر ومن ثم كان التحول عن أسلوب الحياة التقليدي فيها تحولا ضئيلا نسبيا.

4 حياة المدن

إن التباين بين المدينة والريف الذي نلحظه واضحا في غرب أفريقيا لا نجد له نظيرا إلا في مناطق قليلة من العالم. والملاحظ أن الدول التي تكون غالبية سكانها من الفلاحين سكان القرى تتحول حواضرها في كثير من الأحوال إلى مدن ذات كثافة سكانية تصل إلى ربع مليون نسمة أو يزيد، وتقل نسبيا المناطق الحضرية ذات الحجم المتوسط. وبينما أدى التطور الاقتصادي إلى تغيرات محدودة في البنية الاجتماعية للقرى فان المدن الجديدة أضحت آهلة بمهاجرين و فدوا إليها. مؤخرا، وتسبب وجودهم في نشوء أنماط جديدة تماما من العلاقات. مثال ذلك أن بيوت القرى غطيت أسقفها بحديد مموج، كما وأن القليل من المحال تطل على السوق التقليدية. وأقلع المهندسون المعماريون عن ضرورة مجاراة الطرف القائمة عند تصميم منشآتهم وبدأوا يضيفون تصميمات لمبان حديثة دخيلة. وتطلق الحكومات يدها في الإنفاق على المنشآت العامة شغفا منها بتوفير مظاهر ملموسة للتقدم تبدو واضحة في نظر كل من شعوبها وزوارها الأجانب.

وتهيئ هذه المدن طائفة من المهن الجديدة تماما

للمهاجر الإفريقي الوافد من المناطق الريفية. ولم تعد النسوة قادرات على مساعدة أزواجهن على نحو ما كن يفعلن في المزارع، وإنما أصبح في مقدورهن اكتساب دخول خاصة بهن عن طريق التجارة أو العمل المأجور. ويخلق العمل في مجال الوظائف و في الصناعة أنماطا بيروقراطية من العلاقات لا نجد مثيلا لها في المجتمع التقليدي. وتنشأ اتحادات جديدة لحماية هذه الفئات من العمال. وتوفر دور اللهو مثل السينما والبارات والنوادي الليلية فرصا للتسلية لم تكن معروفة للقرية من قبل. ونجد التناقض الصارخ بين الوفرة والفاقة جنبا إلى جنب في المدينة مع نشوء صور جديدة من التقسيم الطبقي للمجتمع. وتقف على قمة الهرم الاجتماعي الجالية الأجنبية والنخبة الإفريقية، وهم الأرستقراطية التي تتطلع إليهم الجماهير، ويتبنى المتعلمون والنخبة الثرية في هذه المدن قيما وأنماطا جديدة للسلوك.

وسكان المدن الجديدة من أعراق متباينة. وطبيعي حين يتجمع الناس من سلالات مختلفة ليسكنوا جنبا إلى جنب ويتزايد عددهم باطراد فإننا نتوقع أن يمارسوا فيما بينهم قدرا أكبر من التسامح إزاء عادات كل فريق، وأن ينشأ بينهم حس قوي من الولاء القومي. بيد أنهم متنافسون أيضا فيما بينهم بشأن العمالة. وتؤدي الفوارق في مستوى التعليم وفي دافع التحصيل إلى ارتباط الأعمال الوضيعة بجماعات معينة، وتبرز بعض مظاهر الجمود والنمطية في الفكر وفي السلوك من جانب الجماعات السلالية الأخرى حين يدخل المرء في تنافس معها. وتنمو هنا العدوات العرقية وتصبح «النزعة القبلية» أكثر وضوحا.

وتمثل المدينة بؤرة الحياة السياسية فهي موطن نشأة الأحزاب القومية. ويتأثر قادتها، أصحاب السلطة اليوم، بضغوط النخبة سكان الحضر أو بأخطار إضرابات العمال أكثر من تأثرهم بمظاهر الاستياء والتذمر من جانب سكان الريف. وواضح أن تجمع النخبة والعمال في عدد قليل من المواطن الحضرية يحفز إلى انتظامهم في جماعات تعبر عن مصالح كل فريق.

وتعتبر المدينة كذلك مركز التجديد والابتكار فهنا يمكن للمرء أن يتحرر من قيود عائلته ونسبه، وينعتق من قيم القبيلة والشيوخ التقليديين. أما كم عدد من يختارون لأنفسهم سلوك هذا الطريق فهذه مسألة أخرى ذلك لان

الإفريقي من سكان المدن، كما سنرى فيما بعد، ينزع إلى الحفاظ على علاقته الوثيقة بأبناء جلدته وجماعته التي نشأ في كنفها.

نشأة ونمو المدن:

يرجع تاريخ نشأة المدن في غرب أفريقيا إلى قرون بعيدة. ولقد كانت حواضر الإمبراطوريات الكبرى في غانا ومالي وسونغاي مراكز مؤثرة تشهد الأنظار. ولا تزال مدينتي تومبوكتو ودجين أثرين ماثلين كأطلال دارسة وشاهدة على تلك العصور البعيدة. ويقدر عدد سكان كل من عاصمة دولتي الهاوسا ويوروبا خلال الألف عام الماضية، بما يقرب من خمسين ألف نسمة. بيد أن هذه المراكز لم تكن مدنا بمعنى الكلمة. مثال ذلك أن مراكز يوروبا على الرغم من أنها كانت مسورة وكثيفة السكان إلا أنها كانت حشدا وتمركزا ضخما للتجمعات السكنية القائمة على أساس الجماعات السلالية التي تؤلف في مجموعتها المدينة، والتي يرتكز تنظيمها الاجتماعي على معايير العرق والعمر. وكان أربعة أخماس سكان هذه المدن من الفلاحين، كما كانت المدن مكتفية بذاتها إلى حد كبير سواء من حيث الغذاء أو الحرف. وغلب على مدن الهاوسا طابع مدن أوروبا في العصر الوسيط - كحواضر إدارية وتجارية لما يحيط بها من مناطق ريفية. ولكن القطاع الأكبر من سكانها - قد يزيد على النصف - يتألف من الفلاحين. وينزل أبناء الجماعة السلالية الواحدة تجمعا سكنيا مشتركا.

ولقد نمت المدن الجديدة و كبرت سريعا جدا. إذ نشأ أقدمها حول القلاع الساحلية للتجار الأوروبيين - مثل كيب كوست أو جوريه. ومع اتساع نطاق التجارة بدأت المستوطنات الجديدة. واستقر حول مدينة لاجوس القديمة، بمن فيها ابتداء من الاوبا والزعماء، الأسرى العائدون من سيراليون والبرازيل بالإضافة إلى التجار الأوروبيين. وبدأ التجار يتحركون صعودا مع نهر النيجر، و نشأت مع حركتهم سوق كبيرة في أونيتشا Onitsha وهي نواة مدينة جديدة تحيط أحياؤها الحديثة بالقرية القديمة التي يسكنها أهل أونيتشا الأصليين. ووقع الاختيار على هذه المدن إبان الحقبة الاستعمارية لتكون مركزا رئيسيا للإدارة، وإن اختيرت في حالات أخرى تواعد للإدارة في مناطق سهلة مفتوحة على نحو ما حدث بالنسبة لمدينتي

كادونا Kaduna في شمال نيجيريا. ونشأت مستوطنات جديدة في مراكز الصناعات الإستخراجية (المناجم) - بلدة جوس على سبيل المثال - كما نشأت الموانئ مع نمو وازدهار تجارة التصدير.

بيد أن أهم مظاهر التوسع في حجم هذه المدن بدأ مع الحرب العالمية الثانية وبخاصة مع الاستقلال، الذي أفضى إلى اتساع رقعة المدينة وزيادة تمركز النشاط الحكومي. ونشأت صناعات جديدة في المراكز القائمة للاستفادة من الأيدي العاملة الماهرة المحلية والمتوفرة واستثمار الطاقة وتسهيلات النقل. وتوسل رجال السياسة لكي يقيم رجال الصناعة منشآتهم الصناعية في الضواحي الريفية مما يساعد على توفير العمالة لسكانها وإثراء هذه المناطق إلا أن توسلاتهم ضاعت سدى. والملاحظ أن كل من يكمل تعليمه الابتدائي يعزف عن العمل بالزراعة ويقصد المدينة باحثا عن عمل.

وضمت حواضر الدول المتحدثة بالفرنسية عددا من السكان الأوروبيين أكبر بكثير من عدد سكان مثيلاتها في الدول المتحدثة بالإنجليزية. فقد بلغ عدد السكان الأوروبيين في داكار في منتصف الخمسينات 30000 نسمة يمثلون في ذلك الوقت 13 بالمائة من مجموع سكان المدينة. وضمت كوناكري نسبة كبيرة مماثلة من الأوروبيين بينما سكن أبيد جان تسعة آلاف أوروبي يمثلون 7 بالمائة من سكان المدينة. ونجد في مقابل ذلك أن أقل من 2 بالمائة من سكان لاجوس وأكرا من الأوروبيين.

ومن الواضح أن التطور السريع لمدن غرب أفريقيا خلال الفترة الأخيرة يعني أن جمهرة سكانها هم من مواليد الريف ثم هاجروا إلى المدينة بحثا عن عمل. وأعطتنا إحصائيات قليلة بيانات تفصيلية عن هذه الهجرة، إلا أن إحصاء مدينة لاجوس عام 1950 يستحق التنويه لما تضمنته من أرقام ذات دلالة هامة. لقد كان جملة سكان المدينة في هذا التاريخ 230ر000 نسمة، 73 بالمائة منهم وفدوا من يوروبا و 12 بالمائة من ايبو، كذلك فأن 37 بالمائة من مواليد لاجوس (ولا بد وأن هذه النسبة تضم الكثيرين من الأطفال الصغار لآباء مهاجرين)، و 39 بالمائة من مواليد الإقليم الغربي، و 11 بالمائة من مواليد الشرق و 8 بالمائة من الشمال.

وتفيد هذه الأرقام وأرقام أخرى غيرها مماثلة لها أن قوة جزب المدينة

للمهاجرين تكون أشد بالنسبة للمناطق المجاورة لها مباشرة. وكما يشير إحصاء مدينة لاجوس فان أكثر أبناء ايبو سوف يبحثون عن عمل لهم في مدن الإقليم الشرقي، ونلمس نزوعا واضحا بالاتجاه إلى أقرب مدينة.

لهذا كله يتعين علينا ونحن ندرس شخصية ساكن المدينة من أبناء غرب أفريقيا أن نتذكر أنه مهاجر، وأننا نعالج مرحلة ربما تكون مرحلة انتقال عابرة يشكل فيها هؤلاء المهاجرون غالبية السكان إن أطفالهم يولدون ويشبون في المدينة ولم تعد لهم سوى صلات بسيطة بالريف و من ثم سيتكون لديهم اتجاه مختلف جدا بالنسبة للحياة. ونعود لنؤكد مرة أخرى أن نسبة كبيرة من المهاجرين اليوم إلى المدن قد وفدوا من بلدان قريبة نسبيا . وأصبح في استطاعتهم الآن بفضل الطرق الحديثة والسيارات و غيرها الانتقال دون مشقة كبيرة والسفر إلى موطن نشأتهم في الإجازات السنوية بل وأحيانا خلال إجازات نهاية الأسبوع. ومثل هذا الموقف يختلف بوضوح عن موقف الكثيرين من العمال العاملين في منطقة حزام النحاس في زامبيا أو في جوهانسبرج الذين قطعوا آلاف الأميال بحثا عن عمل.

ونذكر أنه خلال القرن التاسع عشر تجاورت بيوت التجار الأوروبيين وموظفي الحكومة في مدينتي لاجوس وفرى تاون مع بيوت أبناء البلدة المحليين. واعتاد الأوروبيون في الغالب الأعم الحياة في بيوت شيدها وأجرها لهم التجار المحليون. ولكن الحكومة أنشأت إبان المرحلة الاستعمارية مناطق معزولة للسكان الأوروبيين - وان اختلف أسلوب البريطانيين عن الفرنسيين - وذلك بهدف إقامة مدن ذات طابع متميز. فقد أنشأ البريطانيون مناطق سكنية نائية عن مراكز التجمع السكاني القائمة - مثال ذلك المنطقة السكنية في جزيرة ايكويو في لاجوس. وأقيمت بيوت ضخمة في المساحات الفضاء، وبجوارها مبان خاصة بموظفي الحكومة الكتابيين. وحيثما أقيمت مدينة جديدة يلتقي فيها الحي الأوروبي بالحي الإفريقي عند مركز تجاري مشترك يتوسطهما وتوجد به محطة السكك الحديدية والبنوك ومكتب البريد ومخازن الشركات التجارية الكبرى. وقد أنشأت كل المناطق السكنية الجديدة في شمال نيجيريا خارج أسوار المدن القديمة وقد شيدت كما هو الحال في زاريا وكانو Kano على شكل تجمعات سكنية منفصلة للغرباء من أبناء الشمال وأخرى للمهاجرين من أبناء جنوب نيجيريا وثالث للأوروبيين. ونلاحظ في

أيبدان، وهي أكبر المدن الإفريقية قبل الاستعمار، أن المناطق السكنية تحيط بالمدينة القديمة. وعلى النقيض من ذلك أنشئت العواصم في الدول المتحدثة بالفرنسية وكلها مدن حديثة بحيث توجد المنطقة السكنية الفرنسية في قلب المدينة، وتتميز بكثافة سكانية أكبر من نظيرتها البريطانية مع خدمات تموينية أفضل - محال بقالة خاصة وجراجات ومقاهي. ومشترك في هذه المنطقة الرئيسية مكاتب الحكومة والسوق الكبيرة. أما المناطق السكنية الخاصة بالإفريقيين فتقع وراء حدود تلك المدينة.

وكانت الحكومات وأصحاب الأعمال ممن يوظفون طاقما كبيرا من الأجانب يعدون منازل لسكنى كبار الموظفين. وإذا انتقلت هذه الوظائف إلى الإفريقيين تنتقل إليهم معها المساكن التابعة لها. ولهذا أصبحنا نجد الآن جاليات متعددة الجنسية في مناطق السكنى التابعة للحكومة والجامعة وما إلى ذلك. ولكن لم يكن من المألوف أن يبني أصحاب الأعمال مساكن لصغار الموظفين، فيما عدا مناطق صناعة استخراج المعادن أو القواعد الصناعية البعيدة عن المدن، وإنما يتولى توفير المساكن لهم مقاولون أفريقيون محليون. ومن ثم اتجه بعض الناس إلى استثمار مدخراتهم في بناء مساكن وتأجيرها على أساس نظام الفرقة الواحدة للمهاجرين، مما ساعد على ظهور فئة من الملاك العقاريين الأثرياء في المدن الجديدة. كذلك الموظفون المدنيون أصحاب الحظوة الذين منحتهم الحكومة مساكن فاخرة شرعوا في بناء مساكن لتأجيرها للعاملين الأجانب أو المؤسسات التجارية. وارتفعت إيجارات المنشآت العقارية. ولكن بدأ مؤخرا أثرياء المهاجرين إلى المدن من العاملين الدائمين شرعوا مؤخرا في بناء أو شراء مساكن خاصة بهم. إلا أن جمهرتهم لا ينزعون إلى شراء ممتلكات عقارية في المدينة أو في العاصمة. وتجد حكومات غرب أفريقيا أنها ملزمة بالعمل على استخدام أساليب تكتيكية حديثة على نطاق واسع لتوفير المسكن الرخيص للصناع و صغار الموظفين.

وأدى تطور مناطق السكان الإفريقيين إلى التخفيف من مظاهر العزلة والانفصال بين المهاجرين من أبناء الجماعات العرقية المختلفة أو ممن هم من أصول اقتصادية واجتماعية متباينة. فقد أصبح المهاجرون من أبناء شعب أبو نزلاء ومستأجرين في بيوت أسر شعب يوروبا الذين استوطنوا وسط لاجوس منذ منتصف القرن التاسع عشر. وبات نادرا أن تجد كل

سكان البيت الواحد الكبير، ناهيك عن الغرف المؤجرة على أساس الواحدة، من أبناء جماعة عرقية واحدة أو من موطن واحد. حقا أن أبناء الجماعة العرقية ينزعون إلى الاستيطان معا في حي واحد إلا أنهم غير ملزمين بهذا دائما. وهكذا نجد أبناء توكولور و هم أكثر المهاجرين عددا في داكار (بعد أبناء ليبو Lebou وشعب ولوف Wolof) منتشرين بأعداد كبيرة في أكثر أحياء المدينة. وحين ينشئ المقاولون المحليون بيوتا للإيجار على أساس نظام الفرقة الواحدة فإننا نتوقع انتفاء التجانس في الأحياء الجديدة.

ويشتري المتعلم أو يستأجر قطعة أرض ليبني مسكنا أنيقا تشغله أسرته فقط، بينما يقيم على أرض مجاورة منزل مصمم خصيصا ليلائم سكنى أربعين أسرة في غرف منفصلة ويشتركون معا في مرافق الطهي ودورات المياه. وأنشأت «شركة الإقليم الغربي للإسكان» في نيجيريا منطقة سكنية في ايبادان تطل فيها المنازل الفخمة على الطريق العام التي يتكلف المسكن الواحد منها قرابة أربعة آلاف جنيها إسترلينيا. أما ما دون ذلك وهي منازل يتكلف الواحد منها ما بين 1500 إلى 2000 جنيها إسترلينيا فتقع في المنطقة الخلفية وتتناسب قيمتها، مع الموظفين المدنيين الإداريين. معنى هذا أن النخبة الإفريقية تعيش وحدها مع شاكلتها في المناطق السكنية التي كانت مخصصة سابقا للأجانب. بيد أن الجوار السكني لا يفيد ضمنا قيام علاقات اجتماعية ودية. فالنخبة يحظرون على أطفالهم اللعب مع أطفال جيرانهم الفقراء، ومن ثم يصحبهم آباؤهم بدلا من ذلك في سياراتهم إلى أقرانهم ممن يرضى عنهم الآباء ليلعبوا معا.

المهاجرون:

إن من يطالع الدراسات الحديثة طوال العقود الثلاثة الماضية والتي تعالج حياة المدن الإفريقية تصادفه كثيرا عبارتا «التحلل القبلي» و «التحضر» وقد جرى استعمالهما على عواهنهما. فالإفريقي حين يترك مجتمعه القروي يكون قد «تحلل من عصبيته القبلية» Detribalized ويتحضر حين يتعلم المعايير والقيم الجديدة لحياة المدينة. بيد أن هذين المفهومين يخفيان درجة اتساق العلاقات القائمة في المدينة مع نمط المعايير التقليدية. إن المهاجر حين يشغل وظيفة عامل في شركة كبرى أو في إدارة حكومية يتعين عليه أن

يتعلم السلوك الملائم لبناء البيروقراطي. ولكن المؤيد أيضا أنه حين يصل إلى المدينة سيقيم في الغالب الأعم مع أقارب له من ذوي القرابة البعيدة أو مع آخرين من بني بلديه وسوف يلتزم في سلوكه معهم هنا سلوك القرية. وسوف يجد المهاجر نفسه مع كل اتصال يجريه أمام خيارين أحدهما أنماط سلوك القرية والآخر نمط سلوكي جديد تماما عليه.

وتنزع التعميمات عن الحياة في مجتمع المدن إلى التأكيد على أن العلاقات الشخصية هنا علاقات سطحية وعابرة وغفل من أي خصائص راسخة، على النقيض من العلاقات الشخصية الكثيفة الوثيقة التي نجدها في مجتمع القرية الصغير المكتفي بذاته. و يبدو لي أن التعميمات الأولى أصدق بالنسبة لإحياء الطبقة المتوسطة في المدن الصناعية في بلاد الغرب وخاصة تلك التي نمت مؤخرا نموا سريعا. وتضم ضواحي الفقراء في المدن القديمة أحياء تشبه القرى الإفريقية من حيث البنية الاجتماعية. وليس من السهل تقسيم مدن غرب أفريقيا إلى وحدات ثانوية متلاصقة تضم كل واحدة منها أشخاصا ذوي وضعية اجتماعية واقتصادية محددة. حقا أن المدينة تقدم للمهاجر مدى واسعا من الفرص. ويمكنه، شأنه شأن كثيرين من العمال الأميين غير المهرة، أن ينشئ علاقات اجتماعية فيما خلا العلاقات الخاصة بالسوق ومكان العمل ومن ثم تكون قاصرة على أعضاء من بني جماعته العرقية أو وطنه. ويمكنه من ناحية أخرى أن يستثمر بوعي و إلى أقصى حد الفرص التي تتيحها له حياة المدينة فيرفض العلاقة مع أبناء جلدته وأصدقاء الماضي حين تكون مثل هذه العلاقة عقبة على الطريق نحو تحصيل مكاسب جديدة.

ومن ثم فان القرية والمدينة لا يرفض أحدهما حياة الآخر، بل على العرر يعمل سكان س مت هما على ملاءمة سلوكهم مع س موقف جديد.

والملاحظ أن الموقف من حياة المدينة رهن إلى حد كبير بالدوافع التي حفزت المهاجر إلى ترك قريته وطول المدة التي يتوقع بقاءها في المدينة. فالمهاجر الوافد من المناطق المتخلفة اقتصاديا والتي تفتقر إلى زراعة محاصيل تجارية يسافر ابتغاء المال حتى يتمكن من سداد الضرائب التي أوجبت الحكومة الاستعمارية ضرورة سدادها نقدا لا عينا. ويهاجر الشباب ليحصل على ما يكفيه من مال لدفع صداق أول عروس يتزوجها، أو لشراء

دراجة أو ما شابه ذلك أو بعض الكماليات التي يخطب بها ود عروسه. وبدأت تتزايد الكثافة السكانية في عدد قليل من المناطق الريفية بحيث لم تعد بها أراض كافية تغل ما يفي بحاجة العاملين عليها. ولهذا السبب نجد أن أكثف الهجرات وافدة من ريف إقليم أبو، ويصل عدد الغائبين من أهالي بعض القرى إلى النصف تقريبا في وقت واحد. ونظرا لان من يكملون تعليمهم بالمدرسة يعزفون عن العمل بالفلاحة أسوة بآبائهم فانهم يقصدون المدن بحثا عن عمل مأجور. وكثيرا ما تحدد العوامل الشخصية أي الرجال و النساء أكثر دأبا على الهجرة أو أقدر على البقاء في الخارج أطول فترة ممكنة. ويجد المرء فيما يعانيه في قريته من شجار واتهامات حافزا له على مغادرة القرية، وبات الاحتمال القائم اليوم هو أن يتركها قاصدا المدينة بعد أن كان في الماضي يلتمس الإقامة مع أسرة أمه. كذلك الحال بالنسبة للمرأة في هذه المجتمعات التي يعتبر فيها الطلاق حدثا نادرا ووصمة عار تلحق بالمرأة ويحول دون زواجها، لذا تقصد المرأة المطلقة اليوم المدينة لتكسب رزقها ربما عن طريق التجارة وربما عن طريق الدعارة.

وتتطور تقاليد الهجرة وترتقي بما من شأنه أن يدعم الأنماط الراسخة. فقد حلت الهجرة شرقا في كثير من مجتمعات السافانا مع موسم الجفاف محل الإعارات التي كانت تقع قبل الاستعمار، ولم يعد الشباب يوصف بالنضج والرجولة الكاملة إلا بعد أن يقوم برحلته إلى لاجوس أو أكرا مرة أو مرتين. ويعود المهاجرون ليرووا قصصا باهرة عن مظاهر الترف و النعيم والمتع في المدن القاسية - والتي أحسوا معها بفقرهم الشديد الذي حال دون مشاركتهم فيها بنصيب.

وقد يكون من الملائم تقسيم المهاجرين إلى ثلاث مجموعات: الموسميون، وأصحاب الإقامة القصيرة وأصحاب الإقامة الطويلة. ويفد المهاجرون الموسميون أساسا من السافانا حيث موسم الجفاف الذي تقل وربما تنعدم فيه فرص العمل في المزارع وتتهيأ الفرصة أمام الباب للسفر إلى مسافات بعيدة بحثا عن عمل. ويسافر كل عام قرابة ربع مليون نسمة من مقاطعة سوكوتو والأقاليم المجاورة متجهين شرقا. ويعمل قرابة ثلث مليون نسمة من أبناء الفولتا العليا (وهم تقريبا كل المهاجرين الموسميين) في مزارع البن والكاكاو في ساحل العاج.

ولا يزال المئات من الرجال والنساء يعملون بمعاولهم في هضبة جوس الغنية بالقصدير لاستخراج الخام من بعض المناجم، ويفد إليها عمال كثيرون للعمل أسبوعين أو ثلاثة فقط ويكفيهم أجرهم، وهو أمر غريب، للحياة طوال عام بأكمله. وطبيعي أن هؤلاء المهاجرون الموسميون لا يصطحبون زوجاتهم في رحلاتهم، ويميلون إلى الحياة في المدينة جماعات من الرجال في غرفة واحدة وربما اعتادوا قضاء لياليهم نياما في إحدى الشرفات. ومثل هؤلاء لا يمكنهم العمل إلا في المهن الحقيرة، ذلك لأنهم لا يتعلمون أي مهارات خلال فترة عملهم القصيرة. ولا يعمل هؤلاء العمال عادة في مزارع الكاكاو في يوروبا وإنما يعملون عمال بناء منازل من الطين لا يبدأ بناؤها إلا في موسم الجفاف. وتنشأ سوق عمالة غير رسمية يقصدها المقاولون كل صباح لاستئجار حاجته من الأيدي العاملة يوما بيوم.

وتطلق عبارة «العمال أصحاب الهد ف المحدود» على ا لكثيرين من المهاجرين الذين يقيمون لفترة قصيرة، كأن يبقوا في المدينة عاما أو عامين قبل العودة إلى القرية ربما للبقاء فيها فترة مماثلة. ويأتي هؤلاء إلى المدينة لتحقيق هدف محدد يعودون بعده إلى وطنهم. ويؤثرون الحياة الفقيرة أثناء وجودهم في المدينة بهدف زيادة مدخراتهم إلى أقصى طاقتهم كما أنهم بدورهم لا يتعلمون مهارات جديدة.

وثمة من يفدون إلى المدينة قصد الإقامة الدائمة، فيما عدا المتعلمين من الشباب. ولكن من يحالفهم التوفيق هنا كان يصيبوا نجاحا في التجارة أو يكتسبون مهارة فنية تضمن لهم عمالة دائمة وأجرا أفضل، فانهم يؤثرون البقاء في المدينة. وطبيعي أن تتضاءل هنا فرص الحصول على دخل مماثل في القرية، بينما يتعزز مركزهم في القرية بفضل ما أصابوه في حياتهم من وفرة وثراء تؤكده مظاهر الكرم والرخاء عند زيارتهم لأوطانهم. أما من يجانبهم التوفيق ويخفقون في حياتهم في المدينة فانهم يحجمون عن العودة إلى قراهم صفر اليدين، ولهذا يؤثرون البقاء آملين في حظ أوفر حتى يفقد أقاربهم صبرهم بسبب ما يعانونه من عوز ويجبرونهم على العودة.

العمالة في المدن:

يتميز العمل في غرب أفريقيا بثلاث قسمات واضحة: قلة عدد العاملين،

وغلبة العمالة في قطاعات التشييد والبناء والنقل والتجارة على حساب الصناعة، والنسبة العالية للعاملين في القطاع العام.

بيد أن هذه الأنماط المتباينة للعمالة ليست موزعة بالتساوي بين الجماعات العرقية لكل دولة. فالعمل المأجور أكثر ذيوعا بين الجماعات التي تعيش أقرب من غيرها إلى مراكز العمالة، وتعطى هذه الجماعات ذاتها أعلى نسبة من العمال المهرة ونصف المهرة، وأعلى نسبة من المهاجرين المقيمين لأطول فترة ممكنة. والملاحظ أن التعليم بدأ مبكرا في مناطق معينة أكثر من غيرها، وربما بسبب النشاط التبشيري، ولذا تحتفظ المناطق المتقدمة بميزتها على سواها. وهذا هو السبب في أن داهومي قدمت الكثيرين من الكتبة للمناطق المجاورة المتحدثة بالفرنسية، نظرا لأنها قدمت من أبنائها متعلمين يفوقون حاجتها لتوظيفهم. وشغل أبناء نيجيريا الجنوبية أكثر الوظائف التي تتطلب مهارة وتعلما في شمال نيجيريا، حتى بالنسبة للسلطات المحلية (حيث يؤلف الجنوبيون سدس العاملين لدى السلطة المحلية في زاريا عام 1950). حقا لقد بدأ السكان المحليون مؤخرا يستاءون من احتكار «الغرباء» لأكثر الوظائف ذات المكانة الاجتماعية وطالبوا باستبدالهم بغيرهم من أبناء المنطقة المحليين ويلاحظ أن بعض الجماعات العرقية يؤثر أنماطا بذاتها من الأعمال دون غيرها. مثال ذلك أنه في عام 1950 تعادلت نسبة العاملين في لاجوس من أبناء شعب يوروبا وشعب أبو ولكن نسبة العاملين في مجال الشرطة من أبناء أبو فاقت نسبة العاملين من أبناء يوروبا في نفس المجال بما يعادل ثماني مرات، وكان أغلب العاملين في مجال الخدمات المدنية من أبناء شعبي أبو وايدو. وقد يحتكر أعضاء منطقة بذاتها أوجه نشاط تجاري خاص: على نحو ما نجد في أونيتشا مثلا العاملين في السوق من أبناء جماعة قروية واحدة يكادون يحتكرون سلعة بذاتها، وفي دكار أيضا نجد أن باعة الصحف من أبناء جماعة محلية في توكولور.

وتتسم معدلات الأجور في غرب أفريقيا بالانخفاض. فبينما ترتبط رواتب الأجانب العاملين في الحكومة والمؤسسات التجارية برواتبهم التي كانوا يتقاضونها في بلادهم الأم - مع علاوات إضافية تعويضا لهم عما يتجشمونه من متاعب بسبب الحياة في المنطقة الاستوائية فضلا عن الحاجة

إلى إعاشة بيتين - ترتبط رواتب العمال الإفريقيين بمعدل الدخل الذي يحتاج إليه الفلاح ليقيم أوده، هذا فضلا عن الاعتقاد السائد بأن العمال مهاجرون ولا يتحملون مسئولية إعالة أسرهم في بلدتهم.

وإذا عمل خريج المدرسة الابتدائية ساعيا فقد يتقاضى مائة جنيه إسترليني في العام. أما معلم المدرسة الابتدائية الذي قضى ثلاثة أعوام في التدريب على التدريس بعد إتمام الدراسة الابتدائية فانه يبدأ تعيينه بمائة و عشرين جنيها إسترلينيا في العام. وحين يكمل شاب تعليمه الثانوي ويحمل كل مؤهلات تسوغ له دخول الجامعة فانه يتوقع أجرا زهاء مائتين وأربعين جنيها إسترلينيا في العام عند العمل كاتبا في الحكومة أو معلما. وتتكرر هذه الأرقام بشكل عام في كل دول غرب أفريقيا.

وجدير بالذكر أنه مع تطبيق نظام الرواتب الاستعماري كان من العسير على الإفريقي أن يرتقي من صفوف الوظائف الدنيا إلى درجات رواتب معادلة للأجانب أو خريجي الجامعة. ولقد تغير كل هذا اليوم في عديد من الدول بعد توسيع مجال التوظيف وفتح مجال الترقي للوظائف العليا.

ويكشف لنا تقرير «اللجنة النيجيرية لنقص الأجور» المشكلة عام 1964 بعض دلالات هذه الأجور في ضوء مستوى المعيشة. لقد بنى أعضاء اللجنة دراستهم على أساس تقديرات الحد الأدنى الذي وضعه اتحاد النقابات فضلا عن دراساتهم الخاصة بشأن الاحتياجات الغذائية. وانتهت اللجنة إلى أن ست عشرة جنيها إسترلينيا هي الحد الأدنى اللازم كأجر شهري في لاجوس (باستثناء المدخرات) للوفاء باحتياجات عامل شاب غير ماهر يعول زوجة وطفلا عند مستوى خط الفقر - وهو الخط الذي لا يتيح لصاحبه الحصول على أي شيء آخر سوى ضروريات البقاء . وقدرت اللجنة أيضا أن عشرة جنيهات وعشرة شلنات هي الحد الأدنى كدخل شهري للمناطق الريفية النائية في نيجيريا. وتعتبر هذه الأرقام تقريبا ضعف سلم الأجور القائم فعلا. إلا أن اللجنة لحظت أن محاولة رفع الأجور تعني أحداث خلل للاقتصاد القومي. وانتهى التقرير بأن دعا إلى سلم من الأجور أدنى من هذا وهو ما فعلته الحكومة النيجيرية. وتشير الأرقام في جملتها إلى أن أكثر من نصف، وربما ثلاث أرباع، عمال المدن في غرب أفريقيا يعيشون في فقر مدقع. ولكن هؤلاء الرجال هم الذين أدخلوا نيجيريا

ميدان الاقتصاد الحديث، وتراودهم أرقى الطموحات نظرا لأنهم يعيشون ملاصقين للترف والوفرة البادين في حياة المدينة.

وإذا ترجمنا هذه الأجور المنخفضة إلى مستوى المعيشة فإنها تعني مساكن مكتظة وغذاء فقيرا. لقد بلغ إيجار الغرفة الواحدة اليوم في لاجوس في مبنى جديد البناء (بمعنى أن به كهرباء ومياه ومطبخ وحمام كمرا فق مشتركة) جنيهان وعشر شلنات في الشهر. ولكن يدفع أكثر المستأجرين أقل من ذلك إذا ما أقاموا في المبنى ذاته سنوات طويلة، كما وأن كثيرين من المستأجرين يجدون خدمات أقل. وتتألف الأحياء الخارجية في داكار من صفوف متراصة لأكواخ مبنية من القش والطين. ويستطيع قليل من العمال المتزوجين أن يوفروا لأنفسهم أكثر من حجرة واحدة. ويتعاون العزاب في دفع القيمة الايجارية. ويفيد تقرير أعد في أكرا في منتصف الخمسينات أن ثلثي الأسر يشغلون غرفا مشتركة، وأن نصف هؤلاء يتكونون من ثلاث إلى ست أشخاص وأن السدس يزيد على سبعة أشخاص. ويتسم غذاء المدينة بأنه غذاء فقير حيث يشتري العمال فقط الطعام النشوي الأساسي دون إضافة فاكهة أو خضراوات وهما العنصران اللذان يثريان القيمة الغذائية لوجبات الفلاح. كذلك فان تكاليف الانتقال داخل المدينة مرتفعة، مع ملاحظة أن المناطق السكنية التي يسكنها الأجانب ونخبة المجتمع الإفريقي ملاصقة لاماكن عملهم بينما أقل العمال أجرا هم أبعد الناس شقة.

إن الهجرة والفقر يسهمان معا في ارتفاع نسبة الرجال العاملين إلى النساء من ذوي العمر المتساوي في المدن.

وكان ستون بالمائة من أبناء أبو في لاجوس يتراوح عمرهم ما بين 15 و 34 عاما، أكثرهم من الشباب الراغب في ادخار صداق عروسه في مسقط رأسه. كذلك في تيما Tema كان 57 بالمائة من السكان يتراوح عمرهم ما بين 15 و 44 عاما - بينما كان المعدل القومي لأبناء غانا من هذه الفئة 43 بالمائة. ووجد «العمال أصحاب الهدف المحدود» العاملين في جنوب شرق نيجيريا أن من المفيد لهم ترك زوجاتهم في القرية حين يرحلون إلى المدينة. وهنا تستطيع النساء بمساعدة أقربائهن من الذكور أن يزرعن في مزارعهن ما يكفيهن وأطفالهن من طعام وربما يفيض بعضه فيرسلونه إلى أزواجهن

بالبريد. ويعيش الرجال في غرف مشتركة ويزيدون مدخراتهم إلى أقصى طاقتهم لشراء دراجة أو ماكينة خياطة أو ما شابه ذلك من السلع الرأسمالية وكثيرا ما يثير هذا الانفصال بين أفراد الأسرة قلق المشاهدين الغربيين. بيد أن المرأة من أبناء شعب أبو، شأنها شأن المرأة في أكثر مجتمعات غرب أفريقية تكف عن ممارسة الجنس عامين متصلين عقب ميلاد طفل من أطفالها، وتعيش في حماية أبوي زوجها وأخوته، ولا يفتقد أطفال الآباء المتغيبين رقابة الذكر البالغ في المجمعات السكنية التقليدية.

ولكن المهاجر الذي يستقر فترة طويلة في المدينة يحاول عادة أن يصطحب زوجته معه، وإذا لم تكن متعلمة لكي تعمل مدرسة أو كاتبة فإنها قد تستطيع العمل بالتجارة. والملاحظ أن ما يقرب من 90 بالمائة من النساء العاملات في أكرا كن يعملن بالتجارة، حيث يعمل أكثرهن تاجرات صغيرات أو بائعات طعام مطهى. بيد أنهن يحققن دخلا منخفضا.

5 النخبة ذات الثقافة الغربية

كان زعماء المجتمعات الإفريقية قبل الاستعمار هم شيوخها وقساوستها، فهم أصحاب النفوذ والسلطان، وهم تجارها الأغنياء، ومع هؤلاء - ويمكن أن ندعوهم النخبة التقليدية - تفاوض الأوروبيون الأوائل. وكثيرا ما استخدمت السلطات الاستعمارية خلال مرحلة الاستعمار هؤلاء الناس أنفسهم في أجهزة الإدارة المحلية كأدوات للحكم الاستعماري. وكان من المألوف في ساحل الذهب وفي نيجيريا أن يجلس هؤلاء الحكام التقليديون المتعلمون في مجالس الشيوخ أو في المجالس التشريعية لحكام الأقاليم ويرون في أنفسهم ورثة السلطة البريطانية. ولكن مع الاستقلال انتقلت السلطة في كل إقليم من أقاليم غرب أفريقيا إلى النخبة المتعلمة ذات الثقافة الغربية، وقاد بعضهم الحركات الوطنية في مختلف البلدان. وأضحت اللغة الرسمية في دواوين الحكومة اليوم في كل دولة من هذه الدول هي اللغة الإنجليزية أو الفرنسية (فيما عدا شمال نيجيريا حيث تسود لغة الهاوسا).

وطبيعي أن السلطات الاستعمارية اعترفت بأعضاء النخبة التقليدية من حيث وضعهم كذلك في ممالكهم ومجتمعاتهم. ولكنهم لم يحظوا

بالاعتراف على نطاق الأقاليم الاستعمارية المنشأة حديثا. وأفضى النفوذ الغربي والحكم الاستعماري إلى إقامة مدارس أخرجت الكتبة للأعمال الإدارية المدنية كما تخرج منها وعاظ ومعلمون، وقليلون فقط عملوا في مجال المهن الحرة. واعتاد أكثر هؤلاء، وبخاصة أوفرهم حظا في التعليم، الحياة في مواسم المستعمرات. وبحثوا لأنفسهم من خلال الحركات الوطنية عن سبيل لانتزاع السلطة من أيدي الحكام الأجانب وإذا بهم وهم على طريقهم لتحقيق هذا الهدف يتوحدون أكثر فأكثر مع الوطن المستعمر على اتساعه متجاوزين حدود جماعاتهم العرقية أو مجتمعاتهم المحلية.

ويمكن القول بأن مستقبل دول غرب أفريقيا يرتكز إلى حد كبير على هذه النخبة القليلة العدد نسبيا ذات الثقافة الغربية، ذلك لأنها الآن قابضة على السلطة السياسية وهي أيضا الجماعة المجددة المسئولة عن خلق حلقة اتصال تتوسط ما بين القيم الأوروبية والقيم الإفريقية التقليدية. ولا ريب في أن معدل التنمية الاقتصادية سوف يعتمد إلى حد كبير على قدرة الزعماء الجدد على امتلاك الفرص المتاحة أمامهم والإفادة منها. لهذا فمن الأهمية بمكان أن ندرس السمات الشخصية المميزة لهذه النخبة وطبيعة بنيتها الاجتماعية، والآثار المحتملة لكل هذا على أصحابها وعلى اتجاهاتهم سواء نحو العالم الغربي أم نحو مجتمعاتهم التقليدية.

وثمة صعوبة تواجهنا عندما نريد أن نحدد بدقة ممثلي النخبة ذات الثقافة الغربية. إذ يمكننا أن نبني تصنيفنا على أساس مستوى التعليم والثروة، إلا أن حجم ونوع المتعلمين يختلف من دولة إلى أخرى: ففي إحدى الدول يبدو معلم المرحلة الابتدائية وكأنه بلغ شأوا كبيرا نسبيا في مجال التعليم، بينما في دولة مجاورة يبدو طالب الجامعة ومن في مستواه أقل شأنا نسبيا. كذلك فان مثل هذا التصنيف لا يضمن لنا أن الفئات التي تشكلت على هذه النحو هي فئات اجتماعية. إن لفظ النخبة يستحيل استخدامه بدقة. فمنذ عشر سنوات أو أكثر خلت كانت عبارة «الطبقة المتوسطة» تستخدم مرارا للدلالة على الإفريقيين المتعلمين. وكان مثل هذا الاستعمال مقبولا طالما وأن هؤلاء الإفريقيين يشغلون وضعا وسطا بين الجماعة الأوروبية الحاكمة وبين جماهير السكان على الرغم من أن لفظ طبقة هنا ليس مستخدما استخداما دقيقا. ولقد شاع لفظ «النخبة» كثيرا

هذه الأيام وهو لفظ ملائم لأنه يدل على رفعة مكانة أصحابه، ويفيد أيضا أن أصحابه من ذوي النفوذ وهو ما يصدق على الإنسان الإفريقي المتعلم لأنه يقينا قادر على إعادة صوغ القيم التقليدية. وزيادة على هذا فان الاعتقاد السائد يقضي بأن النخبة فئة مفتوحة يمكن الانضواء تحتها بحكم الميلاد أو الوضع الأسرى - والمعروف أن النخبة من أبناء غرب أفريقيا اليوم ضمت عناصر من مجالات اجتماعية واسعة.

ومن الشائع الإشارة إلى النخبة في كل دولة من دول غرب أفريقيا بصيغة المفرد باعتبارها فئة واحدة. هذا بينما في المجتمعات الغربية ندرج عادة أعدادا متباينة من فئات النخبة حسب مجالات كل منها - السياسية والتجارية أو الاقتصادية والدينية والفنيةصعلى الرغم من أن كثيرين من هؤلاء قد يكونون وثيقي الصلة ببعضهم بحيث يشكلون معا «مؤسسة». ونحن لن نجد في بعض المجالات مثل هذا التباين بين عناصر النخبة في غرب أفريقيا، فهم أعضاء يعيشون في جالية واحدة صغيرة وسط عاصمة بلادهم، وأكثرهم متساوون من حيث الخبرة التعليمية. ولكن ثمة فوارق واضحة وذات دلالة داخل صفوف النخبة من أبناء غرب أفريقية. وقد أثرت هذه النخبة تأثيرا واضحا على التاريخ السياسي لدولها وسوت تحدد يقينا وعلى نطاق واسع مستقبلها السياسي والاقتصادي.

ونجد تباينا واضحا بين فئات النخبة الأولى في مختلف المستعمرات. فهناك الكريوليون (المولدون) في سييراليون و الليبيريون الأمريكيون Americo-Liberians في مونروفيا ومهاجري سيراليون إلى لاجوس وهؤلاء جميعا يختلفون عن نخبة ساحل الذهب الذين احتفظوا، رغم إقامتهم حول القلاع الأوروبية، بصلات وثيقة بأقاربهم في الممالك الساحلية. وهناك الذين تلقوا تعليمهم في إمارات شمال نيجيريا أثناء الحروب الداخلية وقد احتفظوا برابطة وثيقة بالحكام التقليديين وهؤلاء أيضا يختلفون عن نظرائهم من المعلمين في المستعمرات الفرنسية. وقد أثرت هذه الفوارق على العلاقات بين الزعماء الوطنيين.

ونشأ جيل جديد من النخبة مع اتساع فرص التعليم واحتدام الصراع الوطني. وأبدى جيل الشباب وصاحب الحد الأوفر من التعليم استياءه من سيطرة أولئك المتربعين والمتسلطين عليهم واتهم الوطنيون من الشباب

شيوخهم بمهادنة الحكم الأوروبي وأنهم أصبحوا «العم توم».

وبزغ جيل ثالث من النخبة في بعض الدول بسبب تباين سبل تحقيق مكانة اجتماعية للنخبة. فلم يعد التعلم وحده المعيار المحدد لذلك، وإنما أصبح في إمكان أعضاء الحزب السياسي الحاكم (أولئك الذين نالوا حظا ضئيلا من التعليم بسبب سوء الحظ أو نقص القدرة) الارتقاء إلى مراكز هامة في مجال السلطة السياسية بفضل ما يبدونه من ولاء لقادة الحزب وبفضل نفوذهم وتأثيرهم على الجماهير. وهكذا أضحى من تعلم تعليما راقيا ويعمل في مجال الخدمة المدنية يشعر بالاستياء والامتعاض حين يعارض رجال الحزب الرسميين مشورته و قراراته.

واضح مما سبق أن سرعة التحول الاجتماعي في غرب أفريقيا أدت إلى ظهور أجيال متعاقبة من النخبة لكل منها معاييره الخاصة للإنجاز، وقيمه المتميزة، وواضح أيضا أنه كان بين هذه الفئات تنافس حول السيطرة على الجهاز السياسي للدولة المستقلة الجديدة.

ظهور النخبة:

من أبرز فئات النخبة ذلك الطراز المسمى الكريوليون أو المولدون في سيراليون وليبيريا وأيضا لاجوس خلال القرن التاسع عشر ومطلع العشرين. وكلمة كرييولي تطلق فقط على نخبة سيراليون إلا أن الفئتين الأخريين سالفتي الذكر لهما ذات الخصائص المشتقة من نشأتهم الأجنبية. وتنبع الفوارق بين الفئات الثلاث من واقع أن الليبيريين الأمريكيين Americo-Liberians في مونروفيا كانوا منذ البداية أصحاب السلطة السياسية على البلاد، بينما سلم الكثيرون من مهاجري سيراليون إلى لاجوس بأموالهم في يوروبا، واحتفظوا بعلاقات واهية مع ما هو مفترض أنه موطن نشأتهم وأحسوا بتوحد وثيق مع المجتمعات التقليدية.

نشأت النخبة المخلطة (الكريوليون) حول هذه المستوطنات التي أصبحت فيما بعد عواصم المستعمرات والدول الحديثة. ولقد كانوا عند وصولهم فقراء قليلي الخبرة والمهارة ولكنهم قادرون على امتلاك الفرص الجديدة المتاحة في مجال التجارة والسياسة والتي تحددت و تطورت خلال القرن التاسع عشر. وأسهمت الإرساليات المسيحية في هذا، إذ أنها لم تيسر

فقط التعليم الذي كان وسيلة لتحقق الكثير من هذه الفرص بل وفرت أيضا القاعدة الضرورية لحياة مجتمع يتألف من عبيد تحرروا ولهم أصول عرقية متنافرة. ونجح الكثيرون من المخلطين في مجال التجارة وأصبحوا أثرياء ولكن بدا وضعهم التجاري يهتز وينحدر مع نهاية القرن التاسع عشر. وتزايدت المنافسة من جانب شركات التجارة الأجنبية الكبرى والتجار اللبنانيين بينما نزح التجار الكريوليون أنفسهم إلى استثمار مدخراتهم في العقارات، واستخدموا دخلهم المنتظم من استثماراتهم الجديدة لتعليم ذرياتهم وبذا هيأوا لهم الفرصة لشغل وظائف مهنية توفر لهم أمانا اقتصاديا أفضل من التجارة. ولقي هذا التحول من جانب الكريوليين إلى المهن الحرة تشجيعا وتعضيدا عندما أصبحت الوظائف الحكومية والكنسية الكبيرة أمرا عسيرا على الكثيرين بعد فرض الحكم الاستعماري.

واتجه الكريوليون إلى التوحد مع الجاليات الأوروبية وتمثل قيمها رغبة منهم في تمييز أنفسهم عن السكان المحليين. وحاكوا في منازلهم الطراز المعماري لبيوت التجار والمبشرين البيض أو الطراز المعماري الذي عاينوه عبر الأطلنطي. والتزموا علاوة على هذا بتأثيث بيوتهم و فق الأنماط الأوروبية حيث الأوائل الوتيرة التنجيد والثريات من أحدث طراز. أما اللباس الأوروبي فكان أمرا مألوفا، الياقات البيضاء المجنحة والمقساة بحشو الكرينولين علامة على علو المكانة. وباءت بالفشل كل المحاولات التي استهدفت إدخال الأساليب الإفريقية في اللباس إلى جماعات الكريوليين. واختلفت أيضا عاداتهم في الأكل عن عادات شعوب ا لبلاد الأصليين، إذ اعتادوا تناول الطعام المحلي مطهوا على الطريقة الإنجليزية أو العالم الجديد. وشاعت بينهم عادة تبادل الزيارات الاجتماعية ودعوات الغداء.

وساهمت كنائس التبشير إلى حد كبير في دعم عملية تبني أساليب الحياة الأوروبية.

وتأكدت الأنماط المميزة للحياة الاجتماعية للكريوليين بفضل ما تم من تزاوج بين أفراد الجماعة، ونظرا لقلة عددهم كان من السهل نشوء روابط قرابة وثيقة تجمع بين ثلاث أو أربعة أجيال.

ولقد كان من السهل نسبيا خلال القرن التاسع عشر التوحد مع أسلوب الحياة الأوروبية وقيمها. وعلى الرغم من الاعتقاد الشائع وقتذاك بين

الأوروبيين بأن الإفريقي إنسان منحط بفطرته إلا أن جاليات البيض من التجار والقناصلة عاشوا وسط نخبة الكريوليين في فري تاون ولاجوس. وشاركوهم الصلاة في كنائسهم وسعوا إلى الترويح عن أنفسهم في النوادي التي يؤمها الإفريقيون نظرا لان القليلين منهم يصطحبون معهم أسرهم. وتبادل الأوروبيون والإفريقيون الزيارات لبيوت بعضهم البعض بل وكانت زياراتهم خلال القرن التاسع عشر أكثر منها خلال القرن العشرين.

بيد أن مجتمع الكريوليين لم يكن مجتمعا مغلقا تماما. ذلك أن الشباب من أبناء الوطن الأصليين قد يعملون في بادئ الأمر موظفين مدنيين صغار ثم قد يشغلون وظائف أرقى وهنا يمكن قبولهم في دوائر الكريوليين كأنداد اجتماعيين لهم. ثم هناك آخرون من الجماعات العرقية الداخلية، والذين استقروا في العاصمة وعملوا تجارا أو كتبة، كان باستطاعتهم أن يتمثلوا في دأب أنماط سلوك الكريوليين حتى يتسنى الاعتراف بهم ضمن النخبة. ولكن اتجاه الكريوليين بوجه عام نحو السكان الأصليين هو مزاج من شعور الاحتفاظ والعداوة. لقد سعى الكريوليون جهدهم إلى اكتساب وتمثل الكثير من أنماط السلوك الأوروبي إزاء «ابن البلد فاسد الخلق» - ولا ريب أن مثل هذا الشعور يعوق تمثل ثقافة وقيم أبناء البلد الأصليين - كما عاق تقدم التعليم في الأقاليم النائية لان مثل هذا العمل لن يؤدي إلا إلى مزيد من الأخطار التي تهدد احتكارهم للمنزلة الاجتماعية الرفيعة في العاصمة.

وعملت هذه الجماعة المخلطة على دعم وضعها المهيمن في ليبيريا المتخلفة اقتصاديا وقد اكتسبت هذا الوضع دون ريب بسبب سيطرتها على الحكومة منذ تأسيس الدولة. بيد أن هيمنة الكريوليين في سيراليون ونيجيريا دالت لان التوسع الاقتصادي في هذين القطرين أتاح فرصا كثيرة جدا أمام المتعلمين تفوق طاقة أسر الكريوليين المحدودة العدد والقائمة على الزواج الأحادي. فضلا عن أنه في الوقت الذي عمد فيه الحكام الاستعماريون إلى، اختيار مستشاريهم الإفريقيين من بين المقيمين في العاصمة فان المجالس النيابية الحديثة نشرت مقاعدها في مختلف أنحاء القطر. واضطر كثير من السياسيين في لاجوس الذين عاشوا طوال حياتهم في العاصمة إلى البحث في الخمسينات عن مكان لهم في دوائرهم التي هاجر منها أجدادهم يوما ما والتي يمكن أن يركنوا إليها زاعمين أنهم أبناء

بلد أصليين.

وتتمايز النخبة الباكرة في ساحل العاج عن جماعات الكريوليين من نواح عدة. فقد نشأت حول المستوطنات المحيطة بالقلاع الساحلية، عائلات اتجه أفرادها إلى احتكار الوظائف التجارية والسياسية خلال القرن التاسع عشر. وحذا هؤلاء حذو الكريوليين حين اتخذوا لأنفسهم أسماء إنجليزية. وتبنوا مثلهم الأسلوب الفيكتوري في الحياة. بيد أن هؤلاء، رجالا ونساء، ليسوا من سلالة عبيد الأجانب فقد وفد أكثرهم من جماعات محلية على الرغم من أن بعض العائلات سليلة تزاوج بين تاجر أوروبي وامرأة محلية في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر. وفي مثل هذه الحالات كان التاجر في غالب الأمر مسؤول عن تعليم ذريته المولدة وان شب الطفل بعد أن يكبر في كتف أقارب أمه.

ومن المرجح أن هذه الأسر نشأت قبل الفترات التي أخذ فيها النشاط التبشيري عنفوانه، وكان نفوذ المسيحية عليهم ظاهرة وفدت متأخرة نسبيا. ونزع الرجال منهم إلى التزوج بنساء محليات وأقاموا بذلك شبكة واسعة من علاقات القرابة في ممالك فانتي Fanti الساحلية وهي العلا قات التي استثمروها جيدا للحصول على مزايا تجارية أو نفوذ سياسي في هذه الممالك. ولم تتخذ نخبة ساحل الذهب موقف المناوأة والتعارض ضد المجتمع المحلي على نحو ما فعل المخلطون (الكرييوليون) بل اعتبروا أنفسهم جماعة وسطا بين الأوروبيين والمجتمعات التقليدية. ولكن بدأ التزاوج فيما بينهم يزداد كثيرا بعد أن اعتنقت هذه الأسر الديانة المسيحية بمعدل أسرع من سواها، وبعد أن اتجه أبناؤها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى احتكار أهم المناصب وأكثرها مكانة في المجتمعات المحلية. وبدأت هذه النخبة المتعلمة في تكوين شخصية متمايزة عن شخصية النخبة التقليدية المؤلفة من الملوك والشيوخ. وبينما عمدوا أحيانا إلى معارضة الحكومة الاستعمارية، فان الجماعتين الأخريين كانوا يرون في أنفسهم ورثة السلطة المنافسين لهم وأن على كل منهم أن يبذل أقصى طاقته لمعارضة أي صورة من صور التوسع في نفوذ الطرف الآخر.

ولم تلق هذه النخبة مصير نظيرتها المخلطة من اندثار، ذلك لان جذورها لم تكن ممتدة في نطاق صغير داخل العاصمة بل منتشرة على مدى الممالك

الساحلية. ومع هذا فان التوسع السريع للبيروقراطية في غانا كان يعني أن النخبة القديمة قادرة على توفير عدد صغير من بينها لملء نسبة صغيرة من المناصب.

والملاحظ أن نشوء نخبة متعلمة في الأقاليم الساحلية اختلف اختلافا واضحا عن نشوء النخبة في إمارات شمال نيجيريا. فالمعروف أن السيطرة البريطانية لم تمتد على هذه المنطقة إلا بعد عام 1901 ونظرا لرغبة هؤلاء في الحفاظ على تكامل البنية السياسية المحلية وعلى العقيدة الإسلامية التي تدعم ذلك فقد حظرت الإدارة الاستعمارية على الجماعات التبشيرية مزاولة نشاطها التبشيري فيها. وتميز انتشار الحركة التعليمية بالبدء النسبي وقد كانت في نيجيريا إلى حد كبير ثمرة من ثمار محاولات التبشير. واقترن النشاط الدراسي وتخريج المتعلمين، وبخاصة معاهد إعداد المعلمين بحاجات الحكومة، وقد ظل هذا النوع من النشاط التعليمي الخاص بأعداد المعلمين هو الصورة الوحيدة للتعليم بعد المرحلة الابتدائية المتاحة لشباب الهاوسا على مدى عشرات السنن. وكان المتعلمون يختارون من بين أسر شعب الفولاني الحكم أو من بين عائلات أخرى حتى ولو كانوا من أصول العبيد ولكن بشرط أن يكونوا وثيقي الصلة بالقصور. ووجدوا وظائف لهم لدى السلطات المحلية ذلك لان حجم وثراء هذه الوظائف وما تحققه من رواتب وسلطان لا يدانيها شيء في الحكومات المحلية في أي مكان آخر في نيجيريا. علاوة على هذا فقد دأب الموظف المتعلم العامل لدى السلطات المحلية على استغلال كل الفرص المتاحة له كموظف مدني ابتغاء الوصول إلى منصب تقليدي رفيع.

وأفضت عوامل تاريخية وعرقية إلى تباين واسع في طبيعة وشخصية فئات النخبة الأولى في الدول المتحدثة بالفرنسية شأنها شأن جيرانها المتحدثة بالإنجليزية. بيد أن النخبة المتحدثة بالفرنسية نشأت بوجه عام خلال فتره متأخرة، ونحن نجد في السنغال فقط ثلاثة أجيال من أصحاب الثقافة الغربية. ونظرا لان النظام التعليمي قائم على فكرة التمثل والاستيعاب فقد أثار في الوقت ذاته لدى الطلبة الأفريقيين شعورا بالاستياء نظرا لان المقررات الدراسية لم تتضمن سوى النزر اليسير عن بلادهم.

كذلك فان وجود حاجز واه من التمييز اللوني، قائم عمليا، وان لم يكن

كذلك قانونا، بين الإفريقيين والأوروبيين قد دعم المشاعر الوطنية لدى الإفريقيين. ولم نجد شعورا بالتطابق مع الفرنسيين سوى في السنغال فقط حيث كان أغلب المتعلمين في السنوات الأولى مواطنين من أهل البلد وحريصين على الامتيازات التي منحتها لهم الإدارة الفرنسية.

ونشأ في كل مستعمرة من المستعمرات الفرنسية فيما عدا السنغال بعد عام 1945 حزب سياسي دعامته الشيوخ المعينون من قبل المديرين الفرنسيين أملا في أن يصلوا إلى السلطة إذ كانوا في نظر الإدارة الفرنسية أفضل من العناصر الراديكالية. ونادرا ما كنا نجد بين هؤلاء الرؤساء من أوتي حظا وافرا من التعليم، ولكن نظرا لندرة غيرهم ممن أتموا دراستهم الثانوية أو الجامعية فقد بات ميسورا أن يؤلفوا فيما بينهم نخبة متميزة. وواجه حزب الشيوخ في غينيا معارضة من جانب قادة النقابات بزعامة سيكوتوري.

لقد كانت غينيا من بين أكثر المستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا تخلفا من الناحية الاقتصادية قبل عام 1945 ولكنها بعد اكتشاف واستخراج الحديد والبوكسيت قدمت قوة عمالية صناعية كبيرة بات من اليسير نسبيا تنظيمها ولهذا توفر لديها في منتصف الخمسينات أكبر عدد من النقابيين يفوق عددهم في أي مستعمرة فرنسية أخرى فيما عدا السنغال، ونلاحظ أن الكثيرين من أعضاء النخبة الأولى في كل من غينيا ومالي، سواء من الشيوخ أو المتعلمين كانوا من أبناء عائلات الفولاني، ونزعت ثقافتهم إلى إبراز بعض العناصر البيوريتانية في الإسلام. بينما عمد تاريخ الفولاني إلى تغذية روح الكبرياء القومي وبخاصة تاريخ إقامة إمبراطورية ساموري والحاج عمر في القرن التاسع عشر. وقد أدى كل من الإسلام بنزعته التطهرية وكذلك اتحاد النقابات في غينيا ركيزة القادة السياسيين الحاليين إلى ظهور نخبة في باماكو وكوناكري لها أسلوب حياة أكثر بساطة من أي عاصمة أخرى مجاورة.

وشجعت الإدارة الفرنسية في ساحل العاج الأوروبيين على زراعة البن بينما كان من بين المزارعين الإفريقيين موظفون مدنيون وشيوخ. ونظرا لسياسة التمايز خلال سنوات الحروب وما بينها وهو تمايز لصالح الأوروبيين فقد اتخذت الحركة الوطنية الهجوم هدفا أوليا لها، مما أدى إلى تحالف الشيوخ مع الإفريقيين ذوي الثقافة الغربية على نحو يميزهم بصورة واضحة

وحادة عن منافسيهم في المستعمرات الأخرى. ولقد كان شيوخ ساحل العاج في ضوء مصالحهم الاقتصادية أكثر استقلالا عن الإدارة الفرنسية بالقياس إلى غيرهم في المستعمرات الفرنسية. ونذكر أن الرئيس هوفو - بوانيه نفسه كان رئيس مقاطعة ومزارعا ثريا في آن واحد.

النخبة الأوروبية:

لعل الأوفق والادق أن نطلق كلمة النخبة على الأوروبيين المقيمين في المستعمرات طوال الحقبة الاستعمارية. فقد كانت في أيديهم السلطة السياسية والاقتصادية. وكانوا هم الواسطة التي لجأ إليها القادة الإفريقيون الوطنيون أصحاب الثقافة الغربية لكي يقبضوا على السلطة في البلاد. بيد أن السكان الأوروبيين كانوا بمثابة المرجع والنموذج الذي ترجع إليه النخبة الإفريقية وتحاكيه بما في ذلك سلوكهم الذي يحدد جزئيا رد الفعل الإفريقي إزاء محاولات صبغ البلاد بالصبغة الغربية.

لقد اتجه التجار وموظفو الحكومة الأوروبيون في القرن التاسع عشر إلى السكنى والحياة ملاصقين للإفريقيين المتعلمين. ومن بعد أن تكاثر عدد الأوروبيين سريعا أبان القرن العشرين فصلوا أنفسهم في مناطق إسكان منعزلة غير مسموح للمواطن الإفريقي العادي بزيارتها إلا لمهمة خاصة. وظل أسلوب الحياة الأوروبية سرا لا يتكشف للإفريقيين إلا من خلال تقارير يكتبها، المستخدمون المدنيون. وكانت لمناطقهم السكنية نواديها الخاصة التي يحظر على الإفريقيين دخولها صراحة أو تلميحا. ومع تزايد نسبة الزوجات والأطفال الأوروبيين المقيمين مع أزواجهم أضحت سبل الترويح تتمركز حول تبادل الزيارة بين الأسر وأصدقائها، وأصبح الضابط الإداري العامل في مركز قائم في أجمة منعزلة أقل ميلا إلى لعب التنس مع الكتبة الأقدم منه أو أن يناقش معهم تاريخ وثقافة جماعاتهم العرقية.

ولقد كان كل الأوروبيين العاملين في الحكومة أو في المؤسسات التجارية الكبرى يتمتعون بمستوى معيشة أعلى من أي مستوى كان يمكنهم الحصول عليه في بلدهم الأم . وذاع الاعتقاد بأن مظاهر الأبهة الاجتماعية - وهي البيت الكبير الفخم والسيارة ووقت الفراغ الكافي - التي يتمتع بها أبناء الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة الأوروبية - إنما تمثل عناصر جوهرية

لأداء العمل بنجاح وفعالية في الأقطار الاستوائية. وأعطت هذه الامتيازات صبغة التماسك والتلاحم للجماعة الأجنبية مهما كانت طبيعة الواقع البيروقراطي لأعضائها.

و كانت صورة الأوروبي عند الإفريقي هي تلك الصورة التي اختارها الأوروبي لنفسه لكي يقدمها للإفريقيين في المناسبات العامة - الصورة العامة الواعية عن المجتمع الأوروبي للطبقة الوسطى الذي يوتر التحفظ والاحتشام والاستقامة والتلاحم الجماعي. ولم يدر الإفريقي الذي لم يغادر بلاده قط أن هذه السمات ليست هي السمات النمطية المميزة للمجتمع الأبيض بعامة. وتعزز وهمه هذا بفضل مختاراته من الروايات الخيالية للقراءة.

وحدث خلال العقدين الماضيين تحول هام في بنية السكان الأوروبيين في دول غرب أفريقيا. إذ زاد عدد السكان زيادة كبيرة وسريعة في كل هذه الدول. وبدا أن الوافدين الجدد أكثر ارتباطا بالصناعة والتجارة عن ارتباطهم بالحكومة.

وجاءوا جميعا إلى إفريقيا بناء على عقود عمل لفترات قصيرة و ليس لديهم أي التزام وربما ليس لديهم الاهتمام بالإقامة في البلد الجديد. وتزايد عدد المهام التي تعوز الإفريقيين المؤهلات اللازمة التي تخولهم صلاحية أدائها بكفاءة وبدا ذلك واضحا بوجه خاص في المستعمرات الفرنسية حيث أدى تخلف التعليم هناك إلى نقص في عدد الإفريقيين اللازمين لشغل المناصب التنفيذية والفنية اللازمة. هذا على عكس المستعمرات الإنجليزية حيث بدا أن عدد خريجي الجامعات يفي بالعدد اللازم لفرقة كل الوظائف ذات الطبيعة الإدارية. وهكذا فبينما كان الوافدون الأوروبيون الجدد أقل تشبعا بالعواطف الأبوية التي كانت لدى سابقيهم إذا بهم يستشعرون تهديدا اقتصاديا متزايدا ذلك لأنهم هم وأسرهم كانوا لا يزالون يتمتعون بالامتيازات كفئة متميزة، فضلا عن ميزة مستوى المعيشة المرتفع نسبيا.

التعليم و الحركية الاجتماعية:

على الرغم من تعريف الفئات الأولى للنخبة في غرب أفريقيا بأنهم من

تلقوا قسطا من التعليم الغربي إلا انهم تباينوا تباينا واسعا من حيث مستويات التعليم الذي تم تحصيله والمهنة التي شغلوها. فمع نمو الجهاز الحكومي والخدمات التي يقدمها وما ترتب على ذلك من اتساع نطاق عناصر النخبة زادت أهمية التأهيل التعليمي كمدخل للنخبة.

وتوجد اليوم مناصب قليلة نسبية لا يشترط أصحاب الأعمال لشغلها مستويات محددة للتحصيل التعليمي - شهادة إتمام الدراسة الابتدائية وشهادة إتمام مدرسة غرب أفريقيا والتخرج في الجامعة. ونحن نلمس ذيوع مثل هذا الوضع في أكثر البلدان الصناعية، إلا أن غرب أفريقيا على خلاف هذه البلدان تفتقر إلى صناعة خاصة واسعة وتجارة نشطة ولهذا فان مثل هذه المعايير ليس لها نفس الثقل. ومن ثم فان النظام التعليمي هو الذي يحدد الانخراط في النخبة وما يستتبع ذلك من تحديد لخصائص وشخصية هذه الجماعة.

ولا ريب في أن نسب التلاميذ الذين يتمون المرحلة الابتدائية وينتقلون منها إلى المدارس الثانوية ومن بعدها إلى المعاهد العليا كانت نسبا ضئيلة. ولا ننسى أن أعداد الأطفال المقيدين بالمدارس الابتدائية تعطي انطباعا زائفا، لأن أكثرهم في الصفوف الدنيا وقليلون منهم يكمل التعليم حتى يصل إلى الصفوف النهائية. مثال ذلك أن عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس الابتدائية في غينيا عام 1957 بلغ 37000 تلميذا، وبلغ عدد الناجحين في الصفين الأول والثاني للبكالوريا خمس عشرة فقط في كل صف. ويقدر عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية في ساحل العاج الغني بما يعادل خمس عشر مثلا لعدد تلاميذ كل أنواع المعاهد التالية للمرحلة الابتدائية. وإذا كان إقليم غرب نيجيريا يضم أعلى نسبة من التلاميذ المقيدين بالمرحلة الابتدائية عام 1960 هم الذين التحقوا مع مطلع عام 1961 بالصف الأول بمدارس اللغات الثانوية. وأصبح بهذا السبب من اليسير على من يكمل تعليمه بالثانوي أن يلتحق بأحد المعاهد العليا.

ويتم الالتحاق بالمدارس الثانوية، وكذلك الالتحاق بإحدى الجامعات الإفريقية المحلية بناء على امتحان مسابقة. ومن العسير تماما على التلميذ شديد الغباء، مهما كانت درجة ثراء أبويه أو نفوذهما أن يستمر طويلا في مثل هذا النظام على الرغم من توفر قدر من المحسوبية والفساد، ولكن ما

هو أكبر هو العقبات المالية في طريق التلميذ النابه سليلة أبوين فقيرين.

وأصبح التعليم الابتدائي الآن في بعض الدول المتحدثة بالإنجليزية تعليما مجانيا أو هو كذلك على وجه التقريب. وألغت جنوب نيجيريا مصروفات المدارس الابتدائية وهيأت مدارس لكل الأطفال من سن السادسة حتى الثانية عشرة (وان لم تجعله إجباريا) ولكن لا يزال على الآباء توفير بعض الأدوات الدراسية لأبنائهم مثل الكتب والريشة والحبر والملابس المدرسية وقد تعوقهم تكاليفها عن الاستمرار في إرسال أبنائهم إلى المدارس.

كذلك تقدم الحكومات إعانات ضخمة مساهمة منها في تحمل تكاليف التعليم المجاني. والمعروف أن مصروفات الجامعة في نيجيريا تتراوح ما بين 150 و 200 جنيها إسترلينيا للتعليم والداخلية في العام الواحد (وهو ما يعادل ثمن التكلفة الإجمالية) ولكن من يتعلمون في جامعات إنجليزية يتحملون ضعف هذا المبلغ. وكثيرا ما نادى المتخصصون بضرورة جعل التعليم الثانوي والجامعي مجانا. ولكن الرد عادة بحجج مضادة تقول أن من يتم تعليمه بنجاح بالمرحلة الثانوية أو الجامعية يتقاضى راتبا كبيرا يستوجب أن تسهم عائلته (التي سيرد لها فيما بعد جزاء جهودها معه) ولو بجزء يسير من تكاليف التعليم.

ولقد استطاع كثير من التلاميذ الفقراء أن يحصلوا على قسط وافر من التعليم بفضل التعليم الرسمي وموقف مديري المدارس الذين يتساهلون ويتغاضون عن دفع المصروفات إذا كان التلميذ ذكيا نابها ولكنه فقير معوز. بيد أن برامج المساعدة على هذا النحو لا تتزايد بمعدل سرعة انتشار التعليم. ففي خلال أعوام قليلة جدا خلال الخمسينات انخفضت نسبة طلاب جامعة أيبادان الذين يتلقون منحا دراسية من ثمانين بالمائة إلى أربعين بالمائة أو بعبارة أخرى أن أكثر من نصف أماكن الجامعة ذهبت مع نهاية العقد إلى القادرين على سداد المصروفات.

معنى هذا أن إعانة التعليم لا تيسر لأبناء الفقراء تلقي تعليما عاليا، بينما تعفي في الوقت ذاته أبناء المدرسين من دفع كل تكلفة التعليم. علاوة على هذا فان القسط الأكبر من الفوائد والمغانم التي يحصل عليها هؤلاء في شكل رواتب إنما يعود ثانية إلى ذويهم وهو ما يزيد على ما تتلقاه الحكومة كضريبة لتمويل مشروعات تعليمية جديدة.

إننا لن نجد نظاما تعليميا قائما على المساواة بحيث يتغلب على مظاهر التفاوت في البيئة المحلية ويوفر فرصا متكافئة لكل الطبقات الاجتماعية. ويبدو من المحتمل أن قانون التعليم في بريطانيا الصادر عام 1944 والذي نص على مجانية التعليم الثانوي لم يؤد إلى ارتفاع كبير في نسبة أبناء الطبقة العاملة الذين التحقوا بالمدارس الثانوية على الرغم من أن عددا أكبر من المعتاد تمكنوا من الالتحاق بالجامعات. وطبيعي أن الفوارق في بيئات أسر أطفال المدارس الابتدائية في غرب أفريقيا فوارق كبيرة ومتباينة جدا. هذا فضلا عن أن كل مزايا التفوق ميسرة لسليلة بيت النخبة عند دخوله امتحان المدرسة الثانوية ذلك لأنه شب في كنف أبوين يجيدان الإنجليزية ولديه الكثير من الكتب للقراءة واللعب للتسلية، ناهيك عن تلقي دروسا خاصة يحشو بها رأسه استعدادا للامتحان. أما الطفل سليلة الأحياء الفقيرة المكتظة والمحرومة من النور الكهربائي ويقضي لياليه في أداء أعمال منزلية خفيفة أو في اللعب، مثل هذا الطفل يجد في حياته الكثير من المعوقات.

و يمكن توضيح الآراء التي أسلفناها عن طريق عدد من البيانات المستقاة من أمثلة لتلاميذ بعض المدارس الثانوية في غانا و ساحل العاج. و إذا أخذنا نسبة آباء تلاميذ المدارس الثانوية في فئات تعليمية و مهنية مختلفة ثم قارناها بنسب هذه الفئات ذاتها في مجموع السكان فإننا نستطيع أن نستخرج مؤشرا أو دليل الاختيار. و يبين لنا هذا الدليل الفرص المتاحة لأبناء الآباء من هذه الفئات للالتحاق بالتعليم الثانوي(*).

المستوى التعليمي للاباء	دليل الاختيار: غانا
لا شيء	0,4
ابتدائي 1 - 6	1,5
ثانوي 1 - 6	6,9
معهد اعداد معلمين	10,4
الجامعة وما في مستواها	13,0

(*) دليل الاختيار = النسبة المئوية لتلاميذ يتصف آباؤهم بسمات محددة / النسبة المئوية لكل البالغين ممن لهم هذه السمات

مهن الاباء	دليـــل الاختيـــــار	
	غانا	ساحل العاج
اعمال مهنية وفني عالي واداري	4,9	25,7
كتبة ومعلمون		5,9
تجار ورجال اعمال	2,9	2,1
عمال فنيين وحر فنيين	1,1	3,4
عمال نصف مهرة	0,1	0,2
فلاحون	0,6	0,8

وهكذا فان ابن خريج الجامعة في غانا تفوق فرصته للالتحاق بالمدرسة الثانوية ثماني مرات فرصة ابن من أكمل تعليمه الابتدائي فحسب. وتكشف الأرقام الخاصة بالتحاق الفتيات بالتعليم الثانوي عن قدر أكبر من الانحياز لصالح الآباء المتعلمين. وتبين أرقام ساحل العاج أن الانحياز فيها لصالح الفئات المهنية يفوق نظيره في غانا.

وتؤكد الأرقام السالفة على المزايا التي يتمتع بها الآباء في أسر النخبة من حيث حصولهم على مستوى تعليمي جيد لأبنائهم، ولكنها تحاول إخفاء حقيقة واقعة وهي أن نسبة عالية من تلاميذ المدارس الثانوية وطلاب الجامعة اليوم هم أبناء بيوت متواضعة. لقد انتشر التعليم بسرعة كبيرة بحيث أن مئات النخبة البكرة عجزت عن شغل كل الأماكن الجديدة المتاحة. وهذا هو السبب في أن أكثر من ثلث عينة تلاميذ الثانوي في غانا التي أسلفنا ذكرها هم أبناء فلاحين، والثلث الثاني يعمل آباؤهم بمهن خاصة وما شابه ذلك، والربع يعمل آباؤهم بالتجارة أو عمالا فنيين (هذا على الرغم من أن ما يقرب من ثلثي البالغين من أبناء غينيا يعملون فلاحين، و 16 بالمائة تجارا أو عمالا فنيين و 7 بالمائة فقط مهنيين). وأوضحت دراسة إحصائية عن غانا في أوائل الخمسينات أن 26 بالمائة من طلبة الجامعة آباؤهم أما أميون أو على حظ يسير جدا من التعليم مقابل 30 بالمائة أتم آباؤهم المرحلة الثانوية أو التعليم العالي، كذلك 26 بالمائة أبناء فلاحين أو صيادين و 23 بالمائة أبناء مهنيين وبالمثل فان ثلثي تلاميذ الثانوي في عينة ساحل العاج آباؤهم أميون.

نخلص من هذا إلى أن أبناء النخبة الحالية في غرب أفريقيا وكذلك

من سيصبحون من أبنائها خلال السنوات العشر القادمة لا يزالون في الأساس من أبناء البيوت المتواضعة. وعلى الرغم من أن أبناء النخبة في المراحل الباكرة كانوا قادرين على أن يكفلوا لأطفالهم وضعا اجتماعيا متميزا بالمقارنة بغيرهم إلا أنهم أضحوا أقلية بعد الوافدين الجدد من أبناء عامة الجماهير.

وإذا كان التعليم غير موزع بالتساوي بين أبناء الفئات الاجتماعية - الاقتصادية المتباينة كذلك تتفاوت نسب المتعلمين من أبناء الجماعات العرقية ونجد جماعات حظها دون سواها، مثال ذلك أن الجماعات التي تعيش قرب الساحل والتي ارتضت المدارس التبشيرية وما تقدمه لهم من تعليم في المرحلة الباكرة للاستعمار قد عمدوا إلى ضمان استمرار تفوقهم في هذا المجال.

ونظرا لازدياد عدد المتعلمين من أبنائهم فقد أصبحوا في وضع يسمح لهم بما يشبه احتكار أرفع الوظائف مكانة على حساب الجماعات العرقية الأخرى التي تطور التعليم ببطء بين أبنائها. وطبيعي أن مثل هذه الفوارق تعمل على تفاقم الغيرة والمنافسة بين الجماعات العرقية.

النخبة اليوم:

إذا كان لزاما علينا أن نؤكد الزيادة السريعة في حجم النخبة المتعلمة ذات الثقافة الغربية وظهورها من بين كل قطاعات السكان المختلفة إلا أن الحقيقة التي يجب إلا تغيب عن بالنا هي أن عددها لا يزال صغيرا جدا. و تقدم دول غرب أفريقيا العديد من الإحصائيات المتباينة، ولا يمكن للأسف مقارنتها ببعضها، ولكنها تصور لنا حجم هذه الفئة وتكوينها.

يبين إحصاء غانا عام 1960 أن إجمالي عدد العاملين من النساء والرجال في الوظائف المهنية والفنية وما شابهها ستين ألفا - من بينهم 27000 معلم، وخمسة آلاف ممرضة وقابلة. ولكن ليس كل الستين ألفا من المتعلمين ذوي الثقافة الغربية ذلك لان هذه. الفئة تضم خمسة آلاف طبيب محلي (متخصص في الطب الإفريقي التقليدي) و 2700 قسيسا للديانات التقليدية. وليسوا كلهم أفريقيين ذلك لان هذه الأرقام تتضمن غير الإفريقيين العاملين في المجالات الإدارية والتنفيذية وما إلى ذلك (ويبلغ عددهم حوالي 12000).

ويعمل 13000 شخص فقط في الوظائف الإدارية والتنفيذية من بينهم 5000 مدير - وهي فئة تضم قرابة 300 ممثل و 800 شيخ و 900 موظف إداري حكومي و 3000 موظف تنفيذي. وتمثل هاتان الفئتان - المهنية... الخ والإدارية... الخ، بالمائة فقط من جملة السكان الذكور.

ويبين لنا الإحصاء ذاته أيضا الخلفية التعليمية لسكان غانا: 28000 نسمة (من جملة السكان وعددهم 6700000) أكملوا المدرسة المتوسطة، 25000 أتموا التعليم الثانوي، و 165000 درسوا مقررات تجارية أو تكنيكية أو أعداد معلمين و 3760 حصلوا على درجات جامعية(*).

وليس من الميسور الحصول على أرقام إحصائية مماثلة من الدول الأخرى ولكن يمكن تكوين انطباع عام عن حجم النخبة من حاصل نشاط المؤسسات التعليمية. فقد بلغ عدد خريجي الجامعة في نيجيريا في مطلع العشرينات ثلاثين خريجا فحسب - من بينهم خمس عشرة محاميا واثني عشرة طبيبا وجلهم من الكريوليين في لاجوس. وزاد العدد في أوائل الخمسينات إلى 150 محاميا و 160 طبيبا. و أصبح عدد المحامين في أوائل الستينات 2000 محام أو يزيد. وفي عام 1945 كان لنيجيريا قرابة 160 طالبا يدرسون في بريطانيا، ثلثاهم في الجامعات. وتجاوز هذا الرقم في مطلع الستينات 5000 طالبا من بينهم ما يقرب من 1000 جامعي (وينبغي أن نضيف إلى هذا الرقم 5000 طالبا بجامعات نيجيريا وجامعات الولايات المتحدة الأمريكية). وفي عام 1933 بلغ عدد الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة بمدرسة كيمبريدج العليا Senior Cambridge School تسعة عشر فقط، زاد في أواخر الخمسينات إلى 2500، ونلاحظ مرة أخرى أن أكثرهم من أبناء الإقليم الجنوبية. وجدير بالذكر أن نسبة عدد الناجحين بالقياس إلى عدد سكان الأقاليم الجنوبية في نيجيريا يعادل عشرين مثلا لعدد الناجحين في غينيا خلال الفترة ذاتها، ولكنها أيضا أقل بعشرين مرة من إنجلترا وويلز. ويقدر عدد الطلاب من أبناء ساحل العاج الذين كانوا عام 1957 يدرسون في فرنسا بحوالي 500 طالبا وزاد إلى ثلاثة أمثاله عام 1960 بيد أن خريجي مدارسها الثانوية ظل عددهم قليلا، ففي عام 1957 لم ينجح في القسم الأول من شهادة البكالوريا سوى 63 طالبا وفي القسم الثاني 45 طالبا وكان

(*) أنظر هامش إحصائيات التعليم في غانا ونيجيريا (المترجم).

أكثرهم من الفرنسيين المقيمين في البلاد(*) والتحق جل الناجحين من أبناء ساحل العاج بالجامعة. ونظرا للتوسع في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعة في كل الدول - والذي تم في آن واحد خلال الخمسينات فقد أدى هذا إلى ارتفاع نسبة الطلاب المنقولين من مستوى إلى المستوى التالي، ثم أدى أخيرا إلى التنافس على دخول الجامعة والذي ينبئ بأن يكون تنافسا قاسيا.

وتشير كل هذه الإحصائيات إلى اتجاه واحد وهو أن النخبة ذات التعليم الغربي لا تزال صغيرة إلى أقصى حد (وسوف يتضح لنا فيما بعد أن هذا عامل هام جدا في تحديد خصائصها الاجتماعية) وتشير أيضا إلى أن النخبة كلها من الشباب. وعلى الرغم مما تثيره هذه الأرقام من دهشة إلا أن ثمة حقيقة تخففها وهي أن الثقل الأكبر للشباب في تعداد السكان حيث أغلب السكان في سن الشباب نتيجة انخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال خلال العقدين أو الثلاثة الأخيرة. ومع هذا فان النخبة تتألف أساسا من الشباب ولا يزالون في مقتبل حياتهم العملية تحدوهم الآمال العريضة ويخططون للتقدم مستقبلا.

وسبق أن رأينا أن نصف الأجراء في دول غرب أفريقيا يعملون في القطاع العام وأن هيمنة القطاع العام تبدو أكثر وضوحا في توظيف النخبة. مثال ذلك أن من بين الستين ألف مهني في غانا يعمل 105000 شخص فقط في أعمال حرة ويضم هذا العدد قرابة 8000 طبيب من أبناء البلد المحليين ورجال الدين حيث لا يبقى من هذه الفئة سوى ألفي شخص من ذوي الثقافة الغربية، ويعمل 40000 - أي ثلثي إجمالي العدد في القطاع العام والثمانية آلاف الباقية في القطاع الخاص. ونجد من بين 13000 شخص يعملون بالإدارة وما شابهها 3200 شخص فقط يعملون أعمالا حرة، و 6100 في القطاع العام و 3700 في القطاع الخاص. بعبارة أخرى فان الغالبية العظمى من خيرة أبناء غانا المتعلمين ومن نتوقع أن يكون لهم تأثير قوي على سياسة الحكومة، يعملون هم أنفسهم موظفين لدى الحكومة ذاتها. وحين تبدو بنية الدولة الحديثة في غرب أفريقيا بنية هشة فان هؤلاء الموظفين المدنيين بالقطاع العام هم أول من يفزعون خوفا على مراكزهم

(*) ساحل العاج (1965)، ابتدائي: 425251، ثانوي 28541، فني: 2704، جامعة: 1938 (المترجم) (Statesman's Year Book 1975)

الحكومية.

وتعتبر النخبة العسكرية - ضباط الفرق في الجيوش الناشئة أحدث فئات النخبة ونذكر على سبيل المثال أن كلا من نيجيريا وغانا جندت عام 1966 جيشا قوامه 8000 رجل يضم قرابة 300 ضابطا. وتم تشكيل هذين الجيشين الوطنيين من الكتائب العسكرية المحلية لقوات الحدود الملكية لغرب أفريقيا، ثم بدأت أفرقتهما مؤخرا. وتشكل الجيش الغيني أثناء الحرب العالمية الثانية ثم انضم إلى القوات المسلحة الأجنبية، وبدأ الضباط الحاليون بالجيش الغيني تقلد سلطاتهم العسكرية ابتداء من عام 1950 وما بعدها، وتوقف الضباط البريطانيون ابتداء من عام 1961 عن تولي مناصب تنفيذية. وكان أقل من ثلث ضباط جيش نيجيريا حتى هذا التاريخ من أبناء البلد الأصليين (وثلاثة أرباع هؤلاء من شعب الابو) ولكن ما أن حل عام 1966 حتى تمت أفرقة جيش نيجيريا كاملا.

وخدمت أعداد كبيرة من الإفريقيين سكان المستعمرات الفرنسية في وحدات الجيش الفرنسي - إذ قدمت غينيا وحدها 22000 رجلا عام 1958- كما تمركزت في غرب أفريقيا وحدات من الجيش الفرنسي تضم نسبا كبيرة من الأوروبيين وتشكلت الجيوش القومية بعد عام 1958 ومن دون أن تفيد كثيرا من الجنود المسرحين من الوحدات الفرنسية. وتزايد عدد جيش غينيا الذي تكون داخل الحزب الغيني الديمقراطي، وبلغ 4800 رجلا عام 1964. وكان جيش السنغال أصغر حجما إذ لم يتجاوز 2500 رجلا ولكن ظل خمسة آلاف جندي من القوات الفرنسية متمركزين في داكار عام 1964 (وانخفض هذا العدد إلى 2500 رجل عام 1965).[*]

ويشكل المحامون، من بين النخبة ذات المهن الحرة، أكبر فئة. ويدخل عدد قليل من المهندسين والمحاسبين وما شابه ذلك من المهن ضمن المهن

(*) احصاءت عام 1974 عن القوات الحربية في دول غرب افريقيا الذكورة هي كالآتي

	قوات برية	قوات بحرية	قوات جوية
غانا	18 000	1 300	1 600
نيجريا	200 000	2 860	لم يذكر المرجع عدد القوات الجوية واكتفي بعدد طائرات السلاح الجوي
غينيا	5 000	--	800
سنغال	5 500	--	200

الحرة، ولكن الأغلبية حتى في هذه المهن، يعملون لدى المؤسسات الخاصة. وجدير بالذكر أن الروائيين النيجيريين لا يعيشون على الكتابة وحدها - فأكثرهم موظفون مدنيون كبار. ويمثل الطب بالنسبة لأبناء النخبة في أوائل القرن الحالي مهنة تضفي على صاحبها في هذه البلاد مكانة كبيرة واستقلالا ذاتيا عن الحكومة الاستعمارية. ولكن أكثر الأطباء يعملون اليوم في مستشفيات حكومية أو معانة من قبل الحكومة.

وتتجه القلة من خريجي المدارس والجامعات إلى العمل في التجارة والصناعة. ذلك أن جلهم تلقوا تعليما أكاديميا خالصا وليست لديهم سوى خبرة أو مهارة تكنولوجية ضئيلة جدا. هذا فضلا عن أنهم لا يملكون رأس مال خاص بهم يستثمرونه، وعائلاتهم لا تملك المزيد لتنفقه عليهم حيث لديهم أطفال آخرون بحاجة إلى الرعاية. هذا فضلا عن أن الجزاء المادي المباشر المتمثل في راتب فوري للوظيفة يعتبر عامل إغراء أقوى من أي أرباح تعود ببطء على المرء.

ولا ريب في أن الكثيرين من الإفريقيين المتعلمين يملكون مهارات محلية خاصة بأعمال المقاولات ولكن الشروع في أعمال مثل التجارة والنقل وما شابه ذلك ينطوي على مخاطر أكبر ومنافسة أشد وأقسى. وترفض البنوك منح قروض لمثل هذه المشروعات خاصة إذا كان المقترض لا يملك الضمانات الكافية، ولكن من ناحية أخرى فان أبناء العائلات الكبرى القادرين على توفير رأس المال الكافي يمكنهم التطلع إلى نصيب كبير من الأرباح مقابل حصتهم ومن ثم لا يبقى غير قسط صغير من رأس المال لاستثماره من جديد وهو أمر يعوق نمو المشروع.

ولكن دخل أفريقيون كثيرون عالم التجارة كموظفين لدى الشركات التجارية الأجنبية الكبرى. وقد يترقى بعضهم ليصبح مدير مقاطعة لتجارة الجملة الخارجية، أو مديرا لشئون العاملين أو الاستعلامات والإعلان والدعاية. ونادرا ما يشغلون وظائف مسئولة عن رسم السياسة الاقتصادية للمؤسسة. وثمة اتجاهات في المؤسسات الصناعية الحديثة لخلق منافسة شديدة من أجل الحصول على الفنيين الممتازين والصالحين لإيفادهم في بعثات إلى المصانع فيما وراء البحار لتدريبهم على الوظائف الإشرافية.

ونلاحظ أن عددا قليلا من أبناء غرب أفريقيا ذوي الثقافة الغربية قد

تولوا مناصب في القطاع التقليدي دون القطاع الحديث وبخاصة في المستعمرات البريطانية السابقة حيث يشغلون مراكز سياسية تقليدية. ويوجد لكل من نيجيريا وغانا محام يشغل منصب الاوبا والأوهن فيهما، كما وأن الكثيرين من الحكام التقليديين الآخرين كانوا يعطون قبلا كتبة أو معلمين. بل أن عدد المثقفين يتزايد الآن أكثر فأكثر بين أمراء نيجيريا المالية ونخطئ إذا تخيلنا أن هذه الوظائف التقليدية التي يشغلها شيوخ أميون تشكل حاجزا صلدا أو معاديا للفكر الغربي الأوروبي ذلك أن المتعلمين منهم يشكلون جسرا له شأن كبير يصل ما بين المجتمعات المحلية وبين الدولة الحديثة.

وكما أسلفنا فان هناك سلمين للرواتب في المستعمرات السابقة - سلم وضع خصيصا للموظفين الأفريقيين على أساس دخل الفلاح، وسلم للموظفين الأجانب ويوازي رواتب الدولة الاستعمارية. حقا لقد كان التمايز في جزاء العمل أحد المصادر الأساسية للشكوى من جانب أبناء النخبة الإفريقية الجديدة المتعلمة، ومن ثم كان حتما أن يدخل هؤلاء الذين شغلوا فيما بعد مناصب رفيعة في الدولة سلم رواتب الموظفين الأجانب ويتمتعون بنفس مزاياهم.

ولهذا يبدأ خريج الجامعة في نيجيريا براتب سنوي يزيد على 700 جنيها إسترلينيا وإذا شغل وظيفة سكرتير دائم في إحدى الوزارات فانه يحصل على راتب يتراوح ما بين 1500 و 3000 جنيها إسترلينيا. وخصصت حكومة نيجيريا علاوة غربة - سميت فيما بعد حافز غربة - تمنحه للعاملين الأجانب وتصل هذه العلاوة إلى ثلث الراتب الأساسي.

ولكن جامعة غانا طبقت سلم رواتب متمايزة، كذلك في نيجيريا هبط سلم رواتب الأجانب دون نظيره في بريطانيا وتعوض الحكومة البريطانية فارق الراتب لمواطنيها.

وورث كبار الموظفين الإفريقيين عن أسلافهم الأجانب امتيازات وظائفهم، فانتقل أرفعهم منصبا إلى القصور الفارغة في مساكن الحكومة مقابل إيجار لا يتجاوز 8,5 بالمائة من الراتب الشهري (وشيد أكثرهم مساكن خاصة بقروض من مؤسسات الحكومة وينتفعون بها تجاريا إذ يتقاضون عنها قيمة ايجارية تفوق النسبة المحددة مرات ومرات). وبدأ تطبيق شروط المعاش الخاصة بالأجانب على الإفريقيين أيضا.

وتشعر الحكومات المعنية وكذلك المواطنون بعامة أن هذه العلاوات الممنوحة للوظيفة العامة (والتي يشارك فيها كذلك العاملون في القطاع الخاص نظرا لان الشركات تنافس بشدة الحكومات بغية الاستئثار بالموظفين الفنيين المهرة) ينبغي خفضها بنسبة كبيرة جدا.

وتمت خلال السنوات القليلة الماضية محاولات استهدفت خفضها نسبيا. ولكن التحليل النهائي يكشف عن ضيق أصحاب الامتيازات بمثل هذه المحاولات وسعيهم لإجهاضها، كذلك فان الوافدين الجدد إلى ميدان الخدمة العامة لا يرغبون في حرمان أنفسهم من حق الاستمتاع بالامتيازات التي يتمتع بها رؤساؤهم.

وانتهجت كل المستعمرات السابقة في غرب أفريقيا سياسة أفرقة الوظائف العامة ولكن بدرجات متفاوتة من حيث الحماس لها. ولم يقتصر الأمر على إحلال الإفريقيين محل الأجانب في الوظائف القائمة بل اتجهت الحكومات إلى قصر الكثير من المناصب الجديدة على الرجال و النساء المحليين. واستطاعت المؤسسات التعليمية في غانا ونيجيريا فقط دون سواهما أن تفي بحاجة حكومتيهما في هذا الشأن بأي مقياس من مقاييس النجاح.

والملاحظ في الدول المتحدثة باللغة الفرنسية أن الجهود التي استهدفت سحب المتعلمين لشغل الوظائف الحكومية لم تف بتهيئة الأعداد الكافية والمؤهلة لهذه الوظائف - فلا يزال الفرنسيون يشغلون الكثير من المناصب الرئيسية - بل أنها أدت إلى استنزاف المدارس الثانوية وتفريغها من معلميها الإفريقيين.

وحققت سياسة أفرقة الوظائف ترقيا سريعا لكل من واتتهم الظروف فكانوا من أوائل من وضعوا أقدامهم على السلم. وكان أول الوزراء في نيجيريا الغربية الذين عينوا في مناصبهم عام 1959 لم تمض عليهم في الخدمة سوى عشر سنوات هي أقدميتهم في سلم الإدارة. كذلك فان الرعيل الأول من الأساتذة النيجيريين في جامعة أيبادان شغلوا منصب أستاذ مادة بكرسي بينما لم يمض على حصولهم على درجة الدكتوراه أو تعيينهم سوى فترة وجيزة ما بين خمس وعشر سنوات وكان التعيين في هذه المراتب العليا يرتكز فيما يبدو على السن أساسا.

وطبيعي أن فرص الترقي بالنسبة لمن جاءوا إلى الخدمة المدنية بعدهم ستكون أقل سرعة. ويشعر الجدد اليوم بمخاطر ركود حركة الترقي خاصة بعد اتساع الخدمات المدنية إلى أقصى القدرات الاقتصادية للحكومات. ولهذا فان الاقتراحات التي تنادي في نيجيريا بضرورة رفع سن الإحالة الجبرية إلى المعاش في مجال الخدمات المدنية من 55 (وهو السن المطبق على الموظفين الأجانب العاملين في مجال الخدمة الاستعمارية) إلى سن الستين تواجه معارضة من جانب شباب الموظفين لان هذا من شأنه أن يعرض طموحاتهم في الترقي لخطر شديد. ويزعم خبراء القوى أن نيجيريا لا تزال تعاني عجزا شديدا في الأيدي العاملة الماهرة، هذا بينما تجد من ناحية أخرى أن خريجي الجامعات من دارسي الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية يزيدون عن الحاجة حتى أنهم يواجهون مشقة في الحصول على وظيفة وهو أمر يتفاقم باطراد. وبعد أن كانت الحكومات من قبل توفر وظيفة لكل خريجي الجامعة تلقائيا، أصبحت تعقد لهم امتحانات مسابقة لاختيار القلة المتميزة.

ولا ريب في أن التطلع إلى الترقي السريع مع الندوة المتزايدة في الوظائف سيخلقان معا لدى النخبة درجة عالية من التنافس و عدم الإحساس بالأمن. فقد يشعر من بلغوا القمة بقصورهم عن الوفاء بمهام مناصبهم وتهديد من دونهم لأنهم أكفأ منهم وأفضل تأهيلا. وهؤلاء بدورهم سوف يزداد شعورهم بالسخط للحواجز التي تحول دون ترقيهم والمتمثلة في كبار السن «من ساعدهم الزمن» وباتت لهم الأقدمية في الوظيفة بفضل زيادة عمرهم عاما أو عامين أو دخولهم الخدمة مبكرا.

أساليب الحياة:

إن الفوارق الضخمة في الرواتب بين الشاب خريج الجامعة الذي يتقاضى 750 جنيها إسترلينيا في السنة وخريج المدارس الثانوية الذي يتقاضى 250 جنيها إسترلينيا والعامل غير الماهر الذي يتقاضى راتبا سنويا 75 جنيها، هذه الفوارق تنعكس دون شك في أسلوب الحياة المتميز جدا والذي تتمتع به النخبة. ويعتبر هذا الأسلوب غريبا في جوهره.

لقد انتقل كثيرون من أبناء النخبة إلى بيوت حكومية كان يشغلها الأجانب

المدنيون قبلهم وقد صممت خصيصا لهم. وتضم بعض هذه البيوت حجرتين فقط للنوم اعتقادا من مصمميها أن شاغلها قد يصحب معه زوجته لبعض الوقت خلال جولته وربما لا يصحب أطفاله أو نادرا ما يحضرون معه، وطبيعي أن مثل هذا الطراز من المباني لا يلائم الإفريقيين المكثرين في إنجابهم للأطفال. وتفرض هذه المباني على شاغليها أن يظلوا في حدود الأسرة الصغيرة النواة.

ولكن الكثيرين في واقع الأمر يحلو لهم استخدام هذه المنازل ذريعة للابتعاد عن المتطفلين من أقاربهم. بيد أن هذه الأسر تميل إلى استخدام عدد كبير من الخدم وقد يكون بعضهم من الأقارب صغار السن الذين يقبلون العمل في خدمتهم مقابل الطعام المجاني ودفع مصروف الدراسة، وإذا كانت الزوجة موظفة فانه يصبح من الضروري استخدام مربية للأطفال، وإذا كان كلا الزوجين بحاجة إلى السيارة الوحيدة لنقلهم إلى مراكز عملهم فانه يتعين عليهم حينئذ استخدام سائق للسيارة.

وتحتاج الأسرة إلى بستاني لرعاية الأرض الفضاء المحيطة بالمنزل - إذ أن عددا قليلا جدا من الإفريقيين تعلم منذ صباه الاهتمام بزراعة الأزهار، وإيثار الراحة على ا لعمل اليدوي، وهي نظرة تقليدية، ليكون شأنه شأن كبار القوم ممن يأنفون العمل بأيديهم.

وتتماثل بيوت النخبة من حيث طراز التأثيث. فالبيوت المملوكة للحكومة والمؤسسات العامة مجهزة بأثاث محدود الأنماط فضلا عن أن مجال الأثاث بالمدينة لا تملك غير أنواع قليلة. وفي مثل هذه الحالة تعكس فوارق الأسلوب الثراء أكثر مما تعكس ذوق صاحبها. وتملك العائلات الثرية عادة سيارة كبيرة وجهاز راديو أو جهاز تلفزيون ضخم. وتساعد مثل هذه الممتلكات على تقدير دخل صاحبها. ونلاحظ بين النخبة الإفريقية اهتماما كبيرا ببعض المظاهر الصغيرة الدالة على سلم الرواتب والامتيازات أكثر مما هو حادث في المجتمعات التي يكون فيها الأصدقاء المقربين والجيران ليسوا من العاملين في المؤسسة ذاتها حيث يتنافسون فيما بينهم من أجل الترقي في سلم الوظائف.

ونلاحظ أيضا أن التماثل في الوظيفة والمدى المحدود لأساليب المعيشة يسهمان معا في التلاحم بين أبناء النخبة. وقد تدعم هذا التلاحم أكثر

وأكثر بفضل أنماط الصداقة الوثيقة التي تجمع بين أعضاء النخبة في شبكة واحدة. وأجريت في غرب أفريقيا دراسة بسيطة ومحددة عن شبكات العلاقات الاجتماعية ولكن ثمة مشروع دراسي محدد المدى تم في أيبادان عام 1963 يعطينا مؤشرات ربما تكون صحيحة بالنسبة للمناطق الأخرى أيضا.

طلب المشروع الدراسي من أعضاء النخبة ذكر عشرة أسماء هم أفضل الأصدقاء، واختاروا جميعا على وجه التقريب أشخاصا يماثلونهم من حيث المنزلة في مجال النخبة ومن نفس الجنس وان لم يكونوا بالضرورة من نفس المهنة. وهكذا نجد فئة من أفضل الأصدقاء تضم فيما بينها موظفين مدنيين ومحامين ومدرسين بالجامعة. وتبين أن ما يقرب من نصف الأصدقاء هم من نفس الجماعة العرقية للشخص المجيب على الأسئلة. ويغلب على الظن أن نصف الأصدقاء المذكورين هم أصدقاء حميمون لبعضهم البعض. ويبدو أن ثلثي الصداقات نشأت أصلا أيام المدرسة أو الجامعة، وهذا ما يمكن أن نتوقعه بين جماعة من الشباب، إلا أن النسبة لم تنخفض بين كبار السن الذين أجابوا على أسئلة الاستبيان. ولم يكن غريبا أن يعود خريج الجامعة من خارج البلاد ويشغل منصبا في أيبادان ليجد نفسه محاطا بمجتمع أفراده ليسوا غرباء عليه بل كلهم من أبناء بلدته ورفاق مدرسته القدامى وهكذا تتدعم من جديد صداقة الأمس.

عامل آخر ساعد على المزيد من دعم شبكة علاقات الصداقة بين أبناء النخبة ونعني به صغر حجم النخبة وتمركز أعضائها في العواصم القومية أو الإقليمية. وحتى لو لم يتجمعوا في الأحياء الغنية فان امتلاك سيارة وحرية استخدامها يجعل التفاعل الاجتماعي بينهم أمرا ميسورا. وإذا كانت الولائم المشتركة الرسمية والدعوات الاجتماعية أقل حدوثا بينهم بالقياس إلى ما يحدث بين المستوطنين الأوروبيين إلا أن لديهم البديل عن ذلك ونعني به حفلات الزواج الضخمة أو حفلات التعميد وهي أمور شائعة بينهم يشتركون فيها جميعا. ويتم الزواج عادة بين أشخاص من أبناء العائلات التي تضم عديدا من المتعلمين وهو ما من شأنه أن يخلق علاقات جديدة بين أعضاء النخبة.

وتعتبر درجة التلاحم بين أبناء النخبة الإفريقية أمرا له دلالته الاجتماعية

العلمية لأسباب عدة. أولها أن أعضاء هذه الفئات يخلقون أنماطا جديدة من القيم لتحديث المجتمعات الإفريقية. وطبيعي أن هذه القيم الجديدة ستلقى قبولا ودعما سريعا بين جماعات تربطها علاقات اجتماعية مفتوحة، وسوف تتوحد القيم بمجموع النخبة وتصبح تعبيرا مطابقا لها في نظر جماهير الناس، كما تعتبر مرجعا دالا على سلوكها. ومن ناحية أخرى فان قوى التحكم الاجتماعي تكون أقوى داخل الجماعات ذات الصلات الاجتماعية الوثيقة. وكل من ينحرف عن أنماط السلوك المقبولة تعزله الجماعة عنها ويشعر هو بوطأة هذه العزلة ويصبح الابتكار أو التجديد بين أعضاء النخبة الموجودين أمرا أكثر صعوبة ويتأكد طابع التماثل والاتساق بينهم.

نخبة الدرجة الثانية:

نركز انتباهنا في هذا الباب على الحديث عن أكثر أبناء النخبة ثراء واوفرهم تعليما بينما نركز حديثنا في الباب السابق على العمال اليدويين في المدن. ولكن توجد بين الفئتين فئة ثالثة هي فئة الكتبة ومعلمو الابتدائي. وتتراوح مرتبات هؤلاء السنوية فيما بين 150 و 500 جنيها إسترلينيا، وهو دخل أقرب إلى دخل الفلاح والحرفي منه إلى النخبة خريجي الجامعة. ويحول الفقر دون محاولاتهم لصبغ أسلوب حياتهم بالصبغة الغربية.

ولا يزال هؤلاء الكتبة والمعلمون من الشباب، ويوضح إحصاء فانا عام 1960 أن ما يقرب من أربعة أخماس الكتبة دون الخامسة والثلاثين من العمر. ولا يقنع أكثرهم بواقعهم إذ لا يرون فيه نهاية المطاف لمستقبلهم العملي.

وأيا كان نوع التدريب المهني الذي تدربوا عليه إلا أنهم لا يزالون يأملون في الدراسة من جديد للحصول على المؤهل اللازم لدخول الجامعة أو أن يواتيهم الحظ السعيد ويقع عليهم الاختيار ضمن بعثة دراسية فيما وراء البحار فينعمون بمكانة اجتماعية تماثل مكانة خريج الجامعة. وتقف ثلاث سنوات دراسية فقط فاصلا بين وظائفهم الراهنة وبين آمالهم التي يطمحون إليها وينعم بها أبناء النخبة. وتبين لنا أن الكثيرين من الإفريقيين المنتسبين إلى الجامعة قضوا ما يقرب من عشر سنوات يعملون في وظائف تخرجهم

من المدرسة، ويمثل نجاحهم هذا مثالا لمن دونهم إذ يؤكد أن على المرء إلا يفقد الأمل أبدا.

ويشغل أعضاء نخبة الدرجة الثانية موضعا هاما في تلك الدول التي بها نخبة ثرية واسعة الحجم نسبيا. إذ يتطلع أولئك دوما إلى الانخراط في صفوف النخبة ومشاركتها ثراءها وامتيازاتها، ويعرضون أنفسهم لكثير من مخاطر الفشل ومشاعر المرارة ثم أخيرا يسقط عنهم قناع الوهم ويكون هذا هو حصادهم.

الباب الثالث

تحول المؤسسات

٦ عمليات التحول

حددت الفصول السابقة الخطوط العريضة لحجم التحولات التي طرأت على غرب أفريقيا خلال القرن الحالي. وتبين لنا أنه مع تصدير المحاصيل الزراعية التجارية والمواد الخام الصناعية ثم أخيرا إقامة صناعات تحويلية محلية دخلت الدول الإفريقية مجال اقتصاد السوق العالمي وظهرت المدن الحديثة على مرمى البصر من القرى التقليدية. وتحولت المستعمرات التي رسم الأوروبيون حدودها إلى دول مستقلة ونشأت لهذه المستعمرات حكومات قومية تسيطر على مناطق أوسع مساحة من الوحدات السياسية التقليدية وأكثر منها ازدحاما بالسكان بالقياس إلى كل الوحدات السياسية التقليدية منذ عهد إمبراطوريات السافانا في العصور الوسطى. وفرضت نظم قانونية موحدة وأصبحت إلى حد ما بديلا للعديد المتباين من النظم التشريعية العرفية. وسادت المبادئ والأسس البيروقراطية لتنظيم الأعمال في القطاع الحديث أي في مجال الأعمال والخدمات المدنية وفي المؤسسات الاقتصادية الكبرى. وكانت هذه النظم في تناقض حاد مع طبيعة العلاقات السائدة بين الجماعات العرقية في

المجتمعات التقليدية. و أمسكت بزمام السلطة في نهاية المطاف جماعات صغيرة من النخبة ذات الثقافة الغربية، بيد أن أعضاء هذه الجماعات صاحبة الامتيازات الجديدة هي في الغالب الأعم سليلة بيوت متواضعة فقيرة لفلاحين أميين.

ويمكن القول أن دول غرب أفريقيا تهيأت لها إلى حد كبير كل متطلبات المجتمعات الحديثة والصناعية. ولكن الدولة الاستعمارية فرضت في كل حالة نظمها ومؤسساتها على مستعمراتها. فقد فرضت الدول الاستعمارية الأشكال الأولى للحكومة المركزية والنظم التعليمية والتشريعية على جميع المجتمعات الإفريقية الخاضعة لسيطرتها بمعنى أن كل تلك النظم والمؤسسات لم تولد ولادة طبيعية. إن أي إنسان يستطيع أن يخمن ما كان عساه أن يحدث لو أن الدول الأوروبية اكتفت بدعم علاقاتها التجارية مع الشعوب الإفريقية دون فرض حكومة عليها. حقا أن ليبيريا لم تكن مستعمرة إلا أنها لا تعطينا مثالا عن التطور الطبيعي المحلي، ذلك أن الفئات الحاكمة فيها جاءت كلها من بين صفوف الليبيريين - الأمريكيين الغرباء. وهكذا خلقت الحقبة الاستعمارية القاعدة السياسية للدول الحديثة وهيأت لها الأساس اللازم للتطور الاقتصادي والاجتماعي مستقبلا. وتزايدت سرعة معدلات النمو فيما بعد كلما دنت هذه الدول من الاستقلال وبعده. وعكست خططها الاقتصادية تطلعاتها التي كان بالإمكان تحقيقها مع استمرار استيراد رأس المال والمهارات الفنية من الخارج.

ولكن من المسلم به أن إنجاز هذه المخططات رهن بتعبئة موارد كل دولة. ويستلزم النجاح هنا ملاءمة المجتمع التقليدي للوفاء بالاحتياجات الحديثة. ولهذا فان اهتمامنا لن يتركز على الدرجة التي يمكن أن تصل إليها الدول الإفريقية فيها تقتبسه أو تأخذه من الغرب بل على سرعة ومرونة هذه الدول في تعديل المؤسسات المحلية الأهلية وتغييرها. ومن ثم فان التأكيد على التحولات الداخلية التي تجري بفعل مؤثرات من داخل المجتمعات ستحجب اهتمامنا بالتحولات التي تجري بفعل المؤثرات الخارجية ويلجأ علماء الاجتماع لهذا السبب للنظريات التطورية في محاولاتهم فهم عمليات التغير هذه ونعرف أن هذه النظريات كانت سائدة في القرن التاسع عشر ثم سقطت عندما افترض دعاتها وجود، مراحل متعاقبة تسير على خط

واحد مستقيم وتمر بها كل المجتمعات (واستخلصوا من هذا أن الشعوب المتخلفة لا يزال أمامها طريق طويل عليها أن تقطعه قبل أن تلحق بالأمم الصناعية الغربية - هذا إن كان بإمكانها أن تلحق بها أصلا) أو لأنهم كانوا فيما يبدو أكثر اهتماما بالأصول التي نشأت عنها المؤسسات الإنسانية وبنوا محاولاتهم لإعادة صوغ النظريات التاريخية على شواهد مشكوك في قيمتها. وأغفل هؤلاء انتشار الأساليب التكنيكية والأفكار، ولكنهم حين فعلوا هذا أكدوا وقوع عملية التحول من داخل المجتمعات، وكانوا على صواب فيما ذهبوا إليه على الرغم من أن تفسيراتهم لهذه العملية تبدو لنا اليوم تفسيرات ساذجة وغير مقبولة. واليوم وعلى الرغم من الاتساع المطرد للهوة التكنولوجية الفاصلة بين أحدث المكتشفات في الشعوب الصناعية وبين الأدوات والطرق التي يستعين بها الفلاح والحرفي في البلدان المتخلفة إلا أن الاعتقاد السائد أن دول العالم الفقيرة قادرة على تطوير ذاتها سريعا لتلحق بمستوى معيشة المجتمعات الصناعية. بيد أن التطور والنمو لن يتحققا لمجرد التعبئة العامة لكل الجهود الخيرة حتى وان افترضنا أن هذا أمرا ميسورا، وإنما يتعين على الأمم الغنية مساعدة الأمم الفقيرة للإفادة على نحو أمثل بكل مصادر ثروتها ومواردها الذاتية. وهذا هو السبب في أن العلماء يسعون لاكتشاف الميكانيزمات الضرورية لتحقيق التحولات الاجتماعية السريعة بينما يسعى رجال الأعمال إلى توجيه مساعداتهم العملية إلى حيث تحقق لهم نموا اقتصاديا أكبر ومستمرا.

ولقد عمدنا طوال صفحات هذا الكتاب إلى التأكيد على التحولات التي تحدث من داخل المجتمع في أفريقيا الغربية وعلى ملاءمة المؤسسات المحلية التقليدية. ولم يتجه علماء الاجتماع دائما إلى دراسة التحولات وفق هذا المنهج. وعلى الرغم من أن أكثر نظريات الأمس أصبحت نظريات بالية إلا أنها لا تزال باقية وماثلة في كثير من الاتجاهات الشائعة اليوم. فقد كانوا في الماضي يأخذون «الثقافة» مقياسا ومرجعا دون «المجتمع»، وتحدد معنى «الثقافة» بأنها مجموعة من السمات المتباينة والمستقرة والتي تتضمن كلا من الموضوعات المادية، والأنماط السلوكية. وبديهي أن التمايز بين الثقافة الإفريقية و الثقافة الأوروبية في ضوء السياق الإفريقي هو تمايز واضح وصارخ. وفسر العلماء التحول الاجتماعي بأنه عمليات تراكم أو

اقتباس ثقافي حيث يقتبس أبناء ثقافة ما - وهم الإفريقيون عادة - عناصر من الثقافة الأخرى نظرا لعجز ثقافتهم عن توفير السمة الملائمة للمرحلة. ويصبح بالإمكان في أسوأ الأحوال حساب عدد السمات المقتبسة كمؤشر للتراكم أو الاقتباس الثقافي. ويرفض علماء الاجتماع اليوم مثل هذا المنهج. بيد أن ما يثير الدهشة أننا لا نزال نراه ماثلا لدى بعض الأوروبيين حين يكتشفون فجأة أحد معارفهم الإفريقيين - أنيقا في ملابسه الغربية، طليق اللسان في حديثه بالإنجليزية أو الفرنسية، بادي التشبع بالثقافة الغربية ولكنه متمسك بآراء عن علاقات الأسرة مناقضة تماما لما هو متعارف عليه في المجتمع الأوروبي، أو أنه يشارك في شعائر وطقوس دينية تقليدية. وينتاب الأوروبيون نفس الشعور القلق حين يرون شكل الحكومة النيابي القائم في الدول الجديدة يعمل بأسلوب مختلف عما هو سائد في الدولة الاستعمارية الأم ومغايرا لما قصد إليه، رواده الذين أدخلوه إلى بلادهم.

إن عالم الاجتماع لا يهتم بالدرجة الأولى بعناصر السلوك غير المترابطة والتي يمكن وصفها بالعرف السائد بين الناس، ولا بمظاهرها المادية التي لا تعدو كونها رموزا، ولكنه يركز اهتمامه على العلاقات القائمة بين الناس والتي تحدد الأنماط العامة لسلوكهم. والتحول الاجتماعي تحول في هذه العلاقات - تحول في شكل العلاقة بين الناس وفي عدد ونمط العلاقات المشتركة بين الأفراد. ولهذا فإننا حين ننظر إلى المجتمع الإفريقي المعاصر نجد أن العلاقة بين الأب و بين الابن في مناطق الحضر، أو بين النخبة، كثيرا ما تتباين بوضوح وتختلف عن العلاقة القائمة في المجتمع التقليدي. إن ساكن الحضر يصوغ علاقات جديدة - مع صاحب العمل ومع النقابيين وكلها علاقات لم تكن موجودة في أفريقيا قبل مرحلة الاستعمار وهذه هي التحولات التي تعنينا هنا.

نعرف أن كل فرد من أفراد المجتمع له اهتمامات أو حاجات أساسية مادية ووجدانية معا. فلا بد من أن يرتزق ليعول نفسه وعائلته، وينشد أيضا الأمن - بمعنييه الاقتصادي والنفسي. وفي سبيل دعم هذه الاهتمامات يحدد لنفسه عددا من الأهداف التي تحددها بشكل واسع فضفاض تكنولوجيا المجتمع وقيم أبنائه وشخصيته هو. بيد أن هذه الأهداف نادرا ما يتسنى تحقيقها بمعزل تام عن بقية المجتمع ومن ثم يتعين عليه التعاون

مع الآخرين في روابط واتحادات اجتماعية متباينة. وتعتبر الأسرة والجماعة العرقية وجماعة العمر الروابط النمطية في المجتمعات الإفريقية التقليدية، وتعتبر النقابة الحرفية والنقابة المهنية والحزب السياسي الروابط النمطية في المجتمعات الحديثة. ويصبح التفاعل القوي بين أعضاء مثل هذه الروابط ممكنا في حالة واحدة فقط، وذلك حين يسلك كل منهم وفق ما يتوقعه الآخرون، ويسمى مثل هذا السلوك المعيار أو الدور للشخص المعني.

ويمكن القول أن القدرة على التنبؤ بالسلوك رهن بطائفة مشتركة من القيم التي يؤمن بها أعضاء الرابطة وبالخبرة المتراكمة عن السلوك في الماضي. وهكذا فقد يؤمن بأن السرقة جزاؤها العقاب أما لأنه يشارك بقية أبناء المجتمع في اعتقادهم بأن السرقة خطأ، أو لأنه بحكم خبرته الذاتية يؤمن بأنها تقضي إلى العقاب عادة. وإذا كان سلوك المرء قريبا من المعايير المتوقعة فانه يلقى المديح والجزاء، وإذا انحرف عما يتوقعه رفاقه فانهم سيوقعون عليه الجزاء ضمانا لتماثل المجتمع واتساقه. ولكن أعضاء الرابطة نادرا ما يكونون متكافئين من حيث السلطة التي تمكنهم من إرغام رفاقهم، فالبعض قادر على توقيع الجزاء الذي يكفل التوافق مع توقعاته، بينما يشعر الضعيف بعجزه وأنه مكره على العمل لا وفق أهدافه هو بل لإرضاء توقعات الآخرين - ولا يرى عالم الاجتماع في الرابطة الاجتماعية مجرد تجمع لأفراد بل يراها ممثلة لنمط العلاقة القائمة بينهم حيث يقوم كل عضو بدور يتلاءم مع مكانته الاجتماعية أو مع وضعه في الرابطة. ويطلق عادة على مثل هذا النمط من العلاقات بنية الرابطة. وقد يفيد مصطلح البنية ضمنا نمطا ثابتا (استاتيكيا) وقد يحسن وصفه بعبارات استاتيكية إلا أنه ليس ثابتا بالضرورة.

ويتألف المجتمع من عدد من الروابط التي تشكل فيما بينها بنيته الكلية. ويستطيع المرء أداء عدد من الأدوار داخل الرابطة الواحدة، فهو في الأسرة زوج وأب في آن واحد. ومنه كعضو في روابط مختلفة يجد أمامه مدى واسعا ومتباينا من الأدوار. وينبغي أن تكون كل هذه الأدوار متسقة مع بعضها، ذلك لان التنافر يفضي إلى حالة من التوتر الوجداني حيث ينشد المرء وسيلة لإرضاء توقعات الآخرين، كما يفضي إلى الإحباط حيث يفرض الآخرون العقوبة عليه بسبب فشله في التوافق مع توقعاتهم. وقد ينزع المرء

إلى اعتبار هذه الأدوار أنماطا سلوكية محددة. ولكن ثمة فسحة أو درجة من الانفراج أمام الفرد في كل الأدوار - وهي غالبا الفجوة الفاصلة بين أسمى التوقعات المتمثلة في القيم الخلقية و بين مستوى آخر أدنى يقنع به المرء دون خوف من عقاب يأتيه على يد رفاته. ولكن بعض الأدوار تكون غير محددة بوضوح في مواقف التحول. إذ يشعر الأب من النخبة أن الواجب يقتضيه بأن يكون إزاء أبنائه أقل تسلطا مما كان عليه أبوه معه. ولكن أقل إلى أي درجة ؟ ليس ثمة معيار متفق عليه. فبعض الأدوار تجري محددة داخل سياق متميز فقط، وبعضها الآخر أكثر انتشارا. ولهذا يميل المرء نحو توقع معايير معينة للسلوك تأتيه من شيخه التقليدي لتحكم كل نشاطاته، حيث نرى الكاهن في المجتمع الحديث لا يمكنه أبدا الفكاك من وضعه الكهنوتي. ولكن يمكن القول بوجه عام أن الأدوار المنتشرة أكثر شيوعا في المجتمع التقليدي عنها في المجتمع الحديث. وهذه المرونة في تحديد الأدوار تعطي الفرد حرية للمناورة في محاولاته من أجل بلوغ أهدافه.

وهكذا يمكننا النظر إلى بنية المجتمع من منظورين مختلفين، فنحن من ناحية نلحظ العلاقات بين أعضاء روابط اجتماعية معينة، والجهد لتحقيق الاتساق بين هذه العلاقات والتعديل والملاءمة في العلاقات كلما كان الأفراد مجبرين على تعديل توقعاتهم عن أدوار الأعضاء الآخرين. ونلحظ من ناحية أخرى الفرد عضوا في عديد من الروابط ويحاول بلوغ أهدافه التي حددها لنفسه وفي الوقت ذاته يسعى لإشباع التوقعات الملائمة لأدواره المتباينة. ولعل دراسة الطريقة التي يحل بها المرء التضارب بين أدواره هي مهمة عالم النفس، ولكن يمكن القول أيضا بأنها مهمة عالم الاجتماع بالمثل نظرا لان الكثيرين تجمعهم ظروف واحدة فضلا عن أن الحل الذي ينتهون إليه لمشكلاتهم هو محصلة جهودهم لتحديد أدوارهم من جديد.

المدرسة الوظيفية ومدرسة الصراع.

أغفل هذا المخطط العام لمفهوم البنية الاجتماعية طابع التنافس بين النظريات المتباينة السائدة عن طبيعة المجتمع. ونجد هنا وجهتي نظر متباينتين إحداهما للمدرسة «الوظيفية» أو «التكاملية Functional or Integrational» والثانية لمدرسة «الصراع» Conflict حيث تطرح كل منهما

طرازا للمجتمع يتسم بأنه صواب من حيث الاتساق المنطقي. بيد أن جدوى أي منهما رهن بالأسئلة التي يطرحها المرء فلو سألنا «ما الذي يحافظ على بقاء هذا المجتمع ؟» فان الطراز الوظيفي أهل بأن يقدم لنا الإجابة. وإذا سألنا «كيف تتغير المجتمعات ؟» فان طراز الصراع قد يكون أكثر ملاءمة للإجابة على هذا السؤال. ولكن اختيار الطراز من قبل إنسان يجري تحليلا لمجتمعه إنما يعكس إدراكه لوضعه في المجتمع. فأصحاب الأوضاع الاجتماعية المتميزة يرون أدوارهم ذات طبيعة وظيفية داخل مجتمع متكامل، أما المحرومون من الامتيازات فانهم يؤكدون تناقضهم وصراعهم مع أصحاب الامتيازات (كثيرا ما نرى هذا التمايز واضحا تماما في عديد من النظريات المتباينة عن بنية المجتمع التي يؤمن بها أبناء الطبقات المختلفة، إذ يؤكد أبناء الطبقات العليا طابع التكامل بينما يؤكد أبناء الطبقات الدنيا طابع الصراع). وجدير بالذكر أن القسط الأكبر من نظرية الصراع الحديثة مأخوذ من كارل ماركس. ولقد سادت النظريات الوظيفية علم الاجتماع الغربي خلال العقود الأخيرة، ويرجع ذلك إلى رد الفعل ضد اندفاعه النظريات الثورية والى عزوف البعض عن الماركسية كما يرجع كذلك إلى تأكيد علماء الانثروبولوجيا على التكامل الوظيفي للمجتمعات الصغيرة ذات البنية البسيطة التي كانت موضوع دراستهم.

إن الطراز الوظيفي أو التكاملي للمجتمع يؤكد على اتساق القيم التي يؤمن بها أبناء المجتمع. وتتم صياغة أدوار الأفراد وفق هذه القيم ومن ثم تصبح توقعاتنا عن الدور مسألة تكميلية. ونجد معايير المجتمع مقبولة ومسلم بها من قبل كل أبناء المجتمع ويدافعون عنها ويلقن المجتمع الشبيبة هذه القيم. والمعايير خلال عملية التنشئة الاجتماعية. ويوصف كل امرئ بالانحراف إذا ما سلك سلوكا منافيا لما هو متوقع منه (إذ يقال عنه أنه منحرف وليس مجددا أو صاحب بدعة نظرا لما ينطوي عليه اللفظ الأول من معنى استهجاني) ويحاول الآخرون من أبناء المجتمع تقويمه قسرا عن طريق ما يفرضونه عليه من جزاءات ابتغاء الحفاظ على قيم المجتمع ومعاييره. وهكذا يستعيد المجتمع وضعه القائم مسبقا، ويتحدث المرء عن المجتمع باعتباره كيان في حالة اتزان - أما بمعنى أن نمط العلاقات نمط ثباتي (استاتيكي) غير متغير أو بمعنى أن كل تغير تعقبه عودة إلى الوضع

السابق.

وبديهي أن هذا الطراز لا يتصور حدوث تغير داخل البنية، ولكن دعاة النظرية الوظيفية لا يسعهم إنكار أن التغير حقيقة واقعة. وينزعون إلى تفسير التغير حسب طرق ثلاثة: - أولا: عدم التصدي لانحراف المرء أو عدم احتوائه عن طريق توقيع العقوبة عليه من جانب الآخرين، مما قد يؤدي أخيرا إلى قبول بدعة ومن ثم إعادة بناء الأدوار في صيغة جديدة. ثانيا: - بينما يبدو الطراز الوظيفي مناسبا لتفسير المؤسسات كأجزاء مفردة أو المجتمعات الصغيرة ذات البنية البسيطة إلا أن مظاهر التعقد في المجتمعات الحديثة لا تسمح بإمكانية التجانس والتوافق بين قيم ومعايير كل مؤسسة أو جماعة. ومن ثم فان الأفراد سيتوقعون دورا مناقضا مما يدفعهم إلى حسم هذا التناقض عن طريق تغيير أدوارهم. ولكن يظل المصدر الأساسي للتغير كامنا خارج المؤسسة أو المجتمع. ثالثا: يبدو التغير بناء على هذا وكأنه نتاج مواءمة للعلاقات بحيث تواجه القوى الخارجية. ولهذا فإننا حين ذهبنا من قبل إلى وصف الدور المتغير للحكام التقليديين سلمنا مقدما بوجود اتساق كامل في توقعات الناس بالنسبة لدور الحاكم وشيوخه وشعبه. ويعتلي الضابط الإداري المسرح مطالبا الحاكم بأن يأخذ أوامره منه دون شيوخه (ومهدوا بعزل «الحاكم غير الصالح»). ويتحول الحاكم إلى حاكم مطلق «أوتوقراطي» أو ربما يحاول اللجوء مباشرة إلى شعبه متجاوزا شيوخه. وينشأ هنا نمط جديد من العلاقات وان ظل الممثلون هم أنفسهم.

ويرتكز طراز الصراع على مقدمة أساسية هي عدم تنافر المصالح الفردية الناتج عن التوزيع غير المتكافئ للثروة أو السلطة أو الأمن في المجتمع، فالناس في جهادهم من أجل الأهداف المشتركة قد يتفقون أو لا يتفقون على الوسائل التي ينبغي اتباعها. إن فريقا من المرشحين لمنصب كبير قد يلتزمون نهجا واحدا في صراعهم على المنصب، ولكن العمال الذين يعملون في مجال واحد قد يؤكدون ويدعمون مطالبهم عن طريق إضراب عام بينما يطالب صاحب العمل بالتحكيم. ويركز طراز الصراع على السلطة - قدرة كل حزب على تحقيق مراميه من خلال تحديه لمعارضة الآخرين. ويغفل الطراز الوظيفي هذا العنصر، بينما ينطلق طراز الصراع من الاعتقاد بأن كل حزب داخل حلبة الصراع يصوغ نسته الخاص من

القيم التي تتلاءم مع مصالحه، ويعمل جاهدا على الفوز بموافقة أعضاء الحزب المعارض وقبولهم لهذه القيم. وهذا هو السبب في أن سيطرة الفولاني على ولايات الهاوسا في شمال نيجيريا لم تصادف نفورا من العامة إذ أمكن بنجاح تبرير السيطرة على أساس من العقيدة الإسلامية. وتنظر نظرية الصراع إلى المجتمع باعتباره في حالة تفاعل مستمر نظرا لان كل فرد وكل جماعة يجدون بحثا عن النجاح الأمثل.

نعود لنؤكد من جديد أن هذين الطرازين المتعارضين تماما من حيث منطلقات كل منهما، هما وسيلتان لتفسير المجتمع. واستخدام أيهما من شأنه أن يحدد اختيارنا للمادة والمعلومات التي تفسر بها المجتمع ونمط التغير الاجتماعي موضوع الدراسة وحري بنا ألا نغفل جانب التلاقي بين الطرازين. فالطراز الوظيفي يقبل بفكرة التغير الاجتماعي لدرجة كبيرة. كما أن طراز الصراع لا يذهب إلى القول باستحالة تصالح العناصر المتصارعة وتوافق مصالحها حينا. ولعل الأرجح هو القول بأن الطرازين قد يصلان إلى نقطة يشعران فيها أن مواصلة السعي لبلوغ أهدافها لن يحقق لهما مزيدا من النجاح ومن ثم ينهيان الصراع ويقبلان كشيء حتمي لا مفر منه طابع عدم التكافؤ بين الجانبين، وبهذا يظل ثمة مصدر كامن للصراع.

وقد يبدو متناقضا القول بأن الصراع يسهم في تلاحم المجتمع، وأن له جوانبه «الوظيفية» ولكن الصراع بين الأفراد قد يدعم المعايير التي يرتكز عليها المجتمع.

ويفسر الطراز الوظيفي التغير باعتباره نتيجة قوى خارجية عن النظام، بينما يذهب طراز الصراع إلى أن التغير كامن في باطن عملية التفاعل المستمرة بين أصحاب المصالح المتضاربة وبين الأهداف المنشودة. وجدير بالذكر أن القسط الأكبر من التحولات التي نشهدها اليوم في غرب أفريقيا هي على ما يبدو نتيجة تأثير الغرب على المجتمعات القبلية وهو ما يدعونا إلى النظر إليها وفق الطراز الوظيفي وحده ولكننا حين نفعل ذلك فإننا نغفل جوانب الصراع الكامنة في المجتمع التقليدي والتي تأخذ صورا وأشكالا جديدة في الحياة المعاصرة.

لهذا فإننا سنعمد من ناحية إلى وصف الأساليب التكنيكية الحديثة التي أدخلها الغرب وأرغمت الناس على خلق علاقات جديدة. فالصناعة

التحويلية لا يمكن إنشاؤها ودعمها في مجتمعات قائمة على أساس الجماعات العرقية، ذلك لان المدن تعني ضمنا توفر قدر كبير من الحركية الجغرافية للناس. وهنا يدخل ممثلون جدد في مؤسسات تقليدية - على نحو ما يدخل الضابط الاستعماري الإداري في حكومة المجتمع المحلي - وهو ما يستلزم بالضرورة إعادة صوغ العلاقات صياغة جديدة. ونرى من ناحية أخرى أن الأدوار الجديدة المتاحة والأشكال الجديدة للثروة القائمة الآن في غرب أفريقيا يمكن أن يفيد بها الإفريقي لتحقيق أهداف يتصورها بداية في ضوء القيم التقليدية. ونحن أميل إلى الاعتقاد بأن دخول كل تكنيك غربي أو قيمة أخلاقية غربية إنما يفضي إلى حدوث تغير في الأنماط المحلية الأهلية للعلاقة. ويتعين علينا كذلك أن ندرس درجة امتصاص الأنماط الاجتماعية المحلية لتلك العناصر الغربية، الوافدة دون أن يؤثر ذلك عليها، تأثرا خطيرا. وهذا هو السبب في أننا في باب التحولات الاجتماعية في مناطق الريف أكدنا على قدرة المجتمع على تجسيد التطور في بنيته دون النتائج المعطلة للمؤسسات والأساليب التكنيكية الجديدة.

مظاهر التضارب:

إن كلا من نظرية الصراع والنظرية الوظيفية تصوران التغير الاجتماعي، أو التغير في العلاقات الاجتماعية، على أنه نتاج حسم الأدوار والمصالح المتضاربة. ولنحاول معا اكتشاف هذه العملية بتفصيل أكثر.

قد يجد المرء نفسه في موقف يطرح عليه فيه الآخرون مطالب تتضارب مع مصالحه. مثال ذلك: أن رؤساء الموظف المدني الأفريقي يتوقعون منه أن يكون منصفا تماما وغير منحاز على الإطلاق في تعامله مع الجمهور، بينما يتوقع منه أبناء عشيرته أن يجد لهم وظائف يعملون بها أو أن يسدى إليهم جميلا ويفضلهم على سواهم، وطبيعي أن قيم البيروقراطية تنسجم مع أولئك المنحدرين من جماعتهم العرقية. مرة أخرى فان توقعات الآخرين قد تتضارب مع أهداف المرء الذاتية ذلك أن تطلعاته لبلوغ مستوى وظيفي رفيع في القطاع الحديث تصطدم برغبة أحد أقاربه الذي يتعين عليه العودة إلى قريته ليشغل منصبا رئاسيا يسبغ عليه في بلدته مكانة رفيعة مرموقة. ولا ريب في أن مظاهر التضارب هذه تخلق لدى المرء مشاعر

بالذنب والقلق كلما حاول تدبر مساره لبلوغ أهدافه. ومثل هذا المسار ينبع في نهاية الأمر من تقييمه لأهدافه الشخصية وقيمه من الجزاءات التي سيحاول الآخرون توقيعها عليه بحيث أن محصلة كل هذا تحدد سلوكه المرتقب.

وقد يكون نتاج هذا كله نمطا من أنماط ثلاثة:

أولا: قد ينجح المرء في تحديد دور لنفسه يختلف عما كان متوقعا منه بداية ولكنه مقبول من الآخرين نتيجة مشاورة أو مساومة. معنى هذا بعبارة أخرى نشوء نمط جديد من العلاقة.

ثانيا: ثمة طرق متباينة لتجنب مشكلة التضارب. إذ يمكن تقسيم الأدوار فقد يختلف سلوك المرء مع أقرانه من أبناء النخبة عما هو متوقع منه في القرية اختلافا جذريا ولكن طالما وأن أبناء عشيرته الاقربون لا يلحظونه في حياته وسط أبناء النخبة وكذلك لا يلحظه أقرانه خلال زيارته لقريته فإنه يستطيع - أن يتصرف في كل من الموقفين حسب ما هو متوقع منه وفق سياق الموقف دون خوف من عقاب سوى ضميره هو. كذلك بإمكان المرء أن ينيب عنه من يقوم بدوره، كأن يسأل الزعيم المسيحي شخصا آخر لينوب عنه في حضور شعائر دينية يسفر من مشاهدتها، ومن ثم فانه يرضي كلا من الجالية المسيحية المحلية وكذلك غير المسيحيين الذين يشعرون بأن أداء الطقوس عمل يؤثر مباشرة على رخاء المجتمع أو ما شابه ذلك. ويمكن أيضا إلغاء الأدوار التي تبدو شديدة العسر أو قطع العلاقات مع خلق مبررات لهذا السلوك مثل الزعم بأن مشاغل المرء تحول دون الوفاء بكل الالتزامات. وطبيعي أن مثل هذا التصرف هو الأسهل في المجتمع الحديث الشديد التعقيد، إذ نجد الأدوار متمايزة ومتخصصة جدا أكثر مما هو عليه الحال في المجتمع القبلي الذي تكثر فيه الأدوار وتنتشر.

وأخيرا فان المرء حين يعجز عن حسم هذه التوقعات أو المسارات السلوكية المتضاربة فان حالة القلق والإحباط تتفاقم عنده وتكشف عن نفسها في صورة مظاهر سلوكية منحرفة - عدوانا أو تخيلات مرضية.

ونلاحظ في المجتمعات التي يطرأ عليها تغير طفيف على مدى فترات زمنية طويلة أنها تخلق لنفسها عادة الوسائل التي تمكنها من التحكم في هذه التوترات ومعالجتها حتى لا تثير اضطرابا في المجتمع أو تصب أفراده

بالعجز والشلل، هذا بينما تغدو الوسائل التقليدية عديمة الجدوى في حالة التغير السريع، وتصبح هنا التفسيرات في ضوء العرافة والسحر أو المعتقدات الدينية القبلية أمرا غير مقبول. ولا بد وأن يمضي وقت طويل عادة حتى ترسخ السبل الجديدة وتصبح جزءا من بنية المجتمع.

وبدأ علماء الاجتماع في الوقت الراهن يدرسون عمليات المساومة التي تجري بين شخصين أو جماعتين حين تتضارب أهدافهما، ويدرس العلماء هذه العمليات في إطار نظرية اللعب - طائفة من الإجراءات الإحصائية ناتجة عن العاب المهارة (مثل البر يدج) والتي يتحرك من خلالها المستقبل أمام اللاعبين ويصبح بالإمكان التنبؤ بحصيلة اللعبة. ويبدو هنا أن أكثر الصراعات التي تنشب بين الأفراد أو الجماعات تدخل ضمن مجموعة ألعاب «لا صفر - الكل» بمعنى أنها ألعاب لا تتسم نتيجتها بالربح البسيط أو الخسارة البسيطة للاعبين المعنيين، وإنما هي ألعاب تتميز بأن درجات النجاح أو الفشل فيها لا نهائية وأنها لا تتوازن مع بعضها بالضرورة.

وهكذا يثابر كل لاعب على المناورة حتى يتوفر لديه أعظم قدر من فرص النجاح وتقل مخاطر الخسارة التي يهدده بها الآخرون إلى أقل حد ممكن. وإذا كانت نظرية الألعاب تعتبر أداة نافعة في فهم المواقف الاجتماعية للصراع، إلا أن قدرتها على التنبؤ بالنتائج ضعيفة جدا بسبب تعقد المواقف وما تنطوي عليه من عديد من المتغيرات المستقلة عن بعضها.

إن سبل حسم المصالح والأهداف المتضاربة قد تتنوع ابتداء من الكفاح المطلق غير المحدود بقيود وانتهاء بالحديث الودي الشديد الذي يدور بين المتصارعين وقد جلسوا إلى مائدة حيث يحاول كل إنسان يستبد به القلق أن يفهم وجهة نظر الطرف الآخر. وتنشأ في أكثر المجتمعات عديد من العمليات المتوسطة بين هذين القطبين المتناقضين. (ويذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن المجتمع أشبه «بنظام تحكم في التوترات») وقد تحدد هذه العمليات السلوك المنتظر من الأفراد المتنافسين وربما تحدد كذلك دور المحكمين. بيد أن الكثير من هذه العمليات والتي تتفق مع المجتمع الإفريقي التقليدي باتت قاصرة وغير ملائمة بالنسبة للظروف الحضرية الحديثة مثال ذلك: أن الزوج إذا ما تشاجر مع زوجته في القرية فان أقرب الناس إلى كل منهما يحاول حسم الخلاف بينهما بأن يدعو كلا منهما إلى اعتبار

المعايير المحلية والالتزام بها. ولكن أصبح هذا القريب بعيدا جدا اليوم عن المدينة مما يجعل مهمته هذه مستحيلة فضلا عن أن معايير العلاقات الزوجية لم تتحدد بعد بوضوح في المواقف الاجتماعية الجديدة. ونلمس محاولة لخلق عملية اجتماعية بديلة فيما تلجأ إليه نساء النخبة خلال لقاءاتهم في نواديهم وجمعياتهم. فقد يحدث أن تلجأ امرأة أثقلتها مشكلاتها إلى مناقشة هذه المشكلات في النادي مع غيرها من الزوجات آملة بأن تحث كل واحدة منهن زوجها للضغط على الزوج المعني حتى يلبي طلباتها، وهكذا تستبدل عون أعضاء النادي بعون الجماعة العرقية الذي فقدته.

ولكن على أي نحو يمكن أن يؤدي حسم تضارب المصالح إلى تحولات في البنية الاجتماعية ؟ انو مدى النتائج المتوقعة من لعبة «لا صفر - الكل» مدى لا نهائي. وإذا عبرنا عن ذلك بلغة المواقف الاجتماعية فان المدى يقع ما بين الرفض الكامل لأهداف الخصم الضعيف ابتغاء أهداف الطرف الأقوى. وبين المصالحة والتوفيق بين الاثنين على نحو يؤدي إلى تحديد جديد للعلاقات بينهما. وإذا تحدثنا عن ذلك في ضوء الجماعات دون الأفراد فسوف تبدو لنا نتائج أخرى واضحة للعيان.

فقد تتبنى الجماعة السائدة قدرا من مزاعم الجماعة الأضعف دون أن تغير شيئا من تكوينها. مثال ذلك: أن يوافق مجلس الشيوخ والزعماء التقليديين على مطالب الشباب المتعلمين في دعوتهم إلى بناء مدرسة في القرية. وقد يحدث أيضا أن يكون الرد على مطالب الجماعة الأضعف هو تغيير تشكيل الجماعة السائدة، كان يخصص لعدد قليل من شباب المتعلمين مقاعد في مجلس القرية ومن ثم يؤلفون جزءا من صانعي القرار ولا يسعهم بعد ذلك القيام بأي معارضة مفتوحة. وقد يحدث أخيرا أن يشعر الشباب بأن الإجراء الذي تم داخل جماعتهم العرقية إجراء عديم الجدوى و من ثم يتعين عليهم تشكيل رابطة جديدة تكرس جهدها لتطوير القرية وتدعو إلى ضرورة إدخال مجلس الشيوخ التقليدي بهيئة حاكمة أقدر على إدخال التحسينات اللازمة - مجلس حكومي محلي يجدون فيه لأنفسهم تمثيلا قويا وفعالا. ويتحدد نتاج أي صراع بين المصالح بناء على عدد من العوامل، ولا يمكن التنبؤ به إلا بقدر علمنا بها وقدرتنا على تقييمها.

ونحن نعتزم في الفصول التالية اختيار عدد قليل من المجالات التي

يمكن أن ندرس من خلالها عملية ملاءمة الروابط التقليدية ومعاييرها وقيمها، وكذلك قيام روابط جديدة قد تكون مدينة، أكثر مما هو ظاهر، للبنية الاجتماعية الأصلية في غرب أفريقيا.

7 الأسرة

ترتبط التغيرات في بنية الأسرة ارتباطا وثيقا بعمليات التحديث والتصنيع. حقا، كثيرا ما يدفع علماء الاجتماع بأن الأسرة النواة شيء ملازم بالضرورة للمجتمع الصناعي. ويسود الاعتقاد بأن عزل الأسرة النواة عن التجمعات الواسعة من الأقارب وأبناء العرق هو شرط ضروري لتوفر الحركة الجغرافية اللازمة إذا شاء الناس حرية التنقل من وظيفة إلى أخرى سعيا للاستفادة من مواهبهم إلى الحد الأقصى. فالمرء لا يسعه الكد لبلوغ مراميه المهنية إلا في الأسرة النواة حيث يتحرر من دعاوى أبناء عشيرته. ومن المعروف أن القيم السائدة في الأسرة النواة تختلف عادة عن قيم الجماعة العرقية. إذ بدلا من التسلسل الهرمي هنا، واقتران السلطة بالعمر تنشأ في الأسرة النواة علاقات أكثر انتشارا ووجدانية ويظهر في الأسرة النواة أيضا اهتمام أكثر بالفرد والمبادرة الفردية والتحصيل ويكون لهذا الغلبة على إحساس النسب الذي يشيع في الجماعات العرقية. ونلاحظ أن من ولدوا في كنف أسر تقليدية ولكنهم يعيشون اليوم بين أبناء النخبة ذوي الثقافة الغربية قد يكشفون عن هذه السمات المتباينة في شخصياتهم،

ولعل ما هو أهم يتمثل في أثر قيمهم الجديدة ووضعهم الاجتماعي الراهن على شخصية أطفالهم مستقبلا. ونحن نقرن ما بين النزعة الفردية والتحصيل الفردي بعملية الابتكار والتقدم في المجتمعات التي تمر بتحولات سريعة. إلا أن البيروقراطية قادرة على ترسيخ علاقة النسب باعتبارها صفة أساسية في أبنائها، بينما نتوقع أن يعمل الناس كفريق. ويميل علماء الاجتماع الأمريكيون إلى الاعتقاد بأن أسرة الطبقة المتوسطة في بلادهم تشكل عنصرا ضروريا وحيويا للمجتمع الصناعي. هذا بينما يكشف مثال اليابان عن أن البلد قد يصبح بلدا صناعيا راقيا ويظل محافظا على تجمعات أسرية واسعة وقوية. لذا فانه من العسير علينا أن نقيم نمط بنية الأسرة الذي تحتاج إليه غرب أفريقيا في الوقت الراهن.

ولكن حتى لو لم نستطع دائما تقييم أثر التغيرات في بنية الأسرة فإننا لا نستطيع تجاهل حدوثها. إذ ما دام الناس رجالا ونساء، ينزحون إلى المدن الحديثة فان علاقاتهم بجماعاتهم العرقية ستضعف حتما إلى درجة ما - أما كيف والى أي حد فهذا ما سوف نناقشه فيما بعد في هذا الباب.

وثمة عامل هام في غرب أفريقيا وهو أن الهجرة إلى المدينة تمت على نطاق صغير نسبيا، ولا تزال الغالبية من الناس باقية في الخلف، أي في تجمعاتهم التقليدية، ولا تزال الجماعات العرقية باقية كوحدات قادرة على الحياة. ولو لم تكن كذلك لفقدت وبمعدل سريع ولاء أعضائها الغائبين. وينعكس واقع البنية الاجتماعية المتغيرة في الحجج الملحة الدائمة - هل الأسرة الواسعة عقبة في طريق التطور ؟

ولا ريب في أن أنماط التغير في بنية الأسرة في ولايات غرب أفريقيا ستتباين وتتنوع بالضرورة. فثمة فوارق واضحة تحدث في الأنماط التقليدية للعلاقات كما وأن أثر الهجرة إلى المدينة على سبيل المثال لن يكون واحدا في كل الأحوال. مثال ذلك: أن المرأة من شعب الابو التي اعتادت العمل دائما مع زوجها في مزرعته مكونة معه مشروعا اقتصاديا مشتركا، ستدرك حالة التفسير عندما تسعى في المدينة بحثا عن مهنة منفصلة عن عمل زوجها، وكذلك المرأة من شعب يوروبا التي اعتادت العمل مستقلة دائما عن زوجها لن تجد حياة المدينة شيئا غير مألوف بالنسبة لها من هذه الزاوية. وسوف تؤثر حياة المدينة أيضا، وبسبل جد متباينة، على العلاقات الأسرية

لأصحاب المكانات الاجتماعية المختلفة - عضو النخبة أو الكاتب البسيط أو الحرفي أو العامل غير الماهر.

ومع هذا فان كل من ينزح للحياة في القطاع الحديث في غرب أفريقيا لا بد وأن يعدل بدرجة ما من البنية الأسرية وتصبح التوترات أمرا حتميا في هذا الموقف من التغير الاجتماعي. ونلاحظ أن الكثيرين من الرجال والنساء ليسوا على يقين من نمط العلاقات الزوجية التي يريدونها، ويجدون صعوبة في مواءمة قيمهم التقليدية مع القيم المكتسبة حديثا من خلال دراساتهم الغربية ومن خلال السينما والصحف والمجلات ومن خلال مشاهداتهم (التي يسيئون تفسيرها عادة) لأنماط السلوك في البيوت الأوروبية. ولكن ما أن تتم صياغتها حتى تختلف توقعاتنا لأنماط سلوك الرجال والنساء المتعلمين عن توقعاتنا لأنماط سلوك آبائهم. ونلاحظ كذلك أنه على الرغم من أن الزوج والزوجة قد تلقيا قدرا متساويا من التعليم الغربي وعلى الرغم من أنهما يعترفان صراحة بنفس القيم إلا أن ما يتوقعه كل منهم من زواجه أو من الدور الاجتماعي لزواجه قد يختلف اختلافا بينا مما يسبب العديد من الضغوط والتوترات التي قد تفضي إلى الطلاق. وقد تؤدي المواقف الحديثة إلى تفاقم الصراعات الشائعة في المجتمع التقليدي - مثل المنافسة بين الاخوة غير الأشقاء أو رغبة الزوجة من أبناء شعب يوروبا في أن تصبح أكثر استقلالا من الناحية الاقتصادية عن زوجها وهو ما يتعارض مع حاجته إلى خدماتها.

الدور الاجتماعي في الحياة الزوجية:

لم يكن اختيار المرء لزوجه أمرا معدوما في المجتمعات التقليدية على الرغم من أن جل إجراءات الزواج كانت تتم على يد آباء وأخوة العروسين بل لقد كانت الخطبة أثناء الطفولة أمرا شائعا أحيانا بين عديد من الجماعات العرقية. وكثيرا ما تسمع اليوم عن العامل غير الماهر الذي يعيش في الحضر وقد أدخر قدرا كافيا من المال ليكمل به قسطا من صداق الزواج ويرسله إلى أبويه سائلا إياهما أن يبحثا له في القرية عن فتاة ملائمة ليتزوج بها عند عودته من المدينة. بيد أن جمهرة المتعلمين من أبناء غرب أفريقيا التقوا بزوجاتهم أيام الدراسة بالمدرسة أو الجامعة - وربما كانت

بعض النساء أخوة لزملائهم في الدراسة - وسألوا آباءهم أن يباركوا اختيارهم ويوافقوا على زواجهم.

ولقد كان الاهتمام في المجتمعات التقليدية لا يتركز عند اختيار الزوجة على صحة المرأة وشخصيتها فحسب بل يتركز أيضا على كل أبناء جماعتها العرقية. إذ كان الاتجاه أن الروابط الناشئة عن الزواج سوف توثق على الجماعات العرقية والتي كانت تتنافس فيما بينها في مجالات أخرى داخل مجتمع القرية الصغير. وأصبح الزواج اليوم بين أبناء الأسر التي تضم عددا من الشخصيات المتعلمة يستهدف بنفس الطريقة دعم التلاحم بين أبناء النخبة الجديدة. ويتوقع الشاب المتعلم الآن أن يتودد إلى زوجته ويغازلها وأن يقيم معها قبل الزواج روابط وجدانية قوية. وقد تأثر الكثير من اتجاهاتهم بالسينما والصحافة الشعبية لبلاد ما وراء البحار. ويأمل كذلك في أن تكون زوجته متعلمة أيضا. وينشد الرجل أن توفر له زوجته علاقة صداقة فتكون رفيقته في المدينة التي ينفصل فيها عن أقرب أقربائه من أبناء أسرته. وإذا شئنا التعبير عن ذلك حسب المزاج العملي نجد أنه ينشد زوجة تحسن تأثيث بيته وقادرة على أن تكرم وفادة ضيوفه بطريقة تتلاءم مع مكانته الاجتماعية.

وقد يصادف المرء رجلا تزوج في مقتبل عمره وهو في العشرينات، وقتما كان معلما بالمدرسة الابتدائية مثلا، فتاة لم تتجاوز المرحلة الابتدائية في تعليمها. ولكنه تمكن فيما بعد، عقب دراسة وكد، من السفر إلى خارج البلاد للدراسة بإحدى الجامعات مخلفا وراءه زوجته وأطفاله - ويصبح بعد عودته واحدا من النخبة - أما زوجته فلا تزال معتادة على طهي طعامها فوق التنور، وتتحدث الإنجليزية بلكنة غير مستقيمة، وتستشعر الخجل حين تقابل أصدقاء زوجها الذين تلقوا تعليما عاليا. ويشعر الزوج بأنه ممزق بين الولاء لزوجته و بين حرجه من عجزها عن مواكبة أسلوبه الجديد في الحياة. ونلاحظ أن مثل هؤلاء، وكذلك السياسيين الذين تدرجوا سريعا في مناصبهم، كثيرا ما يبعثون بزوجاتهم للدراسة في معاهد التدبير المنزلي لاستكمال تعليمهم.

وتكشف عينة من خريجي جامعة يوروبا الذين يعيشون في أبادان أن أكثر من الثلثين لهم زوجات أكملن تعليمهن الثانوي على الأقل أو تعليما فنيا

مناظرا للمرحلة الثانوية، بينما العشر لهم زوجات لم يزد تعليمهن عن المرحلة الابتدائية. ويميل الرجال إلى اختيار زوجات أقل منهم تعليما. ونلاحظ أن عشرين بالمائة فقط من خريجي جامعة يوروبا لهم زوجات يماثلنهم من حيث المستوى والمكانة. ومثل هذا الوضع يعتبر أمرا حتميا إلى حد كبير ذلك لان تعليم المرأة متخلف كثيرا عن الرجال. ويمكن القول أن هذا النقص في عدد النساء المتعلمات أمكن معالجته عن طريق التسهيلات الخاصة بالتدريب المهني للفتاة أو الخبرة التي تحصل عليها عند السفر إلى الخارج. وبينما يتوقع الأب إنفاق خمسمائة جنيه إسترليني على مدى ثلاث سنوات لإرسال ابنه إلى جامعة بريطانية فإنه لن يتحمل أكثر من تكاليف السفينة ومبلغا إضافيا ضئيلا لإيفاد ابنته إلى الخارج - إذ تتحمل المستشفى نفقات الإقامة كاملة بما في ذلك احتياجاتها الشخصية طوال فترة تدريبها في الخارج. ولكن الملاحظ في كل الأحوال أن الرجال يفضلون أن تكون زوجاتهم دونهم تعليما. ويستطيع الرجل والمرأة في قطاع الاقتصاد الحديث أن يشغلا وظائف متماثلة في مجال التعليم أو الإدارة، وقد تؤدي ندرة المرأة المتعلمة إلى فرص ترقي أفضل وأسرع من زوجها. ومثل هذا الوضع قد يكون غير مريح للرجال في أكثر المجتمعات، وهو كذلك يقينا في المجتمعات التي تسودها، تقاليد سيطرة الرجل، ونلاحظ في جامعات غرب أفريقيا أن طلاب الجامعة الشباب لا يقبلون على مغازلة الطالبات في الجامعة، وإنما يغازلهن عادة موظفون أكبر سنا. وينتقد طلاب الجامعة الشباب الطالبات لما يتسمن به من هوائية وكبرياء وتدلل بزينتهن. ومثل هذا العامل يكشف عن أن غالبية الإناث هن سليلات بيوت متميزة حيث الأب متعلم تعليما عاليا وربما الأم أيضا، بينما غالبية الذكور من بيوت متواضعة.

وجدير بالذكر أن درجة تبني الاتجاهات التقليدية وتمثل القيم الغربية تختلف بين الجنسين، ولعل هذا الفارق قد نشأ إبان السنوات الباكرة في المدرسة. وكشفت إحدى الدراسات في غانا عن أن الصبية في المدارس الثانوية حين نعرض عليهم رسوم نساء في لباس تقليدي ولباس غربي فانهم أميل إلى اختيار الأوليات تعبيرا عمن يفضلونهن زوجان لهم في المستقبل، بينما رأت فتيات المدارس الثانوية مستقبلهن في أن يكن مثل

النساء اللائي يرتدين زيا غربيا. علاوة على هذا فان تعليم المرأة وتدريبها مهنيا يؤكد عندها الرغبة في مواصلة التعليم أو التدريب أثناء الحياة الزوجية، ومثل هذا الميل يعتبر عاملا هاما جدا لفهم علاقاتهن الزوجية.

وحين يكون عدد النساء المتعلمات تعليما جيدا قليلا فان البحث عن زوجة ملائمة كثيرا ما يفضي إلى أن يختار الرجل امرأة من جماعة عرقية غير جماعته. وهذا من شأنه أن يثير ثائرة الأبوين اللذين يفضلان أن يكون الزواج وسيلة لدعم الروابط مع أسرة مجاورة. ويؤدي أيضا إلى الحيلولة دون كل من الزوجين والتفاعل القوي مع أ قاربه، أو المشاركة في الشئون الداخلية لجماعة كل منهما.

وكشفت دراسة عن الرجال المتعلمين في عاصمة داهومي عن أن واحدا بالمائة فقط منهم تزوج دون الحصول على موافقة صريحة من أسرته وأن ثلاثة أرباعهم دفعوا على الأقل قسطا من الصداق التقليدي. ونلاحظ اليوم أن الأبوين المتعلمين أقل ميلا إلى المطالبة بدفع مهر لابنتهما المتعلمة، ولعلهما يتوقعان من ابنتهما أن تعوض ما أنفقاه على تعليمها بمساعدة الأسرة لتعليم أخواتها الصغار. وعلى الرغم من أن العروسين قد لا يبديان اهتماما مذكورا بحفلات ومراسم الزواج التقليدية إلا أنهما يذعنان لها عادة. وهكذا فبينما يؤثران إقامة حفل الزواج في الكنيسة مع مراسم الاستقبال إلا أنهما لا يمانعان في الوقت ذاته من إقامة الحفل التقليدي لأسرتيهما في ضاحية سكنهما.

وتعمل أكثر النساء المتعلمات اليوم خارج بيوتهن. ويعتبر هذا أمرا تقليديا وطبيعيا بالنسبة لبعضهن مثل نساء يوروبا. ولكن الكثير من أسر النخبة الأولى والتي تسودها قيم الإرساليات التبشيرية تؤمن بأن مكان المرأة في البيت حيث يعولها زوجها. وأدت الحاجة اليوم إلى توفير متطلبات وخدمات اجتماعية أفضل للأسرة بعد أن أضحت كل امرأة تشعر أن من واجبها الإفادة من مواهبها وإمكانياتها. وتتميز بعض هذه المهارات بالندرة، وتمارسها النساء على نحو لا يتوقعه المشاهد الغربي.

ويؤدي تصرف المرأة في دخلها إلى إثارة بعض المشكلات أحيانا. إذ يفضل الرجال عادة أن تسلمهم زوجاتهم كل ما يحصلن عليه من دخل، على الرغم من أنهم يسعدون إذ يتركون لزوجاتهم قسطا من المال لإشباع أهوائهن

المأمونة. ولكن الزوجة تعزف عن إعطاء زوجها كل دخلها نظرا للشكوك التي تساورها خوفا من ميل الرجل إلى الزواج بأكثر من واحدة أو خوفا من وفاته فتكون آخر من يرثه (وهو غير مألوف حسب القانون العرفي) وظهرت هنا فكرة جديدة وهي إنشاء حساب مشترك في البنك وان لم تحظ هذه الفكرة بقبول على نطاق واسع - نظرا لأنها تعطي للمرأة حق مراقبة النفقات الخاصة بزوجها. ونجد كثيرا من الأسر تتبع نظاما خاصا حيث يتولى الرجل مسئولية نفقات منزلية معينة مثل إيجار البيت ومصروفات المدرسة والطعام بينما تتولى الزوجة مسؤولية ملابسها وملابس الأطفال وأثاث البيت مثل الستائر وما شابه ذلك. وتكشف الدراسة التي أسلفنا ذكرها عن عاصمة داهومي أن أكثر من ثلث نساء أسر النخبة يتولين مسئولية شراء الملابس الخاصة بهن وبأطفالهن ونفس النسبة من النساء يحتفظن بدخلهن.

ويتمسك الأزواج المتعلمون داخل بيوتهم بالاتجاه التقليدي الذي ينفر من العمل اليدوي، وان كان المألوف عادة أن يقوم الخدم بهذا العمل دون الزوجات - خاصة إذا كانت الزوجة تعمل طوال النهار خارج البيت. ، وتحمل على راتب كبير كامرأة متعلمة فضلا عن الأجور المنخفضة التي يتقاضاها خدم المنازل (وهي عادة أقل من رواتب العمال غير المهرة ولو أن الخدم يحصلون أيضا على المسكن المجاني وبعض المتطلبات الأخرى) بيد أن الرجال المتعلمين يشاركون بدور نشط في تنشئة الأطفال، ربما نتيجة اهتمامهم بمظاهر الأبوة ودورها. وبدأت عادة اجتماع شمل الأسرة عند تناول الطعام تحل محل الاتجاه التقليدي الذي يقضي بأن يأكل الرجال وحدهم وكذلك النساء، هذا على الرغم من أن عمل الزوج والزوجة والتحاق الأبناء بالمدارس يجعل من الصعب التوفيق بين أوقات الجميع ليجتمعوا معا على المائدة.

وبدأت تختفي كذلك بعض الاتجاهات التقليدية نحو الجنس. إذ على الرغم من أن الرجل المتعلم يعلن عدم إيمانه بمثل تلك الخرافات التقليدية الشائعة التي تزعم أن الاتصال الجنسي يفسد لبن الأم، وعلى الرغم من زيادة استعمال الرجال لموانع الحمل، إلا أن الكثيرين منهم لا يزالون يمتنعون عن ممارسة الجنس مع زوجاتهم لمدة عامين عقب كل ولادة.

وينظر الناس إلى التعليم غالبا كوسيلة للعيش والارتزاق بينما لا يعبأ الزوجان بالاهتمامات الثقافية التي يمكن أن يشتركا معا فيها، ولا تتوفر

في مدن غرب أفريقيا سوى فرص ضئيلة لعشاق الموسيقى أو المسرح. ويصحب الأزواج زوجاتهم إلى حفلات الرقص الرسمية ولكنهم لا يصحبنهم لحفلات الرقص في النوادي الليلية وقليلا ما يخرج الزوجان معا مساء على الرغم من أن بالإمكان أن يرعى الخدم الأطفال أثناء غيابهما. وكشفت دراسة عن النخبة في أبادان أن لكل من الزوج والزوجة حلقة خاصة به من الأصدقاء أكثرهم أصدقاء الدراسة بالمدارس أو الجامعة وأقلهم تم التعرف عليهم أيام الزواج. والمألوف أن تتخذ النساء لأنفسهن في الحفلات مكانا مشتركا يجلسن فيه عند أحد طرفي الحجرة بينما يتجمع عند الطرف الآخر، ولا يتبادل الجمعان الحديث إلا نادرا. وينشأ عن هذا الوضع نمط عام إذ تتمايز الأدوار الاجتماعية داخل البيت لكل من الزوجين، ويصبح لكل منهما مجاله الخاص ونشاطه ومسئولياته المتميزة عن الآخر، وتضيق إلى حد كبير الأدوار التي يشتركان معا فيها.

ويمكن القول أن نمط الأدوار المتمايزة والمنفصلة عن بعضها نابع جزئيا من العلاقات التقليدية في المجتمعات الإفريقية، التي تتعدل قيمها بفعل الأدوار المهنية المعاصرة وشبكات الأصدقاء الوثيقة الصلة ببعضها التي يكتسبها الزوجان من أبناء النخبة. ولكن بقاءها المستمر يرجع أيضا إلى الروابط الوثيقة التي يبقى عليها الناس مع آبائهم وأقاربهم المقربين. ولا يزال الكثيرون من الأزواج المتعلمين يقولون أن أمهاتهم أهم لهم في حياتهم من زوجاتهم، فالمرء يستطيع دائما أن يبدل زوجة بأخرى ولكنه لا يستطيع أن ببدل أمه. وقد يناقش المرء مع أبويه أو اخوته بعض الأمور مثل بناء بيت جديد أو تغيير وظيفة. ونلاحظ أن التوتر بين أم الزوج و بين زوجته، إذا ما كانت الزوجة تعيش مع حماتها، أشد حدة مما هو في إنجلترا كما تصوره الدعايات المشهورة.

وتستجيب الزوجات عادة بإحدى طريقتين في مثل هذه المواقف فقد تنشد الزوجة علاقة زوجية يتوفر فيها قدر أكبر من المساواة، أو تطالب بحقها في التحرر مؤكدة بذلك تمايز دور الزوجين بدلا من المساواة بينهما. إن الحقوق التقليدية التي تتمتع بها نساء يوروبا - مثل حقهن في التعاقد، وسهولة الطلا - تفوق الحقوق التي كانت تتمتع بها المرأة في أكثر المجتمعات الغربية حتى عهد قريب. ولقد كانت ثورتهن ضد الخضوع الصريح المطلوب

منهن، وهو عامل يوازن استقلالهن الاقتصادي في المجتمع التقليدي، ولكنهن حين يطالبن بالمساواة مع أزواجهن في البيت فإنهن لا ينشدن بالضرورة المساهمة بنصيب أكبر في دورهن داخل البيت أو قدرا أكبر من الاحترام المتبادل أو عنصرا أكبر من الحب الرومانسي وكثيرا ما ينظر الناس إلى هذه القسمة الأخيرة باعتبارها غريبة على القيم الإفريقية وأنها قسمة مكروهة واردة من المجتمعات الغربية.

ولكن على الرغم من كل هذا فان الزوجة من عائلات النخبة الإفريقية تحتل بوجه عام مكانة المطالبة بقدر من العلاقات الزوجية المتكافئة، وتتجاوز مطالبها هنا الحدود التي يرغب الزوج منحها لها. وهي غير أكثر الزوجات في المجتمعات التقليدية من حيث أنها تحمل اسم زوجها دون أبيها، فهي سيدة نسبة إلى زوجها. وإذا حضرت تجمعا نسائيا فإنها تحتل مكانا يتفق مع مرتبة زوجها في المجتمع بغض النظر عن مكانتها هي العلمية أو غيرها. وحيث أن الزوج عادة أفضل تعليما فان زوجته ترقى إلى مستواه. ويستطيع الزوج أن يوفر لزوجته مستوى معيشة أفضل مما تستطيع أن توفره هي لنفسها - وهو يقينا أفضل مما يمكن أن يوفره لها أبواها لو قررت ترك زوجها. وتدفع كل هذه العوامل النساء إلى المطالبة بتطبيق نظام الزواج بواحدة ويتحمسن له أكثر من الأزواج، وينشدن المساواة في الإرث بدلا من حصولهن على نصيب أقل من الرجل.

ويعمد الأزواج من ناحية أخرى إلى دعم روابطهم بأقاربهم والتي تتضارب عادة مع إخلاصهم لزوجاتهم. ويتلهف الزوج على إنجاب أبناء ذكور، ويعزز الآباء هذه الأماني عند الزوج نظرا لإيمانهم بأهمية استمرار الذرية واتصال الجماعة العرقية. وإذا أنجبت الزوجة إناثا فقط أو كانت عاقرا فان الزوج يتجه إلى عقد «زواج آخر» وطبيعي أن هذا من شأنه أن يهدد وضع الزوجة، التي ترى زوجها وقد بدد دخله وأنفقه على امرأة أخرى، وعلى أطفال ليسوا أطفالها. ونلاحظ هنا أن رغبتها في الاستمرار في وظيفتها إنما هي محاولة منها لتأمين وضعها ضد خيانة زوجها. ولكنها قد تعمل في الوقت ذاته على دعم العلاقات الزوجية أكثر و أكثر.

وقد يذهب البعض إلى الظن بأن الأسرة في أفريقيا الحديثة تفتقر إلى السعادة الزوجية بسبب الحديث عن التوترات التي قد تنشأ بين الزوج

وزوجته في مواقف التحول الاجتماعي السريع. ولكن ليس ثمة بينة تؤكد مثل هذه الرؤية المتشائمة وليس من الميسور الآن الحصول على إحصاءات عن معدلات الطلاق في المجتمعات التقليدية للمقارنة بينها وبين معدلات الطلاق لدى المتعلمين من سكان المدن في هذه المجتمعات. وواقع الأمر أن معدلات الطلاق بين المتعلمين أقل من غيرها في حالات كثيرة، وليس السبب فقط ما يقتضيه الطلاق من تكاليف باهظة وإجراءات معقدة لدى المحاكم العليا على غير المعتاد لدى المحاكم الجزئية التي تطبق القانون العرفي على الأحوال الشخصية، بل وبسبب النظرة التي خلقتها الإرساليات التبشيرية إذ اعتبرت الطلاق كبيرة من الكبائر. وتتبع السعادة الزوجية من التجانس والتوافق بين توقعات كل من الزوجين عن أدوار كل منهما. وثمة نساء كثيرات أقل من أزواجهن و يخضعن في سعادة لسلطة الأزواج بينما نجد أزواجا آخرين يتمتعون بعلاقات متبادلة أكثر تكافؤا.

لسنا ونحن نحاول عرض صورة عامة للعلاقات الزوجية بين النخبة في غرب أفريقيا أن ثمة عديد من الأنماط المتباينة موجودة ويمكن أن يوجد غيرها. وهذا من شأنه أن يغرينا بالنظر إليها كامتداد متصل ابتداء من الأنماط الأكثر تقليدية حتى الأنماط الأكثر تكافؤا، كما تغرينا بالاعتقاد بأن وضع أي زوجين يحدده درجة تعلمهما وهو ما قد يتفق مع قدر من القيم الغربية. بيد أننا لا نجد بينة على صدق هذا الفرض. إن درجة تعلم أبوي كل من الزوجين تعتبر عاملا متغيرا له أهمية كبرى. ترى هل لنا حينئذ أن نعتبر الموضوع إلى الجيل الأول والجيل الثاني من الشعب المتعلم ؟ ولكن هذا يغفل الفوارق التي تطرأ على مدى عشرات السنين وتؤثر على شخصية النخبة من أبناء الجيل الأول. لقد كان هؤلاء منذ ثلاثين عاما خلت - وهم آباء جيل اليوم، وهو الجيل الثاني من الرجال والنساء المتعلمين - أقرب إلى كونهم أقلية ضئيلة من المسيحيين الجدد، المعادين للقيم التقليدية، بينما فكرهم وقلبهم مفتوحان لتعاليم الإرساليات التبشيرية. أما أولئك الذين يعتبرون اليوم أول المتعلمين في أسرهم فانهم نتاج تعلم علماني، وفكرهم وقلبهم مفتوحان للإيديولوجيات القومية مع التأكيد على قيم المجتمع التقليدي. وهكذا لا يمكن أن نقول أن ثمة فوارق فحسب بين القيم التي يؤمن بها هذان الفريقان من المتعلمين، بل قد نتوقع أن يختلف بالتالي

أسلوبهم في تنشئة أطفالهم.

وتضم نخبة اليوم نسبة كبيرة من الأعضاء الذين ولدوا لأبوين أميين، والكثيرين منهم ولدوا لأبوين متعلمين - وهم النخبة القومية أو المحلية من ذوي الثقافة الغربية منذ جيل مضى، والقلة من أسر ذات خبرة علمية أطول. وثمة دراسة عن المتعلمين من أبناء شعب يوروبا في أبادان تشير إلى وجود علاقة زوجية أكثر تكافؤا بين الآباء المتعلمين. واتجه هؤلاء إلى التزواج فيما بينهم مما يوحي بأن الأمر لم يحدث لمجرد أن الآباء يرحبون بمثل هذه الروابط بل لان الباب نفسه تجمعه اهتمامات متماثلة. ويميل الزوجان من هذا الطراز إلى التقليل قدر المستطاع من مظاهر التباين بينهما من حيث مستوى التعليم أو العمر. ولكن لا العمر وحده ولا مستوى التعليم المتكافئ بين الزوجين من أبناء النخبة هما العاملان الهامان بالمثل فيما يبدو، إذ قد نجد علاقة زوجية تقليدية قوية قائمة بالمثل بين زوجين كل منهما حاصل على درجة الدكتوراه وقضى فترة طويلة في إنجلترا، هذا بينما نجد عديدا من الأزواج تجمعهما روابط متكافئة ولم يحصل أي منهما على درجة جامعية أو خبرة فيما وراء البحار. وتبدو علاقة التكافؤ ذاتها أكثر وضوحا في صورة تنظيم شؤون البيت المالية في تعاون وثيق متكافئ، وفي صورة عدد كبير من الأصدقاء المشتركين للزوجين، وفي بيت مؤثث وفق طراز عصري - حيث تحل لوحات فان جوخ محل صور الزوج وهو في ردائه الجامعي.

الآباء والأبناء:

توجد بعض أوجه الاختلاف الواضحة بين الطفولة في المستوطنات التقليدية لأبناء غرب أفريقيا وبينها في بيت النخبة. إذ ينشأ الطفل في بيت النخبة وسط الأسرة النواة وبمساعدة عدد قليل من خدم المنازل، بينما يكون في البيئة التقليدية محاطا بعدد من الأقارب الكبار حيث يسهم أكثرهم بدور في تدبير شؤون حياته فضلا عن أعداد كبيرة من لذاته الذين يشاركونه اللعب. بيد أن أسرة النخبة ليست دائما صغيرة العدد جدا. فأكثر نساء يوروبا المتعلمات في أبادان لهن خمسة أو ستة أطفال في أسرة كاملة ولقد أجل تدريبهن زواجهن حتى بلغن منتصف العشرينات من عمرهن ولكنهن

ينجبن بعد الزواج على فترات متقاربة إذ لا يفصل بين الطفل ومن يليه أكثر من عامين أو ثلاثة أعوام. ولا تعتبر العوامل الاقتصادية ذات أثر خطير على الأسرة الكبيرة. ذلك أن الدولة تسهم بقسط كبير وأساسي في إعانة التعليم فضلا عن رخص الملابس. ويملك الآباء من النخبة عددا قليلا نسبيا من الأطفال حسب معايير مجتمعاتهم التقليدية التي تؤمن بتعدد الزوجات. أما الأمهات من النخبة فهن على العكس من ذلك فإنهن يرغبن في إنجاب أطفال (أو لنكون أكثر دقة أن يبقى لها على الحياة أطفال) أكثر مما لدى نساء المجتمعات التقليدية.

ويتوق الآباء المتعلمون إلى إلغاء الدور السلطوي الشائع ليس فقط في المجتمعات التقليدية، بل وأيضا في الكثير من أسر النخبة الأولى التي التزمت بالأخلاق الفيكتورية. ويؤمن هؤلاء بأن مستقبل أطفالهم ليس رهنا «بالقدر» أو «إرادة غيبية» بل رهن بما نمنحه من تشجيع وتأييد لتطوير عنصر المبادرة عندهم والتعبير عن اهتماماتهم وشخصياتهم. ولهذا تبذل الأمهات نشاطا كبيرا لتدريب أطفالهن على المشي والحديث مبكرا بدلا من الانتظار حتى يجيد الطفل هذه الأساليب في المرحلة المعتادة من عمره. ويساعد الأب في رعاية أطفاله في وقت فراغه. وعلى الرغم من أن الأب المتعلم لم ينفق كل ساعات عمله بالنهار في مكتبه إلا أنه يقضي وقتا مماثلا على الأقل مع أطفاله مثلما يفعل الأب التقليدي. ويحدث أحيانا أن لا تتوازن اتجاهات الأب، المفرطة في تسامحها مع دور الأم الذي يتسم بطابع السلطة القاهرة. إذ تواصل «إفساد» أطفالها حسب الطريقة التقليدية.

ولا يتمنى آباء النخبة لأطفالهم نجاحا أرفع مما يتمناه الآباء التقليديون لأطفالهم. والاختلاف فقط في أسلوب كل من الفريقين في بلوغ أهدافه. ويطمع الآباء التقليديون في أن يشغل أبناؤهم مهنا بذاتها - وبخاصة الطب أو المحاماة أو ما شابه ذلك من مهن تتميز بمكانة رفيعة بين العامة. ولكنهم من ناحية أخرى لا يعرفون غير النزر القليل عن هذه المهن وكيفية بلوغها، ومن ثم فقد يقنعون بالدعاء إلى الله أن ينعم على أبنائهم بالنجاح ويشكرونه حين يجتاز الامتحانات.

وهذا على عكس الأب المتعلم فانه لا يدرك فقط الأثر الحاسم للمؤهلات التربوية بل ويعرف أيضا كيف يتعامل مع النظام التعليمي. ويتفق مع معلم

خاص ليحشو رأس ابنه بالمعلومات تمهيدا للامتحان وحتى يمكنه الالتحاق بمدرسة ثانوية أفضل، ويمارس نفوذه مع ناظر المدرسة حتى يتجاوز عن ضعف ابنه في أداء اختبار الالتحاق. وتتميز بيئة بيت طفل النخبة بأن الأبوين متعلمان فضلا عن توفر الكتب واللعب وهذه كلها عوامل توفر له ميزة على أقرانه من الأطفال أبناء البيوت المتواضعة (هذا على الرغم من أن طفل النخبة إذا كان أبواه يعملان فانه يقضي جل وقته وهو في سنه الباكرة في ظل رعاية مربيات على حد سيئ من التعليم) وينزع الآباء من النخبة إلى الثناء على أطفالهم ومنحهم الهدايا عند النجاح لتشجيعهم على المزيد. ويجد الطفل من النخبة كل الحوافز متوفرة تدفعه إلى الكشف عن كل طاقاته، بينما الطفل سليل البيت التقليدي يكابد من أجل تحقيق آمال أبويه.

ويدرك أطفال النخبة عادة وضعهم المتميز في المجتمع إذ على الرغم من أنهم قد يلتحقون بمدارس ابتدائية يذهب إليها غالبية من تلاميذ البيوت المتواضعة إلا أنهم يذهبون إلى المدرسة في سيارات آبائهم بينما يرون غيرهم يصلون إلى المدارس سيرا على الأقدام لمسافة ميلين أو ثلاثة. وأكثر هؤلاء هم أبناء لأباء ولدوا في بيوت متواضعة وينكرون الفوارق «الطبقية» في مجتمعهم ولكنهم يميلون إلى الحذر الشديد في اختيار أصدقاء أطفالهم، وغالبا ما يرفضون الأطفال من أبناء البيوت الفقيرة بحجة أنهم غلاظ أو أقذار. ويميل الآباء من النخبة إلى أن يكونوا أكثر تسامحا إزاء سلوك أطفالهم العدواني أثناء اللعب، ونلاحظ في المستوطنات التقليدية أن الصراع بين الأطفال قد يفضي إلى شجار بين زوجات الأب فيضيف إلى ما في نفوسهم من غيرة توترا آخر، وربما يثير مخاوف زائدة من السحر، ولهذا يؤكد الآباء على ضرورة التعاون بين الأطفال.

العشيرة و المجتمع الصغير:

إن الرجال والنساء من أبناء النخبة وعمال المصانع الفنيين المهرة وغير المهرة والكتبة والمعلمين يعيشون عادة في المدينة الحديثة بعيدا عن التجمعات السكنية التقليدية لآبائهم وأخواتهم. ولن نجد غير أمثلة قليلة لمستوطنات تقليدية - مثل أبادان أو بورتو توفو - وقد أصبحت مركزا إداريا أو تجاريا

مما أتاح لأبنائها فرصة العمل في القطاع الاقتصادي الحديث بها ويواصلون في الوقت نفسه الحياة في المستوطنة التي ولدوا فيها. وتختلف الأدوار المهنية في القطاع الحديث عنها في الاقتصاد التقليدي. ولكن على الرغم من اختلاف الأدوار والمسافات التي تفصل بين أبناء العشيرة فان ساكن المدينة من أبناء غرب أفريقيا يحرص على العلاقة الوثيقة جدا التي تربطه ببقية أبناء أسرته في الريف.

والملاحظ أن أكثر أبناء النخبة، وغالبية سكان الحضر لا يزالون في سن الشباب نسبيا، فلا يزال آباؤهم على قيد الحياة، ولا تزال الروابط القوية تربط الآباء بالأبناء، والرجال والنساء يزورون بيوتهم قدر المستطاع. ويستطيع الثري منهم أن يستقل سيارته ليزور موطنه الأصلي مرات كثيرة كل عام وقد يزورها العامل غير الماهر مرة كل عامين. وتعتبر المسافة القصيرة للهجرة الحضرية عاملا هاما هنا، فالمسافات بين المدينة والريف تقاس بعشرات ومئات الأميال وليس بالآلاف.

ولنا أن نتوقع على الرغم من الروابط العاطفية، وجود فوارق كبيرة من حيث أسلوب الحياة والقيم بين نخبة الحضر وبين آبائهم وأكثر هؤلاء أميين لا يزالون يعملون بالزراعة ليقيموا بها أودهم، ومن ثم فان أسلوب التفاهم بين الفريقين سيصبح عسيرا جدا. ذلك لأنه كما رأينا من قبل ليس من غير المألوف أن يكون الجراح الماهر أو المدرس بالجامعة سليل بيت متواضع. ويبدو وكأن الآباء والأبناء ينتمون إلى عالمين مختلفين. وإذا حدث وأمكن تفادي مثل هذه الصعاب فالفضل في ذلك إلى الاعتراض من جانب أصحابها. والآباء من أصحاب الأسر المتواضعة لا يطمحون في هجر أسلوب الحياة التقليدية التي ألفوها. إلا أنهم يدركون أن مستقبل بلدهم يتمثل في قطاعه الحديث، وأن المنزلة الاجتماعية الكبرى ستكون للبيروقراطيات الجديدة وفي العمل السياسي والمصانع وليس في إطار التجارة المحلية أو رئاسة العشيرة. وبقدر ما يتمنون لأبنائهم النجاح - وهذا هو حال أكثر شعوب غرب أفريقيا المنظمة على أساس قبلي - بقدر ما يرون هذا النجاح متمثل في القطاع الحديث، وأن التعليم من أهم شروط بلوغه - ويبدو هذا، واضحا من خلال ما ادخرته المجتمعات الريفية لتنفقه بسخاء على تعليم بعض أبنائها في المدارس الثانوية أو في الجامعة. وكثيرا ما يقصر العامة

في أقاليمهم عن تقدير الإمكانيات اللازمة للنجاح الدراسي أو طبيعة المهن التي تعتبر في نهاية الأمر جزاء الدراسة الأوفى. بيد أنهم تعلموا فهم رموز مثل هذا النجاح من سيارة فارهة، دليل على الثراء وسترة أنيقة محكمة ورباط عنق جميل وغير ذلك من رموز تدل على أن المرء حظي بالقبول في عالم الأوروبيين. ويؤثر أكثر الشباب العائدين من الخارج حاملين درجة جامعية الاسترخاء في البيت مرتدين زيا تقليديا أو على الأقل قميصا غير رسمي أو سروالا طويلا فضفاضا، بينما يطالبهم الآباء بالظهور في القرية بملابسهم الإنجليزية الشتوية. وتعتمد مكانة الأبوين في مجتمعهما الصغير على نجاح أبنائهم. وتعي ذاكرة الأنساب أسماء الكثيرين من الأسلاف لأنهم كانوا آباء لأشخاص ذوي أهمية وشأن كبير على الرغم من أن الأسلاف أنفسهم كانوا عاطلين من أي قدرة شخصية. ولهذا فان القرية التي يندر فيها خريجو الجامعات تستقبل عادة خريجها الجديد بمواكب حافلة وقد تتبع هذا بقداس كنسي يؤدي فيه الناس صلاة شكر لله على نجاحه وسلامته.

و يبدي أحيانا شباب المتعلمين من الرجال والنساء بدورهم تبرما وضيقا بقيم وأساليب الحياة التقليدية ويشعر البعض بالخجل من ذويهم. ونادرا ما يعود الرجل من الخارج حاملا معه طاقما كاملا من الثياب الغربية هدية لامه حتى تبدو امرأة «متحضرة وليست مصدر حرج له». بيد أن هذا الرفض للمجتمع الأصلي كان أكثر شيوعا في مطلع القرن الحالي ثم حل محله نبذ وإنكار للاتجاهات التي تستهدف تمثل التقاليد الغربية. وبات الإفريقي يبحث عن ثقافته الأصيلة، محاولا جهده الحفاظ على عناصرها الإفريقية. ويمثل آباؤه في كثير من الأحوال هذه الثقافة التقليدية، ومن ثم يحترم أسلوبهم في الحياة. وأصبحنا نشاهد الكثيرين الذين يسألون ذويهم من كبار السن أن ينظروا بإكبار وتقدير إلى تراثهم، الذي حرموا من تعلمه أيام الدراسة ونتيجة غيابهم زمنا طويلا عن وطنهم.

وقد يتوفر الاحترام المتبادل بين الجيلين. ولكن الصعاب التي تظهر غالبا ما تتعلق بالمسائل العملية. فالأم تخاف جهاز الطبخ الكهربائي الذي اشترته زوجة ابنها - وربما يكون مثارا للسخرية عندما تعجز عن طهي حساء شهي المذاق مثل الذي كانت تطهوه الحماة على التنور. وتعتبر أسرة النخبة زيارتها لموطن نشأتها رحلة تحتاج إلى أن تجهز لها العديد من المهام

مثل الأسرة و الطعام المعلب والماء المغلي وغير ذلك من وسائل الراحة غير الميسورة في القرية. ويعامل الأبناء آباءهم المسنين بنفس الأسلوب الذي اعتادوا عليه ولا يحاولون دفعهم إلى تغيير عاداتهم. بيد أنهم يتجشمون كل الصعاب من أجل توفير الرعاية الطبية اللازمة إذا ما أصاب المسنين مرض. وإذا احتاجت الأسرة مساعدة مالية فإنها تتجه أساسا إلى الشباب من أبنائها.

ويوجد بين اخوة وأخوات أبناء الجيل الأول من النخبة التي تعلمت تعليما غربيا، رجال ونساء يشغلون العديد من المهن المتباينة. إذ من المألوف أن يذهب ابن واحد فقط إلى المدرسة الثانوية أو الجامعة بعد توفير الفائض من الإمكانيات المالية لأبيه وربما لكل عشيرته لاستثمارها في تعليمه إذا وفق في الالتحاق بالمدارس. ولهذا فليس غريبا أن نرى واحدا من كبار موظفي الدولة في عاصمة من عواصم غرب أفريقيا يذكر بين اخوته من يعمل مدرسا بالتعليم الابتدائي أو نجارا، أو مزارعا في أرض أبيه. وتظل الروابط العاطفية هنا قوية بين الأشقاء حتى وان لم يتزاوروا، إلا قليلا.

ويشعر المرء المتعلم من أبناء غرب أفريقيا بالتزام قوي، سواء أنفقت أسرته على تعليمه أم لم تنفق، للعمل على رفع مستوى أفراد أسرته والعمل أولا على مساعدتهم للتعليم وثانيا لشغل أفضل الوظائف الملائمة لتخصصهم. ويعتبر هذا الشعور بالالتزام الأدبي المقابل لما تتوقعه الأسرة من ابنها النابه الناجح بأن لا يقدم لها مكانة أدبية فحسب بل وجزاء ماديا لكل الجماعة.

وأول الواجبات الملقاة على المرء الخير هو تعليم اخوته وأخواته الصغار. والملاحظ في المجتمعات التي تظل فيها المرأة تحمل طوال فترة إخصابها أن الفاصل العمري بين الابن الأكبر وبين الابن الأصغر يصل إلى عشرين عاما تقريبا. معنى هذا أن الابن الأكبر إذا تخرج في الجامعة وبدأ يتكسب رزقه بعمله ويحصل على دخل خاص به فإن بعض اخوته الصغار يكونون عند أول عتبة الالتحاق بالمدارس الثانوية، ومن ثم يكون واجب الابن سداد مصروفات التعليم الخاصة بهم.

ونلاحظ أن الكثيرين من أبناء جنوب نيجيريا ممن يكسبون ألفي جنيه، إسترليني في العام ينفقون قرابة ربع هذا المبلغ على تعليم أبناء عشيرتهم،

وقد ينفق صغار الكتبة نسبة أكبر. ومن المعروف أن طلاب الجامعة يقتطعون جزءا من منحهم الدراسية المالية ليدفعوا مصروفاتهم هم، علما بأنهم يخاطرون باحتمال طردهم من الجامعة (ولو أنهم ينجحون في تفادي هذه العاقبة).

وجدير بالذكر أيضا أن استثمار المال في التعليم لا يجلب الأبهة الاجتماعية فحسب للأسرة بل يجلب جزاء ماديا كبيرا. إذ يحصل خريج المدرسة الثانوية على دخل يتراوح ما بين 250-750 جنيها إسترلينيا في العام ويصل إلى ألفي جنيها إسترلينيا أي بمتوسط قدرة 1500 جنيها إسترلينيا في العام - أو أنه يحصل على ألف جنيه في السنة زيادة على دخل خريج المدرسة الثانوية. معنى هذا أن استثمار خمسمائة جنيه إسترليني في التعليم بإحدى الجامعات الإفريقية (والتي تقدم لها الحكومات إعانات كبيرة) يغل عائدا سنويا يصل إلى أكثر من 200 بالمائة في المتوسط خلال الثلاثين عاما التالية.

ويوجه العاملون مدخراتهم إلى الأسر مباشرة ذلك لان طرق الاستثمار الأخرى - مثل التأمين على الحياة أو التعليم - لا تزال أمورا غير شائعة. وطبيعي أن يلزم عن هذا الوضع أن يركن الرجل بدوره إلى أسرته إذا ما أصابه عجز نتيجة فقد الوظيفة أو المرض أو الموت المبكر لكي تتولى الأسرة رعاية أطفاله لتكملة تعليمهم.

وتتزايد نفقات أبناء النخبة على أبنائهم نظرا لأنهم يتطلعون إلى تعليمهم جميعا، أو أكثرهم، تعليما جامعيا، ويبعثون بهم إلى مدارس باهظة التكاليف ليؤمنوا لهم اجتياز امتحانات الالتحاق بالمراحل الأعلى، هذا فضلا عن أن التوسع في التعليم المالي يؤدي إلى نقص مطرد في أماكن المنح الدراسية. وقد يكون من الصعب أن يعلم المرء أبناءه ليصلوا إلى المستوى المرموق وأن يحقق في الوقت ذاته تطلعات الأسرة. ولهذا لم يعد غريبا أن نرى شيوخ الأسرة يحاجون قائلين أنه لا ينبغي على المرء أن ييسر لأبنائه جميعا تعليما جامعيا بينما أبناء اخوته عاجزين بسبب الفقر عن الالتحاق بالمدارس الثانوية. كذلك فقد تلح الزوجة وتبذل طاقتها للضغط من أجل تعليم أبناءها هي، ولا يعنيها كثيرا أبناء أخوة زوجها. ولا ريب في أن الأثرياء من الرجال يميلون حتما إلى إعطاء الأولوية لاهتمامات أسرهم الصغيرة وتفضيلها

على مصالح الابعدين من أبناء العشيرة وهو ما من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى إضعاف تلاحم الجماعات العرقية التقليدية. بيد أن هذا الصراع لا يزال ضعيفا غير واضح في المرحلة الانتقالية الراهنة. ونلحظ من أعراضه تأكيد بعض شباب غرب أفريقيا على أن المسئولية والولاء للعشيرة قسمة أصيلة في الثقافة الإفريقية يستحيل استئصالها، ويمايزون بينها وبين النزعة الفردية في أسر الطبقة المتوسطة الغربية.

ولقد أكدنا فيما سبق القوة المطردة للعلاقات بين أبناء المدن و أبناء عشيرتهم في الريف. ولكن إلى أي مدى تؤثر هذه الروابط على مجموع المجتمع المحلي ؟ إننا حين تحدثنا عن المساعدة المالية للأسرة تبين لنا أن أقرب الأقربين هم أكثر المستفيدين. أن المرء لا يسعه تعليم كل شباب جماعته العرقية. ولهذا فانه حين يمد يد العون إلى أقرب أقربائه فان الهوة بين هذا القطاع من الجماعة وبين غيرها تتسع تدريجيا. وحدث في الماضي أيضا أن حاول الرجل الثري أو صاحب النفوذ السياسي أن يفيد كثيرا أقرباءه المقربين، ولكن ثراءه كان يتجلى في الزواج بأكثر من واحدة ومن ثم في إنجاب الكثير من الأطفال مما يؤدي إلى أن يصبح قطاع أسرته من جماعته العرقية أكبر حجما وأقوى نفوذا بالقياس إلى القطاعات الأخرى. ولكن ستظل ذرية عضو النخبة الحديثة من الجماعة قليلة العدد.

وإذا كانت الروابط التي يخلقها الرجل بمساعداته المالية توثق علاقته بأقربائه المقربين فقط فان ثمة عوامل أخرى تجذبه إلى حياة جماعته الواسعة. فآباء الرجل الناجح يسعون، في محاولتهم دعم مركزهم إلى جذب ابنهم للمشاركة في شؤون جماعته، مؤكدين الحاجة إلى مشورته أو الاستفادة من نفوذه في العاصمة. ولن تتوانى الجماعة في السعي من أجل دعمه وتأييده. وتبذل الجماعة جهدها للحصول على قدر اكبر من الخدمات لقراها (على حساب جيرانها عادة) ويعتمدون في سعيهم هذا على خيرة أبنائهم المتعلمين، سواء في داخل البلاد أم خارجها. وتصادف توقعات الجماعة عادة قبولا من النخبة التي تتحمل مسؤولياتها راضية.

ونلاحظ أن سلالة المهاجرين الذين استوطنوا مدينة لاجوس القديمة منذ منتصف القرن التاسع عشر يصفون أنفسهم باللاجوسيين ولا يذكرون اسم البلد التي انحدروا منها مثل أجبا أو أجيبو إلا إذا ألححت عليهم.

ويبدو أن المدن الحديثة ستطور «مواطنيها» الحاليين ولكن أكثر سكانها الحاليين الوافدين أصلا من الريف يعربون عن رغبتهم في العودة إلى موطن نشأتهم عند الإحالة إلى التقاعد. ويقبل هؤلاء عادة على بناء بيت لهم في موطن نشأتهم خلال فترة عملهم وذلك من باب الاستثمار وتعبيرا عن طيب نواياهم. ولكننا لا نعدم العثور بين هؤلاء الناس، مثل أبناء شعب الابو المشهود لهم بالحنين الشديد إلى مسقط رأسهم، رجلا ثريا ولكنه لا يبني لنفسه بيتا بل وربما يتنكر لمنشئه.

ويعتبر مجتمع القرية بالنسبة للعامل الفقير في الحضر مصدر أمنه وملاذه الوحيد عند الإحالة إلى التقاعد والشيخوخة. ويستطيع باعتباره عضوا في الجماعة العرقية أن يؤكد حقوقه في الزراعة أثر عودته إلى بلده ويحتل في مجالس الجماعة العرقية والقرية المكان اللائق بسنه. وقد يتطلع الرجل الثري إلى المجتمع الذي نشأ فيه لكي يشغل منصبا سياسيا في سلم المراتب التقليدي أو في الحكومة المحلية أو ليكون نائبا عنه في الجمعية الوطنية.

وتتدعم روابط المدينة الحديثة بموطن النشأة عن طريق الجمعيات والاتحادات العرقية (التي سنعرض لها في الباب التالي). وطبيعي أنه حين تلتقي هذه الاتحادات فان من لم يزوروا مسقط رأسهم منذ شهور عديدة سوف يلمون بكل شاردة وواردة تتعلق ببلدهم عن طريق العائدين منها مؤخرا. كذلك فان كل مسافر سيحكي لأهل قريته عن أمور أبنائها في المدينة وعن كرم بعضهم وتبرم البعض الآخر ومتاعبهم. وحين يعود المهاجر إلى قريته فانه لا يشعر فقط أنه لم يفقد البتة روابطه الوجدانية بها بل يعود إليها وفي جعبته آمال ومشاريع لخدمة مجتمعه.

النزعة الفردية والأسرة الحديثة:

إننا في معرض مناقشتنا لتحول علاقات الأسرة في غرب أفريقيا أكدنا على الاتجار بمعنيين اثنين.

أولا: العلاقة بين الزوج والزوجة، وبين الأبوين وأبنائهما في البيت المتعلم، وكيف أنها قد تغرس في شخصية الأبناء حافز الإنجاز الفردي - الرغبة في أن يستشعر إحساسا باطنيا بالتفوق والرفعة دون اعتبار لآراء الآخرين.

ورأينا أيضا الضغط الذي تمارسه الأسرة التقليدية، بالإضافة إلى ضغط كثير من شعوب غرب أفريقيا على أبنائها لشغل مناصب ذات جاه وهيبة. وقد نتوقع في مجتمع لا يمر بتحولات سريعة أن تتسق قيم الأسرة إلى حد ما مع عمليات التنشئة الاجتماعية للطفل. ولكن من الممكن في المجتمعات التي تمر بتحولات اجتماعية أن يؤول الشيوخ قيم الإنجاز التقليدية في سياق عصري متوقعين النجاح في المهن الجديدة، بينما تقصر أنماط تنشئة الطفل عن تأهيل الفتى للمهام اللازمة.

ويقال عادة أن اطراد الروابط القوية بالأسرة الكبيرة من شأنه أن يعوق عملية التحديث والتنمية الاقتصادية. ويحتاج مثل هذا الرأي بالنسبة لغرب أفريقيا إلى قدر من التوضيح. إذ يقال أن الأسرة الكبيرة تؤدي إلى تبديد المدخرات التي كان بالإمكان استثمارها على نحو إنتاجي. فثمة هدايا كثيرة لا فائدة منها يقدمها الناس لذويهم. ويعيش العاطل عالة على أقربائه الأثرياء، ويحتقرون الوظائف التي تبدو في نظرهم دون مرتبتهم الاجتماعية.

وهذا كله نقد صحيح إلا أن قدرا من المساعدات المالية يقدمها المرء الثري للفقراء حقا وصدقا ممن لا تقدم لهم الحكومة عونا أو مساعدة. وكما سبق أن رأينا فان مدخرات الأسرة تتجمع عادة لاستثمارها في التعليم. وهو ما من شأنه أن يعود بالفائدة على المجتمع ككل. ويقال علاوة على هذا أن الرجل الثري حين يجد المساعدات تستنزف دخله فانه يعزف عن الجد من أجل الثروة (تماما مثلما يحدث في المجتمع الصناعي حين يكف الناس عن بذل الجهد و المبادرة بسبب الضرائب العالية). بيد أن أبناء غرب أفريقيا لا ينظرون إلى الأمر من هذه الزاوية. ذلك أن ما تعقده عليه أسرته من آمال قد يكون حافزا لبذل المزيد من الجهد، فضلا عن أن ما يقدمه المنتفعون بالمساعدة من توفير وولاء يعتبر جزاء في نظر الكثيرين ممن يلتزمون بالقيم التقليدية.

وثمة رأي بأن الأسرة الكبيرة تدعم أحيانا التجانس والتماثل بين أعضائها، ولا تحث على التغيير. ولعل هذا يتجلى بوضوح كبير في المجتمعات الزراعية حيث يؤدي الأبناء نفس مهن الآباء، ويبدو أن التقسيم الاجتماعي ثابت. ولكننا رأينا فيما سبق كيف وأن الكثيرين في المجتمعات القبلية في غرب أفريقيا ممن ولدوا في بيوت متواضعة لآباء فلاحين فقراء قد أصبحوا

أثرياء ذوي نفوذ قوي شأنهم شأن التجار وشيوخ القرى. بل وأكثر من هذا أن أبناءهم لم يرثوا عنهم مركزهم ووضعهم الاجتماعي وإنما كان عليهم أن يشقوا طريقهم بأنفسهم في الحياة.

إن كل ما فعله المجتمع الحديث أن قدم أدوارا جديدة يمكن أن يتجلى من خلالها الكد التقليدي بحثا عن الثراء والسلطة. ويسعى شباب غرب أفريقيا المتعلم جاهدا من أجل بلوغ أهدافه وهو في هذا قد يتصرف وكأنه يخشى لوم الشيوخ تماما مثلما يتصرف لو أنه في الريف. ولكن نظرا لأنهم يحيون في المدينة فان باستطاعتهم تحاشي الكثير من النقد ويكون الحكم عليهم في بلدتهم على أساس ما حققوه من نجاح وليس على أساس ما اتخذوه من سبل للنجاح.

8 الروابط الاجتماعية في الحضر

عندما يترك الرجال والنساء الريف مهاجرين إلى المدن الحديثة فانهم يفقدون إلى حد ما الفوائد التي تعود عليهم مقابل عضويتهم في الروابط التقليدية - جماعة العرق وجماعة العمر. حقا أنهم في غيابهم لا يفقدون حقوقهم في هذه الروابط إذ بالإمكان استعادتها فور رجوعهم، ولكن هذه الروابط الريفية لا تستطيع أن تكفل لهم أثناء حياتهم في المدينة الأمن الاجتماعي أو وسائل الترويح التي يتمتع بها المقيمون في بلدتهم. بيد أن سكان المدن لا يعيشون فرادى كذرات متناثرة، وإنما يشكلون لأنفسهم عديدا من الروابط الجديدة، يعبرون من خلالها ليس فقط عن اهتماماتهم ومصالحهم الجديدة التي تمليها حياة المدينة والعمل في القطاع الحديث بل ويعبرون أيضا عن مصالحهم في قطاع الريف والذي ترعاه روابط الريف في مسقط رأسهم. ومما يثير الحيرة ذلك التباين المطبق بين روابط الحضر: روابط عرقية أو قبلية، وروابط لخدمة مصالح اقتصادية جديدة - اتحادات حرفية ونقابات وغرف التجارة ونوادي للترويح،

ومنظمات وجمعيات للشباب - الكشافة وما شابهها - والصليب الأحمر والشبان المسيحيين، جماعات قدامى خريجي المدارس الثانوية و الجامعات ومحافل ماسونية، وأحزاب واتحادات سياسية، والكنائس والفئات والطوائف الإنجيلية المختلفة وجمعيات النشاط الاجتماعي.

ويمكن القول دون تجاوز كبير أن كلا من هذه الروابط تساعد أعضاءها على التأقلم مع حياة المدينة، فالقيم الرائجة هي القيم الملائمة لظروف المدينة. ويتعلم المهاجر الجديد من خلال عضويته في الرابطة القيم الجديدة و أنماط السلوك المألوفة في المدن. ويستطيع الأعضاء القدامى أن يحولوا دون انحراف الوافد الجديد بفضل ما يفرضونه من جزاءات ثوابا أو عقابا. وتختلف طرق تنظيم الكثير من روابط الحضر اختلافا جذريا عنها في الريف حيث تلتزم روابط المدينة بقواعد شكلية للحوار وتسجيل دقائق الأمور فضلا عن خلق أدوار أو وظائف جديدة للسكرتارية وأمانة الصندوق. وطبيعي أنه من خلال تطبيق هذه الطرق حتى ولو في مرقص يصبح العضو معتادا عليها ويألف أمثالها في المؤسسات الكبرى الحكومية والتجارية أو في البرلمان. ولكن لا نزعم أن كل الروابط الحضرية تفيد في دعم القيم الملائمة للاقتصاد الحديث، ذلك أن بعضها يعزز في المدينة قيم الريف التي حملها معهم الوافدون من بلادهم. وبينما توفر هذه الروابط الأمن الاجتماعي لأعضائها فإنها قد لا تؤثر كثيرا لحفزهم على تبني أنماط السلوك الخاصة بالمدن. وتطرح روابط المدن على المهاجر ضروبا متباينة من الأوضاع الجديدة ليختار منها ما يروقه، فقد يختار بين إلقاء نفسه كاملا في خضم حياة المدينة أو أن يحد من علاقاته قدر الإمكان ويجعلها قاصرة فقط على أبناء جماعته العرقية. بيد أن الاختيار المتاح للمهاجر تحكمه غالبا معايير الثراء والتعليم.

ولكن تباين وتعدد روابط المدينة يجعل تصنيفها، أمرا عسيرا. وأحد المعايير هو الأصل أو المنشأ. فالكثير من الروابط جاءت عن طريق الأجانب ولا يزال بعضها يمثل فرعا من هيئات دولية جرى تنظيمه على نفس النسق المألوف في كل البلدان. مثال ذلك: كنائس غرب أفريقيا، والمدارس وفرق الكشافة والمرشدات والمؤسسات الخيرية ونوادي الروتاري والماسونيين وكلها تنتمي إلى هيئاتها الأم. وشجعت الجماعات النقابية في البلدان الاستعمارية

تأسيس نقابات في المستعمرات. وأنشئت روابط كثيرة وبخاصة المؤسسات الخيرية على يد زوجات موظفين أجانب وجذبوا لعضويتها النساء الإفريقيات المتعلمات ثم سلموهن إدارتها من بعدهن.

وثمة روابط أخرى محلية النشأة غير موسومة بأي أثر أجنبي ولا تحاكي أي مثال غريب. ونذكر من بينها الروابط العرقية والكثير من فرق الرقص و جمعيات المساعدات المتبادلة. وتتحدد مسوغات العضوية في ضوء معايير تقليدية للجماعة العرقية وجماعة العمر، كما تتوزع الوظائف حسب مكانة المرء - من حيث العمر أو طول الإقامة في المدن - أكثر منها بالنسبة للثروة أو التعلم أو القدرة. ويبدو أن الكثير من الروابط الحضرية ليست سوى صور معدلة لروابط تقليدية - والفارق بينهما هو ما أملته فقط ظروف المدينة.

ولعل من المفيد أن تلقى نظرة فاحصة على ما تؤديه هذه الروابط من أعمال لأعضائها. أول شيء هو الضمان الاجتماعي، أن يوفر أعضاء الرابطة فرصة عمل لكل منهم، ومساعدة العاطل والمريض، والمساهمة في تنظيم ودفع نفقات تشييع الموتى ودفنهم وإعادة ذويه إلى مسقط رأسهم. ويعتبر الترويح والترفيه من أهم الخدمات التي تقدمها الرابطة لأعضائها. وتعمل الروابط بدرجات متفاوتة على توفير وظائف لكل القادرين على المنافسة والطامحين إلى القيادة، فضلا عن أن بعض هذه الوظائف قد تفيد فقط بما تضفيه من مهابة داخل الرابطة. ولكن بعض هذه الوظائف لها احترامها وتقديرها لدى الكافة ويستفيد بها أصحابها كوسيلة لشغل مناصب أرقى. وأخيرا فان هذه الروابط تكيف أعضاءها، كما أسلفنا، مع معايير الحياة المدنية إذ تمارس عليهم درجة من التوجيه والتحكم الاجتماعي فتغرس فيهم هذه المعايير. ولكننا لا نزعم أن كل الروابط تفي بهذا الغرض فأكثر النوادي الرياضية تقصر نشاطها على الجانب الترفيهي ولا تقوم بدور روابط العون المتبادل بل ولا تسأل العضو عن سلوكه خارج النادي. أما الروابط العرقية فهي على العكس إذ تفي بكل من الوظائف سالفة الذكر إلى حد كبير على الرغم من تباين احتياجات الأعضاء لتباين فئاتهم الاجتماعية.

وكم هو مستحيل علينا أن نناقش كل الروابط القائمة اليوم في مدن

غرب أفريقيا الحديثة. بيد أن بالإمكان أن نلقي نظرة فاحصة على بضع أمثلة مختارة من بين ثلاث فئات عامة:

الروابط التقليدية وهي عادة ذات أصل محلي وتتطلع دائما إلى الريف، والروابط التي تخدم مصالح عمال المدن - مثل النقابات وروابط النخبة - وعضويتها قاصرة أساسا على الأثرياء وخريجي الجامعات، وتقدم لأعضائها العديد من الخدمات الخيرية والترفيهية فضلا عن أنها تخلق أنماطا سلوكية جديدة بين النخبة، وتساعد على تحديد المراكز الاجتماعية الجديدة وتوفير سبل جديدة للتقدم لكل الطامحين من أعضائها.

الروابط التقليدية:

لنعرض أولا الروابط العرقية من الطراز الذي أقامه كثيرون من أبناء ساحل غينيا والتي تمثلها روابط الشعوب المتحدثة لغة الابو Ebo والادو Edo في شرق ووسط غرب نيجيريا.

إن المهاجر من الريف إلى المدينة الحديثة يراوده الأمل عادة في الالتقاء ببعض أبناء قريته هناك. وواقع الأمر أن اختيار المدينة التي يهاجر إليها المرء تحدده عوامل أساسية منها وضع وسكنى المهاجرين السابقين و نجاحهم هناك. وينزل المسافر على أقرب أبناء عشيرته وهو على ثقة من أنهم سيرعونه إلى أن يجد عملا في مهجره. ويشعر مضيفه بالتزام أدبي إزاء الوافد الجديد بأن يقدمه إلى أصحاب الأعمال المعروفين لديه، وربما يقرضه المال اللازم ليرشو صغار الموظفين. وتقتصر اتصالات المهاجر أول الأمر على أبناء جماعته العرقية من سكان المدينة.

وينخرط الوافد الجديد في أقرب فرصة ضمن صفوف الرابطة العرقية الخاصة به. وتتشكل هذه الروابط على أساس القرية الواحدة أو مجموعة قرى إذا كان عدد المهاجرين من القرية إلى المدينة قليلا.

ونلاحظ في الدول المتحدثة بالفرنسية أن الوحدة الأساسية هي الكانتون أو الضاحية عادة - وهي وحدة لا تقوم على أساس الانتماء السلفي بل الانتماء السكني. وانه لأمر مألوف أن ينتمي إلى الرابطة كل أبناء القرية أو القرى المعنيين من سكان المدينة، وهذا هو ما يفعله الفقراء نظرا لان الفوائد التي تعود عليهم من الانضمام إلى الرابطة أكبر من أي فائدة تعود

عليهم من مصادر أخرى. و من اليسير على أبناء النخبة أن يرفضوا الالتزامات المعقودة عليهم، ولكنهم لا يفعلون ذلك إلا إذا لم تكن لديهم نية العودة إلى الحياة في القرية. ويجري عقد الاجتماعات بصورة دورية، ويعقد أبناء كل قرية أحيانا اجتماعا منفصلا في يوم من أيام الآحاد أيضا، بينما يلتئم شمل أبناء مجموعة القرى في اجتماع شامل في يوم الأحد التالي. والملاحظ أن الإقبال على هذه الاجتماعات طيب عادة، كما يستخدم المسؤول عن الرابطة الأساليب التقليدية لمحاسبة الغائبين والمتخلفين. وتعقد الاجتماعات عادة أما في بيوت الرؤساء أو في بيوت أعضاء آخرين بصفة دورية. ومن المألوف أن يقدم المضيف في يومه طعاما وشرابا للمجتمعين.

وتضم المكاتب القيادية للجماعات العرقية أكبر الأعضاء سنا أو أقدمهم مقاما في المدينة. ويجري الحديث في الغالب الأعم أثناء الاجتماعات باللغة العامية حتى يتسنى لكل الأعضاء المساهمة مساهمة كاملة مهما كانت درجة تعلم العضو، ولكن يتم تسجيل دقائق الأمور ومحاضر الجلسات بإحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية ذلك لان خريج المدرسة يجد الكتابة بإحدى هاتين اللغتين أيسر عليه من الكتابة بإحدى اللغات العامية. وتضم مكاتب السكرتارية وأمانة الصندوق خيرة المتعلمون من الأعضاء ويكونون من الشباب عادة، أما الأثرياء والمتعلمين فتخصهم الجماعة بقدر من التبجيل والشرف - وربما تخصص لهم مكانا أفضل مما يتناسب مع سنهم - دون تحديد وظيفة خاصة بالضرورة.

ويستهل الأعضاء اجتماعاتهم بصلوات تماثل صلواتهم في الروابط التقليدية في الريف، كما يتبعون «بروتوكولا» يحاكي نهجا تقليديا محليا. وتتناول الموضوعات المطروحة للمناقشة مشكلات الحياة في المدن. وبعد استكمال كل الإجراءات الشكلية والرسمية للاجتماع يشرع الأعضاء في الاسترخاء ويروحون عن أنفسهم بالرقص وغناء بعض من أغاني قريتهم. ويعتبر هذا الضرب من الترفيه أهم شيء بالنسبة لعمال المدن غير المهرة. ويقيم هؤلاء خلال حياتهم اليومية العديد من العلاقات مع أصحاب الأعمال وزملائهم من العمال ومع التجار في السوق وجيرانهم. ويختارون أصدقاءهم الشخصيين دائما من بين أبناء جماعتهم العرقية الصغيرة و من بين من تربطهم بهم علاقات وثيقة أثناء العمل. وقد لا ينتمي أحدهم إلى رابطة

أخرى في المدينة ذلك لان أميتهم أو ضعف مستوى تعليمهم يحول دون انضمامهم إلى النوادي الرياضية أو جماعات دراسة الإنجيل.

ويبذل أعضاء الروابط العرقية جهودا نشطة للبحث عن وظائف للوافدين الجدد إلى المدينة أو لمن تعطلوا من عملهم. ويساند أبناء العشيرة قريبهم المتعطل. وإذا أصاب أحدهم عجز بسبب الشيخوخة أو ضعف بدني أو عدم كفاءة أو تعطل لفترة طويلة جدا فانهم يلحون عليه للعودة إلى القرية ولكنه يأبى خجلا من أن يعود إلى قريته بغير ثروة وهنا قد تضطر الرابطة إلى دفعه إلى العودة قسرا.

وإذا توفي واحد من سكان المدينة فان أعضاء رابطته العرقية يتكفلون بأعداد مراسم جنازته. ويتولى المسئولان عن الرابطة دور منفذي الوصية للشخص المتوفى، فيسجلون أملاكه ويرسلون بيانا بها إلى شيوخ جماعته السلالية في القرية حتى يتسنى توزيع ممتلكاته وفق العرف السائد. وتشمل الرابطة أرملة المتوفى برعايتها وقد تعيدها إلى القرية إن كان ذلك ملائما. ونلاحظ عدم وجود روابط عرقية في شرق وجنوب ووسط أفريقيا، ويرجع سبب ذلك جزئيا إلى أن العمال الصناعيين في هذه الأقاليم يعيشون في مستوطنات مملوكة للشركات الصناعية، كما تتولى إدارات هذه الشركات مهمة تنظيم الجنازات وإعادة ذرية المتوفى إلى قريته.

ونذكر من أهم وظائف الرابطة العرقية حسم الخلافات التي قد تثور بين أعضائها. وليس الدافع إلى ذلك مجرد حرص الأعضاء على أن ينأوا بخلافاتهم بعيدا عن ساحات المحاكم والشرطة في المدينة (والتي تستخدم عادة قوانين ذات مفاهيم غريبة عليهم) بل لان الشرطة تحجم بدورها عادة عن التدخل في الأمور التي لا تشكل مشكلة خطيرة تهدد الأمن. وتطبق الروابط العرقية في حسمها للخلافات القانون العرفي السائد في موطن أعضائها. وتحرص الروابط أيضا على صون سمعتها والحفاظ على سمعة جماعاتها العرقية، ولهذا فقد تلجأ إلى إجراءات صارمة للحيلولة دون وقوع أي عضو في أخطاء كبيرة تهددها مثل السرقة أو إدمان الخمر.

عرضنا بإيجاز الفوائد التي تعود على الأعضاء من جماعتهم العرقية، والتزامات الأعضاء تجاه بعضهم البعض. وثمة جانب آخر وهام من نشاط هذه الروابط ونعني به علاقتها بالبلدة أو مسقط رأس الأعضاء. وينعكس

هذا في الأسماء التي تتخذها لنفسها رابطة التقدم أو رابطة الإصلاح.

ويقضي أعضاء الرابطة جل وقتهم أثناء الاجتماعات في مناقشة أخبار وشؤون بلدتهم. وكشفت دراسة أجريت في عدد من قرى الابو عام 1961 عن أن ثلاثة أرباع المهاجرين قد عادوا إلى وطنهم خلال الاثنى عشرة شهرا الماضية. وتنظم بعض القرى موسما لاحتفالات عيد الميلاد «الكريسماس» ويجري الاحتفال كل عام أو كل عامين، وتنتظر القرية حضور كل أبنائها هذا الاحتفال الموسمي، وتضم قرى كثيرة أسواقا هامة تزورها بانتظام شاحنات من المدينة الحديثة فتيسر تدفق السلع والزائرين. ونظرا لان سكان المدن أفضل تعليما من سكان الريف فانهم يشعرون بالتزام نحو قراهم بأن يوفروا لها خدمات اجتماعية متقدمة فضلا عن التدخل والمشاركة في الأمور التقليدية، مثل حسم الصراع على الرئاسة خاصة إذا كان الصراع من شأنه أن يعوق تقدم القرية. ويرتكز نشاطهم على تقديم المشورة لشيوخ القرية وزيادة إعانات المدارس أو المنح الدراسية والتأثير على الوزراء وكبار الموظفين المعنيين.

ولعل الأرجح أن تاريخ إنشاء الروابط العرقية في مدن غرب أفريقيا يرجع إلى فترة مبكرة - ويرجع في الحقيقة إلى الوقت الذي تجمع فيه عدد كاف من المهاجرين لتشكيل رابطة في منطقة واحدة. وتزايد بعد ذلك عدد المتعلمين الذين يعيشون في قراهم، وشكل هؤلاء فروعا محلية أو إقليمية للروابط العرقية. ولكن العضوية كانت قاصرة عمليا على المتعلمين والأثرياء. وقصرت هذه الفروع نشاطها على القضايا السياسية المحلية وتوفير الخدمات الاجتماعية، ولم تستهدف توفير الضمان الاجتماعي لأعضائها ما دام ذلك يتحقق للعضو بالطريقة التقليدية من خلال عضويته في الجماعة السلالية وجماعة العمر. واستهدفت الفروع المحلية الجديدة القيام بدور العامل المساعد في تجميع ودمج الروابط القائمة في المدن الحديثة للدولة. وأدى دمج الروابط العرقية في المناطق الواسعة إلى تشكيل جماعات ضغط سياسي قوية، بلغت ذروتها بالنسبة لشعوب الابو في شكل اتحاد دولة الابو. ويوجد في هذه الحالة طراز هرمي محدد يرتفع صاعدا من الروابط العرقية في القرية إلى اتحاد الدولة. ولا نجد لدى الشعوب الأخرى جماعات كبيرة من الطراز. وبينما تضفي رئاسة الرابطة العرقية في القرية قليلا

من المهابة على صاحبها خارج مجتمعه فان النشاط داخل الجماعات الكبرى قد أصبح سلما لتحقيق مستقبل سياسي. ومن ثم ليس لنا أن ندهش حين نجد أن هذه الروابط كانت تجذب إليها نخبة غرب أفريقيا.

والملاحظ أن الروابط العرقية من نوع الطراز الذي أسلفناه قد تطورت تطورا كبيرا في غرب أفريقيا دون بقية أجزاء القارة. وذكرنا ضمنا أحد أسباب ذلك هو أن جهات العمل في المناطق الأخرى توفر الضمان الاجتماعي للعاملين فيها.

(ويرى الإفريقيون المتعلمون من أعضاء النخبة في جنوب أفريقيا أن الروابط العرقية التي أقامتها الحكومة في بلادهم هي تعبير آخر عن التمييز العنصري هناك وأن هدفها ليس فقط عزل البيض عن غير البيض بل وغرس الفرقة بين غير البيض وبعضهم البعض) وثمة تفسير آخر وهو الثراء الفاحش للكثير من المناطق الريفية في غرب أفريقيا، وأن سكان المدن يعمدون إلى تطوير مواطنهم الريفية لأنهم يشعرون أن ذلك أمرا ممكنا - فالمال متاح، ومجالس الحكم المحلي توفر الإطار اللازم للعمل. بيد أن هذه الروابط غير موجودة لدى كل شعوب غرب أفريقيا - ولكننا نراها واضحة لدى الشعوب الساحلية وبخاصة ذات البنية الاجتماعية القبلية. وهناك عامل آخر يساعد على إقامة الروابط العرقية لعله الشعور بالدونية الذي يشعر به الشعب الذي يتألف تقليديا من مستوطنات متناثرة وله تنظيم سياسي صغير. ويتدعم هذا الإحساس عندما يختلط هذا الشعب بمهاجرين آخرين وافدين من الخارج. فقد يشعر الفريق الأول بحاجة ملحة إلى التضامن كجماعة، والى العمل على استئصال «التخلف» في وطنهم.

ونلاحظ أن أكثر الروابط العرقية القوية والمتطورة على النحو الذي أسلفناه موجودة في جنوب نيجيريا. أما الروابط الموجودة في المناطق الأخرى فان خدماتها للأفراد أقل شمولا، وربما تركز فقط على المساعدات المالية على حساب خدمات أخرى.

ويرى المهاجرون من بعض الجماعات العرقية أن التنظيمات العرقية الرسمية من الطراز سالف الذكر ليست ضرورية تماما لهم مثال ذلك المهاجرون الموسميون من زابراما إلى غانا فانهم في الغالب يفدون من

أقاليم محدودة ويستأجرون مساكن جماعية في المدينة الحديثة ويرفضون الاتصال بأبناء الجماعات العرقية الأخرى ويقضون كل أوقات فراغهم يثرثرون مع بعضهم البعض حول أوطانهم.

ويعتبر مجتمع سابون جاري (Sabon Gari) في أبادان نموذج لتنظيم الهاوسا في مدن جنوب نيجيريا. والهاوسا، على خلاف كثير من المهاجرين في جنوب نيجيريا، يحصرون أنفسهم في نطاق محدود من النشاط الاقتصادي - شراء ونقل ثمار الكولا من الشمال، وبيع الأبقار للقصابين المحليين في يوروبا، ويختلفون أيضا عن غيرهم من المهاجرين من حيث طبيعة سكناهم، فهم يقيمون وحدهم بمعزل عن سواهم. ويوجد بين شيوخ المقيمين في سابون جاري حوالي ثلاثين من «ملاك الأرض» يمتلكون الجزء الأكبر من المساكن المؤجرة للمهاجرين العابرين، ويعملون أيضا كوسطاء بين ملاك الماشية من شعب الفولاني وبين القصابين المحليين في يوروبا. وهكذا يترأس كل «مالك» مشروعا تجاريا صغيرا ويكون كل طرف مرتبط به ارتباط العميل. و تعول الجماعة أيضا عددا كبيرا نسبيا من المستشارين أو الأئمة (Malem) (رجال درسوا القرآن وعلومه) - ويمثلون أكثر من خمسة بالمائة من الذكور العاملين ويتخذ كل مالك معلما أو إماما Malem ليكون مستشارا خاصا له يستفتيه في الأمور الدينية والدنيوية. وحج أكثر الملاك مؤخرا إلى مكة (وأصبح كل منهم يسمى الحاج) وعلى الرغم من أن ثلاث أرباع السكان الأصليين في أبادان هم من المسلمين، إلا أن أبناء الهاوسا لا يشاركونهم الصلاة، ويحتقرون ترانيمهم في طقوس الدين وشعائره. ويتم اختيار واحد من الملاك «ليكون رئيسا لجماعة سابون جاري» ويتعامل مجلس المدينة من خلاله لمعالجة أمور الجماعة. ويتلقى الشيخ نصيحة ومشورة بقية الحجاج الملاك ويكون هو المسؤول عن إدارة الجماعة.

ويحرص أبناء الهاوسا من بين جماعة سابون جاري في أبادان على روابط القرابة بأقاربهم في الإمارات بموطن نشأتهم على الرغم من أن كثيرين منهم له روابط قرابة عديدة بمدن أخرى نتيجة تعدد التزاوج المتبادل بين الجماعات التجارية. بيد أن تلاحمهم لا ينبع من انتمائهم إلى الإمارات كلا على حدة بل ينبع من انتمائهم إلى عقيدة وشعائر دينية خاصة بهم وحدهم كما يرتكز على طبيعة التخصص الاقتصادي.

النقابات:

ليس لنا أن ندهش إذا عرفنا أن نقابات غرب أفريقيا كانت طليعة حركات الاستقلال. فقد كانت هذه هي فرصتهم لتعبئة سكان المدن المتعلمين الذين يتزايدون زيادة سريعة - وهم أولئك الذين نبذوا إلى حد ما الريف والقيم التقليدية ولكن واقع الأمر يؤكد أن التأثير الشامل للنقابات كان طفيفا في كل الأقاليم تقريبا، على عكس غينيا فقد كانت الاستثناء الواضح. ولنا أن نتوقع كذلك أن يكون للنقابات دور أساسي في التنشئة الاجتماعية للمهاجرين وتأقلمهم مع أساليب حياة المدينة وحثهم على تقبل سكنى المدن. ولكننا نعود لنقول لقد كان أثرها هنا أيضا طفيفا.

والاحتجاجات العمالية لها تاريخ طويل في غرب أفريقيا إذ يسجل لنا التاريخ إضرابا وقع عام 1874 في بلدة فري تاون (Freetown) وأعقبته إضرابات أخرى في المدن الساحلية التي شهدت اتساعا سريعا. ولكن الحكومات الاستعمارية كانت تنظر إلى هذه الإضرابات باعتبارها أعمالا غير مشروعة، فتقمعها وتستخدم في ذلك القوة أحيانا. ولم يكن العامل الإفريقي آنذاك يفهم جيدا أهداف وسبل المفاوضات الجماعية. لذا كان انسحابه من عمله هو أقوى أساليبه في الاحتجاج. ولم تأخذ النقابات ذاتها وضعا مشروعا في المستعمرات الفرنسية إلا في عام 1937 - وهو الحق الذي سحبته منهم ثانية حكومة فيشي (Vichy) ثم استردوه من جديد عام 1946. وصدر قانون النقابات الخاص بمنطقة ساحل الذهب عام 1941 فقط، على الرغم من أن الروابط المهنية كانت موجودة قبل ذلك بعشرات السنين في صورة جماعات صداقة. ويرجع تاريخ نشأة إحدى النقابات النيجيرية للعاملين المدنيين بالحكومة إلى عام 1912، وانتظم عمال السكة الحديد في نقابة لهم عام 1921، وتأسست نقابة المعلمين في نيجيريا عام 1931. ولكن لم يبدأ النشاط الفعلي والحقيقي للنقابات إلا في الأربعينيات والخمسينيات.

و في أوائل الخمسينيات كانت نقابات غرب أفريقيا تضم ما بين 10 و 20 بالمائة من العاملين في الأقاليم المختلفة. ولكن كانت أكثر النقابات لا تزال صغيرة، إذ كان ثلثا نقابات غانا ونصف نقابات نيجيريا تضم أقل من 350 عضوا. وثبت فيما بعد أن بعضها لم تكن نقابات بالمعنى المفهوم وإنها

روابط لحرفيين مستقلين مثال ذلك أن قائمة نقابات نيجيريا تضم اسم اتحاد الحدادين في أيجيشا واتحاد الغسالين في أنيجو. ولا تمثل النقابات عادة فئات مميزة من العمال العاملين لدى عدد من المؤسسات بل تمثل العاملين جميعا لدى شركة أو إدارة حكومية أو مؤسسة خدمة عامة. وهكذا نجد نقابة باسم نقابة عمال الشركة الإفريقية المتحدة ونقابة العمال الإفريقيين بشركة خطوط الدر دمبستر، ونقابة عمال البريد والبرق وهكذا .. . ونلاحظ أن النقابات الممثلة لمؤسسات الخدمات العامة والمهن أضخم حجما وأكثر تنظيما من سواها، وكلها ذات طابع قومي. ولكننا نجد في غينيا أن العمال الأجراء انتسبوا مباشرة لرابطة مركزية بينما أغفلوا تنظيم أنفسهم على مستوى الشركات كلا على حدة. ولعل هذا الوضع ناجم عن حركة التصنيع السريعة للغاية في البلاد عند الشروع في استغلال مناجم البوكسيت. والشيء المؤكد أنه وجدت حركة نقابية قوية وفعالة سياسيا.

واتخذت غينيا سيكوتوري رئيسا لها وهو الذي تصدر الصفوف من خلال الحركة النقابية. فقد كان حزبه في مطلع الخمسينات (الحزب الديمقراطي الغيني) متداخلا تداخلا وثيقا مع الحركة النقابية. ولكن القادة النقابيين كانوا قلة بين القادة القوميين في البلدان الأخرى، كما كانوا قلة بين أعضاء المجالس البرلمانية المنتخبة. مثال ذلك: أن من بين 873 عضوا بالمجالس النيابية في الدول الإفريقية المتحدثة بالفرنسية كان هناك أربعة نقابيون فقط عام 1958، وثلاثة فقط لهم خبرة نقابية من بين 84 عضوا في مجلس النواب الاتحادي في نيجيريا من الإقليمين الشرقي والغربي.

ونلاحظ أن الأحزاب السياسية لجماعات النخبة الأولى، مثل حزب المؤتمر المتحد لساحل الذهب، عمدت إلى تجاهل النقابات. فقد كان أعضاء هذه الأحزاب ومصالحهم تعبر عن «الطبقة المتوسطة» المهنية. ولكن الأحزاب المنشقة عن روابط النخبة كانت تسعى لتعطي بمساندة النقابات. وفي أواخر الأربعينات انضمت نقابات نيجيريا إلى المجلس القومي لنيجيريا والكاميرون. وبدأ هذا الحزب أو بدقة أكثر، جناحه الراديكالي الزيكيست (Zikist) في العمل بنشاط لاستثمار مشكلات مناجم فحم أنيجو (Enugu) لعام 1949 (التي قتل فيها العديدون من العمال رميا بالرصاص) واستغلوا

أيضا إضراب العمال عام 1950. ودعا زعماء النقابات في ساحل الذهب إلى إضراب عام تأييدا لحزب المؤتمر الشعبي لمساندته في حملته وقتذاك. وأدى قمع الإضراب في كل من البلدين إلى تفكك التنظيم العمالي الأساسي. وعمد القادة القوميون بعد عام 1950 إلى تجاهل النقابات ولكن باستثناء غينيا بطبيعة الحال وغانا حيث استطاع حزب المؤتمر الشعبي .C.P.P أن يجذب إليه قطاعا من الحركة النقابية ثم استوعبها جميعها فيما بعد.

واتخذت النقابات في كل بلد اتجاها راديكاليا. لهذا كانت إذا تحالفت مع حزب سياسي فإنها تتحالف مع اليسار - الحزب الديمقراطي الغيني في غينيا - وحزب المؤتمر في غانا والمجلس القومي لنيجيريا والكاميرون في نيجيريا في أول عهده. وأسس ندوكا أزى Ndukaeze اتحاد العمال .U.A.C وتنظيما عماليا مركزيا قويا ثم انشق عن المجلس القومي لنيجيريا والكاميرون منتقدا سياسة قادته «البرجوازية»، وحثت النقابات أعضاءها في المستعمرات الفرنسية على المعارضة وذلك خلال الاقتراع العام سنة 1958 بشأن الاتحاد الفرنسي. ولكن باستثناء غينيا يمكن القول بأن عدد الذين عارضوا وقالوا لا كانوا يمثلون جانبا كبيرا وان ظلوا أقلية. ويبدو أن النزعة الراديكالية لزعماء النقابات العمالية جعلتهم شركاء غير مقبولين في نظر غالبية القادة القوميين الحاليين في غرب أفريقيا.

ويتجلى ضعف النقابات في عدم فعاليتها السياسية وهو ما لا يمكن أن نعزوه إلى القادة السياسيين وأحزابهم. ويكمن السبب أساسا في بنية العمالة الصناعية.

فأكثر عمال غرب أفريقيا عمال غير مهرة، والقليل منهم متعلمون. وتعتبر العمالة الدائمة قاصرة فقط على العمال المهرة ونصف المهرة، أما الباقون فهم أجراء بالمياومة. علاوة على هذا فان أكثر هؤلاء العمال هاجروا مؤخرا من الريف إلى المدن ويعتزمون العودة ثانية إلى قراهم وربما يعودون بعد فترة وجيزة جدا. وطبيعي أن مثل هؤلاء لا يشعرون بالتزام أو انتماء كامل إزاء عمالة المدن، ولا يعنيهم كثيرا تحسن ظروف العمل. وتتركز شكاواهم على الأحداث اليومية - الفصل التعسفي لأحد العمال أو إهانته. ويشكل هؤلاء القطاع الأكبر غير المنضم إلى النقابات، ولكنهم يفسرون لنا السبب في أن الكثيرين - أعضاء بالاسم.

وبدأت تتزايد فرص انضمام العمال غير المهرة مع تزايد تدفق المهاجرين إلى المدينة. وأصبح من السهل على أصحاب الأعمال فصل العمال الساخطين وتشغيل غيرهم. وهكذا بدأت الاحتجاجات العمالية تفقد فعاليتها. كذلك فان نقص التعليم الفني «التكنولوجي» أدى من ناحية أخرى إلى نقص شديد في العمال المهرة وخاصة في المدن مثل لاجوس حيث تزدهر الصناعة وتتوسع بمعدلات تتراوح ما بين خمسة عشر إلى خمسة وعشرين بالمائة سنويا. وبدأت المؤسسات الجديدة تحاول اجتذاب طاقم العاملين من المصانع القائمة مع إغرائهم بتدريبهم في المصانع الأوروبية. وساهمت خبرة ما وراء البحار في رفع مستوى أصحاب الحظ إلى مكانة أصحاب الامتيازات وهي المكانة التي لم يكن يشغلها سوى ذوي المؤهلات العليا.

وعلى الرغم من انخفاض مستوى أجور العمل غير الماهر فقد كان أصحاب الأعمال ينظرون إليه باعتباره عملا باهظ التكاليف نسبيا ولهذا أصبحت غالبية المصانع الجديدة مصانع آلية. ويعتبر مصنع الخشب الرقائقي (الابلكاج) في بلدة سابل في دلتا النيجر واحدا من أكثر المصانع تقدما في العالم. وتعطى هذه المؤسسات وأمثالها معدلات أجور عالية بالقياس إلى معدلات الأجور في المصانع البديلة المحلية، فضلا عما توفره من فرص طيبة للترقي سواء داخل الورش أو المكاتب. واضطرت المصانع أول الأمر إلى توظيف عمال قليلي الخبرة والتعليم ثم أعدت لهم الإدارة برامج تدريب متنوعة ومكثفة. ووضعت نظاما للمعاشات فضلا عن إجازة مدفوعة الأجر لمدة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع سنويا لأصحاب الحق في المعاش، وستة أيام لغيرهم. وتحسنت ظروف العمل نسبيا في مثل هذه الشركات بأن أضافت إلى ما سبق خدمات اجتماعية مثل إنشاء مستشفى خاص للشركة.

وتعمل لدى الحكومة نسبة كبيرة من القوى العاملة في كل دولة من دول غرب أفريقيا، كما وأن ظروف العمل في القطاع العام ظروف حسنة في مجملها. وكان قد صدر في المستعمرات الفرنسية قانون عمل يحدد الحد الأدنى للأجور ومعدلات أجور كل فئات العمل غير الماهر.

ولكن الواقع ليس دائما مطابقا للقانون، فقد أدى القانون إلى صراعات بين النقابات وبين الحكومة. ولم يوضع حد أدنى للأجور في المستعمرات

البريطانية، ولكن كانت تجري مراجعة مستمرة للأجور وظروف العمل بالنسبة لعمال الحكومة ، وكان لهذا أثره الكبير على القطاع الاقتصادي الخاص، الذي كان ينافس الحكومة، باستثناء الشركات الكبرى، من أجل العمال المهرة ويعاني من المنزلة الزائدة عن الحد التي يتمتع بها موظفو الحكومة. علاوة على هذا فان قوانين العمل قد فرضت على كل أصحاب الأعمال مستويات عالية، نسبيا في علاقاتهم بعمالهم.

وإذا كانت النقابات قد اعتمدت في تطورها إلى حد كبير على مبادرات قادتها من أبناء غرب أفريقيا فان جانبا كبيرا من الحافز إلى النمو في أعوام ما بعد الحرب العالمية الثانية جاءها من الحكومات الاستعمارية. فقد تم تشييد المراكز الرئيسية للنقابات في المستعمرات الفرنسية من الميزانية العامة، كما كان أكثر موظفيها من موظفي الدولة ويتقاضون رواتب منتظمة، واختارت السلطات البريطانية في مستعمراتها الرجال الذين عهدت إليهم بمهمة تطوير النقابات، وأنشأت جامعة شعبية أو إدارات خولت لها مهمة تدريس برامج تدريبية عديدة. وكان الهدف المباشر لهذا النشاط هو قصر النشاط النقابي على المجال الاقتصادي ونبذ التدخل في الشؤون السياسية. ولكن شركات خاصة كثيرة استمرت في معارضتها لانتظام موظفيها ضمن النقابات، ودافعوا عن موقفهم بما حققته اللجان الاستشارية من نجاح.

بيد أن التشجيع الرسمي بوضعه هذا لم يكن كافيا ليضمن حركة نقابية قوية. فقد كانت أكثر النقابات ضعيفة ماليا بسبب قلة عدد المواظبين على حضورها والفشل في تحصيل الاشتراكات بصورة منتظمة. واعتمدت نقابات كثيرة على ما تتلقاه من إعانات مالية من الحركة النقابية الدولية. وهكذا أضحت النقابات عاجزة عن أن تقدم خدمات كثيرة لأعضائها، الذين يتطلعون إلى روابطهم العرقية لتكفل لهم الضمان الاجتماعي بدلا من النقابة. وكانت النقابات أيضا في وضع يرثى له قياديا. إذ كان العمال المهرة قليلين وهم القادرون على تشكيل قيادة ناجحة، كما وأن أكثرهم حريصون على ضمان فرص ترقيهم داخل مؤسساتهم. أما من حصل على تعليم عال فانه يجد السبيل أمامه ميسرا لشغل منصب حكومي. ومن ثم بدأت مكاتب النقابات الفقيرة ماليا تجتذب إليها الغوغائيين والفاشلين في دراستهم. وكان لعدم

فعاليتهم بل وفسادهم في أحيان كثيرة أثره الكبير على ولاء الأعضاء للنقابة. وإذا أوفدت النقابة أحد أعضائها ممن تتوسم فيهم مستقبلا نقابيا جيدا للدراسة عبر البحار فانه عادة ينتقل إلى مهنة أخرى تدر عليه راتبا أعلى وتضفي مكانة أرفع بعد عودته.

وأدى قصور وفساد الكثير من النقابات الصغرى إلى الحيلولة دون قيام الاتحادات النقابية. أما النقابات الكبرى والأفضل تنظيما فقد كانت أقل عزوفا عن التورط في القضايا السياسية. ترى لماذا يضرب العمال الأقوى تنظيما - وربما الأفضل أجورا - تعاطفا مع من هم دونهم بكثير ويطالبون برفع مستوى الأجور لهم وتحسين ظروفهم ؟ انهم بذلك يعرضون أمنهم هم للخطر. ونذكر أنه بالإضافة إلى الصراع بين القادة النقابيين المحليين والصراع أحيانا بين الجماعات العرقية كان هناك علاوة على هذا التنافس بين الإتحادين العالميين المتصارعين - الاتحاد العالمي للنقابات، والاتحاد الحر للنقابات - سعيا وراء كسب ولاء النقابات الإفريقية. وعجزت النقابات الإفريقية بسب تفككها عن تشكيل أحزابها السياسية الخاصة بها. ويشهد واقع الأمور بأن الأحزاب الوطنية كانت تنافس النقابات سعيا لكسب تأييد الجماهير. وأضافت هذه الأحزاب ضمن الإطار العام لمطالبها السياسية الخاصة العمل على رفع مستوى معيشة العمال. واتجهت الأحزاب في أكثر الأحيان. إلى مخاطبة الجماهير مباشرة رافضة مساعدة النقابات. ونجح القادة السياسيون في تحقيق الاستقلال السياسي وفي توسيع القطاعات الحديثة للاقتصاد، وأخرس هذا النجاح كل مزاعم النقابيين.

روابط النخبة:

كانت روابط النخبة، التي تحظى برعاية الأثرياء والمتعلمين، متنوعة ومتباينة مما يجعلها تختلف اختلافا واضحا عما تتسم به الروابط العرقية من تجانس. وعمدت روابط النخبة صراحة إلى أن تكون أكثر تخصصا وتميزا من الآخرين. ورصدت جهدها لخدمة المصالح والاهتمامات المهنية- اتحادات العاملين المدنيين أو رابطة بار Bar Association والصليب الأحمر - للخدمات الخيرية، ونوادي التنس للترفيه، وجماعات المسرح للخدمات والاهتمامات الثقافية. وكم هو عسير على المرء أن يقيم الإسهامات التي

تقدمها من أجل تحقيق وعي النخبة بذاتها.

وقد دخلت نسبة كبيرة من روابط النخبة إلى غرب أفريقيا عن طريق الموظفين المدنيين الأجانب والجماعات التجارية، ولا تزال تتبع في تنظيمها نمطا غربيا، بل وثمة روابط كثيرة هي فروع لهيئة عالمية. وأحس الإفريقيون بعد السماح لهم بالعضوية، بأن اشتراكهم يعني ضمنا الموافقة على أنهم متساوون اجتماعيا مع الأوربيين. وبلغت بعض هذه الروابط أرفع مرتبة اجتماعية. وكانت العضوية تحكمها في كثير من الأحيان قيود محددة - مثلما كان الحال في الروابط المهنية أو جماعات خريجي المدارس الثانوية الرائدة. وعلى الرغم من أن قيود العضوية كانت ممقوتة صراحة إلا أنه حدثت انقسامات عديدة داخل روابط النخبة عندما كان الأعضاء من أصحاب المقامات الرفيعة يشكون من سيطرة من هم أقل ثراء أو ثقافة ثم ينسحبون لتأسيس رابطة جديدة.

ويشعر المرء أن الكثير من الرجال والنساء ممن التحقوا بروابط خيرية لم يفعلوا ذلك بدافع حب الخير للإنسانية، بل لان هذا هو الشيء المتوقع حدوثه منهم بحكم مكانتهم. و من المألوف في مثل هذه الظروف أن تخضع العضوية لقيود تحكمها وتكون قاصرة على من يتمتعون بنفس أساليب الحياة.

وقد يجد المرء في المجتمعات الغربية روابط للنخبة من نفس طراز روابط النخبة في غرب أفريقيا. ولكن توجد أيضا روابط تتسع العضوية فيها لتشمل مختلف الطبقات الاجتماعية بدءا من العليا ومرورا بالوسطى وانتهاء بالدنيا. ويشغل المراكز القيادية فيها أعضاء من الطبقتين العليا والوسطى، كما ترتكز مثل هذه الروابط عادة على مجتمعات محلية - التجاور للكنيسة، أو فريق لعبة رياضية في القرية. ويبدو لي أن مثل هذا النوع من الروابط أقل شيوعا في غرب أفريقيا. وبدأت أحياء وضواحي المدن الحديثة تشيع فيها روح المجتمعات المحلية، وأصبح لدى الناس رغبة في السفر بعيدا لمقابلة أصدقائهم بدلا من إقامة علاقات وثيقة مع جيرانهم. وتجتذب الكنائس أعضاء لها من كل الفئات الاجتماعية، ولكن النخبة في كثير من المدن يشكلون محافل متميزة خاصة بهم، مفضلين الذهاب إلى الكنائس الصغرى التي بنيت أولا للجاليات الأجنبية، أو الذهاب إلى كنائس الجامعة

بدلا من الكنائس الكبرى. وتتباين الألعاب الرياضية في غرب أفريقيا، شأنها في ذلك شأن الوضع في البلدان الأخرى، حسب الوضع الاجتماعي التنس والجولف للنخبة وكرة القدم لجماهير المتعلمين وإنصاف المتعلمين. وواقع الأمر أن أبناء النخبة لا يختلطون اجتماعيا مع العامة والبسطاء إلا داخل الروابط العرقية.

وبينما ينزع العامل الأمي غير الماهر إلى الانتماء إلى رابطة واحدة - وهي رابطته العرقية - والى إشباع كل حاجاته الأمنية والترفيهية من خلالها، فان عضو النخبة ينتمي إلى عدد كبير من الجماعات. وقد يلتئم شمل أعضاء جمعيات الخريجين مرة واحدة كل عام حول حفل غداء، إلا أن هذا قد يكون كافيا لدعم أواصر العلاقة بينهم، وللحفاظ على قبس الشعور بالالتزام في نفوس الأعضاء تجاه رفاق الدراسة القدامى. وتساعد الرابطة العرقية المهاجر للحصول على صيغة سلوكية ملائمة توفق بين قيم بلدته و بين ما هو مطالب به في حياة المدينة. كذلك فان تعدد العضوية في جماعات مختلفة للنخبة من شأنه أن يشجع على خلق قيم جديدة تتسق مع بعضها داخليا ومقطوعة الصلة بسواها من قيم أي جماعة عرقية أخرى. وتحتفظ الروابط بطابعها القومي بما تفرضه من حدود على العضوية، ويمثل هذا حسا بالهوية القومية التي تعمد الروابط إلى غرسها في نفوس أعضائها. ولكن بعض الروابط تتجاوز في واقع الأمور الحدود القومية.

وكما لاحظنا سابقا فان أغلب أبناء النخبة الحالية هم من بيوت متواضعة، فضلا عن أنه ما أن يحصل المرء منهم على المؤهلات التربوية التي تؤهله ليكون في منزلة النخبة حتى يشق طريقه سريعا في سلم الترقي الوظيفي ويلتمس هؤلاء من روابط النخبة تأكيدا بأنهم حقا قبلوا ضمن أرقى مستويات مجتمعهم. وينشدون من خلال الروابط وكذلك من خلال شبكات الصداقات غير الرسمية تضافر جهود كل أصحاب المكانة المتماثلة لوضع ودعم المعايير الملائمة للسلوك. ويؤمنون في «سباق الجرذان» من أجل الترقي أن المؤهلات الأكاديمية غير كافية، ولكن المرء بحاجة إلى رعاية أصحاب المراكز الأرقى. ولكن كل هذه الاتجاهات ليست شيئا خاصا بغرب أفريقيا - فنحن نقرأ من كثير منها في المجتمع الأمريكي بيد أن سرعة الحركية الاجتماعية في أفريقيا تزيد من وضوحها. ولعل الموظف في غرب أفريقيا أميل إلى قضاء

القسط الأكبر من أمسياته خارج البيت أما في اجتماعات رسمية للروابط أو في حفلات شراب غير رسمية، ويفوق في عادته هذه نظيره الإنجليزي أو الأمريكي. ويمكن أن نعزو هذا جزئيا إلى نقص الاهتمامات المشتركة بينه و بين زوجته. ولكن بقدر ما يجد نفسه مضطرا إلى قضاء وقت طويل مع رجال آخرين مؤكدا سمعته بأنه «طراز جيد» بقدر ما يعوق هذا السلوك قيام علاقة زوجية متكافئة. ولعل الولاء للحزب السياسي وقادته، أو استثمار الروابط العرقية قد يكون في كثير من الأحوال وسيلة أكثر فعالية لبلوغ المرء مكانة أرقى.

ويتجلى بعض هذه الوظائف لروابط النخبة بوضوح أكثر في روابط النساء. فنساء أعضاء النخبة يكن عادة أقل تعلما من أزواجهن. ولكن مكانتهن في المجتمع لا تحددها مؤهلاتهن الشخصية بل مؤهلات أزواجهن. ولهذا فمن المألوف أن نرى أرقى المناصب في المنظمات الخيرية تشغلها زوجات الوزراء والقضاة وكبار الموظفين. وتعهد المنظمات عادة هذه المناصب لمثل هؤلاء إيمانا منها مسبقا بأنهن قادرات على إسداء النفع للمنظمة نظرا لمكانة أزواجهن. وتأسست بعض الروابط بهدف محدد عمدا وهو على سبيل المثال تعليم أعضائها الفنون المنزلية الجديدة، وثمة جمعيات أخرى تقيم مباراة في تنسيق الزهور أو الطهي وراء قناع أعمال إنسانية خيرية.

الدور الحضري للروابط الاختيارية:

ليس من اليسير في دراسة عامة عن التغير الاجتماعي أن نناقش كل طراز من الروابط الحديثة الاختيارية في المدن ولهذا فقد اخترنا عينات هنا لتوضيح الأنماط الشديدة التباين. فالروابط العرقية أميل إلى أن تكون قاصرة على أبناء العرق وحدهم. ومن ثم لا يمكن لامرئ أن ينضم إليها إلا إذا كان من أبناء القرية أو منتميا إليها بحكم ولادته أو الأمرين معا.

وتتميز هذه الروابط بتعدد وظائفها، ولهذا يمكن للعضو أن يشبع حاجاته الاجتماعية في المدينة من خلال رابطة واحدة. وهي كذلك تقليدية بمعنى أنها تتطلع إلى الوراء حيث الريف، وتوفر للمهاجر سكنا أثناء غربته عن مسقط رأسه. وقد تشجع على تحقيق الحد الأدنى من التكيف بين أنماط

السلوك الريفي وبين حياة المدينة. ونجد على الطرف الآخر روابط النخبة التي تتميز بأمرين أولهما القيام بوظائف محددة ومتمايزة وثانيهما تعدد العضوية و تباينها. ولكنها أيضا مغلقة بالنسبة لأصحاب الدخول ومستويات التعليم الدنيا وان لم ينص قانونها صراحة على هذا. وتستهدف خلق قيم جديدة، قد تكون أفريقية إلى حد ما، ولكنها ليست مطابقة لقيم أي جماعة عرقية بذاتها.

ويحدث أحيانا أن يشارك بعض أعضاء النخبة في روابط يترأسها أشخاص متوسطون من حيث الثروة والتعليم - مثل معلمي المدارس الابتدائية والكتبة والعمال اليدويين المهرة. بيد أنهم قد يشاركون في روابط جماعاتهم العرقية، ويدفعهم إلى هذا أن البسطاء من أعضاء هذه الجماعات ينتظرون مثل هذا الموقف منهم، وكذلك نظرائهم من النخبة الذين يؤمنون بأن تنكر المرء لأصله سلوك مشين. ولهذا نجد كثرين من أبناء يوروبا مثلا ممن بلغوا شأنا رفيعا في تعليمهم يشغلون مناصب رئاسية في مدن بلادهم، فيكسبون بهذا رضى وتقدير شيوخ بلادهم الذين يسرهم هذا القبول الظاهري للقيم التقليدية، كما يكسبون أيضا مكانة اجتماعية وهيبة بين النخبة من أبناء شعب يوروبا.

ومن الأمور ذات الدلالة أن الاتصال بين النخبة وبين الجماهير في كثير من أرجاء غرب أفريقيا إنما يتحقق عن طريق العلاقات العرقية أكثر مما يتحقق عن طريق الانتماء إلى الروابط التي تتباين عن بعضها في سلم هرمي على أساس الوضع الاقتصادي الاجتماعي لأعضائها.

ويرجع الجانب الأكبر من قوة الروابط العرقية في مدن غرب أفريقيا إلى ضعف النقابات نظرا لان الناس تشعر بأن الأولى توفر لهم القدر الأكبر من الأمان اللازم. وينزع العامل غير الماهر في المدينة إلى أن تكون مشاركته هامشية، وهذا إذا حدث وشارك، في الروابط التي تعمد مباشرة إلى تعزيز الارتباط بحياة المدينة ونبذ القيم التقليدية للريف.

9 الأحزاب السياسية

لم تنتقل السلطة السياسية في دول غرب أفريقيا المستقلة حديثا إلى اتحاد فدرالي من النخبة التقليدية أو النخبة أصحاب الاتجاه التقليدي بل إلى مجموعات جديدة من النخبة الوطنية التي تتميز بأنها ذات ثقافة غربية وتجد في نفسها أيضا تعبيرا عن الدول الحديثة وممثلة لها أكثر مما تمثل الجماعات العرقية أو ممالك ما قبل الحقبة الاستعمارية. وأفضى نشوء هذه النخبة إلى ظهور أنماط جديدة في التقسيم الاجتماعي حيث جرى توزيع الثروة والسلطة على نحو مغاير لما كان عليه سواء في المجتمعات القديمة التقليدية أو في مجتمعات الحقبة الاستعمارية. وينعكس هذا التقسيم الاجتماعي الجديد في نمو وتكوين وبنية الأحزاب السياسية التي بدأت تسود في كل دولة.

ولا تزال دراسة التحولات في مجتمع غرب أفريقيا محصورة في ضوء أمثلة - عن العلاقات الأسرية والروابط العرقية مثلا - ومستقاة من أقاليم بذاتها. ولا نملك سوى التخمين بمدى شيوع هذه الظواهر في كل أنحاء غرب أفريقيا وذلك بسبب قصور البحوث التي تمت في هذا الصدد. ولكن الأمر على العكس من ذلك في مجال السياسة حيث

جمع الباحثون كما هائلا من المعلومات المتوفرة لدينا. فثمة العديد من الدراسات المطولة والتفصيلية التي تصف لنا التطور السياسي لدول كثيرة والتي شملتها أيضا هي و غيرها من الدول بحوث ومقالات كثيرة موجزة. وتمثل هذه الاكتشافات هاديا لنا يهدينا إلى نمط التغيرات في الأحزاب مثلا وكيف ولدت من خلال عمليات الانقسام والانشقاق عن الجماعات القائمة ثم تحالف واتحاد كل المتنافسين سابقا.

فقد كانت دول غرب أفريقيا الخمس عشرة تضم خلال العقدين الماضيين أكثر من ستين حزبا كبيرا ومثل هذا العدد على الأقل من أحزاب هشة عابرة. وليس هدفنا هنا سرد أسماء هذه الأحزاب ولا تاريخ نشأتها وسقوطها. وإنما يتعين أن نكشف عن العلاقة بين نشوء ونمو الأحزاب الناجحة وأين البنية الاجتماعية الراهنة لكل دولة على حدة وأن ندرس تأثير سيطرتها على بنية الدولة. وأن النخبة التي تمسك بزمام السلطة الآن هي كلها ودون استثناء ذات ثقافة غربية. ولكن وكما أوضحنا سابقا، فان أبناء النخبة الحاليين لا يمثلون دائما وأبدا جماعة متجانسة. لقد تولد الصراع بين الأحزاب السياسية في الغالب الأعم عن صدا مات بين رجال يتمتعون بشخصية قوية أو عن الولاء العرفي، ولكن ظلت جذوره نابعة أساسا من التنافس على السلطة بين فرق مختلفة من أبناء النخبة. وقدم الزعماء المتنافسون خلال هذا التنافس أيديولوجيات متباينة وسعى كل منهم بوسيلته الخاصة المختلفة عن سواه لكسب تأييد الجماهير.

وها قد بلغت اليوم كل دول غرب أفريقيا تقريبا مرحلة الحزب الواحد الحاكم - سواء كأمر واقع أو فرضه بتشريع تسنه السلطة. ويبدو في كل الحالات أن المستويات التعليمية ومهن القادة السياسيين الحاليين تطابق نمطا متماثلا بوجه عام. ولكن ثمة فوارق أساسية بين الأحزاب السائدة نجدها ماثلة في البنية الداخلية والعضوية وفي الإيديولوجية وطراز البنية الاجتماعية التي ينشد كل حزب فرضها أو دعمها في بلده. ويزعم كل حزب على الرغم من هذا أنه ممثل التحديث والنظام العصري في مجتمعه.

الاحتجاجات الأولى والحركات الوطنية:

يميل أبناء غرب أفريقيا اليوم إلى تمجيد مآثر أجدادهم الذين قاوموا

بعناد التدخل الأوروبي ويسمونهم رواد الوطنية.

بيد أن التسمية غير صحيحة تماما. فقد كان بعض هؤلاء - من أمثال الحاج عمر وساموري وبيهانزين ملك داهومى، وحكام الفولاني لإمارات الهاوسا - مجرد مدافعين عن وحدة ممالكهم وعن سلطاتهم فيها، ولم يكن انهيارهم دائما عملا يثير استياء الشعوب المجاورة لهم الذين اعتادوا الإغارة عليهم للحصول على العبيد. وثمة اثنان آخران قاوما التدخل وهما جاجا حاكم أبوبو Opaba ونانا حاكم وارى Warri وكلاهما فرض سيطرة احتكارية على تجارة النخيل بين التجار الإنجليز وبين المنتجين المحليين في الداخل. ولكن عجزهما عن زيادة واردات الزيت دفعت التجار إلى تجاهلهما وتوغلوا بأنفسهم إلى داخل البلاد ومن ثم حطموا هاتين الإمبراطوريتين التجاريتين. وأدت سياسة فرض الضرائب خلال الحقبة الاستعمارية إلى إثارة حالات التمرد في كثير من الأحيان، وكانت هذه تتفاقم ويشتد خطرها عادة نتيجة فشل ضباط السلطة الاستعمارية في فهم دور الرؤساء المحليين حيث كانوا يتوقعون منهم أن يمارسوا سلطة في مجالات غريبة عنهم أو بين شعوب لا سلطان لهم تقليديا عليهم. كذلك أخذت بعض أشكال المقاومة صورة دينية.

بيد أننا لا نستطيع أن نسمي عن صواب أيا من هذه الاحتجاجات حركة قومية، فقد كانت كل منها خاصة بإقليم محلي أو قضية محلية، وسعت كلها إلى الإبقاء على الوضع القائم قبل التدخل أو الحكم الأوروبي. والقومية تعني الوعي بالانتماء إلى وطن بذاته، مع الاعتزاز بتراثه الثقافي (وليس بتراث أي جماعة عرقية بذاتها) فضلا عن المطالبة الصريحة بالحكم الذاتي لهذا الوطن بدلا من السيطرة الاستعمارية الأجنبية. ولعل أول «قوميتين» حقيقيين هم الذين ظهروا من بين صفوف النخبة الأولى ذات الثقافة الغربية. وكما سبق أن لاحظنا فان أكثر هؤلاء كانوا غرباء عن البلدان التي اتخذوها مقاما لهم. مثال ذلك: الكريوليون في قرى تاون، والليبيريون الأمريكيون في مونروفيا، والسيراليون والبرازيليون في لاجوس. ولهذا فإننا نرى أن نشوء وتطور الوعي القومي عززه ودعمه واقع أن هؤلاء الرجال لم تكن لهم روابط تربطهم بجماعات محلية.

وتباينت داخل صفوف هذه النخبة الأولى المواقف من السلطة الاستعمارية تباينا واضحا وكبيرا. فكنا نجد من ناحية أولئك الذين قبلوا

راضين نظام الحكم ولكن بحثوا لأنفسهم عن قدر أكبر من المشاركة بنصيب ويشكون من سياسة التمييز ضد الإفريقيين إذا ما شغل أوروبيون لا يحملون مؤهلات تعليمية عالية المناصب الشاغرة في الحكومة. ويعرف هؤلاء باسم «الإنجليز السود» أو «الفرنسيون السود» إذ كانوا ينشدون من الجاليات الأوروبية قبولهم اجتماعيا، وذلك عن طريق محاكاة عاداتهم في الملبس والترفيه. ولكن على الرغم من هذا فانهم لم يتخلوا بالضرورة عن تراثهم الثقافي، ذلك لان بعضهم ألف دراسات تاريخية قيمة عن شعب كل منهم، وجمعها عن طريق الرواية الشفهية أو دراسات أكاديمية عن النظم الشرعية المحلية. ونجد على الطرف الآخر المقابل لهؤلاء أبناء مثقفين من الهند الغربية أو مثقفين أمريكيين وفدوا إلى البلاد بغية إثارة حركة بين أبناء غرب أفريقيا تدعو إلى تحرير الزنوج معلنين رفضهم الكامل للحكم الاستعماري والدعوة إلى حكم ذاتي أفريقي. وترددت في مطلع هذا القرن أصداء هذه المشاعر مدوية في المستعمرات البريطانية أكثر منها في المستعمرات الفرنسية. وأفادت فرنسا من اتجاهها الرسمي الذي استهدف الاستيعاب إذ ساعدها على أن تخرس أصوات المعارضة المتطرفة التي تعارض الحكم الاستعماري، ولكن هاتين النظرتين المتنافستين لا تعنيان وجود حركتين قوميتين متمايزتين أو أكثر، بقدر ما تعنيان ضعف كل حركة على حدة كلما حاولت اتخاذ موقف ضد الحكم الاستعماري.

وشهدت الحقبة الاستعمارية في منتصفها الدعوة إلى مؤتمرات الوحدة الإفريقية - وجامعة غرب أفريقيا - والتي حفز إليها جزئيا الزعماء الأمريكيون الزنوج. و تشير هذه المؤتمرات إلى الدرجة التي وصل إليها أبناء النخبة الأولى القوميون في دعوتهم لإنهاء السيطرة الاستعمارية عن طريق تكاتفهم معا أكثر من اعتمادهم على تنظيم قوات للمقاومة داخل أراضيهم. وهكذا عرض القوميون أنفسهم للنقد من جانب الحكومات الاستعمارية بأنهم لا يمثلون جماهير بلادهم وليس لهم أن يستولوا على السلطة باسمهم.

واعتادت هذه الحركات القومية أن تعبر عن أهدافها بعبارات عامة جدا، وذلك في محاولة منها جزئيا إلى احتواء مختلف الآراء على تباينها داخل إطار النخبة. ونذكر فيما يلي على سبيل المثال أهداف الحزب

الديمقراطي القومي النيجيري في لاجوس بزعامة هربرت ماكولاي أب النزعة القومية النيجيرية:

(1) بالنسبة إلى لاجوس:

أ- تعيين وانتخاب أعضاء المجلس التشريعي في لاجوس.

ب- تحقيق الاستقلال الذاتي المحلي واستكمال الحكم الذاتي في لاجوس.

(2) بالنسبة إلى نيجيريا:

أ- إنشاء فروع وشعب للحزب في كل أنحاء نيجيريا.

ب- إنشاء مؤسسة للتعليم العالي وإدخال نظام التعليم الإلزامي في كل أنحاء نيجيريا.

جـ- التنمية الاقتصادية للثروات الطبيعية في نيجيريا تحت إشراف المشروعات الخاصة.

د- التجارة الحرة النزيهة في نيجيريا والمساواة في المعاملة بين كل التجار والمنتجين الوطنيين في نيجيريا.

هـ- أفرقة الوظائف المدنية.

و- الاعتراف بالمؤتمر القومي لغرب أفريقيا البريطانية والتعهد بالتكاتف مع هذه الهيئة دعما لبرنامجها الشامل.

ولكن على الرغم من الهدف المعلن بإقامة فروع للحركات القومية في طول البلاد وعرضها إلا أنه لم يتم إنجاز سوى عدد قليل جدا، وظلت قاصرة على لاجوس وكيب كوست، وما شابهما من مدن، وعنيت في أغلب، الأحيان بالقضايا المحلية لكل بلد وبالقضايا ذات الطابع القومي.

و شرع القوميون في المستعمرات البريطانية في طباعة صحف خاصة بهم غلب عليها طابع الهجوم العنيف على الإدارات الاستعمارية. إلا أن هذه الصحف لم تنتشر على نطاق واسع خارج المدن الساحلية الكبرى. وأثمرت بذور الفكر القومي بصورة أوضح بين التجار الذين اعتادوا السفر بين المدن الكبرى والى الداخل أكثر مما أثمرت في أي قطاع آخر استهدفه القادة السياسيون أنفسهم عامدين.

وفي ساحل الذهب حيث كانت النخبة الأولى تنتمي إلى الجماعات العرقية المحلية، جذبت الحركة القومية الحكام التقليديين إلى مدارها أكثر مما استطاعت في أي منطقة أخرى. وتحالف الزعماء القوميون مع الشيوخ

رؤساء القبائل وتحدثوا باسمهم وكأنهم ممثلين لهم، وكافحوا بأسلوبهم هذا خطر نقل السلطة في البلاد إلى الحكومة الاستعمارية. ولكن بعد أن استطاعت الحكومة أن تجذب إليها الحكام التقليديين وتربطهم بها عن طريق تشكيل مجالس استشارية من الشيوخ وضم حكام متعلمين لكل المجالس بما في ذلك مجلس الحكم التنفيذي، بدأ شيوخ القبائل ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم ورثة السلطة الاستعمارية.

وتبدل الموقف وأضحى التحالف تنافسا وصراعا إذ سعت النخبة إلى كبح النفوذ المتعاظم للشيوخ، في مجال السياسة وأيد الشيوخ الزعماء السياسيين لضمان نجاح مقاطعة الكاكاو عام 1936، ولكن رجال السياسة كانوا قد عارضوا عام 1927 إدخال نظام سلطة محلية (على نحو النظام الذي أقيم في نيجيريا) بحجة أنه سيدعم سلطة الشيوخ.

ولقد كان تنظيم هذه الحركات الوطنية الباكرة تنظيما فجا إلى أقصى حد. إذ كانت تتألف من حلقات تحيط به بعدد قليل من الزعماء النشطين البارزين، كما وأن وحدتهم كانت راجعة إلى الولاء الشخصي أكثر منه إلى الالتزام العميق بأهداف مميزة. ولم يكن ثمة، إلا في النادر، نظاما رسميا للعضوية أو فروعا للتنظيم السياسي.

وزادت النضالية أثناء سنين الحرب والسنوات التي أعقبتها مباشرة على الرغم من أن هذا لم ينعكس إلا قليلا في رفع درجة التنظيم. وعاد ازيكيوي Azikiwi ونكروما إلى وطنيهما من الولايات المتحدة التي تأثرا فيها تأثرا كبيرا بحركات تحرر الزنوج. وانشق الرجلان عن الحركات القومية القائمة لينشئا حزبيهما ببرنامج أكثر راديكالية.

وشدت الحياة السياسية في باريس إليها الزعماء السياسيين الإفريقيين في المستعمرات الفرنسية، فانخرطوا أو انتسبوا إلى الأحزاب اليسارية أساسا وأضحوا ضالعين في أيديولوجيتها ومتمكنين من أساليبها التنظيمية. كذلك فان أبناء المستعمرات البريطانية والفرنسية المسرحين من خدمة الجيش بعد الحرب عادوا إلى أوطانهم وشكلوا جماعة ساخطة بعد أن ضاقت أمامهم سبل الحصول على وظائف تناسب خبرتهم وتعليمهم. وتملكهم شعور اليأس وخيبة الأمل إذ وجدوا أنفسهم لا يزالون في موقع التابعين لأسيادهم المستعمرين بعد أن كانوا أندادا لهم في معارك الحرب. وحملوا

سخطهم إلى أقاليمهم ومواطن نشأتهم على الرغم من أنهم أصبحوا عاجزين عن التكيف مع مجتمعاتهم الريفية المحافظة على طابعها التقليدي ومن ثم كان نفوذهم عليها محدودا.

ولكن مع انتشار التعليم تزايد عدد المتعلمين في المدن الداخلية وحققت هذه المناطق ثروات كبيرة عن طريق زراعة المحاصيل التجارية للتصدير ولم يعد مكان المحامين في العواصم فحسب - فبعد أن عاد أوولووا Awolowo من إنجلترا استقر ومارس عمله في أبادان بينما ظل زعيما بارزا ضمن الحركات الوطنية. وأعلن حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون N.C.N.C. بزعامة أزيكيوى Azikiwi في أواخر الأربعينات ضم النقابات والروابط العرقية، على الرغم من أن هذه الحلقات ليس لها فيما يبدو أثرا سياسيا مباشرا، إلا أنها شجعت عمال المدن على الاندماج في الحركة الوطنية.

الحكومة النيابية:

لم تفترض نظم الحكم الاستعماري مقدما احتمال حصول أبناء غرب أفريقيا على الاستقلال وامتلاك سلطانهم بيدهم. وأدى غياب الأحزاب السياسية المنظمة إلى أن أصبح الإفريقيون القادرون على انتخاب ممثليهم محصورون في عدد قليل من المدن فحسب. ومن ثم كانت نقلة مفاجئة مقطوعة الصلة تماما بالماضي أن نالت البلاد تشريعاتها النيابية التي تقضي بتقسيم كل البلاد إلى دوائر انتخابية متساوية تقريبا مع منح أبناء الشعوب حق الانتخاب بطريق غير مباشر أول الأمر وبالاقتراع العام والسري. ونال الزعماء الوطنيون الموافقة على مطالبهم الدستورية بسرعة كبيرة تزايدت باطراد.

ولكن الأحزاب السياسية ظلت في أكثر الأحيان متخلفة عن إمكانية استثمار المواقف الجديدة. ولقد واجه الزعماء الوطنيون بحلقاتهم الصغيرة في العاصمة، خلال المراحل الأولى، مهام دعوة الجماهير لمنحهم تأييدا شعبيا واسعا، والدعوة في الوقت ذاته إلى توحيد النواب المنتخبين في حزب واحد متجانس - ذلك لان أعضاء البرلمان الريفيين كانوا في الغالب الأعم بدون خبرة - عن السياسة الوطنية وإنما تم اختيارهم لقدرتهم على

تحقيق خدمات اجتماعية لمواطنهم الأصلية، كما ظن أبناء دوائرهم الانتخابية أنهم سيضعون ولاءهم المحلي في مرتبة أعلى من المصالح القومية.

وثمة خصائص تميز العملية السياسية في غرب أفريقيا مثلما هو الحال في غالبية بلدان العالم المتخلفة. إذ تنزع الجماهير إلى اللامبالاة إزاء الحكومات الوطنية الجديدة. كذلك فان افتقارهم إلى التعليم والخبرة بالعالم خارج حدود مجتمعاتهم الصغيرة جعل من العسير عليهم تقييم الأنماط الجديدة للبنية السياسية والإيديولوجيات التي تمثلها. ويغلب عليهم موقف مفاده - ما أثر هذا علي ؟ ونلاحظ في كثير من المجتمعات أن إنهاء الحكم الاستعماري لم يعد سوى بفوائد قليلة على الفلاحين. لقد حظي إلغاء السخرة والتبعية للإدارة الاستعمارية في المستعمرات الفرنسية بتقدير وإكبار. وترجع شهرة بعض القادة السياسيين إلى دورهم في هذا الإصلاح.

ومع سرعة تسرب غير السياسيين إلى الأحزاب السياسية الناشئة، وما استتبع ذلك من صراعات بين الولاء للجماعة المحلية أم للحزب افتقرت الأحزاب ذاتها بل الجماهير إلى رأي واحد مشترك بشأن السبيل والأهداف المشروعة للنشاط السياسي. وفي مثل هذه المواقف حيث تبدو المعايير غير واضحة المعالم يصبح من السهل ظهور الزعيم الكاريزي معبود الجماهير، ويتيح مثل هذا الوضع للزعيم حرية كبيرة لصوغ سياسة حزبه نظرا لأنها غير مرتبطة كما هو متوقع، بأي جماعة صاحبة مصلحة. ويتميز الولاء للزعيم الأوحد بأنه ولاء انفعالي وله محتوى ذاتي لدرجة عالية. ويدعم هذا الولاء مظاهر الآبهة ومراسم التشريف التي تميز حكام كثير من المجتمعات الأفريقية التقليدية.

وعلى عتبة التقدم الدستوري في اتجاه الحكم الذاتي والاستقلال الوطني كانت الحركة الوطنية في عديد من بلدان غرب أفريقيا منقسمة على نفسها إلى فرق وتكتلات عديدة وتنتظم أحيانا بسبب الصراعات الشخصية من أجل الزعامة داخل الحركات الوطنية وتقع أحيانا أخرى بسبب الخلافات العرقية (فيما خلا أقاليم نيجيريا لم تكن الجماعة العرقية من القوة لتشكل الأساس لقيام حزب سياسي وطني).

بيد أن أهم الانقسامات تلك التي كشفت عن فوارق أيديولوجية. ولقد كانت هذه الفوارق كامنة في المراحل الأولى ثم ظهرت للعيان عندما بدأت

التكتلات تنظم نفسها في أحزاب وتتوجه إلى الجماهير. ونجد ثلاثة أنماط متباينة تميز أحزاب غرب أفريقيا في هذه المرحلة:

الطراز الأول:

حزب النخبة التقليدية وقاده رجال تلقوا تعليما غريبا ولكنهم على الرغم من هذا يمثلون النخبة الحاكمة في فترة ما قبل الاستعمار. ومثل هذه النخبة إذا لم يكن الحكم الاستعماري قد دمرها فإنها تواصل السعي من أجل استمرار سيطرتها وتقبل تحديث الاقتصاد والنظام الإداري ولكن فقط في الحدود التي لا تهدد سلطانها ومكانتها. ويعتبر حزب مؤتمر شعب الشمال في شمال نيجيريا مثالا لهذا الطراز، وثمة مثال آخر وان اختلف عنه وهو حزب الإصلاح «الهويجي» ا لليبيري True Whig Party

الطراز الثاني:

قاده أعضاء النخبة ذات الثقافة الغربية وكان العنصر الغالب بينهم المحامين والمعلمين وبعض التجار الأثرياء - ويسمى هذا الائتلاف اليوم ولكن مع بعض التجاوز، البرجوازية الوطنية. وبينما ينشد هؤلاء السيطرة على إدارة القطاع الحديث إلا أنهم لا يملكون خططا لإصلاح المجتمع التقليدي. ويعتمد القادة السياسيون اعتمادا أساسيا على تأييد أبناء النخبة المحلية - وربما كلا من الشيوخ التقليديين والتجار الأثرياء - ولا يعنيهم كثيرا السيطرة على الجماعات المتباينة في المجتمع القومي بقدر ما يعنيهم تهيئة الساحة للتوفيق بين الاختلافات القائمة بينهم.

الطراز الثالث:

وهو الطراز الراديكالي الذي يوجه دعوته أولا إلى أولئك الذين انفصلوا عن مجتمعاتهم التقليدية ويبشرهم بمجتمع جديد تماما، وان ظل أفريقيا، ويؤكد أن إقامة هذا المجتمع هو المهمة الأولى والأساسية للحزب. ووصولا إلى هذا الهدف يسعى الحزب إلى السيطرة على كل مجالات النشاط، ويمكن التعبير عن ذلك في ضوء واقع غرب أفريقيا من خلال دمج النقابات وروابط الشباب والاتحادات النائية داخل الحزب، وإنشاء مجالس قرية

ومجالس أحياء والتي هي في الوقت ذاته فروع الحزب وأدواته للحكم المحلي والقضاء.

هذه الطرز الثلاثة للأحزاب السياسية والتي سنوضحها في الحالات الدراسية فيما يلي، لا تتباين فقط من حيث أيديولوجيتها بل وكذلك من حيث وسائلها في الدعوة إلى التأييد الشعبي. وينزع حزب النخبة التقليدية إلى استخدام الجهاز الإداري القائم ليكون وسيلته للاتصال بالجماهير. أما حزب البرجوازية الوطنية فانه يتوجه بدعوته بصورة غير مباشرة إلى النخبة المحلية. ويقيم الحزب الراديكالي شبكة من الفروع المحلية ليوجه دعوته مباشرة إلى الجماهير مستثمرا هالة التأليه التي تحيط بقائده. ونعرض فيما يلي عددا من حالات الدراسة لتصور لنا الصراع بين الجماعات السياسية مع مطلع حركة المستعمرات نحو الاستقلال التام.

بعض حالات الدراسة

نيجيريا الشمالية:

كانت إمارات نيجيريا الشمالية أروع نموذج لسياسة الإدارة الاستعمارية البريطانية «الحكم غير المباشر» وأبقت السلطات الجديدة على حكام هذه الممالك شبه الإقطاعية في مراكزهم، وظل دورهم التقليدي كما هو إلى حد كبير داخل نظام السلطة المحلية الذي أقيم هناك. وإذا كان الأمراء قد فقدوا استقلالهم مع الاستعمار فقد استبدلوا به شعورا أكبر بالأمن في مناصبهم. واحتفظوا بوصايتهم الواسعة التي تكفل لهم ولاء الشيوخ والعامة. كما احتفظوا بأبهة المنصب - القصور الفارهة المكتظة بالخدم والحشم بسلوكهم العبودي، والحفلات شبه السياسية التي يعبر أثناءها الناس عن ولائهم والتي تقام أيام عيد الفطر وعيد الأضحى للمسلمين. ولم تحقق زراعة القطن والفول السوداني للتصدير سوى أثر ضعيف نسبيا على الاقتصاد الذي أخذ صبغة تجارية. ودخل التجار الأثرياء في زمرة العامة الذين لا ينشدون منصبا سياسيا وان حافظوا على امتيازاتهم بالهدايا التي يقدمونها للحكام. وحظر التبشير المسيحي داخل المدن المسورة، كما قيدت التسهيلات الممنوحة للتعليم.

ولكن نظرا لان مدارس الحكومة والسلطة المحلية كانت بحاجة إلى

معلمين فقد بدأ تدريب هؤلاء في كلية كاتسينا Katsina College.

ويعكس تقسيم الإمارات بدقة غريبة الأصول الاجتماعية للزعماء السياسيين في الإقليم الشمالي.

ولد أبو بكر تافاوا باليوا Abu Baker Tafawa Balewa لأب عبد رقيق الحال يعمل موظفا صغيرا (سائس خيول) لدى شيخ من شعب الفولاني في بواتشي Bauchi وأرسله أبوه كما كانت العادة دائما، إلى المدرسة نظرا لان الطبقة الراقية «أرستقراطية» شعب الفولاني كانت تحجم عن إرسال أبنائها. وبعد أن تخرج من كلية كاتسينا عمل ناظرا لمدرسة بواتشي الابتدائية. ودرس بعد ذلك في لندن خلال الفترة من 1945-1946 وحصل على دبلوم في التربية، وعين بعد عودته في مجلس الأمير ثم بعد ذلك عضوا في الجمعية العمومية (برلمان) الشمالية. وبدا هنا شديد النقد لمظاهر التصور والفساد التي تعاني منها السلطات المحلية، كما كان حادا في نقده للإدارة البريطانية التي تتستر على هذه المساوئ. ولكنه دعا إلى إصلاح النظام وليس إلى القضاء عليه.

ولد أمينو كانو Amino Kano في عشيرة نبيلة من شعب الفولاني في كانو اشتهرت بتفقهها في الإسلام ولم يعتد أبناؤها تولي مناصب سياسية ولكنها قدمت كثيرين من الفقهاء والقضاة. وجاء على لسان هؤلاء نقد السلوك السياسي للأمراء تحت عنوان «الانحراف عن حدود الإسلام»، وعقد ضحايا القهر آمالهم على هؤلاء لخلاصهم من مآسيهم. وولد أمينو لام متعلمة عربية من شعب الهاوسا وتلقى تعليمه الأولي عن تعاليم الإسلام. وكان بيته موطنا لعديد من أمثلة الصراع - إذ كان أبوه نائب شيخ العشيرة في خلاف دائم حول قضايا العدالة مع أمير كانو الحاكم. ولكن أمينو ذهب إلى كلية كادونا وبعدها إلى لندن ليقع تحت سحر لاسكي من الجناح اليساري لحزب العمال الإنجليزي كما سحرته أيضا كتابات ماركس.

وبرزت في السنوات الأولى لقيام حزب مؤتمر الشعب الشمالي الأفكار الراديكالية والإصلاحية وغلبت على ثقافته. ولكن ما أن أصبحت البلاد على عتبة الاستقلال وأصبح الحزب صاحب السلطات على التشريعات الجديدة والحكومة الإقليمية حتى غدا حزب مؤتمر الشعب الشمالي ساحة للقابضين على المناصب التقليدية في الإمارات. وانتقلت الزعامة إلى أحمدو

بيللو Ahmadu Bello وهو من أبناء كلية كاتسينا وسليل أحد البيوت الحاكمة في سوكوتو. ولم يوفق في صراعه من أجل لقب سلطان - وهو الحاكم سليل أسرة دان فوديو Dan Fodio زعيم الجهاد الذي حكم إمارته ودانت له الإمارات الأخرى واعترف له بالسلطان أمراؤها ورعاياها. ودخل أبو بكر تافاوا باليوا نائب رئيس الحزب ساحة السياسة الفيدرالية ليقوم بدوره كرئيس للوزراء ابتداء من عام 1959 حتى وفاته في الانقلاب العسكري عام 1966.

وقام هنا بدور الوسيط بين الإقليم الشمالي والإقليم الجنوبي وطرد مؤتمر الشعب الشمالي أمينو كانو من بين صفوفه فأسس هذا حزبه تحت اسم الاتحاد التقدمي لأبناء الشمال Northern Elements Progressive Union.

وسعى الأمراء باعتبارهم قادة لحكومة مؤتمر الشعب الشمالي في الإقليم الشمالي إلى تحديث أدوارهم ومجتمعاتهم ولكن فقط بالقدر الذي لا يهدد وضعهم السيادي. وتم إدخال نظام الحكومة المحلية في الأقاليم التي لا يسكنها شعب الهاوسا مع إعطاء شعوبها حق التعبير المباشر عن قضاياهم المحلية. ولكن ظل نظام السلطة المحلي قائما في الإمارات ويختار الأمراء أعضاءه، وأصبح كثير من الأمراء اليوم على حظ من التعليم كما أصبحوا هم ومن دونهم تعليما تواقين إلى تعليم أبناءهم. وسعى الموظفون المحليون من مؤتمر شعب الشمال إلى أن يكونوا هم أصحاب المناصب الكبيرة وعلى حظ من التعليم ويسيطرون على الإدارات المحلية وضمنت لهم سيطرتهم على الانتخابات النيابية (التي ظلت غير مباشرة حتى عام 1959) انتصار مؤتمر الشعب الشمالي. وكان المنصب الانتخابي يضاف إلى المناصب الأخرى منحة من الأمير. واستقال كثيرون من مناصب هامة منها مناصب وزارية لكي يشغلوا مناصب رفيعة في الإمارات.

وتزايدت مع هذا المعارضة السياسية لمؤتمر شعب الشمال. ووجد الاتحاد التقدمي لأبناء الشمال تأييدا أساسيا من عمال المدن غير الآمتين على وظائفهم. واستثمر الحزب في الريف الشكاوى المحلية من الأرستقراطية الحاكمة. وزعم الحزب أنه لسان حال العامة وأداتها لإنهاء الحكم الإقطاعي، ودا فع أعضاؤه عن ضحايا القهر السياسي. وتكاتفت جهود الاتحاد التقدمي لأبناء الشمال من جهود جماعة العمل Action Group بالإضافة إلى تزايد

الأفكار الجديدة الوافدة على الإمارات. وأفضى كل هذا إلى ارتفاع نسبة الأصوات المؤيدة للاتحاد التقدمي لأبناء الشمال في أول انتخابات مباشرة عام 1959 ولو أن تلك النسبة لم تكن كافية لتشكل الغالبية الانتخابية.

ويمكن القول بأن الحكومة الإقليمية لمؤتمر شعب الشمال استطاعت والى حد كبير الحفاظ على البنية الاجتماعية التقليدية للإمارات. بيد أن الصراعات كانت كامنة. وضمت الحكومة وزراء من أقاليم غير الهاوسا، تدين بالولاء للحزب وليس للأمراء. وبدأ الموظفون المدنيون يفدون من مناطق شعوب غير شعب الهاوسا نظرا لان التعليم في بعضها، مثل مقاطعة يوروبا كابا Yoruba Kabba كان متقدما إلى حد كبير. وتنافست الحكومة الإقليمية مع السلطات المحلية للأمراء وهي سلطات كبيرة وقوية، ودار التنافس من أجل السيطرة على الخدمات العامة - مثل المستشفيات أو المياه، وقد كان المعتاد أن تجرى هذه الأعمال تحت رعاية الأمراء. واستطاعت ساردوانا Sardauna التوسط بين هذين الفريقين مع الحفاظ على القضايا المثارة بعيدة عن الحوار العلني. وفي عام 1963 أجبر الأمير كانو على التخلي عن العرش - وكان مثالا لآخرين ممن أخفقوا في تحديث أدوارهم، وكان ما حدث تهديدا لأمن الجميع. ولكن ظل التقرير الخاص بإدارته سرا غير معلن.

نيجيريا الجنوبية وغانا:

الأحزاب السياسية في نيجيريا الجنوبية وغانا هي وليدة الحركات الوطنية التي قادها وسيطر عليها المهنيون أبناء الطبقة المتوسطة والمجلس القومي لنيجيريا والكاميرون بقيادة أزيكيوى - ويعتبر حزب المؤتمر بزعامة نكروما فرعا أو سلالة لهذين التنظيمين وان حمل أيديولوجيات أكثر راديكالية.

ولنبدأ بالحديث عن المجلس القومي لنيجيريا والكاميرون الذي وجه دعوته مباشرة إلى المهاجرين سكان المدن وفاز بانضمام النقابات إليه فضلا عن الروابط العرقية وبخاصة الابو Ibo. حقا لقد وصف نفسه في مطلع الخمسينات أثناء انتخابات لاجوس بأنه حزب البروليتاريا. بيد أنه في المجالس النيابية الأولى تحول إلى حزب الابو Ibo أساسا. بل أن أزيكيوى

نفسه وهو مواطن من أبناء أونيتشا (مستوطنة لمهاجرين من الابو) وترعرع في شمال نيجيريال وأصبح الزعيم المؤله لشعب الابو والمنقذ الذي سيضع نهاية لدونية الابو - ذلك لأنه في هذه الفترة كان التعليم العالي في الشرق متخلف عنه في الغرب كما كانت النخبة الوطنية من يوروبا أساسا. ولم تكن ثمة أحزابا منافسة في شرق نيجيريا سابقة على حزب المجلس القومي مما مكنه من الفوز بتأييد إجماعي تقريبا. بيد أن المعلمين والتجار المحليين الذين انتخبتهم دوائر الريف الانتخابية كانت لهم الغالبية الساحقة على الجناح الزيكي Zikist وهو الجناح الراديكالي في الحزب وكذلك على المثقفين أصحاب الاتجاهات الأكثر استقلالية. وفقد الحزب صورته الراديكالية. واعتمدت دعوته إلى ريف الابو على عبودية الزعيم أزيكيوى ومناصرة أبناء النخبة المحلية. وصادف الزعماء السياسيون تأييدا شعبيا في كل القرى ولكنهم بذلوا جهدا قليلا من أجل إقامة فروع دائمة للحزب. واختفت في الإقليم الغربي أيضا الصورة الراديكالية لحزب المجلس القومي. واستثمر التنافس بين مدن يورروبا وبين الجماعات العرقية وأن ظل يناصر عادة الفريق الأضعف أو الأفقر. وأعرضته عقبة أساسية دائمة تمثلت في مزاعم خصومه بأن فوز حزب المجلس القومي لنيجيريا والكاميرون في الانتخابات معناه سيطرة الابو على يوروبا. وصادف حزب المجلس القومي معارضة في الإقليم الشرقي، والتي ارتكزت على تقسيمات عرقية، votوروجت الأحزاب الصغيرة ذات الركائز المحلية المخاوف بين أبناء الشعوب الأخرى غير شعب الابو من وقوعهم تحت سيطرة واستقلال الجماعة العرقية الأكبر، ولهذا تحالفوا مع حزب جماعة العمل. ووقعت انقسامات داخل حزب المجلس القومي، فقد انشق عن الحزب لعدة أعوام دكتور ك. أ. مباديوى K. O. Mbadiwo وهو من أعضاء الحزب البارزين. وكان أتباعه من شعب الأرو Aro وهو شعب يتحدث لغة الابو وسيطر على الابو خلال القرن التاسع عشر عن طريق التجارة وأحد الكهنة أصحاب النفوذ القوي. وتكرر سقوط مرشح حزب المجلس القومي الذي ترشحه قيادة الحزب وتجيء هزيمته أمام رجل عادي أكثر شعبية يقدم نفسه باعتباره رئيس المجلس القومي لنيجيريا والكاميرون المستقل. وحدث أن لقي حزب شيكي أوبي Chike Obi's Dynamic Party تأييدا كبيرا في إقليم أونيتشا وهو الحزب الذي دعا إلى نظام

ديكتاتوري يحاكي دكتاتورية كمال أتاتورك (وربما كانت الدعوة شيئا غريبا لا يفهمه الناخب) كما ندد بالفساد المستشري بين رجال السياسة (وهي النغمة المحببة لدى الناس).

ونظرا لان رجال لاجوس السياسيين كانوا غير مشهورين لدى جماهير المدينة وعاجزين عن إثبات نسب كريم لهم في الريف فقد أفل نجمهم في غرب نيجيريا عقب صدور التشريعات البرلمانية وحل مكانهم حزب جماعة العمل - الجناح السياسي لجماعة أجبي أمو ادودوا Egbe Amo Dduduwa وهي رابطة ثقافية من شعب يوروبا يقودها أوبافيمي أولووو Obafemi Awolowo وناصرها أساسا المهنيون من أبناء شعب يوروبا والتجار الأثرياء المتعلمين. ولقد كان تنظيمها عام 1950 صغيرا جدا واتخذت في السنوات الأولى تكتيكات تستهدف الحصول على ولاء أبناء الدوائر الانتخابية ممن يتوسمون تأييدهم لهم مستقبلا. واهتم قادة الحزب أثناء الحملات الانتخابية بالحصول على تأييد النخبة المحلية على أمل أن يحث هؤلاء أتباعهم على التصويت في صف الحزب. واعتمد الحزب ككل اعتمادا أساسيا على ولاء الكثيرين من الأوبا Oba وجرى تعديل الإجراءات التي حدت من سلطانهم كثيرا، هذا على الرغم من أن الأثر بعيد المدى لعملية التحديث السياسية كان يبشر بالزوال الحتمي للنظام الملكي التقليدي. واستمر قادة الحزب في تأييد وضع الحكام التقليديين، ورأى عديد من مثقفيهم في النظام الملكي عنصرا هاما ومميزا لتراث يوروبا جديرا بالحفاظ عليه إذا شاؤا الحفاظ على صلتهم بالماضي.

واعتاد المجلس القومي استغلال المعارضة لجماعة العمل ونجح أيما نجاح عام 1954 عندما قررت جماعة العمل الحاكمة زيادة الضرائب زيادة كبيرة دون أن تترجم هذه الزيادة إلى زيادة في الخدمات الاجتماعية. بيد أن الخلافات في أيديولوجية الحزبين ومناهجهما التنظيمية كانت طفيفة على الرغم من كل هذا. إذ ألقى كل من الحزبين بثقله من أجل توفير مستوى أفضل للمعيشة، وتقديم خدمات اجتماعية أحسن وزيادة العمالة بين الشباب المتعلم، هذا بينما سعى كل نائب في البرلمان إلى تأكيد مساندة الناخبين له عن طريق النجاح في تقديم مكاسب لدائرته الانتخابية أو عن طريق الإلحاح على أصحاب النفوذ من الناخبين لتيسير هذه المكاسب.

ويمكن أن نعقد مقارنة ذات دلالة هامة بين نيجيريا الشمالية وغانا من حيث التطور السياسي، فقد تميزت البنية السياسية والاجتماعية الأصلية بالتشابه الشديد في كليهما . واستمر الحكام التقليديون في الإقليمين في العمل على بذل كل نفوذهما من أجل تدبير الشئون المحلية، كما وأن تصدير الكاكاو حقق ثروة كبيرة لشعوب كل من أكان ويوروبا . وتبوأ الحزبان السلطة على الرغم من أنهما طرازين مختلفين.

ولد حزب المؤتمر الغاني كوليد راديكالي عن الحركة الوطنية التي تسيطر عليها النخبة المهنية. ووجهت نداءها أساسا إلى الشباب من الرجال والنساء ممن قطعوا كل صلة لهم بالمجتمع التقليدي ويشبه في هذا المجلس القومي لنيجيريا والكاميرون في أول أيامه. ولكنه يختلف عن المجلس القومي من حيث أنه استطاع الاحتفاظ بجاذبيته وهو ينشد مساندة جماهير الريف. ولقد كانت نسبة كبيرة من سكان مناطق زراعة الكاكاو مهاجرين لا يدينون بالولاء للشيوخ المحليين. علاوة على هذا فان هيبة هؤلاء الشيوخ كانت في نظر شعوبهم أدنى مما هي عليه لدى شعب يوروبا . ولم تحرص الإدارة، الاستعمارية عليهم في مناصبهم نظرا لأنهم لم يدخلوا ضمن نظام السلطة المحلية، هذا فضلا عن أن دخولهم المالية من الأرض والأخشاب وحقوقهم في المناجم أثارت معارضة كبيرة من جانب أبناء الإقليم والتي تحمل تهم الإفساد والإسراف والبذخ الأناني. وسعى الشيوخ والنخبة المهنية إلى التكاتف في مؤتمر ساحل الذهب المتحد United Gold Coast Convention United Gold وهاجمهما حزب المؤتمر الشعبي متهما إياهما بأنهما يمثلان العناصر الإصلاحية فضلا عن تراخيهما في تأييد معركة التحرر من الحكم الاستعماري. وبدأ حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحد يفقد الأرض التي يقف عليها تدريجيا في هجومه ضد نكروما والمزايا التي يحققها الحزب القائم على السلطة عند إجرائه الانتخابات وتوجيهها لمصلحته. وأصبح ملاذه الأخير سعيا إلى السلطة هو مناصرة حركة ترتكز على دعوى عرقية بين الاشانتي تدعو إلى لا مركزية السلطة والثروة لتخف قبضة أكرا عن طريق منح البلاد دستورا فيدراليا . ودعا حزب المؤتمر صراحة إلى تأييد الوضع التقليدي للشيوخ ورحب بأولئك الحكام الذين تحالفوا مع الحزب، بيد أن تشريعاته حدت كثيرا من سلطاتهم. وحين اتخذ نكروما لقب

أوزاجييفو Osagyefo وشرع في استبدال الرموز والطقوس البريطانية في البرلمان بأخرى غانية (وأساسا من أكان) التزم نكروما هنا بدور شبه تقليدي لحكم يبسط سلطانه على كل غانا.

وعلى الرغم من أن نكروما اعترف زمنا طويلا بإيمانه بالمعتقدات الماركسية، إلا أن مفهوم حزب المؤتمر كطراز لحزب راديكالي يسعى إلى تعبئة الجماهير لتأييده في بناء مجتمع جديد، تطور فيما يبدو في ضوء الصراع الذي خاضه حزب المؤتمر ضد مؤتمر ساحل الذهب المتحد من أجل ضمان التأييد الشعبي في الانتخابات.

بعض الأقاليم المتحدثة بالفرنسية:

ثمة أوجه تشابه كثيرة تجمع بين الأقاليم المتحدثة بالفرنسية من حيث تطورها السياسي وتميزها عن أقاليم غرب أفريقيا البريطانية. فالنخبة من أبنائها تخرجوا جميعا من نفس المدارس القليلة الموجودة بالبلاد وبخاصة مدرسة وليم بونتي في داكار. وألفوا روابط ثقافية حينما كانت الأحزاب السياسية غير مشروعة، وسعوا بادئ ذي بدء إلى إيجاد موقع لهم داخل النظام السياسي الفرنسي بدلا من الاستقلال عنه. وحينما كانوا نوابا لشعوبهم في باريس ارتبطوا بأحزاب اليسار واستوعبوا اللغة الماركسية. وامتدت أحزابهم في أفريقيا إلى كل أنحاء البلاد.

وأدى الفقر إلى الحد كثيرا من نشوء تجارة غنية أو طبقة زراعية ثرية فيما عدا إقليم ساحل العاج، كما أدى تخلف التعليم إلى قيام نخبة صغيرة الحجم جدا. وعمدت السياسة الإدارية الفرنسية أما إلى إلغاء الحكام التقليديين أو جعلهم مجرد شخوص ودمى، كما أقامت نظام الإدارة المحلية على أساس «الإدارة المباشرة» من خلال رؤساء أو شيوخ معينين، وكان هؤلاء الشيوخ في الغالب متعلمين وأثرياء وحققوا ثرواتهم عن طريق استغلال سلطاتهم، والقوا فيما بينهم نخبة محلية. وتوهمت الإدارة الاستعمارية الفرنسية خلال السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أن بالإمكان نقل السلطة إلى هؤلاء، وناصرت الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها. واضطر الزعماء الوطنيون، نتيجة لهذا، إلى السعي من أجل كسب تأييد جماهير الريف والاتجاه إليهم مباشرة على عكس ما كان مألوفا في

الأقاليم البريطانية، فضلا عن أنهم كانوا مسلحين بفهم واضح وغني عن تنظيم الأحزاب وهي الخبرة التي تحققت لهم في باريس. وهكذا استطاع الزعماء المتحدثون بالفرنسية إنشاء شبكات واسعة لفروع الحزب في مرحلة مبكرة. بيد أنه على الرغم من كل مظاهر التشابه فقد نشأت بين الأقاليم الإفريقية المتحدثة بالفرنسية، ونتيجة لمواقف محلية، بعض الاختلافات الهامة بشأن بنية الحزب والإيديولوجية.

وفي السنغال انتزع ليوبولد سنجور الزعامة من السياسي العريق لامين جي Lamine Gueye. ولد سنجور لأب يعمل بقالا ناجحا، وان كان من الرعايا، في قلب إقليم زراعة الفول السوداني، وكان طالبا نابها. قضى عدة سنوات بالمدارس الثانوية في باريس وغيرها ونال حق المواطنة الفرنسية ثم عاد إلى أفريقيا عقب الحرب بعد أن خدم في الجيش الفرنسي وقضى فترة في أحد سجون ألمانيا. وبينما كان جي يعبر عن رغبة «المواطنين» في احتكار السلطة السياسية، كسب سنجور ولاء «الرعايا» وقدامى العسكريين. وجاب كل أنحاء الريف مرتديا بنطلونا قصيرا كاكي اللون يشارك شيوخ القرية طعامهم بينما قبع جي محافظا على سترته الرسمية ورباط عنقه. وأكد حزب سنجور «الكتلة الديمقراطية Bloc Démocratique Senegalais» إعلان نظرية أفريقية عن الاشتراكية معارضا بذلك قيم التشبه والاستيعاب أو الدمج التي يؤمن بها خصومه. وسعى إلى توحيد مختلف الروابط المحلية العسكرية والعرقية، وتودد إلى رجال الدين وشيوخ الطريقة التيجانية. وحصل خلال سنوات قليلة على تأييد غالبية الناخبين. بيد أن تجميع هذه الفرق ذات المصالح والاتجاهات المتباينة حرم الحزب من أيديولوجية تقدمية متجانسة كما حرمه من قاعدة جيدة التنظيم في القرى، ولهذا فان الشباب العائد من فرنسا في الخمسينيات حاملا معتقدات ماركسية أكثر وضوحا، شرع ينتقد حزب سنجور وان انضموا إليه فيما بعد. ولكن بدأت تتسع في السنوات الأخيرة الهوة الفاصلة بين سنجور وبين الراديكاليين.

وإذا كان كثيرون من القيادات السياسية في السنغال مسيحيين (سنجور ذاته كاثوليكي روماني) في بلد مسلم(*) فان القيادة السياسية في مالي متأثرة بشدة بالحركات الإصلاحية البيوريتانية التي سادت الإسلام خلال

(*) يشكل المسلمون 90٪ من جملة السكان والمسيحيون 6٪ والباقي ديانات قبلية وثنية (المترجم).

القرن التاسع عشر. ولقد وجد الاتحاد السوداني بزعامة مامادو كوناتي Mamadou Konate (توفي 1956) وموديبوكيتا أول تأييد في أقاليم الحضر (لنقارن هذا بحزب الاتحاد التقدمي لأبناء الشمال في نيجيريا الشمالية) وبين شعوب مالينكو Malinko وسوغي Soghai وغيرهم من الشعوب القوية المؤمنة بالإسلام. أما خصمه وهو الحزب السوداني التقدمي Parti Progressiste Soudanais فقد التمس التأييد الشعبي من الريف حيث شعوب بامبارا Bambara الوثنية والشعوب الأخرى التي روعها الحاج عمر خلال القرن التاسع عشر. وأيده أيضا شيوخ المقاطعات والإدارة الفرنسية. وهكذا حشد الاتحاد السوداني كل العناصر المعادية للاستعمار - المتعلمون والأجراء والمثقفون المسلمون - وضمهم حزب واحد راديكالي النزعة السياسية من ناحية ويتطلع إلى اخوة إسلامية من ناحية أخرى. وكان أنشط من منافسه الحزب التقدمي السوداني في إقامة فروع محلية لحزبه. ولقد كان الشيوخ في واقع الأمر لا يرحبون بمرأى فروع الحزب التقدمي في مقاطعاتهم خوفا من أن يكون ذلك مصدر منافسة لسلطاتهم ومن ثم لا غرابة حين نعرف أن انتخابات 1957 التي أجريت لانتخاب الجمعية الإقليمية كشفت عن فوز الاتحاد السوداني بأغلبية ساحقة.

وكانت الأحزاب السياسية في غينيا المتخلفة أبان 1945 ترتكز على مصالح عرقية محلية. ووجد المرشحون تأييدا مريحا من جانب الإدارة الفرنسية. بيد أن التوسع السريع في الصناعات الاستراتيجية خلق قاعدة عمالية واسعة فضلا عن أعداد كبيرة من العاطلين في المدن وضم الفريقين الاتحاد العام للعمل Confédération Générale du Travail وهو اتحاد نقابي بقيادة سيكوتوري السكرتير العام للاتحاد. ونشب إضراب عام ناجح للغاية عام 1953 حقق لسيكوتوري شهرة واسعة واشتهر معه كذلك حزبه الغيني الديمقراطي Parti Démocratique De Guinée سواء في المدن أم في الريف. وتصدت الأحزاب العرقية الصغيرة لهذا النجاح وتحالفت سويا ولكن نداءهم إلى الجماهير أفسده تأييد الشيوخ والإدارة الفرنسية لهم. وتدعمت شعبية الحزب الديمقراطي الغيني في أقاليم كثيرة نظرا لان سيكوتوري - سليل ساموري، وبفضل تأييد المسلمين له، مثلما حدث في مالي. وتعدلت اللغة الماركسية للحزب الذي يرتكز على أبناء الحضر وأسبغت عليه صبغة التعاليم

الإسلامية. واكتسح الحزب الديمقراطي انتخابات 1957 وفاز بكل المقاعد تقريبا في الجمعية الإقليمية.

وفي عام 1946 أسس هوفو بوانيه Houphouet Boigny الحزب الديمقراطي لساحل العاج ثمرة اتحاد المزارعين الإفريقي. وكان بوانيه ابن ساحل العاج نائبا عن ساحل العاج والفولتا العليا في البرلمان الفرنسي. واستطاع الحزب خلال أعوام ثلاثة أن يحشد كل القوى المعادية للاستعمار في هذه المستعمرة الغنية نسبيا. وعجزت الإدارة الفرنسية عن خلق أي منافس ذا فعالية لمواجهة هذا الحزب ومن ثم ساندت خمسة أحزاب صغيرة ترتكز على قواعد عرقية ودينية. وأتبعت الحكومة خلال الفترة من 1949-1951 سياسة قمع متطرفة ضد الحزب الديمقراطي لساحل العاج وأعقبت هذا بإجراء انتخابات صنعتها لحسابها.

إلا أن هذا كله أفاد الحزب إذ قوى عوده. وسلمت الحكومة الاستعمارية ابتداء من عام 1952 بالتأييد الشعبي للحزب فشرعت تتبع سياسة تودد نحو قادته. وأفاد هوفو بوانيه من موقعه كوزير في باريس ابتداء من عام 1956 إذ عرف الكثير من دخائل الحكومة الاستعمارية وهو ما لم يتيسر لأي سياسي آخر في مستعمرة بريطانية. بيد أن الانتصار كلف الحزب الديمقراطي لساحل العاج وحدته فقل عدد أعضائه في فروع الأقاليم بالريف بينما خلقت الجماعات العرقية وأصحاب المصالح العديد والعديد من الانقسامات.

وبدلا من الدعوة إلى قيادة جماعية (على نحو ما فعل قادة مالي وغينيا) اتجه هوفو مباشرة إلى الجماهير، وهكذا أصبح كل زعيم محلي معتمدا على علاقته الشخصية به. وتدعمت شخصية هوفو كزعيم مؤله بعد أن أصبح الحاكم الأوحد. وتزايدت المعارضة من جانب المثقفين (العائدين لتوهم من الدراسة في فرنسا) ومن النقابات العمالية. وبعد ذلك انضمت النقابات عام 1959 إلى الحزب الديمقراطي لساحل العاج وتم القبض على قادة بعض النقابات المهنية التي رفضت الاتحاد.

ليبيريا:

لم تشهد ليبيريا صراعا ضد الاستعمار فقد كان حزبها المعروف باسم

حزب الأحرار «الويج» الحقيقي The whig Party الذي تأسس عام 1860 هو الحزب الحاكم أبدا منذ 1877. وتم انتخاب البرلمان عن طريق الاقتراع العام بين البالغين، ولكن غالبية التمثيل كانت للأقاليم الساحلية حيث يعيش الليبيريون الأمريكيون Americo-Liberians إذ كان لهم ثلاثة وثلاثين نائبا من بين تسعة وثلاثين. وأسهم السكان الأصليون الذين يقطنون بالداخل مساهمة هامشية فقط في الخطط الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، على الرغم من وجود مناجم الحديد الجديدة في منطقتهم. ولم تشجع السلطات الحاكمة الزراعة التعاونية وانتشار المحاصيل التي تزرع بمساحات واسعة.

واعترفت السلطات رسميا بجماعة البورو Poro ممثلة للحكومة في المناطق القبلية ويرأس الرئيس توبمان(*) Tubman اليوم كل البورو. وتضم النقابات أعضاء كثيرين من كرو Kru ولكن أبق توبمان هو رئيس الهيئة العليا للنقابات Trade Union Congress وتقمع السلطات الإضرابات دون هوادة أو رحمة.

وجدير بالذكر أن المناصب السياسية العليا محتجزة بالكامل تقريبا لليبيريين الأمريكيين، ومتاحة لسواهم إذا كانوا فقط موضع قبول ورضى من جانب هذه الجماعة ويفضل من يتزاوجون بهم. وهكذا تصبح الخلافات التي تثار داخل حزب الأحرار الحقيقي مبعثها التنافسي بين الليبيريين الأمريكيين أنفسهم ويجرى حلها عادة عن طريق منح مناصب للساخطين.

وبدأ الليبيريون الأمريكيون(**) مؤخرا يخشون الأثر المحتمل للتنمية الاقتصادية على وضعهم المميز. واستطاع توبمان باعتباره «المدير لشئون طبقة الليبيريين الأمريكيين» أن يمكن هؤلاء من حصاد مغانم التنمية. وبينما اتخذ سياسة أكثر تسامحا تجاه السكان الأصليين وكسب شعبية بينهم إلا أنه أبقى على وضعهم المتسم بالدونية.

(*) توفي إثر عملية جراحية في يوليو 1971 وخلفه نائبه وليام تولبرت.

(**) الليبيريون الأمريكيون هم عبيد أفريقيون حررتهم جماعات أمريكية إبان فترة الصراع بين الشمال والجنوب في الولايات المتحدة الأمريكية. والرغبة في توجيه ضربة اقتصادية للجنوب الزراعي وكذلك الخوف من فائض اليد العاملة السوداء. وقد أسكنوها الساحل الغربي لأفريقيا ابتداء من عام 1822. وحملت تلك الجماعات لواء الدعوة الإنسانية. الحيزة لتحرير العبيد. ويقدر عدد الليبيريين الأمريكيين الآن 8 ٪ من جملة السكان وهم النخبة الحاكمة، والسكان الأصليون 99٪ (المترجم).

نحو نظام الحزب الواحد:

حين أقامت الحكومتان البريطانية و الفرنسية نظاما برلمانيا في مستعمراتها ظنتا أن هذا النظام سيفضي إلى قيام دول متعددة الأحزاب. ويبدو أن كان لديهما ما يبرر هذا الاعتقاد نظرا للتنافس القائم وقتذاك بين الأحزاب في أوائل الخمسينات. علاوة على هذا فقد ساد اعتقاد بأن قيام حزبين أو أكثر، أحدهما يشكل الحكومة والآخر المعارضة، إنما يعني توفر قسمة جوهرية للديمقراطية، بيد أنه في السنوات التي أعقبت منح هذه البلدان استقلالها تحركت كل دولة وبسرعة شديدة نحو نظام الحزب الواحد. وسرعان ما تغيرت معدلات قوى الأحزاب القائمة خارج السلطة. مثال ذلك: أن نكروما حصل عام 1960 على أكثر من مليون صوتا في الاستفتاء القومي على الرئاسة مقابل 000 ر125 صوتا حصل عليها منافسه دكتور دانكوا Danquah مرشح التحالف وممثل النخبة المهنية وعدد من الجماعات العرقية. وأصدرت حكومة غانا على أثر ذلك قانونا أسقط شرعية كل الأحزاب المعارضة لحزب المؤتمر. وفي بلدان أخرى - مثل السنغال ومالي وغينيا - اتحدت بعض أحزاب الأقلية مع أحزاب السلطة وشكلوا معا «جبهة وطنية» وتلاشت أحزاب أخرى للأقلية وذهب معها قادتها دون أن يسهموا بنصيب في السياسة القومية. وحدث كل هذا بسرعة كبيرة غير متوقعة. ولكن بعد أن تحقق الاستقلال الكامل أزيلت كل القيود التي فرضتها السلطات الاستعمارية وأطلقت يد الحكام الجدد لإصلاح الدستور بغية إزاحة المعارضة (وتم ذلك باسم الشرعية القانونية لأنهم كانوا يتمتعون بالأغلبية الساحقة في البرلمان عادة).

ونذكر أن أحد الأسباب في الاتجاه نحو نظام الحزب الواحد هو رغبة السياسيين في البقاء في مناصبهم. فقد كان قليلون من بينهم يحققون دخلا كبيرا مثل الأطباء أو المحامين، ومن ثم فان رواتبهم كوزراء أو نواب بالبرلمان لم تمثل زيادة كبيرة في دخولهم.

ولكن أكثر السياسيين المنتخبين كانوا يعملون قبل انتخابهم معلمين أو كتبة أو تجارا ومن ثم أضحت رواتبهم ضعف أو ثلاثة أمثال دخولهم السابقة. هذا علاوة على أن بدلات السفر السخية والإسكان المعان (حيث كان المسكن الرسمي للوزير يتكلف ثلاثين ألف جنيه إسترليني) وحفلات الكوكتيل الرائعة

(فيما عدا مالي ذات الاتجاه المتزمت) التي تقيمها الدولة للوفود الزائرة، كل هذا خلق أسلوب حياة لم يعهده أبناء غرب أفريقيا من قبل حتى كبار موظفي الإدارة الاستعمارية. يضاف إلى هذا سلطة رجال السياسة في تعيين الموظفين وتقديم خدمات خاصة. وأصبحت السياسة أكثر المهن عائدا وأفضلها ربحا. وأستن قادة الدول الحديثة أسلوبا مترفا في حياتهم. مثال ذلك: أن قصر الرئاسة الذي يسكنه هوفو بوانيه في أبيدجان تكلف أكثر من ستة ملايين جنيها إسترلينيا ويسمى قصر فرساي المعاصر. وشيد الزعيم الراحل ساردوانا Sardauna سورا تكلف أكثر من ثلاثين ألف جنيه إسترليني حول كادونا Kaduna مقر إقامته. واعتاد الوزراء استخدام سيارات فارهة باهظة الثمن والتكاليف حتى ليكاد المرء يتهمهم بجنون العظمة.

وإذا كانت دولة الحزب الواحد قد انتقدها في الخارج أولئك الذين يرون فيها سلبا للديمقراطية إلا أنها تجد ما يبررها في نظر الإفريقيين. وتهيئ حججهم للحزب السائد أساس الشرعية لسلطته.

ولقد تركت فترة الاستعمار تراثا للحكم الاستبدادي والذي أحست الحكومات الإفريقية بعده أنها مجبرة على اتباعه. وأحست كذلك أن الحزب الذي لعب دورا أساسيا في نيل الاستقلال أحرى به أن يواصل قيادته للبلاد لدفعها في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونالت أحزاب الأقلية الممثلة للمهنيين ما تستحقه من عقوبة جزاء محاولتها إرجاء الاستقلال وتبعيتها الذليلة للسلطة الاستعمارية وأضحت غير صالحة لشغل أي منصب في البلاد.

ولسنا بحاجة إلى تأكيد صعوبات التنمية التي تواجه هذه الدول الفتية. ويقول الزعماء الأفريقيون في هذا الصدد أن المهارات والمواهب نادرة جدا في مجتمعاتهم مما يستوجب توظيفها كلها مباشرة في مهام إعادة البناء. كذلك تعتبر الوحدة الوطنية أمرا حيويا. ويردد الأفريقيون نقد الغرب للديمقراطية بأنها أقل صور الحكم فعالية و «المعارضة» لا تعني في نظر جمهرة الإفريقيين «حكما بديلا» بل تعني «الهدم» و «التخريب» وتترجم في عديد من اللغات الأفريقية الدارجة بكلمة تعني من بين ما تعني «الهدامون أو السفاحون».

و يقال على المستوى الأيديولوجي أن لا وجود لجماعات ذات مصالح

متعارضة - بمعنى برجوازية اقتصادية و بروليتاريا. فقد كان المجتمع الأفريقي القبلي التقليدي مجتمعا لا طبقيا إذ لم يسمح في الغالب الأعم بظهور فوارق وراثية بشأن الثروة أو السلطة. ويذهب كثير من القادة الأفريقيون أصحاب الفكر الماركسي إلى أن الطبقات لا تشكل أسسا ترتكز عليه الأحزاب السياسية المتنافسة نظرا لعدم وجودها أصلا. وتزعم الأحزاب المتنافسة في كل دولة أنها تنذر نفسها لتوفر للناخب أفضل مستوى للمعيشة، ويرجع الاختلاف بينها حول وسائل بلوغ هذا الهدف وليس حول توزيع العائد بين مختلف قطاعات السكان. ونجد في نهاية الأمر أن سياسة التنمية لم تحددها أيديولوجيات السياسيين بقدر ما تحددها إدارة المؤسسات الأجنبية ورغبتها في الاستثمار، وسخاء هيئات المعونة الدولية.

ويقال كذلك أن الصراعات والتوترات الكامنة فيما المجتمعات التي تمر بمثل هذه التحولات السريعة شديدة وضخمة للغاية بحيث لو طرحت للمناقشة الصريحة في البرلمان والصحافة فان تماسك الدولة الحديثة سيتعرض لخطر جدي ومحقق. وهناك من يزعم أن حسم الصراعات داخل إطار حزب واحد يعتبر أمرا أكثر فعالية. وهنا يتأكد دور الزعيم معبود الجماهير، فهو وحده القادر على فرض الوفاق بين الجماعات المتصارعة ذات الآراء المتعارضة. ويرون أن هذه العملية يبررها التقليد الموروث فهي تشبه ما كان يحدث في الممالك التقليدية حيث يتوسط الملك، الذي يسميه الأوروبيون خطأ «المستبد» بين الجماعات السلالية المتنافسة. ولم يكن مجلس شيوخ القبائل في هذه الممالك منقسما إلى جماعات أو أحزاب متعارضة على طول الخط دائما، بل كان موقف كل جماعة يتغير حسب تغير القضايا المطروحة. وتتم الموافقة بالإجماع على قرارات القادة من الشيوخ أو الملك وليس عن طريق التصويت والأغلبية. ويزعم رجال السياسة الآن أن هذه العملية ذاتها هي التي تتكرر داخل الحزب الواحد.

ووجدت الأحزاب الناجحة في توليها الحكم فرصة يسرت لها العديد من الوسائل لتعزيز هيمنتها وتقليل نفوذ وفعالية خصومها. واتجهت الحكومات في توزيع الخدمات المدنية الجديدة - تعبيد الطرق وإنشاء المدارس والمستشفيات - إلى تركيز هذه الخدمات في الدوائر الانتخابية التي تشجع أعضاء حزبها. أما الأقاليم التي تقدم أعضاء من أحزاب معارضة فإنها

تجد نفسها وليس بدون مبرر على الإطلاق، معرضة للتخلف أكثر، ومن ثم يجد أعضاؤها أنفسهم مضطرين أما إلى الاستسلام لحزب الحكومة أو أن يصوتوا إلى جانب آخرين في الانتخابات التالية. وقد تستخدم الحكومة العقوبات كذلك ضد أبناء النخبة المحلية، على أمل بذل جهدهم ليحملوا الجماهير في مجتمعاتهم على تغيير رأيهم. ويجد الأوفياء المخلصون لحزب الحكومة كل التسهيلات الممكنة للحصول على قروض للتجارة أو الزراعة، أو عقود لتنفيذ بعض المشاريع الصغيرة للخدمات العامة. أما أعضاء جماعات المعارضة فيتعرضون لحملات تفرض عليهم ضرائب عالية بحجة ارتفاع دخولهم وتحميلهم مسئولية إثبات العكس، وتدفع بهم الأجهزة إلى المحاكم بحجة عدم السداد - ويعني هذا أن حزب الحكومة يبسط سلطانه على هذه المحاكم ومختلف أجهزة الحكم المحلي. ويتم كل ما تريده السلطة باسم الشرعية القانونية وذلك عن طريق تعيين المخلصين للحزب قضاة في المحاكم (بدلا من الشيوخ التقليديين كما يحدث في كثير من الحالات) وعن طريق نجاح الحزب الحاكم في انتخابات المجلس المحلي.

وتحقق الأحزاب السياسية دخلا ضئيلا من الاشتراكات الدورية التي يدفعها آلاف الأعضاء، ونادرا ما تكون هذه الأساليب فعالة ومجدية على المدى الطويل. وكثيرا ما يدفع أعضاء البرلمان حصة من رواتبهم وهنا تبدو الأحزاب الصغيرة في وضع غير موات بالنسبة لها. علاوة على هذا فان الأحزاب التي في السلطة تتلقى هبات من المؤسسات التجارية، المحلية والأجنبية، مقابل مزايا تتوقعها منها هذه المؤسسات. وحدث كثيرا تحويل ميزانيات بطرق غير محسوسة من الحكومة إلى الحزب ويتم ذلك عن طريق حصول الحكومة على أرض أو مشروع بسعر مبالغ فيه ويغنم الحزب فارق السعر بين القيمة السوقية الفعلية وبين سعر البيع وهو الفارق الذي يقدمه المنتفع في صورة هبة إلى الحزب.

وإذا توفرت للحزب الحاكم مصادر تمويل ضخمة فانه يستطيع خوض المعركة الانتخابية بقوة فعالة مستخدما عددا أكبر من العملاء فضلا عن تقديم الكثير من الرشاوى وفي بعض الأحيان مزيدا من الاعتداءات ضد المعارضة لإخضاعها. وتدخل أجهزة الدعاية التابعة لوزارات الإعلام المعركة الانتخابية كقوة مناصرة للحزب الحاكم. ولقد كان ضباط الإدارة البريطانية

في شمال نيجيريا مناصرين سافرين لحزب مؤتمر شعب الشمال. وبلغت البلاد مرحلة أصبح من المستحيل فيها على حزب معارض أن ينظم نفسه بصورة فعالة - إذ يقع أعضاؤه دائما فريسة في يد السلطات الحاكمة - أو أن يدخل المعركة الانتخابية ندا للحزب الحاكم. ولقد ظلت نيجيريا حتى الانقلاب العسكري في 1966 مثالا للدولة المتعددة الأحزاب. إذ كان بها ائتلاف حاكم من حزبين (مؤتمر شعب الشمال والمجلس القومي لنيجيريا والكاميرون) بينها كان الحزب الثالث في موقع المعارضة (حزب جماعة العمل ثم أخيرا الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري). بيد أن كلا من هذين الحزبين كان القوة المهيمنة في إقليمه. واستطاع كل منهما مرتكزا على قاعدته المحلية أن يخوض معركته في الأقاليم المجاورة، ولولا هذه المساعدة الخارجية لانهارت أحزاب الأقلية في كل إقليم.

وثمة منهج أخير يكفل سيادة وهيمنة الحزب الواحد ويتمثل في المجال الثقافي والإيديولوجي. يسعى الحزب القائم على السلطة إلى غرس وتأكيد القيم التي يمثلها في نفوس كل السكان. وتحقق هذا الهدف بالنسبة لبعض الأحزاب - حزب المؤتمر في غانا، والاتحاد السوداني في مالي والحزب الديمقراطي الغيني - عن طريق السيطرة على جماعات عصرية الاتجاه - مثل روابط الشباب والنقابات والجمعيات الزراعية وما أشبه - ويسعى قادة حزب مؤتمر شعب الشمال في شمال نيجيريا إلى هدي السكان غير المسلمين في منطقة «الحزام الأوسط» إلى الإسلام - وتتألف هذه المنطقة من جماعات ذات بنية قبلية وموجودة خارج الإمارات. وفرضت السلطات هنا تطبيق الشريعة الإسلامية في كل المحاكم العرفية بينما ظل القانون المحلي التقليدي معمولا به طوال حقبة الاستعمار. وأصبحت الهاوسا هي اللغة المشتركة. واعتماد الوثنيون أو المسيحيون من أعضاء مجلس الشيوخ ارتداء العمامة والريجو Rigo كلما قصدوا كادونا Kaduna تجنبا لما قد يستشعرونه من خجل. وكان ساردوانا السوكوتي Sardauna of Sokoto أول رئيس إقليمي حتى مقتله في انقلاب 1966، يقوم بجولات طوال الأعوام الأخيرة في المناطق غير الإسلامية، وتميزت هذه الجولات بالحماس الشديد في الدعوة إلى الإسلام. وجرى إعلان تحول عشرات الآلاف إلى الإسلام بعد ختام تلك الجولات. وتتحدد الهاوسا كجماعة عرقية في ضوء الثقافة - لغة مشتركة

وزي موحد وليس في ضوء النسب السلالي أو الانتماء إلى وحدة سياسية واحدة. وهكذا أصبح من اليسير تمثل واستيعاب الأعضاء الجدد. ولهذا يبدو أن الهدف النهائي للقادة السياسيين هو استيعاب كل أبناء نيجيريا الشمالية في الهاوسا. وجاءت أقوى معارضة لهذا الاتجاه من جانب شعب تيف Tiv.

واتخذت النخبة ذات الثقافة الغربية دورا استسلاميا يدعو للدهشة إزاء قيام دول الحزب الواحد. انهم وقد تلقوا تعليمهم بجامعات غرب أوروبا أو الولايات المتحدة تعلموا قبول وإكبار مفاهيم الديمقراطية السائدة هناك. وحيث أنهم خيرة المتعلمين في بلادهم الإفريقية فان الأمر لم يقتصر على إيمانهم بحرية انتقاد الحكومة بل ظنوا أن آراءهم سيكون لها ثقلها واعتبارها في نظر السياسيين وهم دونهم تعليما. وكثيرا ما كانوا يستاءون حين تتخذ السلطات قراراتها على أساس مصلحة الحزب الحاكم وليس على أساس منطق اقتصادي. ولكن وعلى الرغم من هذا فإن احتجاجاتهم ضد كل هذه المساوئ التي تعرضوا لها كانت واهية غير فعالة. ويكمن السبب في تحكم السلطات في شئون توظيف النخبة. ويعمل كثير من النخبة في مجال الخدمة المدنية ويشعرون أن النشاط السياسي السافر خطأ، وأن من يحمل آراء معادية للسلطة يوصم بأنه «غير جدير بالثقة» ويحرم من كل فرص الترقي. ويعرف نظار المدارس أن لو أعرب واحد من هيئات التدريس عن آراء معادية للحزب الحاكم فان مدارسهم ستحرم من الإعانات الإضافية التي تقررها الحكومة. ولن نجد سوى عدد محدود جدا من المهن بمنأى عن السيطرة الحكومية وهي عادة مهن تحتاج تدريبا خاصا. ولكنها ليست ملاذا آمنا لمعلم أو مدير يكشف عن استيائه بعبارات صريحة.

وتتمتع النخبة علاوة على هذا بوضع متميز في المجتمع إذ تدافع الحكومة عن رواتبهم المرتفعة. وتؤمن النخبة بأن مصلحتها تكمن في الحفاظ على الحكومة قوية، ذلك لان انهيار السلطة وما يتبع ذلك من فوضى عامة سينتهي بحرمانهم من مناصبهم و امتيازاتهم.

ولهذا فان أي انتقاد يجب ألا يكون قاطعا وحادا على نحو يهدد السلطة. فالتوترات موجودة في كثير من الدول ويمكن بسهولة أن تولد موقفا ثوريا إذا ما أشعلت شرارتها ثورة داخل صفوف النخبة.

ويمكن القول بوجه عام أن الأحزاب الحاكمة في كل غرب أفريقيا. استخدمت نفس الأساليب لضمان سيطرتها سواء بفرض الأمر الواقع أو باسم الشرعية القانونية داخل دولة الحزب الواحد. وبررت جميعها مواقعها بطرق متماثلة. ولكن لمجرد اختلاف هذه الأحزاب الحاكمة عن بعضها في المراحل الأولى للنضال من أجل الحكم الذاتي، اتخذ كل منها تنظيما متباينا عن سواه وذا طابع متميز.

وظلت أحزاب النخبة التقليدية أوتوقراطية الطابع على الرغم من استمرارها في تأكيد دورها في مجال تحديث بلادهم. وتأكدت هيمنة أيديولوجية النخبة التقليدية. ويتسم تنظيم الحزب بضعف بنيته، فضلا عن ندره المؤتمرات التي يعقدها الحزب، وتصدر أكثر القرارات الحزبية عن طريق اتصالات غير رسمية تجري بين قيادات الحزب أو بين أعضاء البرلمان.

ويتمثل أهم فارق بين الأحزاب في التمايز بين نطين للبنية السياسية. فهناك من ناحية الحزب الذي يسعى إلى حشد كل الناس من أجل تطوير البلاد ويقدم من خلال هذه العملية أيديولوجية متميزة تؤكد على زعامة الحزب، كما يسعى إلى بلوغ أهدافه عن طريق السيطرة على روابط واتحادات عصرية يستخدمها أدوات له في التنشئة الاجتماعية. وهناك من ناحية أخرى الحزب الذي يوافق على استقلال الروابط والاتحادات القائمة معتبرا أن دوره الخاص هو التوفيق بين المصالح المتعارضة لهذه الروابط. ومثل هذا الحزب لا يقدم صياغة محددة لإيديولوجية خاصة به. هذان النمطان من الأحزاب - أحزاب حشد وتعبئة الجماهير وأحزاب التوفيق والمصالحة- إذا ما استخدمنا مصطلحات آبتر Apter تطورا عن الأحزاب الراديكالية القديمة وأحزاب النخبة المهنية وان لم يكن التطابق بين اليوم والأمس كاملا. كذلك فان القسمات المميزة لأحزاب الحشد والتعبئة ليست منعدمة تماما في أحزاب التوفيق والمصالحة، والعكس بالعكس.

وتركز أحزاب الحشد والتعبئة - حزب المؤتمر في غانا والحزب الديمقراطي الغيني في غينيا والاتحاد السوداني في مالي - تركز كلها على قبول الناس جميعا لقيم التحديث. وينشد الحزب من خلال تلك الروابط التي تدعم مثل هذه القيم وتعمل على الانتقاص من الولاء التقليدي للجماعات

العرقية (على الرغم من أن الدولة الحديثة قد تزعم انحدارها سلاليا عن ممالك قديمة، فساحل الذهب أصبح غانا، والسودان يسمى مالي). ويمكن أن نورد فيما يلي بعض أمثلة عن الروابط التي تخضع لسيطرة الحزب.

أنشئ في غانا «البناء الجديد» لمؤتمر النقابات في عام 1958 بأن أصبح مؤتمر النقابات جزءا متكاملا مع تنظيم حزب المؤتمر، والسكرتير العام لمؤتمر النقابات عضوا في اللجنة المركزية للحزب. واعترفت الحكومة بعدد قليل من الاتحادات، واستطاعت هذه الاتحادات بفضل حجمها وقدراتها المالية الجديدة أن تصبح أقوى من سابقتها. وكان هدف «البناء الجديد» هو حشد كل طاقات وإمكانيات جميع العمال ودفعها نحو إعادة بناء غانا اقتصاديا. وعلى الرغم من سيطرة الحكومة على الاتحادات إلا أنها، كانت تأمل في أن تقلل من مظاهر الصراع والخلافات في مجال الصناعة إلى الحد الأدنى وإلا ضعف اقتصاد البلاد. ومن ثم تحددت مهام الاتحادات بالعمل على تنظيم قوة الإنتاج ودفعه إلى أعلى مستوى، ودعم حياة المدينة، وأن تكون واسطة وأداة لدعاية حزب المؤتمر في كل الشؤون السياسية.

وتشكلت «فرق عمال غانا» عام 1995 كنتيجة مباشرة لزيادة البطالة بين خريجي المدارس وهو ما تسبب في كثير من أحداث العنف المواجهة في أغلب الأحيان لأهداف عرقية. وضمت هذه الفرق أكثر من عشرة آلاف عضو حتى عام 1960 وتم تنظيمها وفق الأسلوب العسكري واتخذت زيا موحدا وتدريبات منتظمة. واعتادت القيام بنشاطات رياضية وترفيهية، علاوة على تلقي محاضرات عن الإيديولوجية الجديدة المسماة (مذهب نكروما Nkrumaism) واشتغل أعضاء الفرق العمالية في الخدمات العامة مثل تعبيد الطرق وفي مزارع الدولة. وكان من المتوقع أن يتعلموا مهنا يستطيعون ممارستها فيما بعد في الحياة المدنية. ولكن عاق نمو هذه الفرق سوء تحديد الأفكار المتعلقة بهدفها النهائي وتكاليفها الباهظة التي بلغت مليوني جنيه إسترليني خلال الفترة 1960-1961.

وتشكلت في مالي حركة الشباب الجديدة عام 1961 وضمت كل الروابط السابقة - بما في ذلك الكشافة على سبيل المثال. وصدر مرسوم يقضي بأن تكون عضويتها إلزامية لكل من بلغ الثامنة عشرة من العمر، كما اتبعت مثل غانا نظام حياة عسكرية داخل معسكرات خاصة بها. وزعم الانقلاب

الذي وقع في عام 1960 أن ثمة حاجة ملحة وظروفا طارئة تقتضي حماية أمن البلاد، وهو الانقلاب الذي أنهى الاتحاد الفيدرالي بين مالي والسنغال. وتعلم الشباب داخل المعسكرات مبادئ القراءة والكتابة وفنون حرفية وطرقا جديدة في الزراعة بهدف الحيلولة دون تدفق الهجرة من الريف إلى المدينة فضلا عن تعليمهم احترام تاريخهم وثقافتهم. واقتدت دول عديدة من دول غرب أفريقيا بمثال حركة الشباب الإسرائيلي التي استهدفت توحيد المهاجرين ذوي الثقافات والخلفيات الاقتصادية المتباينة للغاية وصهرهم جميعا داخل إطار من القيم الواحدة.

إن واحدة من أهم المشكلات التي تواجه أي حزب يستهدف حشد وتعبئة الجماهير هي تأكيد جذوره في الريف، وقد يتحقق هذا إما عن طريق إقامة جمعيات تعاونية ترعاها الحكومة أو إنشاء لجان محلية للحزب لتكون أداته للحكم المحلي وإرساء العدالة. وترتكز الجمعية التعاونية الريفية في مالي على القرية أساسا وتكون مسئولة عن تنظيم الزراعة التعاونية وتطوير الأساليب التقنية الجديدة وإقراض الفلاحين. ويعين الأعضاء قائدا محليا لهم، ويتلقى عمال الحكومة الزراعيون التعليمات على مستوى المقاطعة والأقسام وينظمون شراء مواد التموين اللازمة لهم وبيع المنتجات - وتنشيط التعاونيات أيضا في مجال محو الأمية فضلا عن أوجه النشاط الثقافي الأخرى.

وفي غينيا تم القضاء على نظام رئاسة شيوخ القبائل الاستعماري عام 1958 وتولى المناصب الإدارية الأكفاء من الموالين للحزب الديمقراطي الغيني وحل محل نظام شيوخ القبائل نظام مجالس القرى التي يجري انتخابها سنويا بالاقتراع العام بين البالغين. ويضم كل مجلس عشرة أعضاء - بشرط احتجاز ثلاثة مقاعد للنساء واثنين لعضوين من روابط الشباب - ويتولى رئاسة القرية المرشح الذي يفوز بأكثر الأصوات. وتعتبر هذه المجالس مسئولة عن تطبيق القانون محليا وضمان استتباب النظام والصحة العامة وبعض القضايا التشريعية البسيطة وجباية الضرائب ويكون رئيس القرية ممثل الحزب على أدنى مستوى وفي الوقت ذاته هو أصغر عضو في سلم السلطة الإدارية.

ويواجه التخطيط الاقتصادي في دول غرب أفريقيا معوقات بسبب

اعتماده على المؤسسات الخارجية للبدء في مشروعات جديدة، وبسبب إخفاق الحكومة في ممارسة تنظيم ورقابة كافية وفعالة بحيث أن القسط الأكبر من العملات الأجنبية يتم إنفاقه على استيراد الكماليات التي تستخدمها النخبة بدلا من استيراد آلات وماكينات تعود بالنفع على البلاد. ويدعو الاشتراكيون إلى سيطرة الدولة على كل مجالات الصناعة والتجارة. ونظرا للتشريعات التي سنتها غانا خلال السنوات السابقة على الانقلاب العسكري فان المؤسسات الأجنبية لا يمكنها العمل إلا في المشروعات الصناعية الضخمة فقط هناك (على الرغم من السماح للشركات الأجنبية القائمة وقتذاك بمواصلة العمل) وتضم البلاد بذلك خمسين مؤسسة مملوكة للدولة. بيد أن سيطرة الدولة في حد ذاتها لا تجعل المشروع قابلا للحياة والنمو، فكم من مشروعات أنشئت لأسباب مظهرية لا غير وحققت خسائر ضخمة.

ولوحظ أن أكثر من تدربوا على الإدارة ليست لديهم الكفاءة اللازمة لإدارة الأعمال. فضلا عن أن الزيادة السريعة في سيطرة الدولة أفضت إلى تفاقم الروتين الحكومي ومن ثم استشرى الفساد والرشوة مما يحطم فعالية المؤسسات وصورتها لدى العامة. والحق يقال أنها ليست معضلة سهلة الحل.

وفي الدول التي تحكمها أحزاب حشد وتعبئة تسيطر على روابط الشباب والنساء والنقابات وتعاونيات الفلاحين ومجالس القرى تصبح اللجنة المركزية للحزب مناط اتخاذ القرار. وتكون وظيفة المجلس النيابي هنا التصديق على القرار. ويقال في الدفاع عن هذا النظام أنه ديمقراطية حقيقية حيث تعبر الجماهير عن آرائها من خلال تنظيماتها وتنتقل صعودا إلى المستويات الأعلى للجان الحزب. وأنه لمن العسير اكتشاف مدى فعالية هذه العملية في حقيقة الأمر، ولكن من اليسير تصور قرارات اللجنة المركزية للحزب تنتقل هبوطا إلى الفروع المحلية للروابط المختلفة. والشيء المؤكد أن هذه القنوات الجديدة للاتصال تخلق ولاءات جديدة، وتحد من العلاقات التقليدية، وتغوص في النفوس قبول القيم الملائمة لعملية التحديث. بيد أن، الأمر يعتمد كثيرا على نجاح هذه الروابط، ونحن لا نملك من هذا غير الأوصاف البراقة التي تقدمها لنا كراسات الدعاية الرسمية. فهذه الروابط

هي البوتقة التي يتعين أن تتم بداخلها عملية الملاءمة بين القيم التقليدية والحديثة كما وأن التوترات التي تنشأ داخلها أو الخلافات التي تنشأ حول علاقاتها بالمستويات الأعلى في الحزب قد تجهض إنجازاتها الإيجابية. وترتبط شبكة اتحادات وفروع الحزب ببعضها البعض من خلال العديد من المؤتمرات المشتركة التي يجري بداخلها (كما يبدو في ظاهر الأمر) تبادل واضح للآراء أكثر مما يصدر عنها من قرارات.

وتعتبر هذه الشبكة في الدول الحديثة إحدى الوسائل الرئيسية التي تصل الفروع بالمستويات الأعلى- وهي وسيلة متمايزة عما هو ميسر للمتعلمين في النظم البيروقراطية وتؤكد على معايير مختلفة مثل الولاء للحزب والقيادة بين الجماهير.

أما حزب التوفيق والمصالحة - وتمثله الأحزاب التي تولت السلطة في أقاليم نيجيريا الجنوبية وفي ساحل العاج والسنغال على سبيل المثال - فانه يختلف عن طراز الحشد والتعبئة من حيث أنه لا ينشد التحكم والسيطرة من خلال دمج الاتحادات الكبرى والجماعات صاحبة المصلحة في المجتمع داخل تنظيمه الذاتي. أنه على أحسن الفروض كسب ولاءها أو الحصول على تصريحات علنية بمساندتها له.

ويستمر الشعب في التعبير عن آرائه من خلال نوابه البرلمانيين أساسا. ويمثل أعضاء البرلمان دوائرهم كما تؤثر المؤسسات التجارية على القرارات التي يتخذها الوزراء. ويخضع الجانب الأكبر من النشاط الإداري لنفوذ رجال السياسة عمليا. وقد يتدخل عضو البرلمان للحصول على منحة دراسية بالجامعة لحساب طالب من أبناء بلدته - ويعوضه أبواه عما يتجشمه من متاعب في هذا السبيل، وقد يحصل الوزير على عقد أو امتياز لحساب مؤسسة ما - والتي تقيم له مسكنا من عدة طوابق عرفانا منها له بالجميل. وبعد أن يطمئن الحزب إلى السلطة يخبو نشاط الفروع المحلية التي يدب فيها النشاط كلما حان موعد الانتخابات. ويتوقف الحزب عن عقد مؤتمرات دورية ويقتصر نشاطه على أعضائه في البرلمان.

ويؤكد الحزب مساندة الجماهير له عن طريق الشرطة والمحاكم وأجهزة الحكم المحلي وليس عن طريق الطواف بين الجماهير وكسب تأييدهم. ويقدم المسئولين في الحزب الوعود المعمولة بالحديث عن المثل العليا في

الديمقراطية والاشتراكية بينما ينتهج الحزب سياسة برجماتية(*) في جوهرها - حيث ينشد الأهداف التي يمكن أن يحققها فقط بدون تضحية.

وطبيعي أن التنمية الاقتصادية هي الهدف الرئيسي للدولة التي تقوم على «حزب التو فيق والمصالحة». ولكن المبادرة تأتي كما هو متوقع من الروابط والاتحادات المستقلة والمؤسسات المحلية والأجنبية. وقد تلتمس الجماعات المحلية مساعدة الحكومة لتحقيق مشروع ما، وتعمل مكاتب تنمية المجتمع أو رفاهية المجتمع على إثارة هذه المطالب. ولكن جهودهم تسير عبر الروابط القائمة مستقلة القيم التقليدية أو العناصر المنافسة لحفز هذا الجهد. وتأخذ خطط التنمية الزراعية صورة مزارع مملوكة للدولة أو مزارع مستقلة عن القرى ولكن دون بذل جهد يذكر من أجل إصلاح الأساليب التكتيكية التي تتبعها جماهير الفلاحين. ولعل السبب في ذلك أن مزارع الدولة تغل عائدا أسرع من أي إصلاحات يجري إدخالها على أساليب الزراعة التقليدية ولكن يمكن أن نعزو السبب أيضا إلى عجز رجال السياسة عن تعبئة جهود الفلاحين لمثل هذا النشاط على نحو يحقق فوائد ملموسة.

(*) سياسة(عملية) الغاية فيها تبرر الوسيلة.

تتعامل مع الواقع الممكن وكما هو معطى للإنسان دون التزام بمبدأ أو عقيدة تحكم السلوك وتحدده. وإنما تتغير و تتعدل وفق ما تمليه المصلحة الفردية. (المترجم)

10 معاناة التغير

رأينا في الفصول السابقة كيف أن أبناء غرب أفريقيا لاءموا مؤسساتهم وأنماط سلوكهم مع أثر الغرب على مجتمعاتهم. فقد تغيرت العلاقات بين أعضاء الأسرة وأصبحت قاصرة على زوجين يبنيان بيتهما بمنأى عن العشيرة. وبدأ السعي إلى الأهداف التقليدية بوسائل جديدة، ولم يعد ساكن المدينة ينشد الأمن الاجتماعي من خلال جماعته السلالية بل من خلال الرابطة العرقية التي تضم أعضاء من قريته. وتشكلت أهداف جديدة، فالعمال ينظمون النقابات للمساومة على ظروف عمل أفضل، بينما أسس أبناء النخبة ذوي الثقافة الغربية حركات وأحزابا سياسية لانتزاع السلطة من الحكومات الاستعمارية. وإذا نظرنا إلى هذه التغيرات نظرة سطحية سيخيل إلينا أنها تمت بسهولة كبيرة نسبيا. وواقع الأمر أننا نقصر عادة عن تقييم مدى المعاناة التي يتعرض لها كل امرئ حين يكون بصدد عملية تكيف وهو ينتقل من مجتمع قبلي إلى مجتمع حديث.

يجد المرء في مواقف التغير نفسه إزاء مشكلات الاختيار الصعب. ثمة أهداف جديدة أضيفت إلى تلك التي سبق وأقرها المجتمع. وقد يكون على

المرء أن يختار بين وضع رفيع المنزلة في مجال تقليدي أو في مجال حديث فيجد عسيرا عليه أن يحسم أمره، ويتردد إزاء القيم التي يؤمن بها، ويتلقى من رفاقه مشاورات متعارضة فضلا عن وعيه بالجزاءات التي قد يفرضها عليه هؤلاء لو أنه أخفق في العمل وفق توقعاتهم المتباينة. ويتولد الشعور بالإحباط حين يفشل المرء في بلوغ هدفه، على الرغم من أنه التزم الوسائل المقبولة لبلوغ هذا الهدف. وينشأ علاوة على هذا إحساس بالذنب بسبب الفشل في مجاراة توقعات الآخرين. وقليل من الرجال والنساء هم القادرون على مواجهة هذه المشكلات بنجاح. أما الآخرون فانهم يعبرون عن حالة القلق التي يعانونها بعديد من الأعراض الفسيولوجية التي تظهر عليهم - الصداع وآلام المعدة وما شابه ذلك. وثمة الأعراض العصابية وان كانت أقل شيوعا من هذه بنسبة ضئيلة وتكشف أقلية صغيرة عن أعراض لأمراض الشخصية - التي تتبدى في صورة سلوك عدواني أو سلوك قهري Compulsive أو سلوك سوسيوباتي (سلوك اجتماعي مضطرب ومرضي Sociopatic مثل إدمان الخمر أو إدمان المخدرات)، أو أمراض عقلية حادة. وتملك أكثر المجتمعات وسائلها التي تخفف بها مخاوف المرء وقلقه المرضي - على الأقل إلى الحد الذي لا تسبب له مرضا عقليا يعوق بصورة خطيرة نظام عمله اليومي. وتتم هذه الوظيفة الاجتماعية في السحر. حقا لقد بدأ الناس اليوم يهجرون مثل هذه الأساليب ليمارسوا أمورا أخرى بديلة. ونشأ بعضها كامتداد لبعض الممارسات التقليدية. مثال ذلك: استخدام الطلاسم السحرية الحديثة و «حبوب القوة» والبعض الآخر مأخوذ عن مؤسسات غربية، مثل الفرق الدينية العديدة التي انشقت عن كنائس التبشير المسيحي في محاولة منها الوفاء بالمتطلبات التي بدت الكنائس ذاتها عاجزة عن إشباعها.

وأكثر العناء الذي يكابده الناس اليوم هو وليد انفتاح مجتمعهم - من السرعة البالغة في انتقال المرء من مسقط رأسه المتواضع إلى منصب رفيع في بنية بيروقراطية حديثة. وطبيعي أن المجتمعات التقليدية لم تعهد مثل هذه الدرجة في الحركية الاجتماعية. حقا لقد شهدت مجتمعات قبلية كثيرة في حزام الغابات في غرب أفريقيا صعودا إلى الثروة أو المنصب السياسي بسرعة تضارع سرعة الشهب. بيد أن المجتمع كله كان يعرف

بوضوح كيف تحققت هذه المغانم في كل الحالات التي يشاهدها. أما اليوم فان النظام التعليمي - وهو سلم النجاح الأوحد تقريبا في الإطار الاجتماعي الحديث - غير مفهوم بوضوح للجميع ولم يختبره غير القليلين. لقد قدمت مئات القرى خريجين جامعيين وبخاصة في مناطق إنتاج المحاصيل التجارية في نيجيريا وغانا وساحل العاج. وأضحى خريج الجامعة المختال بسترته الغربية وسيارته الفارهة، زائرا مألوفا لمسقط رأسه، ويتطلع إليه الشيب والشباب كطراز وقدوة أحرى بكل الشباب أن يحاكوه. ويختلف هذا الموقف عن سواه المألوف في المجتمعات الصناعية حيث ينمزج المرء الناجح بعيدا عن جماعته من العمال اليدويين الذين نشأ بينهم، ولا يبدو نموذجا وقدوة لشباب بلدته. ذلك لان تطلعات الشباب هنا تصاغ في الأساس وفق طراز الوظائف الميسورة لأغلب أقرانهم. ومثل هذه التطلعات هي تطلعات واقعية في جوهرها. ولكن تطلعات جمهرة شباب غرب أفريقيا اليوم تطلعات غير واقعية. إن نجاح القلة الذين دخلوا زمرة النخبة ذات الثقافة الغربية، نجاح واقعي، وأكثر هؤلاء وفدوا، كما رأينا من قبل، من بيوت متواضعة. وتؤكد الإحصائيات أن الفرص المتاحة لكل شاب، من مثل هذا المواطن، لبلوغ مثل ذلك النجاح هي فرص قليلة إلى أقصى حد. ولكن وعلى الرغم من هذا فان المرء لا يكتفي فقط بتحديد مثل هذه الأهداف لنفسه بل يصر ويتشبث في السعي لها حتى بعد أن يتأكد له فشله وتتضاءل توقعاته في النجاح. ولا تكتفي عشيرة المرء بالحماس الشديد في مساندتها لهذه الأهداف غير الواقعية بل أنها تدعمها ماليا كذلك، إذ تتجمع المدخرات التي حققها جمع غفير من الأقارب ليسهموا في سداد مصروفات الجامعة لابن الجماعة الذي يخالونه شابا نابها. وتتوالى عليه الضغوط لبلوغ ما يأملونه من نجاح وليرد الجميل لعشيرته ليس فقط في صورة منزلة اجتماعية يصيبها بل وعائد مادي لها أيضا.

وبالمثل في مجال الأعمال التجارية فان القليلين من المشهورين في قراهم، هم الذين أصبحوا أثرياء. إلا أن، الجانب الأكبر من نجاحهم يرجع إلى التقلبات الفجائية في سوق الاقتصاد العالمي، أو إلى إجراءات المؤسسات التجارية الأجنبية. وما عدا ذلك من تظاهر الثراء فانه غير مفهوم لدى أبناء القرية، لذا فان ثروة التاجر يعزوها جمهور القرية - وربما التاجر ذاته

- إلى الحظ. وهكذا فان من المألوف في المجتمع الذي يتعرض لتحولات سريعة أن نرى الأهداف التي يحددها الأفراد لأنفسهم ويكبرها أكثر أبناء المجتمع لا يمكن بلوغها عن طريق الوسائل التي توصف عادة بأنها وسائل مشروعة.

ترى ما هو حجم التوتر الذي يعاني منه أبناء غرب أفريقيا اليوم ؟ من المفروض، دون برهان دقيق، أن المجتمعات التي تمر بتحولات سريعة تعاني توترا أكثر من المجتمعات المستقرة. ويلزم عن هذا أن أولئك الذين ينتقلون سريعا من أسلوب حياة تقليدية إلى أسلوب حياة حديثة سيعانون توترا أشد مما يعانيه أولئك الذين ظلوا كما هم نسبيا دون تغيير. ولكننا قد نعود إلى تأكيد مظاهر تعقد الحياة الحديثة عند مقارنتها «بالحياة البسيطة في القرى الإفريقية». بيد أن هذا التعقيد نفسه الذي يميز الحياة الحديثة قد يمكن المرء من تجنب كثير من الاختيارات الصعبة، بينما تطرح القرية فرصا أقل لحرية العمل. أن القروي الإفريقي التقليدي يشعر أنه أكثر من ساكن المدينة من حيث خضوعه لرحمة قوى طبيعية لا سبيل لديه للتحكم فيها.

وفي عام 1961 جرى مسح شامل للأمراض النفسية في وحول منطقة أبيوكوتا Abeokuta في الجنوب الغربي من نيجيريا. وقام بهذا المسح فريق من الأطباء النفسيين بعضهم أطباء بشريين والبعض الآخر علماء أنثروبولوجيا اجتماعية من خريجي جامعة كورنيل، وعملوا دراستهم بالاشتراك مع هيئة أطباء مستشفى الأمراض العقلية بالمنطقة. وكانت العينية موضوع الدراسة مأخوذة من أبيوكوتا ذاتها - وهي مدينة في يوروبا احتفظت بقدر كبير من بنيتها التقليدية فيما يتعلق بالمستوطنات السكنية والجماعات السلالية ولكن يسكنها اليوم سكان يعمل أكثرهم في مهن حضرية مثل الحرف والتجارة. وأخذوا العينة أيضا من الكفور المحيطة بمنطقة أبيوكوتا حيث يعيش رجال ونساء لهم تجمعات سكنية أصلية في أبيوكوتا ذاتها، وأيضا من بلدة صغيرة تتبع سياسيا أبيوكوتا. وتتميز المنطقة المختارة بأنها غنية نسبيا حتى بالقياس إلى المستويات المرتفعة في يوروبا. وأكثر سكانها اسميا مسيحيين أو مسلمين. وطبيعي أنها لا تمثل المنطقة الحضرية الحديثة بما تتضمنه من نسبة عالية من المهاجرين يعملون ابتغاء الأجر

والراتب في أعمال صناعية أو تجارية. وقورنت النتائج الخاصة بمسح منطقة أبيوكوتا بنتائج مشروع آخر مماثل قام به في سنوات سابقة فريق من الباحثين في سترلينج كاونتي Stirling Couty التابعة لنوفا سكوتيا Nova Scotia.

وإذا كانت دراسة فريق جامعة كورنيل عن منطقة أبيوكوتا قد توصلت إلى نتائج غير نهائية إلا أنها كاشفة. فعدد الأعراض النفسية الفسيولوجية والأعراض العصابية التي وجدت بين سكان يوروبا أكثر من التي وجدت بين سكان شمال أمريكا. بيد أن نسبة عينة إلى سكان الذين يعانون من مرض نفسي أو محتمل كانت أقل بين أبناء يوروبا، (نظرا لان من يعانون المرض يكثفون في الغالب عن أكثر من عرض) ولقد كان الفارق بين الجماعات الإفريقية وجماعات شمال أمريكا أكبر من حيث تقييم نسبة الأشخاص الذين أضر بهم المرض ضررا واضحا فأقل رقم هو (15) بالمائة كان خاصا بالقرى الصغيرة في يوروبا. وارتفعت النسبة في مدينة أبيوكوتا إلى (19) بالمائة، وبلغت في سترليخ كاونتي (23) بالمائة. علاوة على هذا فبينما ارتفعت نسبة من أضر بهم المرض ضررا واضحا في عينة شمال أمريكا مع ارتفاع عمر الرجال والنساء، فقد كانت النسبة عالية بين الأصغر سنا من رجال شعب يوروبا (دون 39 سنة) وبين نساء يوروبا (من 40-59 سنة) ولوحظ في مدينة أبيوكوتا أن الرجال الملتزمين بالزواج من واحدة صحتهم ممتلة وأضعف من صحة المتزوجين بأكثر من واحدة - هذا على الرغم من أن نساء ساكن المدينة المتزوج بأكثر من واحدة كن أضعف صحة من نساء الرجال المتزوجين بواحدة. ويعاني المتعلمون من أبناء يوروبا اضطرابات عقلية أكثر مما يعاني الأميون، ولكن ليس بدرجة شديدة الوضوح. ودهش فريق البحث من قدرة الثقافة على دمج بعض جوانب التعليم بطرق لا تسبب ضررا.

والصورة العامة التي تخرج بها من هذه الدراسة هي أن التغير الاجتماعي والاقتصادي - على الأقل من الطراز الذي عايناه في أبيوكوتا - لا يفضي إلى أي زيادة في توتر المرء، وأن مجتمع يوروبا المعاصر يعمل على تسكين هذا التو تر بنجاح كبير. ولهذا فان صحة الغالبية ليست معتلة بصورة واضحة (أما من يتعرضون لمرض عقلي خطير فان العلاج على يد الأطباء المحليين مع استخدام وسائل العلاج المتوارثة عن الماضي علاج ناجح إلى

حد كبير في أغلب الأحيان).

أساليب التغلب على التوتر:

السحر: نحن اليوم نصف كل وسيلة غير علمية تستخدم لبلوغ غاية ما بأنها سحر. والسحر قد يكون موجها نحو زيادة القوة الذاتية للمرء أو قدرته على التأثر على الآخرين، أو للتحكم في العالم غير الشخصي. وطبيعي أن مثل هذا الاستخدام للسحر كان شائعا جدا في المجتمعات التقليدية. وعلى الرغم من أن الفلاح كشف عن مهارة فائقة في تقديم خصوبة التربة وتقرير أي نوع من المحصول يزرعه إلا أنه يأمل كذلك في ضمان طقس موات وحصاد طيب، وسبيله إلى ذلك مثلا دفن قدر «طبي» في حقله «يحتوي على أشياء يعتقد أنها تمكنه من السيطرة على قوى الطبيعة».

ولعله رأى أن هذا العمل الأخير ليس أقل معقولية من تقييمه لخصوبة الأرض حتى ولم يتوفر لديه برهان تجريبي يؤكد فعالية «طبه السحري» أكثر من العلاقة بين أنواع المحاصيل وظروف التربة. ونراه يستخدم السحر وكأنه أحد الشعائر والطقوس التي ترمز إلى أهمية المناخ بالنسبة له، ودواء يخفف من قلقه الشديد في مواقف تنذر بالخطر أو سوء المال.

وأن أكثر المتعلمين من أبناء غرب أفريقيا اليوم قد شبوا في بيوت تؤمن بالنظرة التقليدية تجاه السحر، ولهذا فلن ندهش كثيرا حين نجد جل هؤلاء، رجالا ونساء، لا يزالون يؤمنون، إلى حد ما، بالقوى السحرية. ولكنهم ينشدون سبلا جديدة لمواكبة العالم الحديث.

ويبدو أن استخدام السحر على هذا النحو لا ينقص من حجم الجهد العقلي الموجه نحو الهدف المنشود. فالطالب يشتري تعاويذه ولكنه يواصل الدراسة طوال الليل. حقا أن الطلاسم قد تخفف قلقه كما تيسر الجهد الزائد. ولكن ليس من المحتمل أن تدفعه إلى إعادة تقييم طاقاته ليرى إذا ما كان قد أحسن التصرف في جهوده أم لا. وإذا جاء الامتحان مخيبا للآمال فان الجانب الأكبر من اللوم يقع على السحر، أما لان التعويذة كانت باطلة أو لأنه هو لم يستخدمها على نحو سليم.

الرشوة: نادرا ما نطالع عن دولة من دول غرب أفريقيا المعاصرة دون أن

نجد إشارة إلى الرشوة. فالوزراء يتلقون من المقاولين الذين قبلت الوزارة عروضهم هدايا نقدية أو ربما مسكنا مكونا من عدة شقق ليؤجره. ويبدي كل أعضاء مجلس الحكومة المحلية رغبتهم في رئاسة مؤسسة أو لجنة عمل حيث الرشاوى كثيرة، وقليلون من يتوقون لمنصب في مجال التعليم أو اللجان الصحية. ويؤجل رجل الشرطة منح رخصة قيادة السيارة حتى يتلقى قدرا من المال أكبر من المصروفات المقررة قانونا. وطالب المنحة الدراسية يلتمس من صديقه صاحب النفوذ أن يتصل تليفونيا بالمسئولين ليضمن له أنهم سينظرون في أمره «بعين الرعاية». وما أن يسقط القادة السياسيون حتى يتعالى النداء بالقضاء على الفساد.

ويقال بهدف تهدئة الموقف أن من العسر تحديد هوية الفساد في المجتمعات الإفريقية. لقد كان أصحاب المناصب في المجتمعات التقليدية يتلقون الكثير من المكافآت في صورة هدايا مقابل خدمات أدوها، كما اعتاد الطموحون تقديم مصالحهم مشفوعة بتوصية من أصحاب النفوذ والسلطان في المجتمع. ويمكن القول بوجه عام أن تبادل الهدايا كان وفيرا و فاق حدود ما هو سائد في المجتمع الغربي المعاصر. وفي مقابل هذا نرى أن الطبيعة المجردة للعلا قات البيروقراطية غريبة على الإفريقي.

ويزعم الراشون أنه ما دام هذا هو ما يفعله الجميع فان أحدا لن يستمع إلى كلامهم إذا لم يسايروا الركب. ونجد الكثيرين من الأميين العاجزين عن فهم الصيغ المطبوعة يقدمون هدايا للموظف المختص التماسا لمساعدته ويملأ لهم البيانات بصورة صحيحة مفترضين أن هذا العمل خارج عن حدود واجباته.

ويدافع المرتشون عن أنفسهم بالإشارة إلى من يشغلون المناصب العليا. ونعود لنقول أن درجة الفساد هنا مرتبطة على ما يبدو بسرعة الحركية الاجتماعية، وفروق الدخل الواسعة بين من أصابوا غاية النجاح و بين العاديين. ويشير الموظف الكتابي الصغير أو معلم المدرسة الابتدائية إلى الرجل الناجح في حياته قائلا أنه كان زميله في الدراسة وكان دونه جدا واجتهادا ويدخل في عداد تلاميذ الفصل المتخلفين.

ترى كيف تأتى له كل هذا النجاح ليكون أفضل من سواه ؟ إن فارق العمر حيث يبلغ الطالب ذروة المرحلة الدراسية مسألة غير مفهومة وغير

واردة لتفسير ذلك. ويعزو الآخرون نجاح هذا الشخص إلى المحسوبية وقدرته على الرشوة وما دام شق طريقه بطرق لا تمت إلى التعليم بصلة، كذلك فانه عوض الفارق بالطرق نفسها. ولعل الرشوة شيئا ملازما للمجتمع القائم على المنافسة الشديدة حيث سبل النجاح تكون غير مفهومة تماما.

تحدثنا عن السحر والرشوة كوسيلتين مستخدمتين أما للنجاح في نطاق العمل المهني الحديث وأما لتخفيف التوتر النفسي الناتج عن المعاناة. والوسائل المستخدمة في الحالة الأولى وسائل غير علمية، وفي الثانية غير بيروقراطية. ولا ريب في أن هذا التحليل لن يصادف قبولا من جانب بعض من يلجأون إلى هاتين الوسيلتين، فهم يؤمنون بفعالية السحر وصواب الرشوة. ولكن أكثر المتعلمين لو ضغطنا عليهم سيكشفون عن موقف متناقض، فانهم ينكرون السحر ولكن يلجأون إليه، ويدينون الرشوة ولكن يمارسونها. وهذا السلوك وحده يمكن أن يخلق توترات نفسية بحاجة إلى البحث عن علاج جديد لها.

العدوان: إن القسوة التي يلجأ إليها الزعماء السياسيون الإفريقيون لقمع المعارضة تتحدث عنها عادة الصحافة الغربية صارخة في هلع حتى وان لم تختلف هذه الوسائل إلا قليلا عن الوسائل التي كانت تلجأ إليها الحكومات الاستعمارية السابقة. لقد كان الحكام في كلتا المرحلتين لا يخشون فقط الثورة المنظمة بل ولعلهم يخشون أكثر انفجارات العنف من جانب العامة، التي يصعب التحكم فيها. ونورد فيما يلي عددا من الأمثلة مستقاة من نيجيريا لتوضيح هذه الظاهرة.

في عاما 1957 قتل في حادث سيارة أديجوكي أديلابو Adegoke Adelabu القائد السياسي والمعبود في أيبادان. لقد كان شعب أيبادان يتطلع إليه آملا أن يعيد إلى مدينتهم مجدها السابق وينهي استقلالها على يد جيرانهم من جماعات يوروبا الأكثر منهم ثراء وأفضل تعليما. ولقد كان فقده ضربة أليمة لهيبة أيبادان. وكان الرد الفوري على ذلك أن شرعت عصابات من الشباب تجوب الطرقات وبخاصة في المناطق المتطرفة التي يسكنها الغرباء ويقلبون السيارات. وحدث في الأيام التالية أن اغتيل عدد من جباة الضرائب في بعض القرى بينما استغل بعض الأفراد هذه الفترة لتصفية حسابات قديمة.

وشرع طلاب الجامعة يجوبون شوارع لاجوس حاملين لافتات تعرب عن معارضتهم لسياسة الحكومة. ولم تفض أكثر هذه الإضرابات إلى أي أضرار أو فوضى، ولكن حدث في بعض الأحيان أن اندس بينهم بعض الغرباء وبدأوا يقذفون الحجارة مما خلق جوا من الفوضى واضطر البوليس إلى التدخل واستخدام الغازات المسيلة للدموع لحفظ النظام.

وظلت الطريق الرئيسي في لاجوس طوال الأسابيع الأخيرة من عام 1965 وحتى الانقلاب العسكري في يناير 1966 مغلقا بسبب عصابات السلب والنهب التي كانت تطالب بمبالغ كبيرة مقابل السماح للسيارة بالمرور. وإذا رفض العابر دفع المبلغ المطلوب سرعان ما ينشر المخربون على سيارته البترول ويضرمون فيها النار. ووقعت أحداث عنف مماثلة في مناطق أخرى من الإقليم الغربي وخلال الأسابيع السابقة على الانتخابات الإقليمية في أكتوبر1965، كان المخربون المأجورون لحساب الأحزاب السياسية مشغولون بالاعتداء بالضرب على قادة الأحزاب المنافسة وحماية قادتهم. ولم يعد العنف موجها في الفترة الأخيرة ضد العناصر السياسية النشطة بل ضد أبناء النخبة الناجحة وممتلكاتهم.

واتسمت كل هذه الإضرابات بافتقارها إلى قيادة واضحة، وبات من الصعب اكتشاف أول من ارتكب حوادث العنف وكان قدوة لغيره. وبعد أن هدأت الأحداث لم يعرف اسم واحد من زعمائها كبطل لها. ولم يكن المخربون عصابات شعبية تسرق الغني لتعطي الفقير بل على العكس كانوا مخربين يدمرون الممتلكات قصد التخريب لا التوزيع، وليس لهم أي هدف اجتماعي واضح. ويبدو أن عنفهم جاء وليد توتر نفسي متصاعد لم يجد له متنفسا آخر. والاحتمال الأكبر أن الاضطرابات تتزايد كلما أصبح القائمون على سياسة البلاد أكثر تشبثا بالسلطة، وحين لا تكون الانتخابات فرصة حقيقية للجماهير لتعبر عن آرائها المعادية للمتربعين على السلطة، ومن المحتمل أن تتزايد أيضا مع زيادة عدد العاطلين ممن أتموا تعليمهم بالمدارس الابتدائية وانطلقوا إلى المدن ولكن عجزوا عن الحصول على عمل. واعتقد أن الفرض الذي يقدمه عادة علماء النفس الاجتماعي والقائل بأن العدوان نتيجة للإحباط فرض صحيح هنا تماما. والقسط الأكبر من العنف موجه ضد المتربعين على السلطة وضد الحكومة القائمة ولكن أكثر من يعانون هم

أبناء النخبة. ولذلك فان المطالبة باستخدام القسوة في القمع تأتي عادة على لسان هؤلاء.

ولا توجد في غرب أفريقيا حركات تنكر فوائد التكنولوجيا الغربية، فلم يظهر قائد بارز يطالب بالعودة إلى حياة الريف البسيطة أو إلى رفض كل الأدوات غير التقليدية. ولعل تكنولوجيا غرب أفريقيا كانت شديدة البساطة بحيث لا يمكن التزاوج بينها وبين تكنولوجيا الغرب. حقا إن مجتمعا صغيرا يقطن ساحل نيجيريا ويعيش وفق المبادئ الأساسية لنظام الحياة المشاعية يملك بفضل جهده الذاتي أسطولا آليا معقدا لصيد الأسماك كما يملك محطة خاصة به لتوليد الكهرباء. ويعتبر أبناؤه من الناجحين للغاية في حياتهم بالقياس إلى مجتمعات صيد الأسماك المجاورة. ولم تعرف غرب أفريقيا حركات اجتماعية مثل حركات أصحاب «عقيدة الأحمال Cargo Cults» في ميلانيزيا، وهم هؤلاء الذين تملكهم شعور الإحباط نتيجة عجزهم عن امتلاك السلع الغربية، وفشلوا في التعبير عن إحباطهم من خلال القنوات السياسية فارتدوا إلى عالم التخيلات والأوهام واعتقدوا أن «آلهتهم البيض» سيعودون إلى الظهور يوما ما ومعهم شاحنات محملة بالسلع لتوزيعها على الكافة. ونعرف أن السلع والكماليات الأوروبية كانت ميسورة للجميع وعلى مدى عشرات السنين في غرب أفريقيا، كما كانت سبل الحصول عليها معروفة وميسورة (سواء عن طريق الهجرة للحصول على المال والأجر اللازم أو زراعة محاصيل التصدير) وانتقل أشخاص كثيرون إلى صفوف النخبة ليثبتوا أن هذا الطريق إلى النجاح مفتوح لمن شاء وأن بدا ضيقا. وبدأت الأحزاب السياسية الوطنية تبشر الجماهير مؤخرا بمستقبل كله «حرية» لتلقى في روع الكثيرين من الأميين، رجالا ونساء، أنهم على أبواب ثراء كبير فوري. ويعتقد الكثيرون أن الولاء للحزب وتملق الزعيم عبادة راسخة. بيد أن الغشاوة زالت عن أعين الناس وسقط الوهم سريعا بعد الاستقلال حين بدا لهم أن رفع مستوى المعيشة حلم لم يتحقق.

المخاوف من السحر والشعوذة:

إن التباين الصارخ بين تطلعات الغالبية من أبناء غرب أفريقيا وبين

فرصهم الحقيقية في النجاح يؤدي إلى ارتفاع معدل الفشل وتبدو الاستجابة على هذا الفشل وكأنها عقوبة إضافية. فالمرء هنا لا يلوم نفسه وما هو عليه من قصور بل يلقي المسؤولية على عاتق عوامل خارجية. وقد كشفت دراسة فريق جامعة كورنيل عن منطقة أبيوكوتا أن نصف من يعانون مرضا عقليا حقيقيا أو محتملا يعتقدون أنهم ضحايا السحر، ويعتقد الربع أن هناك من استخدم تعاويذ ورقى ضدهم ولوحظ أن الكثيرين ممن اشتروا طلاسم لتكفل لهم النجاح يقولون أنها «لم تكن فعالة بما فيه الكفاية» لتواجه قوى أخرى مضادة. والقليلون منهم يعزون فشلهم إلى إهمالهم لآلهتهم التقليدية، أو إغفالهم تقديم القرابين أو انتهاكهم للمقدسات. بيد أن السحر لا يخشاه الفاشلون فقط بل والناجحون كذلك، ولعل هؤلاء يخشونه أكثر من سواهم.

فطالب الجامعة الذي يغدق عليه عدد كبير من أبناء عشيرته للإنفاق على تعليمه يخشى أن يحسده من هم دونه حظا من اخوته غير الأشقاء وأبناء عمومته - وعلى الأخص حسد أمهاتهم. ويعتقد الرجل الثري أن أقاربه يطمعون في ماله ويأملون في أن يغدق عليهم من ماله الوفير أكثر مما يريد هو أن يعطيهم.

وثمة من يعزو زيادة الانحلال الخلقي إلى انتشار المسيحية. فقد كان الاعتقاد السائد قديما أن الآلهة التقليدية لا تمهل في عقابها ولا ترحم. ولكن المرء البروتستانتي يتلقى تعاليم دينية تؤكد له أن الخلاص يتحقق عن طريق الإيمان وحده، أما الكاثوليكي فانه يعترف ويتلقى الغفران عن كل خطاياه. ونتيجة ذلك يخشى المرء أن يستعين أحد خصومه بالسحر ضده. وبدأ الناس يفقدون الثقة مؤقتا في الأساليب التقليدية لاكتشاف السحر. وأحد هذه الأساليب المتبعة في جنوب غانا ودلتا النيجر هي حمل جثة على نقالة والتجول بها في طرقات القرية، وسوف «يوجه» الميت حاملوه نحو البيت أو الشخص الذي قتله. ولم يعد الناس يلجأون إلى أنواع كثيرة من القسم بسبب الخوف، وهو ما كانت تلجأ إليه المحاكم العرفية في مطلع هذا القرن ثم حذرته الحكومات الاستعمارية. فقد كانت الأطراف المتنازعة إذا اختلفت أقوالهم يدعون للمثول أمام الإله المحلي ليقسموا على صدق دعواهم. ويقضي الاعتقاد السائد وقتذاك بأن الكاذب سيقع ميتا في

الحال. ويخشى البعض القسم بالإنجيل - ما لم يكن مفتوحا، كما يعتقد كثيرون، على الصفحة التي بها قصة انانياس وسافيرا Ananias and Saphira وتلمس الشفاه الكلمات التي تصف كذبهما والموت العاجل الذي حل بهما. وحرمت الحكومات أيضا المحاكمات عن طريق الابتلاء حيث يتعين على المتخاصمين أن يتناولوا جرعات سامة من نبات الساس وهنا، كما كانوا يعتقدون، يلقى المذنب حتفه بينما ينجو البريء إذ يقيئ السم.

ولتخفيف هذه المخاوف الناشئة عن السحر والشعوذة والتي تضاعف من الإحساس بعدم الأمان، نشأت في السنوات الأخيرة فرق دينية كثيرة ومزارات لأبطال مفعول السحر. وقد أسس الفرق الدينية رجال ونساء كانوا من أعضاء الكنيسة البارزين ويدعون للتوفيق بين العقائد المختلفة، أما المزارات فإنها تعمل في إطار المعتقدات التقليدية. وحقق الفريقان شهرة وانتشارا وهو ما يشير إلى فشل كنائس التبشير في الاستجابة لاحتياجات رعاياها.

فرق مكافحة السحر:

قدم فيلد Field وصفا كاملا و تفصيليا لقيام المزارات الجديدة في غانا التي تقدم خدماتها للوقاية من السحر. إننا نجد من بين 29 مزارا مقامة في منطقة صغيرة من أشانتي ثلاثة فقط قديمة العهد، وثلاثة أخرى أقيمت حوالي عام 1918 أثناء وباء الأنفلونزا، وواحد وعشرين أنشئوا منذ أقل من عشرين عاما. وكل المزارات الحديثة ملكية خاصة، تستهدف الربح. وتنقسم المزارات إلى نوعين. الأول يقصده صاحب الحاجة الذي يلتمس مساعدة الآلهة بأن يقدم إليهم دجاجة مذبوحة، ويلقى بها فإذا استقرت على ظهرها وصدرها إلى أعلى كان هذا دليلا على رضى الآلهة وموافقتها، وإذا أخذت وضعا آخر يصبح لزاما على الشاكي أن يستكشف سريرته ويعترف بالمزيد من الخطايا ثم يقدم ذبيحة جديدة. وإذا تأكد رضى الآلهة يأكل السائل ثمرة كولا مقدسة أو يغتسل وفق طقوس وشعائر محددة ليرمز إلى عهده الذي قطعه مع الآلهة. ويتدرج الكهان في هذه المزارات حسب سلم محدد كممارسين أخصائيين يعملون في مجال الطب المحلي ويدفعون مقابل ذلك مبلغا من المال كل عام لمجالس الحكم المحلي ويحصلون

منها على إجازة بممارسة مهنتهم.

ويتبع النوع الثاني من المزايدات طقوسا مغايرة حيث تتلبس الآلهة الكاهن وتحل به غشية. ويبلغ أثناء غشيته السائل نصيحة الآلهة نبؤاتها. وتنعقد الجلسات هذه وفق طقوس ومهرجانات يغلب عليها طابع الآبهة. ويشرف الشيوخ ومساعدوهم على تنظيم تدفق أصحاب الحاجات القادمين لسؤال الآلهة، وتدق الطبول دقات صخابة مهتاجة لتمهد الطريق لموكب الكاهن. ويجري تقديم الدجاج أو البيض إلى الآلهة لمعرفة ما إذا كانوا قد صفحوا وقبلوا التماس الشاكي أم لا.

وقد يقصد المزار الأثير لدى الناس مائة سائل من أصحاب الحاجات في اليوم الواحد بينما لا يقصد مزارات أخرى سوى أفراد لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة. ونجد من بين هؤلاء الأمي والمتعلم، الغني والفقير. وأكثرهم لا يعاني مرضا خطيرا وإنما جاء فقط يلتمس تخفيف حدة القلق النفسي عنده. ونجد من بين الشكاوى التي تتردد كثيرا، الشكوى من أن المرء «غير موفق» أو شكوى من أمراض غير محددة الأعراض أو العقم (الذي يعزوه الناس إلى السحر دون أسبابه الطبيعية). ويقصد كثيرون المزار ليعربوا عن شكرهم وامتنانهم لان الآلهة استجابت لدعائهم أو وفرت لهم الحماية المنشودة.

ولا تقدم آلهة هذه المزارات الحماية لسائليها ولا تستجيب لضراعتهم إلا وفق شروط يتعين على السائل أن يلتزم بها في سلوكه. إذ يجب عليه أن لا يسرق أو يزني أو يشهد زورا ضد أي إنسان، ويتعين عليه أن يتجنب ممارسة السحر والشعوذة ولا يسب الآخرين. وإذا أخل بإحدى هذه القواعد ستصيبه الآلهة بمرض جسماني أو عقلي أول الأمر لتعطيه فرصة للتوبة، ولكن إذا تنكب الطريق المستقيم ستقبض الآلهة روحه وتتوقاه أو يصاب بالجنون مدى الحياة. وكل من يرتكب إحدى هذه الأخطاء في حق من شملته الآلهة بعنايتها سوف يلقى نفس المصير. وتعكس الأفعال المحرمة مخاوف الرجال والنساء.

ويعتقد البعض أن اضمحلال وسائل الكهانة التقليدية أفضى إلى وقوع سرقات كثيرة لم يتسن الكشف عنها، فضلا عن أن من يمثلون أمام المحاكم لا ينالون العقاب الرادع. والملاحظ في المجتمعات التي تفتقر إلى علاقة

عاطفية قوية تربط الزوج بزوجته يسود الخوف نفوس الرجال من أن زوجاتهم سيهجرونهم إلى رجال آخرين أكثر ثراء أو أقوى فحولة. ويغلب الاعتقاد بأن هذه الغيرة أحد أسباب الشعوذة.

وهناك عقيدة تدعى تيجاري Tigari وهي من أشهر العقائد الجديدة في غانا. ويدفع أنصارها اشتراكا ماليا مقابل انضمامهم إليها. وتقضي هذه العقيدة بأن طاعة الآلهة والالتزام بحدودهم ضروري للحياة. وتصوغ هذه القواعد على نحو مماثل للوصايا العشر. ونجد بالإضافة إلى هذا التأثير المسيحي الواضح عناصر أخرى إسلامية تنعكس في رداء الكهان وفي بعض الطقوس التي يؤدونها. ويقف الكاهن في المهرجان حيث تحل فيه روح الأرباب ولكن العلاقة بين السائل صاحب الحاجة و بين الرب تتم عادة مع تناول ثمرة من ثمار الكولا. وتستخدم كلمة تيجاري Tigari ذاتها لوصف أي مزار متخصص في إبطال مفعول السحر وللدلالة على حركة تستهدف كشف السحر انتشرت في أواخر الأربعينات ومطلع الخمسينيات في كل من داهومي وغرب نيجيريا وعرفت هنا باسم أتينجا Atinga .

ففي آخر عام 1950 وفدت إلى مقاطعة أجبادو في غرب نيجيريا جماعة تطلق على نفسها أسم الاتنجا Atinga وزعموا أنهم وفدوا فقط لزيارة المدينة بناء على طلب شيوخها - وهو طلب يكون مشفوعا بهدية قيمتها مئات الجنيهات (وان قيل أنها ترد ثانية إلى الشيوخ المضيفين مقابل السكن والطعام المجاني). وأقامت الجماعة مزارا. وبعد تقديم ذبائح وتضحيات وفق طقوس وشعائر خاصة أعدوا بعض ثمار الكولا المقدسة لبيعها مقابل شلن للواحدة أو الاثنتين. ويعتقد الناس أن هذه الثمرة تقي المرء من خصومه، طالما وأنه ملتزم بحدود المقدسات ونواهيها عن السرقة والزنا والسحر.

ويؤدي أصحاب عقيدة الاتينجا بالإضافة إلى ما سبق رقصات وهم في حالة نشوة تتلبسهم أثناءها الأرواح ويكونون خلالها، حسب زعمهم، قادرين على اكتشاف السحر. وتضم هذه الجماعة في مدينة واحدة سكانها ألف نسمة قرابة خمسمائة امرأة. وحين تعترف هذه النسوة بعد ممارسة بعض طقوس الكهانة، يطلب منهن الكاهن إحضار كل المواد الشريرة الخاصة بهن لتدميرها في المزار، ولتطهيرهن بالاغتسال وفق الطقوس الخاصة ثم يأكلن

ثمرة الكولا المقدسة (وبذلك فان أي عمل من أعمال السحر والشعوذة يؤدينه بعد ذلك سيعاقبن عليه بالموت عن طريق الاتينجا). وقد استخدم العنف مع قدر كبير من القسوة ضد بعض النساء للحصول على اعترافات منهن.

وصاحب وفود عقيدة الاتينجا تدمير كثير من مزارات آلهة الجماعة السلالية، كما تم تكديس الصور الخشبية وغير ذلك من ممتلكات في مزارات الاتينجا. ولم يسلم من هذا الدمار نسبيا سوى العقائد التقليدية التي تعني بالكشف عن السحر. ولم تنشأ هذه الحركة نتيجة ضعف الآلهة التقليديين بل أنها قضت على فاعلية هذه الآلهة إلى حد كبير ومن ثم أدت إلى زيادة الفراغ بين الديانتين التقليدية والحديثة.

طوائف جديدة:

إذا كان كهان الحركات والمزارات المضادة للسحر يزعمون أنهم يخدمون أربابا من الطراز التقليدي فان قساوسة الحركات الطائفية الحديثة يعترفون باله المسيحية. وأكثرهم ممن هجروا كنائس التبشير بسبب التنافس على الزعامة، أو الخلاف حول المذهب، أو الفشل في الحصول على إشباع وجداني. ويبدو واضحا أن عدد هذه الطوائف ومحافلها زاد زيادة سريعة خلال الأعوام الأخيرة. ففي أبادان على سبيل المثال كان يوجد ثمانية محافل عام 1940 تحت اسم ألادورا Aladura أو المتعبدة، وفي عام 1950 زيدت إلى 21 ثم أصبحت 83 في عام 1962. وكان في أكرا عام 1955 سبعة عشر طائفة مختلفة. وتكشف هذه الطوائف الجديدة عن تباين كبير. فبينما يحافظ بعضها على طقوس الكنيسة البروتستانتية فان البعض الآخر يتخذ طابعا توفيقيا مؤمنا بأن الروح تحل بين القساوسة (وربما في كل أعضاء المحفل) ويرقصون ويطبلون أثناء القداس. ويبني أكثرها عقيدته على أساس فعالية الصلاة ودورها في الشفاء. ويسود الاعتقاد بأن القساوسة يتلقون الوحي في أكثر الحالات، وأنهم يتلقون رسالتهم في أحلامهم. ويأخذ النداء أحيانا صورة تقليدية - فإذا أصاب المرء وعكة خفيفة فهذا دليل على أن الأرباب اختاروه للإمامة. وأغلب المحافل صغيرة، والانقسامات بينها شائعة. ولقد نجحت بعض الطوائف في إقامة عدد من الفروع وحل المشكلات

المتعلقة باختيار خلفاء المؤسسين الأصليين.

ونشأت أغلب الطوائف الجديدة في المناطق التي وقعت تحت تأثير التبشير لعشر سنوات أو أكثر. ولكننا لا نجد غير أمثلة قليلة تشهد بنجاح الهداية في تلك المناطق غير المسيحية. وكان من أبرز هذه المحاولات تلك المحاولات النشطة والقصيرة التي بذلها وليام هاريس في ساحل العاج وغرب ساحل الذهب.

كان هاريس ابن أخ راع ميثودي المذهب في ليبيريا وعاش حياة روتينية عادية حتى بلغ الستين من العمر ثم بدأ رسالته التبشيرية. لبس رداء أبيض وعمامة بيضاء وحمل صليبا خشبيا وإنجيلا وتحول من 1913 حتى 1915 بين قرى جنوب ساحل العاج. عاش حياة بسيطة زاده فيها المنح التي يقدمها له الناس في رحلاته. لم يدع سلطانا لنفسه وإنما وصف نفسه بأنه رسول الله، أرسله الملك جبريل. ووعظ الناس مؤكدا شرف العمل وطاعة أولى الأمر، وأدان الخمر والسرقة والزنا وان أجاز الزواج بأكثر من واحدة. وقال في تعاليمه أن يوم الأحد جرى بأن يكون يوم الراحة. وشجب كل أشكال الديانة التقليدية، ودعا إلى تدمير كل المقدسات القديمة وعمد المؤمنين به وان لم يمارس شفاء المرض، على الرغم من القصص التي تروي عن نساء أصبن بالفالج وشفين منه حين لمسن صليبه. وعين هاريس في كل قرية اثني عشرة رسولا زعماء للكنيسة المحلية لمواصلة العمل حتى يصل المبشرون. ولقد وافقت الحكومة الاستعمارية الفرنسية أول الأمر على نشاطه اعتقادا منها أن الجانب الأكبر من الاضطرابات السائدة في البلد مرجعها «أطباء السحر» بيد أنهم نفوه فيما بعد و بذلوا محاولات لتدمير كنائسه. ويبدو أن من بين مائة ألف نسمة تابعن له يوجد موظفون حكوميون مفصولين زعموا أنهم «أبناء الرب» وان على الفرنسيين أن يرحلوا من البلاد عاجلا وطالبوا كذلك بخفض الضرائب. ولم تتسامح الحكومة مع هذا التحريض على الفتنة خاصة في السنوات الأولى من الحرب العالمية. ولكن المحافل التي بدأها هاريس استمرت في نشاطها بحماس، واضعين أناجيلهم هدفا رئيسيا لهم في كنائسهم الصغيرة حتى وان لم يقرأها أحد. وبعد مضي عشر سنوات على نفي هاريس بدأت الإرساليات التبشيرية الميتودية عملها في هذه المنطقة: متخذة من النشاط السابق أساسا لها تبنى عليه نشاطها.

وحتى يومنا هذا لم تبعث من جديد العبادات الدينية التقليدية.

وظهرت حركة مماثلة إلى حد ما في جنوب غرب نيجيريا عام 1930. ويدعى زعيم هذه الحركة جوزيت بابا لولا J. Baba Lola تعلم في يوروبا واشتغل سائق هراس بخاري. شعر بنداء يدعوه إلى وعظ الناس. وعزف أول الأمر عن طاعة النداء إلى أن تجلت له علامة من الرب إذ توقف الهراس عن العمل تماما. ونظرا لأنة تعمد ضمن طائفة مثوى الإيمان faith Tabernacle فقد حضر اجتماعا للزعماء في أليشا Ilesha ثم بدأ فجأة عمليات درامية لشفاء المرضى. وانتشرت أخباره سريعا وظل على مدى ستة أسابيع يشفي المرضى ويصلي على الماء التي يقدمها إليه السائلون من أصحاب الحاجات. وزعم البعض أن السحرة الذين لا يعترفون وإنما يشربون الماء المقدس لا بد وأن يلقوا حتفهم، ودعا الناس مثلما فعل هاريس إلى ترك العقائد التقليدية ودفن أصنامهم وتعاويذهم.

وتأسست إحدى الطوائف الغانية، وهي كنيسة الاثني عشر رسولا على يد اثنين من أتباع هاريس. وانتقلت الزعامة بعد موتهما إلى جون هاكمان J. Hackman وهو أمي عمل أسقفا حتى وفاته عام 1957. واستطاعت الطائفة خلال هذه الفترة تأسيس عدد كبير من الفروع وأن أصبح تنظيمها الرئيسي بعد وفاة هاكمان يتسم بالتحلل. ويبدو أن مستوى التعليم بين أعضائها اليوم منخفض جدا. وتزعم الطائفة أنها تتبع نفس قواعد الإيمان عند الكنيسة الميتودية ولكنها في واقع الأمر تركز على نشاط الروح القدس لتمكين الرجال والنساء من التنبؤ بالمستقبل وكشف الشرور وشفاء الأمراض. ويؤدي الإنجيل دورا بارزا في الاجتماعات وان لم يقرأوه، إذ يكتفون برفعه عاليا فوق رؤوس الراغبين في التعميد أو الشفاء ويمسك القساوسة وأعضاء المحفل خشاخيش ذات قرع عال، يستخدمونها وفق طقوس معينة ويؤمنون بأن لها قدرة على طرد الأرواح الشريرة ويقدسون بعض أنواع الطعام، أما التدخين فهو محرم، والنبيذ والبيرة مسموح بهما بكميات معتدلة فقط، والصوم فريضة. وتبيح الطائفة تعدد الزوجات ولكن لا يجوز للمطلق أن يتزوج بامرأة عضوة في نفس المحفل المحلي.

ويحتفظ كل قسيس ببستان ومساحة من الأرض بها مجموعة مساكن ينزل فيها عشر أو عشرين شخصا من الباحثين عن الشفاء عن طريق

الكنيسة ويوجد وسط هذه المساكن صليب أبيض ضخم وحول قاعدته حوض ماء مقدس. وثمة سقيفة واسعة تستخدم مصلى للعبادة وتقديم القداسات بصورة منتظمة، وكذلك لشفاء المرضى أيام الجمعة. ولا تحرم كنيسة الاثنى عشر رسولا استخدام الطب الغربي أو عقاقير الأعشاب التقليدية، كما أنها لا تتخذ إجراء ضد من يلتمس المساعدة من المزارات التقليدية. ويتجرد أصحاب الحاجة من ملابسهم حتى الخصر ويحملون إناء ماء مقدس فوق رؤوسهم. ويبدأ القسيس صلاته ثم تدق الطبول دقات مهتاجة بينما يتنقل القساوسة بين أصحاب الحاجات ينثرونهم بالماء المقدس. ويدخل أصحاب الحاجات في نشوة حتى تشل أبدانهم ويتملكهم الإعياء، ثم تحل بهم حالة الجذب. ويعتقدون أن هذه الحالة بالإضافة إلى الماء المقدس تحقق الشفاء المطلوب.

ومن المتوقع أن يلتزم أعضاء الطوائف ناموسا أخلاقيا متزمتا. ومن الواضح أن تحريم إعادة زواج المطلق بإحدى عضوات المحفل المحلي هو محاولة لإحباط أي ميل لاشتهاء زوجات الآخرين. ونظرا لان القساوسة يتلقون الإلهام السماوي، كما يعتقدون، فانهم دائما أهل لبذل المشورة بشأن المعاملات حين تبدو المعايير مبهمة ومتعارضة. وقد يلجأون إلى تفسيرات حرفية للإنجيل لتبرير سلوك غير متزمت وبينما ترفض طوائف كثيرة القيم الغربية للكنائس التبشيرية، فإنها تعمل على تيسير إمكانية تعديل أنماط السلوك التقليدي. مثل ذلك: أن كنيسة الاثنى عشر رسولا تؤكد التزام الأب برعاية أطفاله حتى الزواج وواجب الأبناء رعاية الأبوين في شيخوختهما. وهذا كله تجديد جذري في قيم مجتمع أكان الأموي. وتجيز الطوائف بشكل عام تعدد الزوجات ولكن البعض منهم يحاول تحديد عدد الزوجات اللاتي يحق للرجل التزوج بهن. وتحرم طائفة في غانا الطلاق بين أعضائها، وان كانت تحاول تعديل القواعد العرقية التقليدية التي يتعين على الأرامل اتباعها، كأن تقلل فترة الحداد من سنة إلى شهرين أو ثلاثة، كما تبطل العديد من الشعائر المنفردة.

وتؤلف النساء في أكثر الطوائف الغالبية بين المترددين على المحافل. ويرجع ذلك جزئيا إلى رغبتهن في الحمل أو سلامة الوضع وضمان صحة طيبة لأطفالهن. بيد أن الطوائف تخصص أدوارا للنساء من الأعضاء، إذ

تجيز لهن العمل قساوسة وشمامسة، وهي أدوار غير مسموح لهن بها سواء في الديانات التقليدية أو في الكنائس المسيحية.

وتدعو الطوائف إلى المساواة بين الناس وذلك في المجتمعات التي يتزايد فيها الاتجاه إلى تقسيمها طبقيا على أساس الثروة. وتضم بعضها عددا قليلا من الأعضاء يلبسون ملابس خشنة أو عباءة بيضاء. ويتبع البعض الآخر نظاما هرميا لمراتب القساوسة، وقد يمايز بينهم نوع الزي، ولكن نادرا ما يرأس القداسات الكبرى من سبق له شغل منصب دنيوي رفيع. ويتسم قساوسة كثيرون بالتواضع بينما تجذب محافلهم الأغنياء والفقراء على السواء.

ويجد المرء في استخدام السحر والمزارات وسيلته، حسب الاعتقاد الشائع، للتأثير في عالم الواقع، ولتخفيف قلقه النفسي. وتفي الطوائف بنفس هذه الوظائف إلى حد كبير. ولكن بينما لا يقصد أصحاب الحاجات المزارات إلا حين تكون لهم طلبات بذاتها أو للشكر عرفانا بما تحقق فان الطوائف تعقد محافل لأعضائها بصورة منتظمة. وتمثل الطائفة بالنسبة للكثيرين، إن لم يكن للجميع، مجتمعا يتيسر لهم اللوذ به والانسحاب إليه حينا من عالم الواقع. ويلتزم هذا المجتمع بقانون أخلاقي تفرضه سلطة غير بشرية ويختلف عن قانون العالم الخارجي من حيث أنه يتلاءم على نحو أفضل مع حاجات الأعضاء، ومحدد بصورة أكثر دقة وجمودا، وأرقى خلقيا. وتهيمن الطائفة على كل ما يتعلق بحياة أعضائها. وتعد المخلصين من أنصارها بالجزاء الأوفى في الحياة الآخرة، في صورة منزلة أفضل مما هو متاح لسواهم.

(وعلى العكس من ذلك المزارات التي تقدم منافع في هذا العالم فقط) علاوة على هذا فان الطائفة توفر لأعضائها الكثير من التأييد الوجداني الذي كان بالإمكان أن يحصل عليه من أبناء عشيرته.

نلاحظ فيما سبق أن المزارات والطوائف والسحر والرشوة والعدوان تخدم كلها كوسائل لتخفيف مظاهر القلق النفسي والإحباط في مجتمع يعيش عصر تحول. وبقدر ما تخفف عن المرء توتره النفسي، وتقلل من قسوة المرض العقلي، بقدر ما تكون هذه العوامل نافعة للمجتمع. ولكنها في ظروف محددة قد تفسد التوافق وتعوق أكثر مما تساعد على سرعة النمو

الاجتماعي والاقتصادي. فإلى أي حد على سبيل المثال يمكن القول بأن الاعتماد على عوامل خارجية لتقدير فشل المرء في تحقيق أهدافه من شأنه أن يفسد كلا من التقييم العقلاني للفرص المتاحة أمامه مع تعديل هذه الأهداف، ويعوق كذلك اختبار المرء لأوجه القصور عنده ؟ والى أي حد يمكن أن تعوق مخاوف المرء من السحر السلوك العقلاني ؟ ومن ناحية أخرى أليس من الممكن أن تضعف قوة وفاعلية العمل السياسي المباشر نتيجة توجيه السخط عبر مسارات لحركات دينية وهو ما يسهم في استقرار الدولة ؟ والى أي حد يمكن أن يحول الاعتقاد في القوى الخارقة للطبيعة دون نمو وتطور الأسلوب العلمي في التفكير ؟ أم سوف تختفي مظاهر الإيمان بالسحر سريعا مع انتشار التعليم ؟

الباب الرابع
الجمود أو الثورة

١١ الأيديولوجيات

رأينا كيف تتحول المؤسسات الأصلية المحلية في غرب أفريقيا لتتلاءم مع البنية السياسية والاقتصادية للمجتمع الذي يمر بمرحلة تغير. لقد تعدلت العلاقات داخل الأسرة لتتواءم مع أنماط الإقامة الجديدة، وحين أضحت بعض الأساليب التقليدية لمواجهة الإحباط والقلق أساليب بالية غير مجدية نشأت بدلا منها أساليب أخرى جديدة. وشكل الناس رجالا ونساء روابط اجتماعية جديدة حين أقاموا في أقاليم الحضر الحديثة وذلك التماسا للأمن الاقتصادي: وكان بعض هذه الروابط الاجتماعية - مثل النقابات - إضافة غربية، والبعض الآخر - مثل الروابط العرقية - امتدادا تقليديا. و خلقت النخبة ذات الثقافة الغربية الأحزاب السياسية التي حصلت على الاستقلال لبلادها والسلطة السياسية لأعضائها. وعرضنا دراسة عن كل من هذه المؤسسات بمعزل قدر المستطاع عن المجتمع الذي تنتمي إليه. وبات لزاما علينا الآن أن نرى هذه المجتمعات الغرب أفريقية في شمولها، وأن نضع في إطار واحد كل عمليات التغيير التي تجري بداخلها.

إن السؤال الذي يجب أن يسأله الجميع هو:

ماذا عن مستقبل دول غرب أفريقيا المستقلة ؟ ترى هل ستتحقق آمال شعوبها في رفع مستوى معيشتها بحيث تقارب مستوى المعيشة في الدول الصناعية ؟ ترى هل سيكمل قادتها بنجاح الثورة من المجتمع القبلي إلى المجتمع الحديث ؟ أم أن هذه المجتمعات ستظل راكدة اقتصاديا، وتتخلل حياتها السياسية ثورات وانتفاضات متكررة تأتي بحكام جدد إلى السلطة ولكن دون حل لمشكلات الفقر؟

من الناحية الاقتصادية، يبدو أن مستقبل دول غرب أفريقيا ليس مشرقا تماما. إذ على الرغم من أن قادتها يأملون في تحول صناعي سريع، إلا أن الأسواق التي يمثلها سكانها الفقراء بأعدادهم الصغيرة، ليست كافية لدعم صناعة غالبية السلع الاستهلاكية: فيما عدا نيجيريا وحدها فسوقها له جاذبية اقتصادية. ويبدو ثانية أن من المستبعد اكتشاف مصادر ثروة معدنية غنية، وإذا حدث العكس فإنها ستزيد الثروة الطبيعية ولكن أيضا تبقى على النمط «الاستعماري» للاقتصاد. بيد أن هذه النبوءات محددة في ضوء التكنولوجيا المتاحة اليوم، ونحن لا يسعنا أن نتخيل ماذا يمكن أن تكون عليه الاختراعات الجديدة إذ قد تغير هذه الاختراعات جذريا موقع الصناعة في القرن التالي.

إن معدل النمو سوف يتوقف إلى درجة كبيرة خلال المستقبل القريب على دور النخبة ذات الثقافة الغربية - حجمها ومستوى تعليمها وتدريبها وقدرة أعضائها على تحليل المشكلات التي تواجهها البلاد. انهم يواجهون مهمة تبدو فريدة بالنسبة للشعوب النامية في القرن العشرين. ففي أوروبا خلال القرن التاسع عشر كان الحرفي والمقاول الصغير عماد التنمية الصناعية وليس خريج الجامعة بثقافته الليبرالية. ويقتضي الحجم الصغير لهذه النخبة الجديدة، توفر التلاحم والحماس بين أعضائها، بيد أن هذا ستفسده الصراعات المستمرة على السلطة بين الفرق المختلفة أو تراجع النظام الفاشل المحبط ليلوذ بروتينية بيروقراطية. إن نسبة عالية من النخبة ذات التعليم العالي في عدد قليل من البلدان قد انخرطت في مجال الخدمة العامة يحدوها إحساس برسالتها من أجل تحسين مستوى معيشة شعوبها، بيد أن هذه الآمال كان بالإمكان أن تتحول في سهولة ويسر خلال سنوات قليلة إلى هدف للسخرية بعد أن بدت جهودهم معطلة أو غير مجدية.

كذلك فان نسبة كبيرة من النجاح ستعتمد على نوع العلاقة القائمة بين النخبة والجماهير، وعلى المدى الذي تصل إليه النخبة لكسب رضى الناس بقيادتها، أو على الأقل كسب تأييدها النشط لمهام التحديث.

ولقد أشرنا في فضول سابقة إلى الصراعات القائمة بالفعل أو التي يمكن أن تنشأ، سواء داخل صفوف النخبة أو بين النخبة وبين الجماهير. ويقوم التنافس بين جماعات النخبة ابتغاء السلطة السياسية، ويمكن تحليل ذلك في ضوء معايير توزيع المناصب الرئاسية. ويوجد كذلك صراع بين الأجيال المختلفة للنخبة - الأقدم يزعم أحقيته في السلطة بحكم الأسبقية، والأحدث بحكم مستواه التعليمي الأعلى. ونشاهد الصراع أيضا بين الموظفين المدنيين الذين يرتكز حقهم الوظيفي على المعايير التعليمية وبين كبار أعضاء الحزب ممن يكافئهم الحزب بالمستويات الوظيفية العليا جزاء ولائهم للزعيم والحزب.

ولقد نشأ أغلب أعضاء النخبة المعاصرة في أسر متواضعة وإذا كانوا اليوم في رغد من العيش إلا أنهم لا يزالون حافظين لروابطهم الوثيقة بمواطن نشأتهم. إلا أن الهوة بين رواتبهم وامتيازاتهم وبين دخل وامتيازات الفلاح أو العامل في الحضر لا تتناقص أبدا. وواقع الأمر أن النظام التعليمي يكفل لأبناء النخبة مزايا واضحة تيسر لهم دخول المدارس الثانوية فالجامعة ومن ثم يخلفون آباءهم في مكانتهم الاجتماعية.

وهكذا تكاد النخبة تغلق الباب على نفسها وتحول دون دخول أعضاء جدد، وربما تصبح خلال بضع عشرات من السنين أرستقراطية مغلقة على نفسها تماما. ويتزايد شعور الإحباط لدى الجماهير ليس فقط لان مستويات معيشتهم لم ترتفع (كما اعتقدوا أن هذا سيتحقق عقب الاستقلال) بل كذلك لان الفرص تضيق أمامهم وأمام أبنائهم للانتماء إلى النخبة صاحبة الامتيازات.

وتتباعد الشقة بين النخبة وبين الجماهير كل فترة من الزمان، وينقلب الفخر الذي يستشعره الناس لنجاح أحد أبنائهم إلى غضب وسخط لان الآمال والمنافع المنتظرة أخفقت ولم تتحقق.

إن التنافس داخل صفوف النخبة، والصراع بين النخبة وبين الجماهير قد يفضي في كل دولة من دول غرب أفريقيا إلى عداوة مما قد يعوق

عملية التحديث أو يسبب، آخر الأمر، انهيارا كاملا لقطاع الاقتصاد الحديث. وثمة سبل لتجنب مثل هذا العداء السافر منها تطوير الإجراءات التي يتم بمقتضاها حسم الصراعات، بحيث يدعم كل فريق، ولو مؤقتا، أحد الحلول المتفق عليها. ثانيا الحد من المصالح المتصارعة عن طريق قبول الإيديولوجيات التي تؤكد الوحدة، أو عن طريق التنازل الجزئي من الأطراف المختلفة في المجتمع وبخاصة الجماعات العرقية، في حالة غرب أفريقيا، التي تؤكد الولاء البدائي وتضعه مقابلا للوحدة الوطنية ولكن تخفي أيضا التمايزات القومية من حيث الثراء والامتيازات.

موضوعات أيديولوجية:

الإيديولوجية وعاء حاو للأفكار المقبولة شعبيا أو الرائجة عن بنية المجتمع والعمليات التي تجري فيه، وتفسر تاريخ المجتمع، وتعطينا أساسا لتقييم الخبرة الجديدة. وتجسد الإيديولوجية الأهداف والقيم التي يقرها المجتمع. ولقد صاغت النخبة في غرب أفريقيا ذات الثقافة الغربية أيديولوجيات تحدد دورها في مجتمعاتها. وإذا كانت أيديولوجيات المجتمعات التي تجتاز تحولات بطيئة أقرب إلى أن تكون أيديولوجيات ضمنية غير معلنة بشكل واضح - إذ أن القلائل فقط من الإنجليز هم الذين يستطيعون تحديد أيديولوجيتهم القومية - فان أيديولوجيات غرب أفريقيا على العكس من ذلك هي موضوع نقاش متصل وتفسير مستمر حتى وأن بدت أحيانا مبهمة الصياغة، وتفي بوظيفتين:

أولا: ينشد أعضاء النخبة الجديدة أيديولوجية تحدد هويتهم. انهم كأفراد عايشوا كلا من حياة المجتمع الإفريقي التقليدي وحياة العالم الصناعي الغربي. ورفضوا جميعا على الأقل بعض قيم المجتمع الأول ثم أحسوا بتأنيب شيوخهم أو أحسوا بالذنب. وإذا كانوا قد ارتضوا تكنولوجيا الغرب، وسلموا بتفوقها، فانهم يشعرون بميل نحو الاعتراف بسمو القيم الغربية كذلك. ويبحثون وهم في حالة الشك هذه عن مبادئ يهتدون بها تحدد لهم العلاقة بين المجتمع الإفريقي والمجتمع الغربي. وتزداد حدة هذا الشك لدى أولئك الذين تمثلوا سبل الحياة الغربية - أبناء النخبة في الأقاليم المتحدثة بالفرنسية على سبيل المثال الذين عاشوا سنوات في باريس -

وكذلك، ولكن بدرجة أقل، المتعلمون من شعب الفولاني في إمارات نيجيريا الشمالية الذين لم تفصلهم دراساتهم بالمدارس المحلية عن تراثهم الإسلامي، أو أيضا الليبيريون الأمريكيون في مونرو فيا والكريوليون «المخلطون» في فري تاون الذين أرسى أجدادهم قواعد ثقافة توفيقية.

ثانيا: تنشد النخبة صبغ نظام حكمها بصبغة شرعية. لقد أمسكوا بزمام السلطة السياسية وأصبح منهم رجال السياسة وكبار الدولة وذلك بفضل تعلمهم وصندوق الاقتراع، وكلا الشرطين لم يكن لهما وجود في المجتمع التقليدي. ومن ثم لا توجد قوانين تقليدية يستند إليها القادة الجدد لتبرير حكمهم، على الرغم من أن بعضهم حاول بعد توليه السلطة أن ينتحل رموز الرئاسة التقليدية. لهذا بات لزاما على النخبة أن تتخذ مذهبا يفسر ويبرر قيادتها، ويحول السلطان السياسي إلى سلطة شرعية. ويجب أن تصادف الإيديولوجية قبولا ليس فقط بين صفوف النخبة بل وأيضا لدى العامة. ولا ريب في أن البديل للقبول العام بشرعية الحكومة هو الحكم كرها وقسرا.

وتأخذ أيديولوجية النخبة صيغة العقيدة الجماهيرية وذلك في الدول التي تتطلع حكوماتها إلى حشد وتعبئة كل السكان لإنجاز مهمة التحديث، وتوجيه الروابط الاجتماعية صوب هذه الغاية. وإذا اقترنت الفلسفة السياسية للقادة بتنظيم سياسي نضالي فإنها تصبح قضية قد يتوحد معها الناس جميعا. وتأخذ الحياة الاجتماعية. كلها صيغة سياسية. ويغدو الزعيم مسيحا - رجل الشعب وان ظل نائبا عنهم. ومع قبول مثل هذه الإيديولوجية تضعف مظاهر الولاء العرقي.

وهذا هو ما حدث في غينيا ومالي وغانا في عصر نكروما، حيث تم تحديد الإيديولوجيات بدقة ووضحت للناس وأصبحت العقيدة الرسمية للأحزاب الحاكمة بدلا من كونها مجرد آراء فردية يعبر عنها أبناء النخبة. وبدأ المثقفون الشباب في البلدان الأخرى تستهويهم صياغات زعماء دول الحشد والتعبئة، ويستشعرون حرجا لافتقارهم إلى خط واحد يقدمه لهم زعماؤهم البرجماتيون.

وثمة قضيتان أساسيتان تغلبان على الإيديولوجيات السائدة في غرب أفريقيا - الزنوجة Negritude أو الشخصية الإفريقية والاشتراكية الإفريقية.

أول من صاغ مصطلح الزنوجة هو شاعر الهند الغربية أيمي سيزار عام 1939. وتبناه على الفور ليوبولد سنجور ثم ذاع بعدها بين أوساط النخبة المتحدثة بالفرنسية في غرب أفريقيا. ونشأ مفهوم الشخصية الإفريقية بين أبناء غرب أفريقيا المتحدثين بالإنجليزية بعد أن روج لها لأول مرة نكروما في عام 1958. وذاع استخدام هذين المفهومين على نطاق واسع.

وكنا نجد من ناحية من يستخدمون مصطلح الشخصية الإفريقية للدلالة فقط على مساواة الإفريقيين بشعوب العالم الأخرى ومن ثم يبررون حقهم في تقرير مصيرهم، ويبررون دعواتهم بأن أصواتهم يجب أن تسمعها المحافل العالمية بنفس القدر من الاهتمام الذي تحظى به الشعوب الأخرى.

ونلحظ أن من يستخدمون المصطلح على هذا النحو لا يعنون بالضرورة أن القيم السائدة في المجتمع الإفريقي تختلف في شيء عن قيم المجتمع الغربي.

بيد أن هناك آخرون، ويدخل معهم هنا دعاة مفهوم الزنوجة، يؤمنون بأن القيم الإفريقية مغايرة لقيم الغرب وأن تساوت معها أخلاقيا. حقا، قد يؤكد البعض أن أكثر هذه القيم أسمى من القيم السائدة في الغرب وأحرى بالنظر إليها كإسهام أفريقي إلى المجتمع الإنساني. وثمة قضية تتردد كثيرا عند عرض مفهوم الزنوجة وهي الدعوة إلى الحفاظ على هذه القيم في نظام الاقتصاد الحديث. وقد يستخدم البعض أحيانا الشخصية الإفريقية لتبرير الغايات والوسائل التي تتعارض تعارضا تاما مع غايات ووسائل الإيديولوجيات الغربية.

ونجد أولئك الذين يرتضون أساسا القيم الغربية ولكن يخشون أن تقصر جهود الإفريقيين عن دعمها فانهم يستخدمون المصطلح لستر ما يستشعرونه من حرج وهم يتطلعون إلى ما يعتبرونه هم أنفسهم أهدافا أقل قيمة.

وزعمت أكثر الحكومات الإفريقية أنها اشتراكية باستثناء اثنتين هما حكومة ليبيريا وحكومة شمال نيجيريا. ومع هذا فان «مؤتمر سياسات التنمية والنهج الإفريقي إلى الاشتراكية» المنعقد في داكار خلال ديسمبر 1962 وحضره عديد من المثقفين وزعماء عدد كبير من الدول الإفريقية المتباينة، أخفق في تقديم تعريف واضح أو موجز عن الاشتراكية الإفريقية.

ولكن المصطلح شائع للدلالة على التزام نهج علمي في معالجة المشكلات الإنسانية، كما وأنه يتطابق مع التخطيط وقواعد متميزة للعمل. ويبدو مصطلحا ملائما عند صوغ أيديولوجية نخبة غرب أفريقيا بلغة ماركسية. بيد أن دعاة الاشتراكية الإفريقية أدركوا أن تحليل ماركس لرأسمالية غرب أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر لا يتلاءم كثيرا مع مجتمعات غرب أفريقيا في القرن العشرين حيث لا تزال الأرض في حيازة الجماعات السلالية، والصناعة - التي تملكها الدولة أو شركات أجنبية - تمثل جزءا صغيرا من الاقتصاد. ويأمل الإفريقيون المتعلمون في الحقيقة في أن يتمكنوا من تحديث مجتمعاتهم دون أن يتسبب هذا في معاناة بشرية على نحو ما حدث أبان نمو المدن في أوروبا الغربية أو أسلوب القهر الذي اقترن بتطور الاتحاد السوفيتي. كذلك فان التأكيد على إسباغ الصفة الأفريقية على النزعة الاشتراكية يحمي مثقفي غرب أفريقيا من النقد بأن اشتراكيتهم دون ما توحي به الكلمة من دلالات في الغرب. ويحاول هؤلاء البحث عن الصيغ الاشتراكية في المجتمعات الأفريقية التقليدية ثم يؤكدونها ثانية كأساس للمجتمع الجديد.

ويتعين علينا النظر إلى محتوى هذه الإيديولوجيات في علاقتها بخبرة النخبة ذات الثقافة الغربية خلال القرن الماضي، فليس بالإمكان فصلها عن الخلفية الفكرية والحاجات الوجدانية لهؤلاء الناس. بيد أن الخلفيات والحاجات ليست واحدة مع اختلاف الزمان والمكان. (ونحن نستطيع في الواقع أن نفترض أربع مراحل).

المرحلة الأولى:

خاصة بالأقاليم المتحدثة بالإنجليزية خلال القرن التاسع عشر والأقاليم المتحدثة بالفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية فقد كانت الإيديولوجيات الأفريقية آنذاك رد فعل ضد الاستيعاب. لقد كان الإفريقي يحظى بالمساواة الاجتماعية مع الأوروبيين، وربما يشغل مناصب رفيعة ولكن فقط بقدر قبوله لأساليب الحياة الأوروبية وتنكره لثقافته الأفريقية. وأحس آخرون بصدمة إذ أدركوا اغترابهم عن ماضيهم بعد سنوات من التعليم الغربي.

المرحلة الثانية:

خاصة بالحقبة الاستعمارية، وبخاصة في الأقاليم البريطانية، وكانت مرحلة تمييز ضد الإفريقي في الوظائف العامة وما استتبع هذا من شعور بالإحباط لدى الذين حرموا من الجزاء المشروع لدراساتهم الأكاديمية. وتعتبر أيديولوجيات الاحتجاج السياسي النمط الحقيقي لذلك.

المرحلة الثالثة:

مع نهاية الحقبة الاستعمارية حيث بدأ التأكيد على الجوانب الإيجابية لبناء المجتمع الجديد. ولكن ما أن تحققت هذه الأهداف، مثل الاستقلال وأفرقة وظائف النخبة، حتى انتقل الاهتمام في المرحلة الرابعة إلى الحفاظ على الأبنية الجديدة.

وثمة موضوعات أيديولوجية كثيرة مشتركة بين كل مرحلة من هذه المراحل. ذلك أن القادة الحاليين لا يزعمون فقط أنهم امتداد فكري للكتاب الوطنيين الأوائل، بل أن كثيرين ممن كانت أصواتهم أعلى الأصوات أثناء حركات الاحتجاج هم الآن رؤساء لحكومات في الدول الجديدة. نذكر منهم دنيس أوزاديباي Dennis O Sadebay أول رئيس وزراء لإقليم وسط غربي نيجيريا فقد كان واحدا من طليعة شعراء نيجيريا في العقود الأولى. وعبر سنجور عن قضايا الزنوجة أو الشخصية الزنجية في طائفة من قصائده التي نشرها في أواخر الأربعينات، وجعل الاشتراكية الأفريقية القضية الرئيسية في كتاباته طوال العقد التالي. وكتب ازيكيوي Azikiwi أثناء إقامته في الولايات المتحدة عدة مقالات في صحيفة تاريخ الزنوج Journal of Negro History تناول فيها تاريخ نيجيريا والمؤسسات السياسية وأخلاق الإمبريالية. ثم أصدر في مطلع الأربعينات كتبا وكتيبات عن الإصلاح السياسي. وظهر في عام 1943 كتابه: خطة عمل سياسي لنيجيريا Political Blue Print of Nigeria وبعد مضي أربع سنوات نشر أوولوو Awolowo بيانه «طريق نيجيريا إلى الحرية Path to Nigerian Freedom» ولكن ما أن يصبح الرجل من هؤلاء في السلطة حتى يكف عن طرح المزيد من البرامج السياسية ويقنع بنشر سيرة حياته. وتقع مهمة صوغ أيديولوجيات مرحلة الاستقلال على القادة الذين يحاولون حشد وتعبئة الجماهير في دولهم - ونعني أساسا نكروما

وسيكوتوري.

ويأتي التعبير عن الإيديولوجيات الإفريقية بلغة فكر القرن العشرين في أوروبا وأمريكا وان اختلفت قضاياها كثيرا عن القضايا التي تعبر عنها عادة هذه اللغة ومن ثم يضل الباحث الغربي بسهولة. وسبق أن قال هودجكين Hodgkin أن أكثر الأفكار الأساسية في الإيديولوجيات الإفريقية تقارب كثيرا القضايا المحورية عند روسو، هذا على الرغم من أننا لا نملك دليلا قويا يؤكد أن الإفريقيين بما في ذلك المتحدثين بالفرنسية تأثروا مباشرة بهذا الفيلسوف. «إن موقفا تاريخيا محددا، ومشكلات إنسانية أساسية يتعين حلها هي التي قد تحفز المرء إلى التزام أسلوب بذاته في التفكير بشأن هذا الموقف وتلك المشكلات». وصيغت أكثر الإيديولوجيات الإفريقية المعاصرة بعبارات ماركسية. ووجد الإفريقيون المتحدثون بالفرنسية الفرصة لمعرفة الأفكار الماركسية عن كثب خلال أيام دراستهم في باريس، كما وأن التراث الفكري لهذه المدينة قادهم إلى البحث عن فلسفة متكاملة ومتسقة. لقد جلس رجال السياسة الإفريقيون المنتخبون إلى جوار النواب الشيوعيين في البرلمان الفرنسي، وتبادل الدارسون الإفريقيون الفكر والرأي مع سارتر وتعرفوا على الفكر الوجودي. أما نظرائهم في لندن فقد استهواهم أساسا الجناح اليساري للأحزاب السياسية، ولكنهم لم يحصلوا إلا على طائفة من الأفكار الأساسية التي اكتشفوا فيما بعد أنها لا تنطبق على أفريقيا. وقال نكروما إثر عودته إلى إنجلترا عقب دراسته بجامعة الزنوج الأمريكية «إنني اشتراكي ماركسي». بيد أن نظرته إلى الشيوعية تحددت جزئيا في ضوء علاقته الوثيقة مع جورج بادمور. والمعروف أن بادمور مفكر هندي غربي من أبناء الطبقة المتوسطة، وقضى عدة سنوات في موسكو خلال العقد الثالث ثم ساء أسلوب الاتحاد السوفيتي في التعامل مع شعوب المستعمرات والنظر إليها كأدوات لتحقيق أهدافه. وتحول بعد ذلك إلى فكرة الجامعة الإفريقية أو الوحدة الإفريقية Pan-Africanism وعاش في أكرا منذ مطلع الخمسينات حتى وفاته. وبذل خلال هذه الفترة نشاطا كبيرا من أجل تأسيس العديد من المراكز المؤمنة بالوحدة الإفريقية ومرتبطة بحكومة غانا، كما عمل على تطوير أيديولوجية الوحدة الإفريقية. وثبت للإفريقيين فائدة المصطلحات الماركسية للتعبير عن شرور المجتمع الرأسمالي - استغلاله

للعالم المتخلف واغتراب الإنسان فيه - كما أخذوا عن لينين قواعد تنظيم الحزب.

وثمة مصدر آخر كان له تأثره القوي على الإفريقيين ونعني به حركات الزنوج في الأمريكتين. لقد أصبح عدد قليل من زنوج الهند الغربية - وبخاصة أدموند بلايدن E. Blyden شخصيات بارزة في غرب أفريقيا خلال القرن التاسع عشر ومطلع العشرين. والتقى الإفريقيون في باريس بآخرين من الدارسين أبناء المستعمرات الفرنسية الأمريكية، فهنا قابل سنجور رفيقه أيمي سيزار من مارتنيك، وهو مؤسس حركة الشخصية الزنجية. وبدأ قليلون من الإفريقيين أبناء المستعمرات البريطانية يلتحقون بجامعات الزنوج الأمريكية في الثلاثينات وأوائل الأربعينيات. ولم يكتف هؤلاء بالاتصال بحركات ماركوس جارفي Marcus Garvey و و. أ. ب. دوبوا Dubois بل اكتشفوا عند عودتهم إلى أوطانهم أن الدرجات العلمية الأمريكية التي حصلوا عليها دون الدرجات البريطانية من حيث المستوى العلمي، وأن مجتمعهم ينظر إلى درجاتهم العلمية على هذا الأساس. لذلك فان أزيكيو Azikiwe بعد أن قضى سنوات يتعلم في الكليات الأمريكية رفضت الحكومة منحه وظيفة بالكلية الملكية في لاجوس. وطبيعي أن مثل هذا الموقف الذي تكرر واستمر خلال الخمسينات (ولو أن هذا لم يكن يحدث تعسفا، ذلك لان الكثيرين من الإفريقيين حصلوا على درجاتهم العلمية من جامعات أمريكية ذات سمعة علمية رديئة) أفاد في دعم نضالية خريجي جامعات الولايات المتحدة وحفزهم إلى التزام جانب الصراع من أجل وحدة الزنوج. وتجلى احترام نكروما للزعيم الزنجي الشيخ دويوا في تعيينه مديرا لمشروع الموسوعة الإفريقية، وهو مشروع تأسس في أكرا تحت رعاية أكاديمية العلوم في غانا.

وإذا كان زعماء غرب أفريقيا لا يفتئون يرددون نزعتهم الماركسية إلا أنه لا يوجد بينهم من يعارض الأديان. فلا يزال سنجور كاثوليكيا مخلصا، يستلهم كثيرا من أفكاره من تيلهارد دو شاردان. ولا يزال أوولوو Awolowo متمسكا بنزعته الميتودية. وآخرون يعترفون بالممارسات الدينية التقليدية ويزاولونها في مناسبات عامة. وطبيعي أن مهاجمة المعتقدات الدينية أمر يثير استياء العامة بشدة في المجتمعات التي لا تزال الكثرة من أبناء النخبة

فيها أبناء المدارس الإرسالية (مع اعتبار الكنائس ذاتها أدوات تغير وتقدم في المجتمع) وحيث يسود لدى العامة جهل تكنولوجي يعوق كل تفكير علمي.

خبرة النخبة:

نشأت أفكار الشخصية الزنجية في باريس بين الدارسين والطلاب الزنوج الذين استوعبهم المجتمع الفكري اليساري، ولكنهم تألموا إذ أحسوا أنهم نأوا عن ثقافتهم التقليدية. ولقد كانت هذه الأفكار في جوهرها تعبيرا عن مشاعر غرباء، وسرعان ما تفقد مدلولها أثر عودتهم إلى أوطانهم وتجدد علاقاتهم مع مجتمعاتهم وأبناء عشيرتهم. وانحصر الاهتمام بأفكار الزنجية في نيجيريا خلال الخمسينيات داخل أوساط الرجال والنساء الذين تبنوا أسلوبا أوروبيا في حياتهم - في تكوين وتأثيث بيوتهم، ووسائل الترفيه التي يؤثرونها. بيد أن الازدهار الفني في هذا البلد لم يأت على يد هؤلاء بل جاء أساسا على يد آخرين ممن تلقوا تدريبهم الجامعي والمهني في نيجيريا. ولهذا نجد وول سوينكا Wole Soyinka خريج جامعة أيبادان يبدي ملاحظة ساخرة يقول فيها: «لا أحسب أن على النمر التجول هنا وهناك - مؤكدا نمورته». ومع هذا فانه سواء أكان موقف المتعلمين من أبناء غرب أفريقيا جاء كرد فعل ضد تمثلهم أساليب حياة الغرب، أو جاء عن إدراك واع بأنهم اقتبسوا من الغرب ما رأوه مناسبا من عناصر ثقافته بينما أحسوا بقدر أكبر من الأمان وهم في كنف مجتمعهم، فانهم قد اكتشفوا أنهم إزاء معضلة تعكسها خبرتهم وليدة اتصالهم بالعالم الغربي.

وكثيرا ما يعبر الشاب في أفريقيا عن التفوق التكنولوجي للرجل الأبيض ويقرن هذا بتفوق معنوي يبرر الحكم الاستعماري. ولكن يسقط عنه هذا الوهم عند زيارته للدولة الاستعمارية ويشاهد البيض يؤدون أحقر الأعمال بل وربما يقابل رئيسه المدير في الإدارة الاستعمارية واقفا ممسكا بحزام سقف المترو أو أي مركبة أخرى. ويجد اتجاهات التفوق العرقي صارخة في أوروبا بعد أن كانت سمحة في أفريقيا تخفيها في غالب الأحيان السيطرة السياسية والاقتصادية. ويتعلم الإفريقي هنا أن «البيض» ينفرون من لون الزنجي وقسماته أكثر من نفورهم من شعوب آسيا «الصفراء» ويكتشف الإفريقي في هذه البلاد التي رسخت فيها الأخلاق البروتستانتية

أن فقر شعوب المستعمرات وتخلفها التكنولوجي رهن بضعفها معنويا.

ورد الفعل الطبيعي لإحساس المرء بالعزلة وأنه منبوذ هو الشعور بالحنين إلى الوطن. وتصبح حياة الطفولة مثلا أعلى في نظر الإفريقي. ويتحول الدفء والرعاية في كنف الأهل والأقارب في القرية، والسعادة أثناء اللعب بين لذاته من الأطفال إلى رؤى وصور تغلب على خياله في تلك المدينة الغربية الباردة. ولننظر إلى سنجور إذ يمجد المرأة الزنجية في قصيدته «المرأة السوداء» حين يقول:

أنثى عارية، امرأة سوداء

ثمرة مكتنزة ناضجة، ونشوة سمراء من نبيذ

أحمر داكن،

وفم يجعل كل مالي تسبيح غناء

ويتطلع سنجور في أكثر قصائده إلى أجداده ويراهم الجسر الذي يصل بينه وبين مجتمعه الذي انتزعه تعليمه بعيدا عنه.

ومع ظهور هذه القضايا الفكرية بدأت تسوء سمعة الخصائص المميزة للمجتمع الغربي. لقد روع الإفريقيون حين زاروا أوروبا فإذا ضواحيها السكنية خالية لا تعج طرقاتها بأهلها، أغلق السكان دونهم أبواب دورهم حيث يعيشون خلفها. وصدمتهم الروح الفردية الغالبة على حياة الأسرة - كأن يعني الاخوة بتعليم أخواتهم دون سواهم من الأطفال. وعزا سنجور شرور المجتمع الغربي وأدواته إلى اغتراب الإنسان الناجم عن التقدم المادي وبلغ ذروته في المجتمع الرأسمالي. ولم تبد أفريقيا في نظره بعيدة فقط عن كل هذه الشرور بل رأى أن القيم الأصلية في المجتمع التقليدي كفيلة بأن ترد للإنسان كرامته الحقة في المجتمع الصناعي الحديث. وهكذا لم يعد الحكم على قيم أفريقيا وأوروبا بناء على درجة تلاؤمها مع كل مجتمع بل وفق معايير تتجاوز الواقع.

وتنبع التعريفات الإفريقية للاشتراكية من واقع الحياة الاقتصادية في الدول الإفريقية. حقا إن المهمة الأساسية للزعماء الجدد هي زيادة ثروة شعوبهم، ولكن إعادة توزيع - الثروة ليست قضية عملية حين تكون النخبة صغيرة العدد جدا. لقد أصبح الاقتصاد فعلا خاضعا في الأساس لسيطرة الدولة - وهو أرث ورثته الدول عن الحقبة الاستعمارية. كذلك فان أصحاب

المشروعات الخاصة قليلون وليس من المحتمل أن يزيد عددهم سريعا وبنسبة كبيرة. وسبق أن اقترضت الحكومات الوطنية قروضا لصالح رجال الأعمال من أبناء البلاد المحليين ولكن لم ينجح سوى القليل من مشروعاتهم. ويرجع فشلهم أساسا إلى الجهل التكتيكي وعدم كفاءة أصحاب القائمة. ولم يتجه زعماء البلاد إلى الاعتماد على الدولة ومبادراتها انطلاقا من قناعة أيديولوجية فقط بل وأيضا بدافع من المنفعة. ذلك أن التنمية الاقتصادية تعتمد على الدولة ومبادراتها انطلاقا من قناعة أيديولوجية فقط بل وأيضا بدافع من المنفعة. ذلك أن التنمية الاقتصادية تعتمد على النخبة ذات الثقافة الغربية وأداتها السياسية المتمثلة في الحزب.

ولقد اقتنعت سنوات الحكم الاستعماري الزعماء الإفريقيين أن سياسة حرية العمل Laissez-Faire لن تحقق معدلا معقولا للتنمية. ومن ثم تأكدوا من أن تخطيط الاقتصاد مسألة حيوية. ويلزم توفر الحافز للصناعة أما عن طريق تهيئة الظروف المواتية للمستثمرين الأجانب وأما عن طريق التدخل المباشر للدولة في الصناعة. ولكن هناك عدد قليل من الدول قادر على أن يوفر محليا رأس المال اللازم للتنمية على هذا النحو. وتنفق النخبة القليلة العدد، ولكن الشديدة الثراء أموالا طائلة على مظاهر الأبهة، وتعليم أبنائها، وتدخر النزر القليل على الرغم من أن سوق السلع الاستهلاكية الذي دخل حديثا نيجيريا بدأ يستهوي هذه العناصر كحقل للاستثمار. أما الجماهير فإنها فقيرة بما فيه الكفاية مما يحول دونها وادخار الأموال الكافية، كذلك فان رجال السياسة يحجمون عن حرمان النخبة من تحقيق بعض مظاهر رغد العيش. ولهذا تواصل دول غرب أفريقيا الاعتماد على رأس المال الأجنبي. ففي غانا عهدت الخطة إلى الرأسماليين الأجانب بدور أساسي في التنمية الصناعية - وهو مجال لم يكن من المنتظر أن ينافسوا فيه المشروعات المحلية الوطنية ولكن المسئولين عن إدارة مؤسسات الدولة كانوا يفتقرون إلى المهارات التكنولوجية.

وفي غينيا يمتلك الأجانب نصف صادرات مناجم البوكسايت. ولكن هذا التناقض في موقف الزعماء السياسيين الذين يزعمون الحاجة إلى ملكية الدولة وسيطرتها على الصناعة ويشجعون في الوقت ذاته المشروعات الأجنبية، من شأنه أن يسد الطريق أمام كثيرين من مستثمري القطاع

الخاص.

وعلى الرغم من الآمال التي يعقدها قادة غرب أفريقيا على التصنيع إلا أنهم أدركوا أن بلادهم ستظل بلدانا زراعية في الأساس، ومن ثم يجب أن يكون نظام الزراعة المتطورة هو الإسهام الرئيسي من أجل التنمية الاقتصادية. ولكن لم توضع بعد الأسس اللازمة لرفع إنتاجية الزراعة. فنحن نجد دولة مثل غانا تؤكد على ضرورة إقامة مزارع للدولة. ونجد أخرى مثل نيجيريا (الإقليم الغربي) تقيم مستوطنات للفلاحين متوقعة لهم أن يحققوا دخلا مماثلا لدخل الحرفي الماهر. إلا أن هذه الأساليب في التنمية تحتاج إلى رأسمال كبير للاستثمار لا يقل عما تحتاج إليه الصناعة. وتضطر الدول الفقيرة إلى البحث عن وسيلة لتطوير وتحسين الزراعة عن طريق إقامة تعاونيات زراعية ونشاط جماعي.

وجدير بالذكر أن الإصرار على وجود صورة أفريقية للاشتراكية يمكن القادة السياسيين من أتباع سياسة خارجية قائمة على مبدأ عدم الانحياز. انهم وقد حققوا استقلالهم حديثا حريصون على ألا يظهروا في صورة الدولة التابعة لأي قوة خارجية - أو على الأقل تابعة للدولة الاستعمارية سابقا. ومع هذا فان هذه الدول هي التي لا تزال تملك أكبر حصة من المال تستثمرها في مستعمراتها سابقا، وهي أيضا الأقدر على توفير المساعدة التكنيكية. وعلى الرغم من أن الزعماء الإفريقيين ينددون بالبلدان الرأسمالية وعزوفها عن رؤية الدول النامية وقد خرجت من إسار الاقتصاد الرأسمالي، فان هذه الدول ذاتها هي أقرب الدول لتزويد مستعمراتها السابقة برأس المال اللازم للتنمية. حقا أن الدول الإفريقية تتجه للحصول على مساعدة القوى الاشتراكية العظمى - الاتحاد السوفيتي والصين - إلا أن الزعماء الإفريقيين يظلون في شك من أمرهم تجاهها ولا يقدمون على تلك الخطوة إلا بهدف التوازن وضمان عدم التبعية الكاملة للغرب. انهم يخشون استخدامهم كأداة في لعبة السياسة الدولية.

أساطير المجتمع التقليدي:

إن دعاة الزنوجة والشخصية الإفريقية والاشتراكية الإفريقية يقفون جميعا على قدم المساواة في اتجاههم إلى المجتمعات الإفريقية التقليدية

التماسا للمنشأ الوطني الأصيل للقيم التي ينشدون الآن تمجيدها والترويج لها. وتشكل هذه القيم جسرا يصل ما بين أساليب الحياة الغربية التي تبناها أبناء النخبة وبين الثقافات التي يلتمسون فيها هويتهم. بيد أن صورة المجتمعات التقليدية التي يطرحونها ليست من النوع المتسق مع دراسات علماء الاجتماع والانثروبولوجيا. ففي مطلع الحقبة الاستعمارية قدم رجال من أمثال سارباه Sarbah وأجيساف Ajisafe وصفا دقيقا للنظم السياسية والتشريعية في مملكتي فانتي ويوروبا. واليوم تكشف روايات شينوا أشيب Chinua Achebe رؤية عميقة ونافذة للتنظيم الاجتماعي في قرية ايبو Ibo خلال ما قبل الاستعمار وأثناء الحقبة الاستعمارية. ولم يأت مثل هذا الإسهام على يد واحد ممن يتصدرون القيادة في إحدى دول غرب أفريقيا والذين ينتمون عادة إلى جيل منفصل عن مجتمعاتهم الأصلية ومتناقض في موقفه منها.

ويركز هؤلاء على أن المجتمع الإفريقي التقليدي يفتقر إلى الصراع. ويذهب كثير من المثقفين الإفريقيين إلى أن الطبقات الاجتماعية ظاهرة خاصة بأوروبا وبالمجتمع الصناعي، وينفرون من فكرة إدخالها إلى أفريقيا. ويقولون دفاعا عن رأيهم أن المجتمعات الإفريقية التقليدية لم تعرف سوى الحد الأدنى من التقسيم الطبيعي والتباين الاقتصادي. أما الباحثون الذين يسلمون بإمكانية ظهور فوارق كبيرة في مجال الثروة والسلطة داخل المجتمعات التقليدية، يضيفون إلى ذلك قولهم أن الطبقات الناشئة على هذا النحو لم تكن طبقات مت طاحنة ومن ثم لم ينشأ عنها صراع طبقي. ويضطر الماركسيون إلى الحفاظ على مصطلحات الطبقة والاستقلال ويستخدمونها في وصف العلاقة بين الدول الإفريقية وبين القوى الاستعمارية التقليدية والجديدة. وهكذا يبدو الإفريقيون أبناء طبقة واحدة ويرسخ في وجدانهم هذا الشعور والتلاحم. فلم يكن الشيوخ في المجتمع التقليدي مستغلين للجماهير، وقد كان وقت الفراغ الذي يتمتعون به هو الجزاء العادل لجهودهم في شبابهم، ومن ثم لم تكن الجماهير تنظر إليهم كمستبدين بل كمدافعين عنهم، يطعمونهم عند الحاجة ويحمونهم من هجمات الأعداء.

وعلاوة على ذلك فان المجتمع الإفريقي يختلف عن المجتمع الأوروبي من حيث معاملة الفرد. ويرى سنجور أن المجتمع الأوروبي «تجمع من الأفراد..

بينما المجتمع الزنجي الإفريقي يرتكز على الجماعة أكثر من ارتكازه على الفرد، ويؤكد على التضامن أكثر من تأكيده على نشاط الفرد وحاجاته ويعني بالمشاركة بين الأشخاص أكثر من عنايته باستقلالهم الذاتي.. .. إن عضو المجتمع الجمعي.. . يطالب باستقلاله الذاتي ليؤكد ذاته ككائن له وجوده. ولكنه يشعر ويرى أنه لا يستطيع أن يطور إمكاناته وأصالته إلا في المجتمع وبه، وفي اتحاد مع كل الآخرين».

ولا وجود للاغتراب في المجتمعات الإفريقية التقليدية، وإذا كان موجودا في أفريقيا اليوم فانه نتيجة الاستعمار وسيطرة دولة على أخرى.

وإذا نظرنا إلى المجتمع الإفريقي في ضوء هذه العبارات البسيطة سيبدو لنا مجتمعا متجانسا، كما ستبدو الفوارق العرقية أمرا ثانويا، بل أن العدوات العرقية هي نتاج سياسة فرق تسد التي اتبعتها السلطات الاستعمارية. وقيم المجتمعات الإفريقية هي قيم زنجية (أو الزنجية البربرية بلغة سنجور، ذلك لأنه حاول أن يلائم نظرته مع سكان السنغال غير الزنوج وكذلك سكان مالي) إنها فيما يبدو رهن بالخصائص البيولوجية للشعوب الزنجية وليس بالتكوينات الاجتماعية والسياسية التي تتباين تباينا واسعا.

وليس من العسر علينا أن ندرك ما تعنيه هذه التفسيرات للمجتمع التقليدي في ضوء الفهم الاجتماعي المعاصر. ويقال أن المجتمع الإفريقي كان ولا يزال مجتمعا لا طبقيا ذلك لان النخبة لا تبدو في نظرهم طبقة مستغلة للجماهير. وتتحد مختلف قوى الشعب ضد القوى الخارجية وسرعان ما تختفي الانقسامات العرقية بينهم. وكلمة حزب سياسي هي مرادف لكلمة أمة، كما وأنه ليس بالإمكان إطلاق كل جهود الفرد إلا داخل الحزب. ولهذا فان اتساق المجتمعات الإفريقية في نضالها ضد الاستعمار، واتساق قيمها يشكل الأساس لإيديولوجيات وتنظيمات الوحدة الإفريقية حيث تتجاوز مظاهر التنافس بين الدول المجاورة وصعوبات التعاون الاقتصادي.

التباين الإيديولوجي:

نلاحظ أن التعبير الإيديولوجي عند مثقفي غرب أفريقيا ضيق المدى ويرجع ذلك إلى التباين المحدود في خبراتهم التعليمية بالإضافة إلى موقفهم المشترك مع موقف النخبة في الدول النامية التي تواجه مشكلات اقتصادية

واجتماعية مماثلة. فلو قارنا بين آراء سنجور وآراء نكروما سيذهلنا مدى التقارب بين الفلسفتين خلال العقد الماضي.

إن سنجور هو بالدرجة الأولى فيلسوف الزنوجة Negritude والاشتراكية الإفريقية. فقد تطور خلال سنوات أقامته الطويلة في باريس، كطالب أول الأمر، ثم مدرسا فيما بعد، وكشف عن إمكانياته كشاعر يعبر عن الشخصية الزنجية، وأفاد في تطوره بعلاقاته مع كل من أيمي سيزار وسارتر. وأنه لأمر له دلالته أن يتخذ الظلمة عنوانا لأول كتابين يصدرهما: Chants d'ombres, Hosties Noires, Ethiopiques ويستمد شعره قوته من تمثله واستيعابه الشديد للثقافة الفرنسية - ثم محاولته فيما بعد إعادة اكتشاف وطنه أفريقيا. إلا أن مصطلح الزنوجة لا يعني عودة إلى كل الأساليب التقليدية، وقد اقتبست أفريقيا الكثير والكثير من الغرب. ويقول سنجور متحدثا عن الديانات المستوردة:

«منحنا الإسلام والمسيحية قيما روحية بديلة عن (النزعة الحياتية(*) الزنجية Negro Animism) وهما عقيدتان أكثر أحكاما أو أكثر عقلانية أو أن شئت أكثر اتساقا مع العصر الحديث. أما وقد اخترناهما فقد أضحت مهمتنا أن تلائم بينهما وبين ظروفنا التاريخية والاجتماعية: إن مهمتنا هي أن نصبغها بالصبغة الزنجية

ولكن الإفريقي قادر على العطاء قدرته على الأخذ:

«المشكلة التي تواجهنا اليوم نحن الزنوج عام 1959 هي أن نعرف كيف نحقق التكامل بين القيم الإفريقية الزنجية وبين عام 1959. نحن لا نسعى إلى إحياء الماضي والعيش في متحف أفريقي زنجي، وإنما القضية هي أن نلهم العالم هنا والآن بقيم ماضينا».

وتطور، لكن ببطء، تحليل سنجور لأسباب تخلف أفريقيا وخضوعها. وازداد تقييمه الدراسي لماركس عمقا من خلال نشاطه السياسي. بيد أن ما يجذبه من فكر ماركس هو الأفكار والقضايا الإنسانية التي طرحها ماركس قبل 1848 - ونعني بها القضايا الأخلاقية والتحرر الاقتصادي.

(*) الحياتية أو الإحيائية.

الاعتقاد بأن كل موجود له روح حالة فيه بما في ذلك الجماد والبنات وله أثر في حياة الإنسان. وهذه هي العقيدة السائدة في كل ديانات الإفريقيين ممن لم يتحولوا إلى الإسلام أو المسيحية.

ورأى أن التحليل الاقتصادي للمجتمع لا يتفق مع أفريقيا.

«الخطأ... أن نبدأ انطلاقا من الاشتراكية الأوروبية دون تحليلها... والخطأ أن نسعى إلى نقل المؤسسات الأوروبية كما تدعو إليها. إن الجانب الذي ينبغي علينا أن نحتفظ به من الاشتراكية الأوروبية هو أولا وقبل كل شيء منهجها. وهذا يقتضي منا أن نبدأ بتحليل واقع الحياة الإفريقية الزنجية:

وهنا فقط يمكن للمرء أن يدرك كيف يلائم المؤسسات الأجنبية مع المتطلبات الإفريقية».

وكما سبق أن أشرنا، يؤكد سنجور لا طبقية المجتمع الإفريقي التقليدي، هذا على الرغم من تحذيره من إمكانية وقوع صدام بين النخبة وبين العمال من ناحية وبينها وبين جماهير الفلاحين من ناحية أخرى إذا ما حاولت النخبة استغلال الطرف الآخر. ويؤكد كذلك الطبيعة الجمعية للمجتمع الإفريقي. ويرى الاغتراب كارثة وبلاء المجتمعات الرأسمالية والاستعمارية وهو أمر لا وجود له في المجتمع الجمعي الحقيقي.

«إن قمع الاغتراب الثاني (الاستعماري)، وحل هذه التناقضات الجديدة لا يمكن أن يتوفر إلا في النشاط الإبداعي، والنشاط العلمي والاجتماعي للمنتجين وللأفراد المنظمين كمجتمع جمعي».

وفي عام 1962 دعا سنجور إلى إقامة الحزب المهيمن من خلال نظام متعدد الأحزاب. إن الاشتراكية لا تعني بالضرورة دولة الحزب الواحد أو حزب الكوادر ذلك لان الحزب الوحيد مآله أن يخضع لقبضة عصبة، وحزب الكوادر لن يكون حزب جماهير. وينبذ الحزب المهيمن العنف، ويدعم الوجدان القومي انه حزب الجماهير «تنظيم سياسي للامة جمعاء مستهدفا بناء الأمة عن طريق إرساء دعائم المشاركة والملكية الاجتماعية... حيث الأمة كلها وكل مواطن فرد يسير قدما من الوضع المتخلف إلى وضع متطور راق «ويجب أن يكون الحزب ضمير الجماهير». وينبغي ألا تكون النقابات مكاتب شكاوى ومظالم:

«أحرى بالعاملين الأجراء، وهم خيرة المتعلمين والفريق الواعي، أن يتعاملوا على مصالحهم الذاتية كجماعة.. .. وأن يضعوا أنفسهم في مرتبة أرقى، ويعبرون عن كل مصالح الفئات الاجتماعية جميعها، وأولها مصالح الفئات

الدنيا المحرومة من الامتيازات: الفلاحين والرعاة والصيادين والحرفيين».

وتوحد الاشتراكية الإفريقية بين ما أسهمت به الاشتراكية الأوروبية و بين القومية الإفريقية والشخصية الزنجية حسب تعريفها بأنها القاسم المشترك بين كل الإفريقيين الزنوج أيا كان عرقهم أو دينهم أو بلدهم. وتصبح الزنوجة النداء لإيقاظ الوعي القومي، والتسليم بأن التطور هو جماع «التغيرات العقلية والاجتماعية للشعوب» ومن ثم فإن إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق خطة التنمية تتمثل في الأحياء الريفي Animation والذي يتضمن خلق مراكز تنمية جماعية في كل أنحاء البلاد. وتركز سياسة «الاستثمار البشري» L'investissement humain في السنغال على دور الفرد. وتمني التنمية الاقتصادية أكثر من مجرد متابعة تحقيق أهداف محددة. وتحتاج السنغال إلى مذهب يمنح شعبها الحماسة والدينامية ووعيا بتحرره.

ويحدثنا نكروما في سيرة حياته عن الذين أثروا في «أفكاره ونشاطاته الثورية» وهم هيجل وماركس وانجلز ولينين ومازيني والزعماء الأمريكيون الزنوج وماركوز جارفي، وإلى حد ما المفكر الاشتراكي دى بوا Du bois ويصف نفسه بأنه مسيحي غير طائفي واشتراكي ماركسي، وانه لا يجد تناقضا بين الاثنين.

ولقد كانت أيديولوجية نكروما في باكر عهدها أقرب إلى الماركسية المتزمتة على عكس سنجور. وقال دفاعا عن رأيه أن غانا لم تعد بعد دولة اشتراكية، وإنها ستصبح كذلك حين يتم تصنيفها بالكامل مع قيام ثورة زراعية وإخضاع وسائل الإنتاج للسيطرة الشعبية. ويرى أن الدولة الاشتراكية لا يكن بناؤها إلا على يد الاشتراكيين - على يد كوادر تعمل داخل المجتمع. ولكن الاشتراكية لا يمكن بناؤها بنجاح داخل بلد أفريقي واحد. ولهذا فان قضايا الوحدة الإفريقية تتمثل في معتقدات نكروما باعتبارها شاملة لكل القارة وأن حزبا سياسيا جماهيريا قادر على أن يبني الاشتراكية ويحقق الاستقلال الاقتصادي للقارة كلها.

وترتكز الاشتراكية في تطورها على نخبة البلد وبخاصة الحزب السياسي الواحد. بيد أن حزب نكروما (حزب المؤتمر) لم ينشأ كحزب مبني على أسس ماركسية. بل ولم تكن النخبة مقتنعة بمزايا النظام الاشتراكي، فأكثر أبناء الجيل القديم مؤمنون بأفكار الغرب عن النزعة الفردية والمشروعات

الإنتاجية الخاصة - ولم يكن آلاف التجار في غانا يفتقرون إلى القيم وقد كان هؤلاء يرفضون بشدة أي اقتراح يفيد سيطرة الدولة على نشاطهم. وهكذا نجد رأس الحربة في بناء أيديولوجية البلد مؤلفة من جماعات من المثقفين تربطهم بنكروما رابطة وثيقة. وبينما كان نكروما في لندن باشر تشكيل «الحلقة» التي تضم الاتباع المخلصين وطليعة حركة الاستقلال. وانتقل هذا الدور في غانا إلى قادة الرابطة الوطنية لمنظمة الطلاب الاشتراكيين، والتي خلفتها (طليعة دعاة الحزب). والتي تأسست عام 1659 عندما بدأ خطر سيطرة الموظفين على «الرابطة الوطنية لمنظمة الطلاب الاشتراكيين، ولم يكن من العادة أن يتولى أعضاء الطليعة مناصب وزارية أو أن - يشغلوا مقاعد في البرلمان. وإنما احتلوا المراكز الاستراتيجية في منظمات الحزب وفي الصحافة والإذاعة وفي منظمات الوحدة الإفريقية - مكتب الشئون الإفريقية مثلا - وفي مراكز التدريب الخاصة بالحزب مثل المعهد الإيديولوجي في ونيبا Winneba وتضمنت الخطة السبعية تأميم الجانب الأكبر من القطاع الاقتصادي مما أكد وبإلحاح الحاجة إلى قبول وتبني المبادئ الاشتراكية. ولكن أعضاء حزب المؤتمر كانوا منقسمين بين «الرابطة الوطنية» و بين «الطليعة» قانعين برعاية نكروما الشخصية لهم من ناحية، بينما الكثيرون من الوزراء وكبار الموظفين يعطون من ناحية أخرى كلاما معسولا ظاهرة الإيمان بالاشتراكية. ولم تتحقق حملة التطهير التي بشرت بها إذاعة الفجر في أبريل 1961. وأصبحت صحيفة «سبارك» أو الشرارة ابتداء من ديسمبر 1962 اللسان النظري المعبر عن صحافة الحزب والتي يصدرها مكتب الشئون الإفريقية. والتزمت الصحيفة خطا ماركسيا متزمتا، رافضة كل الأفكار عن اشتراكية أفريقية خاصة ومؤكدة أن المجتمع الإفريقي التقليدي لم يكن مجتمعا لا طبقيا ولا جماعيا بل إقطاعيا. وأشرف على صحيفة الشرارة أقلية من حزب المؤتمر بل وأقلية من بين «الرابطة الوطنية» وكانوا على ما يبدو يحظون بحصانة شخصية من قبل نكروما على الرغم من أنه لم يدعم آراءهم علنيا. وواقع الأمر أن أفكاره أخذت تتعدل بصورة واضحة وكبيرة وتجعله قريبا أكثر فأكثر من سنجور.

ويبدو أن نكروما بدأ في أوائل الستينات يبحث عن تعاليم للاشتراكية

يمكن أن تصدق بعامة على أفريقيا، ويمكن التوفيق بينها وبين فكرة الوحدة الإفريقية من خلال فلسفة تدعم موقفه باعتباره القائد المنقذ «المسيح» لكل القارة. وقدم نكروما بادئ الأمر تعريفا برجماتيا لمعنى النكرومية أو مذهب نكروما

«لقد بدأنا في غانا خطواتنا على طريق الاشتراكية للتقدم، ولكنها اشتراكية مع فارق محدد. أطلق عليه البعض اسم «النكرومية». إنها ليست الاشتراكية من أجل الاشتراكية، بل هي الحل العملي لمشكلات البلاد. إننا ننشد عمالة كاملة وسكنا مريحا وفرصة متكافئة في التعليم وتقدما ثقافيا لكل الشعب حتى أرقى مستوى ممكن».

ونجد في تعريف رسمي نال تأكيدا أكثر على الوحدة الإفريقية: «النكرومية أيديولوجيا لإفريقيا الجديدة، المستقلة والمتحررة تماما من الاستعمار، والمنظمة على نطاق القارة كلها، والمؤسسة على مفهوم أفريقيا واحدة ومتحدة، مستمدة قوتها من العلم والتكنولوجيا الحديثة ومن الإيمان الإفريقي التقليدي بأن التقدم الحر لكل دولة رهن بالتقدم الحر للجميع.»

ويصف نكروما المجتمع الإفريقي التقليدي بأنه مجتمع مشاعي ورفض مفهوم الصراع الطبقي في المجتمع الإفريقي. ويرى أن الاشتراكية هي الدفاع عن المبادئ الجماعية في المجتمع الحديث، حفاظا على المجتمع من الانقسامات الطبقية التي يمكن بدونها أن تسبب كل مظاهر التفاوت وعدم المساواة السياسية والاقتصادية. وتصبح الثورة العنيفة أمرا محتوما عندما ينتقل المجتمع من بنية تنتفي فيها أسس الاشتراكية مثلما يحدث في المجتمع الرأسمالي أو الاستعماري. وتصبح الثورة السلمية إلى المجتمع الحديث أمرا ممكنا بالنسبة للمجتمعات التي ارتكزت تقليديا على المبادئ الاشتراكية. ونجد كل هذه الآراء التي تحدثنا عن اشتراكية أفريقية خاصة مبسوطة في الفلسفة الجديدة «الضميرية Consciencism» مع عرض لمنهج تحقيق مثل هذا النظام الاشتراكي في كل بلدان أفريقيا على يد حزب جماهيري واحد لكل القارة.

أثر الإيديولوجيات:

ليس من اليسير تقدير مدى نجاح هذه الإيديولوجيات سواء في خلق

شعور بالتلاحم بين النخبة المتعلمة أو في مجال حشد وتعبئة الجماهير. إن القضايا التي تطرحها أيديولوجية الزنوجة لا تعني كثيرا بالنسبة لشباب غرب أفريقيا الذي تعلم بالمدارس الثانوية والذي لم يعد خاضعا لسيطرة معلمي الإرساليات، وربما يصدق نفس الشيء بالنسبة لخريجي الجامعات المحلية. فمثل هذا الطراز من الناس لا يجد حاجة إلى إعادة اكتشاف القيم الإفريقية، كما وأنه ليس من السذاجة بشأن تجانس المجتمعات الإفريقية. ومع هذا فانه يقبل الفكرة القائلة بأن مجتمع المستقبل في أفريقيا ينبغي ألا يكون صورة طبق الأصل من مجتمع الغرب الصناعي، ويظل التحدي القائم هو إقامة مؤسسات أفريقية متميزة تفي بحاجات أفريقيا الخاصة. لعل الماركسية والحركات الزنجية الأمريكية لها تأثير على الطلاب الدارسين في الخارج الآن أقل من تأثيرها منذ عقدين أو ثلاثة مضت. فلم يعد طالب اليوم مشغولا بالصراع من أجل الاستقلال، وإنما أصبح ينتمي إلى البيروقراطية والتكنوقراطية الصاعدة. وأصبح أميل إلى نفاد الصبر من البيانات والشروح التي يقدمها زعماؤه السياسيين والتي تعكس مشكلاتهم هم الفكرية والوجدانية وليس لها من علاقة عملية بالمهام المطروحة أمامه. ومع هذا فبينما كان الشاب الغاني ينظر ساخرا إلى «النكرومية» والضميرية Consciencism كان نظيره النيجيري ضيق الصدر، مشوش الفكر بسبب افتقاره إلى توجه نظري يحدد موقفه بين قادة بلده، ومن ثم كان أميل إلى الإعجاب بغانا وزعمائها لإحساسهم بالهدف دون أن يكشف عن أي تعاطف نحو دعوة نكروما لزعامة أفريقيا.

كذلك مصطلح الزنوجة فانه لا يعني شيئا على الإطلاق بالنسبة للجماهير، كما وأنهم لا يستطيعون تقييم الجهد في محاولة تقديم تفسير جديد للنظريات الأوروبية عن الاشتراكية في السياق الإفريقي. وتبدو البيانات الإيديولوجية للقادة السياسيين أمرا عويصا حتى أن قلة من بين النخبة ذاتها هي القادرة على فهمها بوضوح. وبقدر ما يمكن اختصارها إلى شعارات مثل شعار الشخصية الإفريقية بقدر ما تبدو مبهمة المعنى بحيث تقصر دون حشد الجماهير وكسب تأييدها. ولعل الفرحة التي عمت بالانقلاب العسكري ضد نكروما في غانا تكشف عن ضعف النكرومية وعدم رسوخها في أذهان الشعب حتى في هذا البلد الذي يفضل سواه

تعليما كما يضم أفضل الأحزاب السياسية تنظيما.

وتتسم الاشتراكية الإفريقية، على نحو ما يفسرها أصحابها عادة بأنها فضفاضة وذات طابع برجماتي بحيث تتسع لكل أشكال التنمية الاقتصادية التي يبدو بالإمكان أن تزيد ثروة الأمم في غرب أفريقيا. ولا ترحب بالمشروعات الخاصة الأجنبية إذا توقعت منها منافسة غير متكافئة مع المشروعات الإفريقية الوليدة. ونلاحظ أن البلدان التي التزمت في تحقيق أهدافها الاشتراكية، مثل غانا وغينيا، أسلوب التأميم للتجارة والخدمات والصناعات الإنتاجية، عانت من خسائر مالية ضخمة حطمت كل الاقتصاد بسبب افتقارها إلى المهارات الإدارية والإنتاجية بين النخبة فضلا عن التضخم المفرط للبيروقراطية. وتستلهم الاشتراكية الإفريقية وتشجع بصور مختلفة نظام مزارع الدولة في غانا، والتعاونيات في السنغال و مالي.

ولقد أكدت فلسفة الزنوجة وفلسفة الاشتراكية الإفريقية على عدد من قيم المجتمعات الإفريقية التقليدية وهي قيم المجتمعات القبلية وأن صاغتها صياغة مثالية. ترى هل يتناقض هذا مع التحديث ؟ لقد اختارها المثقفون إما لأنها تفي بحاجاتهم الوجدانية أو لأنها تدعم بعض مقومات المجتمع العصري. ولم يأت اختيارها على يد رجال الاقتصاد الذين يخططون للمؤسسات القادرة على أن تكفل نموا سريعا، ولم يقض علماء الاجتماع برأي فيها من حيث مدى اتساقها مع مجتمع صناعي. ترى هل المجتمع الحديث القائم على قيم أفريقية تقليدية ليس إلا وهما وخيالا وغير قابل للتحقق في الواقع ؟ الزمن وحده كفيل بالإجابة، وان كان ثمة بينة قوية تؤكد أن أساليب الحياة وأنماط الفكر التي تأخذ جذورها في الرسوخ في مدن غرب أفريقيا هي تلك التي تجمعها خصائص مشتركة مع الغرب أكثر منها مع أفريقيا. ولكن ربما كان تأكيد القيم التقليدية وإمكانية تعديلها فيما بعد هو المدخل الوحيد الذي يمكن للإفريقيين أن يعبروا منه إلى الغد دون خسائر فادحة.

12 القبلية

تؤكد أيديولوجيات النخبة ذات الثقافة الغربية على وحدة الدول المستقلة حديثا، بينما تنكر أو تغفل أو تقلل من الصراعات الدائرة داخل حدودها بين الطبقات أو الجماعات العرقية المختلفة. ومع هذا فان أبناء النخبة في بحثهم عن هويتهم يكتشفون ماضي مجتمعاتهم، وكثيرا ما يبتدعون أساطير عن عظمة خلت أو قيم تقليدية في صيغة مثالية. ومن المحتم أن ينصب التركيز في مثل هذه العملية على روابط بدائية - تلك الروابط التي تنشأ من إحساس بقرابة أو نسب طبيعي نتيجة ميلاد المرء في أسرة بذاتها أو طائفة دينية أو جماعة لغوية وليس نتيجة وجدانيات شخصية أو مصالح مشتركة. وتتأكد الوحدة القومية عادة في الدولة الحديثة عن طريق الولاء الروتيني للسلطة المدنية بالإضافة إلى عظات أيديولوجية، أما محاولة رفع الروابط البدائية إلى مستوى السيادة السياسية فإنها تعتبر ظاهرة مرضية. بيد أننا نلحظ في دول أفريقيا وآسيا التي تأخذ طريقها لتكون دولا حديثة أن هذه الروابط البدائية كثيرا ما يتخذها البعض أساسا للوحدات السياسية، وحجتهم في هذا أن السلطة الشرعية والمقبولة من الجماهير إنما تنبع

فقط من السلطة القسرية الأصيلة التي تفرضها هذه الروابط.

ويبدو أن النزعة القبلية Tribalism قد زاد في غرب أفريقيا خلال السنوات التالية لأولى الحركات الحاسمة نحو الاستقلال. علاوة على هذا فقد ساد الاعتقاد بأتنها أحد الأمراض الاجتماعية الخطيرة التي أصابت الدول الحديثة، والتي دأب رجال السياسة على التنديد بها. وتستخدم كلمة «القبلية» على نحو استهجاني - مثلما يمكن أن تستخدم كلمة «برجوازي» أو «رأسمالي» أو «شيوعي» في أنحاء أخرى من العالم. بيد أن اللفظ لا يزال مبهما، ويجسد استخدامه العام عددا من المفاهيم المتباينة. فقد يصف امرؤ شخصا بأنه «قبلي النزعة» إذا التزم بمعايير مجتمعة التقليدي في مكان لا تتسق معه، كالمدينة الحديثة على سبيل المثال. كذلك فان الرجل الذي يستخدم نفوذه ليؤمن وظيفة لأحد أقربائه يتهمه الآخرون ممن يؤكدون سيادة القيم البيروقراطية بالانحياز ومحاباة الأقارب. وأيضا قد يستخدم المرء كلمة «قبلي» ليصف إنسانا يلائم سلوكه مع المواقف الحديثة ولكنه يبقى على ولائه لشيوخ ورؤساء مسقط رأسه. ولكن ربما كان أكثر استعمالات كلمة «القبلية» شيوعا هو للدلالة على الولاء لجماعة عرقية (أو قبيلة) بحيث يكون الولاء لها موازيا، إن لم يتجاوز، الولاء للدولة الحديثة.

وسبق أن أوضحنا أن الفوارق الثقافية بين شعوب غرب أفريقيا المتجاورة فوارق كبيرة في الغالب الأعم. مثال ذلك أن التشابه بين لغة يوروبا ولغة أدو Edo تشابه طفيف لا يتجاوز التشابه بين اللغتين الإنجليزية والروسية. وتتباين أنماط النظام الاجتماعي والملابس والغذاء واللغة على طول المسافة من داكار حتى تشاد، وتتجاوز في تباينها ما نجده من فوارق على طول المسافة من ايرلندا حتى الأوراك. ولم تقلل أحداث القرن العشرين من هذه الفوارق. ولا تزال اللغات المحلية الأصلية هي لغة الحديث لدى كل شعوب غرب أفريقيا تقريبا، ويجري تدريس أكثرها في المدارس الابتدائية. ولم تتغير أساليب حياة الغالبية العظمى من الناس إلى الحد الذي يمكن معه أن تخلق قدرا معقولا من الاتساق والتجانس. ولا يزال القطاع الأكبر من الفلاحين يسكن التجمعات السكنية التقليدية في قرى أسلافهم حتى في المناطق التي تعيش على تصدير الكاكاو أو البن أو الفول السوداني وحققت من وراء هذا العمل زيادة سريعة في الدخل. وثمة مناطق قليلة تضم جماعات

ضخمة من الغرباء الذين لا يدينون بالولاء للشيوخ أو الرؤساء المحليين.

ويختار الرجال عادة زوجاتهم من مستوطنات تبعد بضع أميال عن مكان سكنهم أو عن مكان جماعتهم العرقية. وإذا استقر غريب في منطقة ريفية واستوطن المكان الجديد فانه يتخذ ثقافة الجماعة المضيفة ثقافة له، أما المهاجر لفترة مؤقتة فانه يحافظ على روابطه بأهله وشعبه الأصيل. وتظل الروابط البدائية في ريف غرب أفريقيا قوية متينة مثلما كانت دائما.

وليس لنا أن نتوقع ضعف هذه الروابط إلا في المدن فقط. ولكن الأمر ليس على هذا النحو دائما كما أسلفنا. فأكثر المقيمين في المدن الحديثة هم مهاجرون حديثي العهد، الرجال منهم والنساء ولدوا وشبوا في قرى الريف، ولن نجد غير القليلين جدا من كبار السن ولدوا في المدينة. ويزعم المهاجر عادة أنه ينوي العودة إلى قريته في سن الشيخوخة، إن لم يعد قبل ذلك، ونراه حريصا على علاقاته الوثيقة بكل سكان قريته حتى لا تسقط عنه حقوقه في الأرض أو وضعه السياسي بسبب تخليه عن جماعته. وتتدعم هذه العلاقات عن طريق الروابط العرقية.

ومع هذا فان المدن الحديثة هي المكان الذي تتلاقى فيه أهالي الجماعات العرقية المتباينة. ونادرا ما يفترق أبناء الجماعة الواحدة ويقيمون في أماكن منفصلة، باستثناء أبناء الهاوسا. وكثيرا ما نجد خليطا من جماعات عرقية كثيرة ينزلون بنايات متعددة المساكن وتضم هذه المساكن أعضاء من جماعات مختلفة يشتركون معا في مرافق الغسيل والطهي. ولكن على الرغم من تعدد الاتصالات بين أبناء الجماعات المختلفة فان الحياة الاجتماعية للمهاجر ساكن المدينة، وبخاصة حياة العامل غير الماهر، ترتكز في الغالب على المشاركة مع أبناء جماعته هو. وقد تكون الإنجليزية أو الفرنسية لغة مشتركة ولكنها لا تشكل قاعدة لعلاقات حميمة. كذلك الزواج فانه عادة قاصر على أبناء الجماعة العرقية، حتى أن ساكن المدن يختار عروسه من قريته أو قرية مجاورة. ولم تتزايد الزيجات المختلطة بقدر ملحوظ إلا في أوساط المتعلمين تعليما عاليا. وليس من المألوف أن نعثر في المدينة على رجل لا ينتمي انتماء وثيقا بجماعة عرقية بذاتها، ونادرا ما نجد إنسانا ينسب نفسه إلى الدولة الحديثة فحسب.

ولقد كان لكل شعب من شعوب الجماعات، على الرغم من تجاورها، نمطا سلوكيا وفكريا مستقلا بذاته - ونادرا ما كان القروي في الماضي يرى رجالا أو نساء من أماكن أخرى تبعد عن قريته بأكثر من بضعة أميال. ويعتبر الاختلاف بين الجماعات العرقية ظاهرة عصرية. ويغدو المهاجر الجديد في المدينة غير متلائم مع الأدوار التي تتوقعها المدينة سواء منه أو من غيره. ولكنه يتعلم تدريجيا وببطء كيف يصنف الناس إلى فئات حسب ثرواتهم أو مهنهم. كذلك فان أول ما يتبادر إليه في المرحلة الانتقالية هو التصنيف العرقي للناس. ولهذا لا يبدو غريبا أن ينظر الناس إلى التنافس على الوظائف والى حالات الإحباط الناجمة عن الفشل في ضوء النزعة العرقية حتى أن التوترات الناشئة عن ذلك تضاعف من الميل إلى تصنيف الأفراد بادئ ذي بدء وفق معايير عرقية. وهكذا نجد أن النزعة القبلية إلى حد كبير ظاهرة خاصة بالمدينة، وأنها تنمو مع زيادة تحديث الاقتصاد.

القومية العرقية:

اعتاد المثقفون الأول في غرب أفريقيا أن يتتبعوا نشأة شعوبهم وثقافاتهم من الحضارات ذات المكانة التاريخية في الشرق الأوسط. وأكدوا بعملهم هذا، وربما بصورة ضمنية، أن ثقافاتهم تقف على قدم المساواة مع ثقافات العالم الغربي، وأن روايات العهد القديم عن تشتت أبناء نوح تدعم صدق افتراضاتهم. وهكذا نجد على سبيل المثال كاتبا يقول أن ديانة شعب يوروبا ترتبط بوثائق وثيقة وفريدة بديانة مصر القديمة في الألف الثاني قبل الميلاد. ويقال أيضا أن شعب يوروبا نشأ أصلا في مملكة ميروي على ضفاف النيل. وثمة آخرون يردون شعوب غرب أفريقيا إلى العبرانيين. ويستقى هؤلاء وهؤلاء حججهم لتأكيد أمولهم من تفسيرات أدبية متباينة لأساطير سائدة في ممالك غرب أفريقيا (وتأثرت في أكثر الأحوال بروايات تاريخية إسلامية عامة)، ومن التشابه الخادع بين أسماء أفريقية حديثة لاماكن أو شعوب أو آلهة وبين أسماء ثقافات قديمة يذهب الرواة إلى أنها ثقافات أسلافهم. ويستقونها كذلك من التماثل بين أبنية وسمات اجتماعية لثقافات حالية وأخرى دارسة - وهي أوجه تماثل عامة للغاية بحيث يمكن أن تصدق على كل الشعوب القبلية في أي بقعة من بقاع الأرض. واتجه

المثقفون أخيرا إلى تأكيد أن ثقافتهم المعاصرة لم تنشأ عن أصول لحضارات غير زنجية بل نشأت في ممالك العصور الوسطى في السودان الغربي الذي خضع لحكام زنوج، وبهذا يؤكدون أن أصول الثقافة الإفريقية أصول زنجية خالصة. وذهب شيك أنتا ديوب Cheick Anta Diop إلى أبعد من هذا حين سلم بأن الحضارة المصرية القديمة ذات أصل زنجي إلى حد كبير، ومن ثم يصبح العالم الغربي وبصورة غير مباشرة الوريث الثقافي لإفريقيا الزنجية.

ولم تجد هذه الافتراضات القائمة على بينة واهية سوى دعما واهيا أيضا من البحوث الحديثة. فإذا كان من المحتمل حقا أن هناك مؤثرات ثقافية انتقلت من وادي النيل ومن ممالك السودان الغربي في العصر الوسيط (وكذلك من شمال أفريقيا وسواحل البحر المتوسط عبر وادي النيل والسودان الغربي) إلى مناطق غابات ساحل غينيا، إلا أن شواهد علم اللغة وعلم الآثار توحي باستقرار هذه المناطق زمنا طويلا. ولكن بينما تسلم الدراسات الإفريقية المعاصرة بأهمية الاكتشافات الحديثة، إلا أن المؤرخين لا يزالون يميلون إلى النظر إلى كل جماعة عرقية وكأن لها أصلها ومنبتها الخاص بها، وأنها نمت وطورت ثقافتها الخاصة عبر القرون، واحتفظت بنقائها البيولوجي لدرجة عالية. ولهذا يصور بعض الباحثين أسلاف جماعتهم العرقية وكأنهم عصبة صغيرة من المهاجرين رحلوا من الشرق. ويرى آخرون أن الجماعات العرقية في غرب أفريقيا ترتبط ببعضها البعض بسلالة نسب.

ونادرا ما يفيد هؤلاء الباحثون أن مجتمعات غرب أفريقيا كما نعرفها اليوم، قد تطورت عبر القرون نتيجة الاتصالات المتتابعة بين السكان. ونلاحظ أن حجج علماء الانثروبولوجيا الذين يؤثرون القول بالتطور التدريجي ويسلمون مقدما بوجود نمط شديد التعقيد للتفاعل بين الشعوب والثقافات، لا تجد تأييدا واسعا.

ولم يكن المثقفون من النخبة مسؤولون فقط عن تأكيد تفرد كل جماعة عرقية بل وفي أحوال كثيرة عن خلق جماعات متلاحمة أكبر حجما من تلك التي كانت موجودة خلال حقبة ما قبل الاستعمار. مثال ذلك أن أسم يوروبا كان يستخدم سابقا للدلالة فقط على مملكة أيو Oyo ولم يكن هناك فيما

يبدو اسم واحد للدلالة على الممالك المتباينة والتي كانت شعوبها تتحدث لهجات متقاربة جدا، وكان حكامها يدعون انحدار هم من نسب مشترك يرجع إلى جد خرافي يدعى أدودوا Oduduwa وكان ولاء كل امرئ موجه إلى مملكته الخاصة، وينظر إلى أبناء الممالك الأخرى باعتبارهم أجانب. ولكن الإرساليات الأولى استخدمت كلمة يوروبا للدلالة على كل هذه الشعوب ذات العلاقة المشتركة، وحظي هذا الاستعمال قبولا من الجميع تقريبا. وشرعت المدارس بعدها تعلم التلاميذ لهجة واحدة تتجاوز الفوارق المحلية. واتخذ أبناء النخبة لباس يوروبا زيا لهم وان كانت الفوارق بين الممالك لا تزال قائمة.

ويبدو أن البحث في «نشأة شعب يوروبا» له الأولوية على تاريخ كل مملكة على حدة. ومن المحتمل أن الممالك التي كانت تعيش في الماضي على حدود يوروبا شعرت بأن نسبها إلى جيرانها من غير اليوروبيين أقوى من نسبها إلى الجماعات الأخرى التي تتحدث لغة يوروبا ولكنها تبعد عنها بمائتي ميل. بيد أن نشوء الوعي بيوروبا لا يخلق فقط تلاحما داخليا كبيرا، بل ويخلق أيضا حدودا ثقافية متمايزة مع الجماعات العرقية المجاورة.

وحدثت عملية مماثلة داخل جماعات عرقية أخرى. وهكذا دخل كثيرون من أبناء غرب أفريقيا إلى المجتمع الحديث وأضحوا أعضاء في المدن الحديثة بينما يواصلون زعمهم بأن جماعاتهم العرقية هي الفريدة في نوعها والمتميزة على سواها. وبات عسيرا التمييز بين اعتزاز المرء بانتمائه إلى جماعته وبين ادعائه بسموها على غيرها.

ولم يدرك إنسان خبرة التنافس بين الولاء للدولة والولاء للجماعة العرقية مثلما أدركها أبناء النخبة المتعلمون. انهم نخبة قومية متوحدة مع الدولة وحكومتها، وهم كذلك مسؤولون والى حد كبير عن نمو النزعة القومية العرقية في جماعاتهم. حقا أن الكثيرين منهم لا يزالون يؤثرون التوحد أولا مع جماعاتهم العرقية قبل الدولة. مثال ذلك أننا لو طالعنا سجل الفنادق نجد في أغلب الأحيان عبارة «أبو» أو «يوروبا» أو «هاوسا» مكتوبة تحت عنوان «الجنسية» ومن المتوقع أن يكون المرء المتعلم، كما أسلفنا، نشطا وفعالا بالنسبة لشؤون بلدته ومسقط رأسه مستخدما كل قدراته ونفوذه ابتغاء تنميتها اجتماعيا واقتصاديا. وإذا حدث وكان موظفا كبيرا على

سبيل المثال فان الآخرين سيتهمونه باستغلال منصبه لمصلحة بلدته.

مخاوف السيطرة العرقية:

وقفت الحكومات الاستعمارية بمعزل عن المجتمع الإفريقي، تحكمه تعسفيا وتتخذ من الجميع موقفا متساويا نسبيا، فقد كان كل مجتمع وكل جماعة عرقية مساوية لغيرها في تبعيتها للسلطة الأجنبية. وأتاح الاستقلال اليوم للإفريقيين الفرصة للمشاركة في الحكم، وكذلك المشاركة في حكومات تملك سلطات أكبر، وتتحكم في مصادر ثروة أضخم مما كان لدى الأدوات الاستعمارية السابقة عليها. وهكذا احتل الشعب مكانة رفيعة لدى حكومات الدول الحديثة، وأضحت عبارة «الحكم الذاتي» تفيد لدى الكثيرين تحديد العلاقة بين المجتمع الخاص للمرء أو جماعته العرقية وبين السلطة الجديدة. ويتمثل أحد مظاهر القومية العرقية في القول بالمساواة مع الجماعات الأخرى. ومع هذا فان الدساتير السياسية الحديثة يمكن استخدامها باعتبارها أقوى أدوات السيطرة.

وتجري المنافسة على السلطة بين الجماعات العرقية على المستوى القومي عادة، وإن كانت هناك عمليات مماثلة داخل المجتمعات الأصغر.

والمخاوف على المستوى القومي ليست سوى تكرار للمخاوف على المستوى المحلي. فمن المتوقع أن يفوز كل عضو في المجلس التشريعي بمعاملة خاصة مميزة لدائرته - إن لم يغز بمثلها دائما لقطاعه الخاص بهذه الدائرة (على الرغم مما نسمعه عن الطرق الجديدة المعبدة التي تنتهي عند بيت الوزير المسؤول عن هذه الأعمال). ويتوقع الناس من الوزارة أو الولاية التي تسيطر عليها جماعة عرقية ما أن تعجل بمشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجماعة على حساب غيرها. ويشعر أبناء جماعات الأقلية أنهم لن يكونوا يوما ما أفضل من مواطنين من الدرجة الثانية. انهم عاجزون عن تغيير وضعهم العرقي، ومن ثم يحاولون الإسهام بنصيب أكبر في السلطة عن طريق الانضمام إلى الحزب السياسي المرتبط بالجماعة العرقية صاحبة السلطان، وبهذا ييسرون خلق اتجاه عام نحو إقامة حكومة الحزب الواحد.

ولعل القروي في الماضي كان يشعر أن الناس الذين يعيشون على مسافة عشرة أميال أو أكثر بعيدا عن قريته ناس غرباء، أما من يبعدون عنه بأكثر من ثلاثين ميلا فهم أجانب. ويعطى ولاءه للتجمعات السياسية الصغيرة

نسبيا وليس التباين بين الجماعات العرقية المعروفة لنا اليوم مجرد تباين بسيط في الحجم بل هو أحيانا تباين كبير في واقع الأمر - مثال ذلك مجتمع يوروبا البالغ عدده عشرة ملايين ومجتمع الابو وتعداده أيضا عشرة ملايين. لذا فان درجة العداء الناشئ بين الجماعات العرقية بسبب مخاوف السيطرة السياسية إنما يعتمد على الحجم النسبي للجماعات. فقد تكون الجماعات العرقية في دولة ما صغيرة جدا بحيث لا يمكن إليها المطالبة بدور يكون لها فيه السيطرة، بل وربما لا ينشأ تحالف دائم بين الجماعات العرقية المرتبطة ببعضها ثقافيا. وهنا يكون العداء العرقي في أدنى مستوى له. بيد أننا قد نجد في دول أخرى إحدى الجماعات العرقية لها الغلبة والسيطرة. وتعطينا نيجيريا مثالا ثلاثيا لهذا، حيث نجد في كل من الأقاليم الثلاثة جماعة عرقية تشكل غالبية السكان - يوروبا في الغرب وأبو في الشرق وهاوسا وسكان الإمارات في الشمال. وتزعم مناطق الأقليات العرقية أنهم يعاملون معاملة غير عادلة على أساس التمييز العرقي. وكثيرا ما كانوا يشعرون، وبحق، أن تشريعات الأحوال الشخصية أو حيازة الأرض تجري صياغتها لتتفق مع البنية الاجتماعية للجماعة المسيطرة. وأبدت الأقليات مخاوفها من أن تفقد هويتها الثقافية. إلا أن جماعات الأقليات العرقية نادرا ما توحدت في مطالبها من أجل إقليم منفصل نظرا لانقسامهم هم أنفسهم من الداخل. ففي إقليم غرب نيجيريا يؤلف غير اليوربيون جماعات تتحدث لغة ادو Edo وأبو Ibo واجوة Ijoh ورأى حكام بنين Binin التقليديين في اقتراح دولة وسط غرب أفريقيا بعث لإمبراطورية بنين، وهو أمر استاءت منه الشعوب المتحدثة بلغة أدوEdo والتي لم تعد تشعر بولاء نحو أوبا إقليم بنين. وأبدى آخرون مخاوفهم من سيطرة الابوIbo وطالب أبناء جماعة أجوه Ijoh بالانضمام إلى أبناء جماعتهم العرقية في شرق نيجيريا أو عقدوا الأمل على أن يشكلوا معهم دولة منفصلة تسمى دولة الدلتا. ويرجع إنشاء دولة وسد الغرب إلى عدد من العوامل بحيث لا تشكل المطالب المحلية إلا واحدة منها.

وتتردد كثيرا أصداء مخاوف السيطرة العرقية في المجال السياسي. ولكن بالإمكان أن نجدها بطبيعة الحال في أي بنية للسلطة - في النقابات أو الاتحادات الطلابية أو المجالس الدينية - حيث يكون أصحاب المناصب

الكبرى في وضع يسمح لهم بالتمييز وإيثار أبناء جماعتهم العرقية. وسيظل الناس تتوقع منهم هذا التمييز إلى أن تنشأ ولاءات أخرى لا ترتكز على الروابط العرقية ويكون لها الأفضلية.

التنافس على العمالة:

مدن غرب أفريقيا الحديثة مدن غير متجانسة عرقيا. فمع انتشار المدارس الابتدائية والثانوية تزايد باطراد تدفق المهاجرين المتعلمين صوب المدن. ولا ينشد الشباب المهاجر الحصول على عمل فحسب بل غالبا ما تكون لديه، ولو في البداية على الأقل، معرفة غير واقعية عن سوق العمالة ونمط العمل المرتبط عادة بمستويات معينة من التعلم. ولا يزال كثيرون من خريجي المدارس الابتدائية يتوقعون الالتحاق بعمل كتابي على نحو ما فعل أخوتهم وأبناء عمومتهم الكبار منذ عشر أو عشرين سنة مضت. وفي الحقيقة فانهم قد يجدون صعوبة في العثور على عمل كعمال غير مهرة في مناطق مثل جنوب نيجيريا أو غانا. وهناك من يعزو حالات الإحباط النفسي الناتجة عن ذلك إلى النزعة القبلية.

وليس ثمة بينة مقبولة عن أن أبناء جماعة عرقية في غرب أفريقيا أكثر ملاءمة من غيرهم بحكم تكوينهم الفطري سواء للدراسة الأكاديمية أو المهارات الميكانيكية.

وإذا كان من الصعب تحديد الفوارق في المهارات الفطرية فان الفوارق في اتجاهات التحصيل تبدو يقينا أكثر وضوحا. فان أبناء جماعات عرقية بذاتها يبدون أكثر عدوانا من غيرهم في سعيهم لتعويض الخسارة ورغبتهم في تحقيق مغنم ما. ويبدو آخرون أقل ترددا عند الإقدام على عمل بصورة مباشرة. ونجد فريقا ثالثا يعاف العمل اليدوي محافظا بهذا على اتجاه تقليدي للتعالي على الشعوب المجاورة وآخرون لا يعبئون بالعمل الدني إذا كان الجزاء مرضيا. وتغلب مثل هذه الصفات عادة على الأنماط السلوكية للشعوب المتجاورة. ومن المعتقد علاوة على هذا أن كل إنسان في المدينة يشعر بالتزام إزاء البحث عن عمل للآخرين من أبناء قريته. وتتجلى هذه الالتزامات في الروابط العرقية التي تمثل بؤرة الولاء الأولى. وهكذا تنشأ صورة رئيس الكتبة أو رئيس العمال الذي يسعى جاهدا لتأسيس «إدارة

مغلقة» على أبناء عرقه - كل موظفيها التابعين له من أبناء جماعته العرقية- وهو مسعى لا ينجح إلا إلى مدى محدود فقط حين يصر كبار المسؤولين على اعتبار القدرة والتعليم المعيارين الأساسيين للتعيين والترقية.

ولا تقتصر مظاهر التنافس العرقي على العمال غير المهرة الساكنين بالمدن، وهم أولئك الذين نتوقع منهم أن يكونوا أكثر ارتباطا بالمشاعر البدائية. إذ قد نجد تلك المظاهر قوية وبنفس الدرجة بين الحاصلين على أعلى الدرجات العلمية.

ويبدو أن هذا الطراز من التنافس يكون أكثر حدة عندما يجري بين جماعتين عرقيتين متكافئتين حجما ومتعادلتين من حيث مستويات التعليم. وهذا هو الحال بين الابو ويوروبا في نيجيريا. وتتفاقم حدة المنافسة نتيجة اختلاف نمط شخصية الشعبين بالإضافة إلى أن شعب الابو بدأ متأخرا في تطوير نظامه التعليمي ويشعر بحاجة إلى اللحاق بشعب يوروبا. ولقد عانت مؤخرا المؤسسات العامة وبعض الجامعات من مظاهر التمزق بسبب العداء العرقي إلى الحد الذي أصبحت فيه هذه المظاهر مشكلة سياسية رئيسية.

ويقف زعماء الجماعات العرقية في المدن الحديثة عادة على أرض محايدة، فالكل غرباء على قدم المساواة ولكن قد تحدث على الرغم من هذا مواقف يشغل فيها مهاجرون جدد أفضل أنماط العمالة، بينما تبقى الأعمال الدنية للسكان المقيمين محليا. وهنا تكون الفوارق التعليمية هي المسؤولة عن ذلك في أغلب الأحيان. بيد أن هذا قد يفضي إلى توترات تصل إلى حد وقوع أحداث شغب خطيرة ذات مظهر عرقي.

ولقد أدى خطر النشاط التبشيري داخل الإمارات في شمال نيجيريا إلى تخلف هذه المناطق في مجال التعليم الثانوي بخاصة. ولهذا نجد الكتبة والحرفيين من أبناء الجنوب يشغلون كل الوظائف في الحكومة وفي المؤسسات التجارية الأجنبية، بل ولدى السلطات المحلية. لقد كان ما يقرب من نصف العاملين في إدارة الخدمات العامة في زاريا عام 1945 من الجنوبيين. ومن ثم كانت الهاوسا تخشى، ولديها بعض الحق، من سيطرة المهاجرين الجنوبيين على كل القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الحديث في الشمال. وألح رجال السياسة من أبناء الجنوب في المطالبة بالحكم

الذاتي، وهي المطالبة التي زادت من احتمال سيطرة الجنوبيين على الحكومة الفيدرالية الجديدة على الرغم من تخصيص نصف مقاعد مجلس النواب للإقليم الشمالي. ولهذا وقعت اضطرابات عنيفة أدت إلى مقتل 36 شخصا وجرح 240 عندما دخلت أحزاب الجنوب المعركة في كانو عام 1953 من أجل الاستقلال الفوري.

الاستقلال السياسي:

وجد الزعماء السياسيون للدول الحديثة أن من واجبهم استثارة مشاعر الوحدة الوطنية والولاء القومي وذلك في محاولاتهم تأكيد شرعية حكمهم أمام الجماهير. ولا ريب في أنه بقدر ما يسعى قادة الحزب إلى حشد وتعبئة الجماهير مستخدمين الحزب الواحد في ترسيخ القيم الجديدة اجتماعيا وتأكيد زوال كل من الصراعات الطبقية والعرقية في المجتمع المقدر له أن يكون مجتمعا متجانسا، بقدر ما يكون قمع الولاءات العرقية ومظاهرها المثبطة للجهود. بيد أن أكثر السياسيين حاولوا في وقت أو آخر استخدام الولاءات العرقية لدعم التأييد الجماهيري لهم.

وكم هو عسير على القادة في واقع الأمر خلق هالة من الشرعية التقليدية حول أنفسهم دون إثارة الولاءات والمخاوف العرقية. إذ حينما يؤكد موديبوكيتا انحداره سلاليا عن الحكام الأول لإمبراطورية مالي أو حين يستغل سيكوتوري مقاومة جده ساموري للاستعمار الفرنسي فمن المرجح ألا تتأثر الشعوب التي كانت رعايا في الماضي وهذين الحاكمين القديمين. ولكن حين يستخدم الحاكم الرموز التقليدية من لباس وطقوس للاحتفالات السياسية فان من الصعب تجنب الإحساس بالتوحد مع جماعة عرقية بذاتها. ولقد كان إطلاق اسم غانا على منطقة ساحل الذهب هو إلى حد ما محاولة لا تخلو من عبقرية ذلك لأنها لم توحد بين الأمة الجديدة وبين أي جماعة عرقية داخل حدودها، بل وحدت بينها وبين إمبراطورية عريقة في القدم. وبالمثل فان استبدال الرموز والاحتفالات الغانية بالرموز والاحتفالات البرلمانية الإنجليزية كان محاولة موفقة استهدفت توحيد عديد من الحوافز المشتركة من كل أنحاء البلاد. وتعكس هيمنة موضوعات أكان الغلبة العددية لهذه الجماعة في الدولة. ولعله من الصعوبة بمكان صياغة رموز نيجيرية توحد

بين حوافز عديدة مقتبسة من ثقافات الهاوسا والابو ويوروبا.

وعندما تنتخب الدوائر البرلمانية رجالا من أبنائها ذوي نفوز وسطوة ليكونوا أعضاء في المجالس التشريعية فان هذا يغري الحكومة بمكافأة مؤيديها ليس فقط بتقديم خدمات اجتماعية بل وأيضا بمنحهم منصبا وزاريا. والنتيجة أن يتجه عدد كبير من أعضاء الحزب الحاكم إلى شغل مثل هذه المناصب ومن ثم يصبح المجلس النيابي مؤسسة باهظة التكاليف. ويتجلى التنافس بين الجماعات العرقية في مطالبة كل جماعة بأن يكون أحد أبنائها ضمن من يشغلون أقوى المناصب نفوذا. وهكذا يتأكد الانطباع بأن أعضاء المجلس النيابي إنما يمثلون مصالح الجماعات العرقية قبل غيرها. وتفيد التقارير بأن فروع الحزب الديمقراطي لساحل العاج في تريشفيل، أكبر ضاحية في أبيدجان، ترتكز على أساس عرقي، مما يدعم الروابط البدائية في تلك المنطقة حيث كان من المتوقع أن تكون الغلبة للمصالح المهنية دون سواها. ولعل المحاولات المتعمدة التي تستهدف غرس الولاءات العرقية تساهم في غياب التنظيمات القائمة على معايير أخرى لحشد الجماهير.

وطبيعي أن مظاهر الاستياء العرقي تمثل سلاحا في يد السياسي الذي لا يطمئن إلى أن الغالبية في صفه حقا. ويحدث أحيانا أن يقدم مطالب الجماعة المهيمنة في دائرته على أمل الفوز بكل أصواتها. وقد يحدث في حالات أخرى أن يهيج مشاعر العداء ضد الغرباء بهدف حسم أو إخفاء الانقسامات داخل دائرته.

وحدث في ساحل الذهب أن حزب النخبة القديمة ذات الثقافة الغربية وكان يقوده دكتور دانكوا أخذ يتدهور وضعه سريعا ومن ثم بدأ يتشبث بحالة السخط السائدة في إقليم أشانتي كورقة أخيرة للحفاظ على السلطة. فقد كان شعب الاشانتي يشكو من أن القسط الأكبر من عائدات البلاد من بيع محصول الكاكاو يجري إنفاقه في أكرا، وأن السلطة عمدت إلى تقويض مركز التقليديين. وإزاء ذلك سعت حركة التحرير الوطني إلى خلق نظام فيدرالي للدستور لا يكتفي بمنح قدر أكبر من الاستقلال الذاتي المحلي بل يؤدي كذلك إلى إضعاف حزب المؤتمر المنظم على مستوى قومي. وفي شمال نيجيريا دخلت جماعة العمل Action Group في عام 1959 معركة في

أقاليم الهاوسا بشأن قضية الطبقة وحاولت إثارة العامة ضد أرستقراطية الفولاني. و هنا ركزت دعاية حزب مؤتمر شعب الشمال في ردها على ذلك بأن التصويت لصالح حزب جنوبي سيؤدي إلى سيطرة الجنوب ومن ثم القضاء سريعا على الهاوسا والتراث الإسلامي.

وبلغ انقسام جماعة العمل في غرب أفريقيا ذروته بين أكينتولا Akintola وأوولووAwolowo عندما أعادت الحكومة الفيدرالية الأولى إلى منصبه كرئيس لوزراء الأقاليم واتهام الثاني بالخيانة. وظلت يوروبا موزعة ولاءها بين هذين الزعيمين، وان كان أكينتولا لم يحك بتأييد الأغلبية. وعقب محاكمة أوولوو Awolowo حاولت الفرق المعارضة توحيد يوروبا ثانية خلف بطل ثقافي جديد، وأحلت أولوفن Olofin محل أدودوا الذي اقترن اسمه باسم أجبي أمو أدودوا Egbe Omo Oduduwa وهي الحركة الثقافية لكل يوروبا التي أسسها أوولوو. بيد أن هذه المحاولة لم تنجح كثيرا. ومع أول انتخابات إقليمية جرت بعد انتصار أكنتولا أكدت دعاية حزبه على حاجة يوروبا إلى الوحدة. وظهرت بعض الرسوم الكاريكاتورية وهي تبين رجلين من أبو ومن هاوسا يفترقان من وعاء حساء ملئ بينما وقف بجوارهما رجل من يوروبا يلتقط الفتات المتساقط على الأرض. (والمعنى المقصود أنه على الرغم من دخول حزب أكنتولا، وهو الحزب الأكبر في الإقليم الغربي، في الائتلاف الفيدرالي إلا أن سياسة التمييز ضد أهل يوروبا لا تزال جارية فيما يتعلق بالخدمات واختيار مراكز الصناعة الجديدة. وكان أوولوو يرغب في تحويل جماعة العمل إلى حزب قومي بينما كان أكنتولا يؤثر قيام أحزاب إقليمية بحيث يكون كل حزب هو السيد الأول في إقليمه. و كان هذا أحد أسباب الخلاف بينهما). وظهرت رسوم كاريكاتورية أخرى حادة في انتقادها ضد الابو وتشير إلى أن أكثر الشرور التي يعاني منها شعب يوروبا سببها استغلال تجار الابو وأصحاب الشاحنات لهذا الشعب - وأسهم هذا الموقف في الدعوة إلى مزيد من وحدة شعب يوروبا خلف حكامهم.

نتائج النزعة القبلية:

يستخدم البعض لفظ القبلية كصفة استهجانية أحيانا ضد آخرين يؤكدون بها القيمة الإيجابية للولاء العرقي. ويفيد المصطلح عديدا من

المعاني المتباينة حسب الجوانب أو النظريات المختلفة لعملية التحديث.

ويعطي الولاء العرقي لشعوب غرب أفريقيا إحساسا بهويتهم، وبقيم ثقافاتهم الخاصة وهو ما من شأنه أن يوازن مع شعورهم بالدونية الناجم عن اقتباسهم المستمر من التكنولوجيا الغربية وقبولهم لأساليب حياة الغرب. وانتقل الولاء إلى وحدات عرقية أكبر من تلك التي كانت قائمة في مرحلة ما قبل الاستعمار. وثمة روابط كثيرة ترتكز على هذه الوحدات وعلى وحدات أصغر منها، مثل الروابط الثقافية للنخبة أو الروابط العرقية في المدن. وهذه كلها روابط حديثة في هدفها وبنيتها، وتفضي على نحو أقل مباشرة إلى قبول قليل من المعايير والقيم داخل إطار تقليدي في ظاهره. وجدير بالذكر أن أكثر الحماس لبناء مدارس جديدة لم يكن مبعثه إكبار تلك القيم الخاصة بالمجتمع الجديد والتي تؤكد على التعليم بقدر ما كان مبعثه التنافسي بين القوى المتجاورة أو الجماعات العرقية التي لا ترغب إحداها في الظهور بمظهر الجماعة أو القرية الأكثر تخلفا. وإذا كان الانتقاد موجها للمسئول عن الوظيفة بناء على انتمائه العرقي فان هذا يعني أن الدور الجديد للوظيفة مقبول ضمنيا. أما إذا كان الهجوم بسبب إخفاق القطاع الحديث وموجه ضد بنية الوظيفة وليس ضد سمات خاصة بالفرد صاحب الوظيفة فان هذا يعني أن بقاء الدولة الحديثة سيكون معرضا لخطر محقق.

ولكن نجد مقابل هذه الإسهامات الإيجابية مواقف أخرى تبدو مناوئة للتحديث. فالوحدات العرقية الكبرى توحدها قسمات ثقافية، وتمايزها أيضا بوضوح شديد عن جاراتها. والعوامل التي وحدت بين الشعوب المختلفة المتحدثة لغة يوروبا لا يمكنها على المستوى ألاقى أن توحد بينها وبين شعب أبو. كذلك فان البنية المميزة لمجتمع الابو والتي رسخت وجدان التلاحم بين أبنائه لا يمكن مضاعفتها عند مستوى محدد لتوحد كل شعوب نيجيريا. ومن ثم فإن التفرد العرقي يهيئ أساسا قائما مقدما للحركات السياسية الانفصالية. وربما يكون تفوق الولاءات العرقية ملائما لجماعات حاكمة تخشى معارضة الجماعات العاطلة من الامتيازات ولذلك تستغل عوامل الانقسام هذه. وهذا من شأنه أن يفضي إلى ضعف الحركات التقدمية. علاوة على هذا يصبح من الصعب تأكيد الولاءات العرقية دون قبول قيم

قبلية مثل المحسوبية لأبناء الجماعة. ولا ريب في أن فعالية أي تنظيم حديث معرضة للوهن والفساد إذا ما جاء تعيين الموظفين على أساس الولاء العرقي دون الكفاءة. ويحدث في أحيان كثيرة أن يكون الضعف ضئيلا نسبيا، إلا أن إغفال أصحاب السلطة للقيم البيروقراطية يدفع كثيرين من المتعلمين إلى النظر إلى مؤيديهم نظرة تهكم وازدراء. إن التنافس العرقي قد يحقق منافع مثل بناء المدارس وما شابه ذلك، بيد أن الحماس قد يكون مغاليا. ومن ثم تفضي مثل هذه الخدمات الاجتماعية المبالغ فيها إلى أضرار خطيرة تصيب الجهد الاقتصادي في شموله. مثال ذلك أن مشروعا صناعيا جديدا له إمكانيات وطاقة اقتصادية كبيرة قد يتعطل وتلحق به أضرار فادحة إذا ما تحدد مركز إقامته وفق اعتبارات عرقية وليس وفق اعتبارات صناعية. ولهذا فان القادة السياسيين في محاولاتهم تجنب هذه القسمات المدمرة التي تميز النزعة القبلية مع رغبتهم في الحفاظ على بعض جوانبها النافعة عملوا على تأكيد قيام ثقافة أفريقية عامة لا تتطابق مع جماعة عرقية بذاتها. وهنا تنحصر مظاهر التنافس العرقي داخل الوحدات الصغيرة جدا حيث لا تشكل ضررا يذكر على الأمة واقتصادها.

13 الصراعات

غالبا ما تتفاقم مع التنمية الاقتصادية الصراعات الأصلية في المجتمع التقليدي فضلا عن ظهور صراعات جديدة في القطاع الحديث. وتنشأ في القطاعات التقليدية أساليب جديدة لمتابعة المصالح والقيم الأصلية حيث يمكن الحصول على الثروة الآن عن طريق زراعة أو تسويق محاصيل التصدير، كما وأن وظيفة في الكنيسة المحلية قد تسبغ على صاحبها هيبة ومنزلة تعادل منصبا رئاسيا تقليديا. وطبيعي أنه مع زراعة محاصيل التصدير وزيادة السكان فإن نقص الأراضي الزراعية يؤدي إلى تفاقم حدة الصراعات بين الجماعات السلالية التي يتألف منها المجتمع. وبعد أن كانت مجالس الشيوخ تقيد تقييدا شديدا تصرفات الحكام استطاع هؤلاء استثمار علاقاتهم بالمديرين الاستعماريين من قبل، والسياسيين أحيانا في الدول المستقلة ابتغاء تدعيم سلطتهم المحلية.

بيد أن كتابنا هذا معنى أولا وقبل كل شيء بالصراعات التي تجري في غرب أفريقيا حديثا- بتطور التقسيم الطبقي للمجتمع إلى ملاك ومعدمين، أغنياء و فقراء، أصحاب امتيازات ومحرومين. وإذا تأملنا الأثرياء وأصحاب الامتيازات

من أبناء النخبة ذوي الثقافة الغربية نشاهد التنافس على السلطة بين الجماعات المتصارعة، حيث تبنى كل منها مزاعمها على معايير مختلفة لتحصيل المكاسب أو نسبة المغانم إليها. ولا ريب في أن أهداف امرئ ما أو جماعة ما تتضارب مع أهداف الغير عندما يتعذر بلوغ الهدفين في آن واحد، ويستتبع نجاح فريق فشل الفريق الآخر. ويعتبر لفظ صراع، بصورة ما لفظا غير دقيق نظرا لأنه يفيد الدارس غير المشتغل بعلم الاجتماع وجود علاقة قائمة على العنف. ولكن حسم الصراع، أو التوسط بين المصالح والمطالب المتضاربة، قد يأخذ صورا متباينة ابتداء من العتاب والحديث الودي الخالص داخل لجنة مصالحة وانتهاء باستخدام القوة المادية. وتتغير بنية المجتمعات من خلال عمليات حسم الصراعات. وكما سبق أن أوضحنا فان هذه التغيرات قد تتباين من حيث مداها وحجمها. فقد تسلم الجماعة الأقوى ببعض مطالب الجماعة الأضعف دون أن تتخلى عن مكانتها الأساسية، أو ربما تواجه المطالب بضم عدد من أفراد الجماعة الأضعف إلى عضويتها. إلا أن مثل هذه التغيرات في سياسة أو أشخاص الجماعات الأقوى قد لا تفيد في خفض درجة التوتر في المجتمع. وهنا يمكن أن تظهر تنظيمات جديدة تحدث تغييرات أكثر جذرية في بنية المجتمع. ولا يرتبط حجم التغير بالضرورة بدرجة التحكيم السلمي أو العنف كوسيلة لحسم الأمور فقد تبقى الانقلابات العسكرية على الوضع القائم، بينما تستطيع لجان أحداث تغييرات ثورية.

ويتعين علينا أن نضع في الاعتبار متغيرات ثلاثة ونحن نفكر في مدى التوتر والتغير في مجتمعات غرب أفريقيا. إذ يجب أولا أن نقيم تعارض المصالح: الفوارق بين الفقر والغنى في المجتمع، والدرجة التي تصبح عندها هذه الفوارق وراثية، وكذلك درجة تباين الجماعات المختلفة داخل النخبة ذات الثقافة الغربية. ثانيا، يجب التحقق من طريقة التعبير عن مصالح الجماعات المختلفة، هل الأفراد واعون بمصالحهم، وهل لديهم القنوات الملائمة للتعبير عنها ؟ أم أن هناك قوى موازية تقمع كل محاولة لاستبيان هذه المصالح على نحو ما يحدث عندما تحول الانقسامات الدينية أو العرقية دون استجلاء المصالح الاقتصادية ؟ ثالثا، يجب أن نقيم الدرجة التي يمكن عندها ومن خلال الإجراءات المتعارف عليها حسم التوترات الناجمة عن

الصراعات داخل المجتمع. فالمجتمعات التقليدية لديها وسائلها الخاصة التي تتذرع بها لحل الخلافات والمطالب المتضاربة. ولكن في المجتمعات التي تمر بتحولات سريعة يكون عسيرا تطوير إجراءات جديدة يمكنها ملاحقة تطور الصراعات، وغالبا ما تخفق الإجراءات. وهنا قد تفشل قوى التوسط، وبخاصة الأحزاب السياسية والنقابات، في أداء المهام المتوقعة منها.

وانه لعسير تقييم هذه المتغيرات بدقة صادقة تماما. حقا أننا لو استطعنا الحصول على المعلومات اللازمة، واتخاذ أسلوب للقياس فربما نستطيع التنبؤ بما ستكون عليه مستقبلا أنماط الاستقرار والعنف، والركود والتغير في دول غرب أفريقيا. بيد أننا نريد بدلا من ذلك أن نعتمد على طريقة النظر إلى الأمور بعد حدوثها عند تقييمنا لقوى التغير السائدة في هذه المجتمعات. وعلاوة على هذا فان عالم الاجتماع الذي يشرع في تحليل التغيرات الجارية في البلدان النامية يجد نفسه في وضع متناقض. ذلك لان تقاريره تصبح واحدا من العوامل داخل العطية، إذ لو أنه ركز على الصراعات الأصلية في المجتمع فانه قد يعطي العالم الخارجي انطباعا بعدم الاستقرار، ومن ثم يؤثر على موقفه من البلد النامي، وبالمثل فانه قد يتساهل في التعبير عن المصالح داخل البلد النامي ومن ثم يرفع مستوى التوتر دون أن يقدم أي وسيلة جديدة لتخفيف حدته. ولعل هذه البلاد من ناحية أخرى، ودول غرب أفريقيا ليست استثناء، قد أضيرت على يد الكتاب الذين عزوا الاستقرار لمواقف أثبتت الأحداث فيما بعد أنها كانت وقتذاك على شفا انقلابات عسكرية.

الصراع الطبقي الوليد:

إن نشوء أشكال جديدة من التقسيم الطبقي الاجتماعي في دول غرب أفريقيا يخلق صراعا طبقيا وليدا-صراع بين فرق النخبة الجديدة و بين جماهير السكان، وبخاصة في مناطق الحضر. وطبيعي أننا حين نستخدم عبارة «صراع طبقي» فإننا لا نعني أن طبقات غرب أفريقيا ينبغي تحديدها بنفس الطريقة التي تحدد بها طبقات غرب أوروبا، أو أنها تمتلك بالضرورة نفس خصائص أساليب الحياة والأنماط السلوكية والقيم.

وسبق أن رأينا أن العمال اليدويين في مدن غرب أفريقيا يعيشون في حالة فقر مدقع. ونعيد إلى الأذهان هنا ما انتهت إليه لجنة مرجان في نيجيريا حين قررت أن أجور العمال غير المهرة تمثل نصف ما يلزم رجل متزوج للوفاء بالحد الأدنى من المعيشة. ومع هذا فهؤلاء العمال هم الرجال الذين هجروا الريف بحثا عن حياة أفضل. ويتمتع هؤلاء في المدن بخدمات حديثة-مياه جارية تمدهم بها الأنابيب وكهرباء-وخدمات تعليمية وصحية أفضل مما يحصل عليها عادة أهل الريف. وأدى التوسع في التعليم الابتدائي إلى زيادة مطردة في هجرة خريجي هذه المدارس إلى المدن، بينما أدى نقص الأراضي في أقاليم كثيرة إلى خلق عامل إضافي يدفع الناس بعيدا عن الزراعة. ولكن المدن عاجزة عن توفير العمالة الكاملة. ففي السنوات السابقة على الاستقلال والتالية له مباشرة انتشرت الخدمات الحكومية انتشارا سريعا، كما استخدمت المدخرات المتراكمة لبناء وظائف جديدة ومدارس ومراكز صحية. ولكن هذه المدخرات تم استهلاكها الآن، كما وأن كل دولة أنفقت وتنفق دخلها القومي والمساعدات الأجنبية للوفاء بديونها الخارجية.

وبدأت تتزايد البطالة في المدن تزايدا سريعا. ويستعين ساكن المدينة بصلاته بالريف التي يحافظ على بقائها للتخفيف من أثر الفقر والبطالة عليه. ذلك لان غالبيتهم يضع في اعتباره، على الرغم من تردده، إمكانية العودة إلى قريته ليعاود الزراعة بالطريقة التقليدية هذا فضلا عن أن أبناء بلدته سكان المدينة معه سيقدمون له العون وقت الحاجة عن طر يق الروابط العرقية أثناء وجوده بالمدينة.

ولكن يجب ألا ننظر إلى فقر مهاجري المدن باعتباره أمرا مطلقا فحسب، بل وأيضا كشيء نسبي بالقياس إلى تطلعاتهم. إن أكثر هؤلاء، وبخاصة أبناء الجماعات العرقية ذات النظام القبلي، ينتمون إلى جماعات تقليدية حيث إمكانية تحصيل ثروة كبيرة أو بلوغ منصب سياسي رفيع إمكانية متاحة للجميع. وهكذا فانهم في المدينة أيضا لا يرون حدا لآفاق المكانة الاجتماعية التي يمكن أن تسوقهم إليها «أقدارهم» ومن ثم يتطلعون في حماس وحمية إلى التقدم ويتنافسون في ذلك. ويعتبر التعليم الشرط الأول للنجاح ويسعى الآباء منهم لتوفيره لأبنائهم، كما يتسابق إليه العمال الشباب

أنفسهم. ولكن مع كل عقد يمر يزيد عدد خريجي المدارس، وتتجاوز الزيادة حجم الوظائف الجديدة، كما ترتفع معايير الكفاءة اللازمة لهذه الوظائف. وبعد أن كانت شهادة إتمام الدراسة الابتدائية، تكفل لصاحبها وظيفة كتابية أضحت اليوم مؤهل العامل اليدوي غير الماهر. وعندما يعود المهاجر لزيارة قريته فإنه سيعنى على الأرجح بأن يقص عليهم مظاهر الإثارة والمتع في المدينة قبل أن يقص صراعه هو من أجل اكتساب رزقه، أو فشله في بلوغ الآمال التي رسمها لنفسه وعقدها عليه أهل عشيرته.

ونلاحظ أن رجال السياسة، وكلهم من أبناء النخبة الجديدة وسعوا جهدهم للحصول على تأييد الجماهير، قد صوروا فوائد الاستقلال على نحو يعطي الكافة من البسطاء صورة غير واقعية عن آفاق المستقبل القريب. وتحدثوا كثيرا عن الجزاء دون أن يذكروا الجهد اللازم لذلك إلا لماما. ولقد كان مستوى الاهتمام بالسياسة بين أبناء غرب أفريقيا مستوى عاليا جدا خلال العشرين عاما الماضية حيث امتدت أصداء تحقيق الاستقلال وما تبع ذلك من تحولات دستورية إلى أقصى القرى. ويؤكد ارتفاع نسبة الحضور إلى صناديق الاقتراع مدى تأييد الجماهير لقادتهم ورغبتهم في المشاركة بنصيب في العائد الذي بشروا به الأمم الحديثة.

وتأكد مستوى الطموحات كذلك من خلال الاتصال الوثيق الذي حرصت عليه الدول النامية في آسيا وأفريقيا بالأمم الصناعية. وأحست أنها أفقر من أن تعيش في عزلة وترفع مستوى المعيشة بها وحدها قانعة بجهودها الذاتية فقط. وبينما يعيش المستشارون ورجال الأعمال الأجانب في البلدان النامية في مستويات أعلى بكثير مما يتوقعوه هم لأنفسهم في بلادهم، وبينما يتردد الطلاب ورجال السياسة على البلدان الأجنبية في رحلاتهم المتكررة إلى الخارج، فان مستوى معيشة البلدان الصناعية يصبح هدفا تصبوا إليه شعوب أفريقيا.

وواقع الأمر أن أولئك الذين حصلوا على مؤهلات تعليمية عالية تبنوا في حياتهم أسلوبا مماثلا تماما لأسلوب نظرائهم من الرجال والنساء العاملين في البلدان الصناعية. ومع تزايد عددهم وتطور ضواحي سكنهم نشأ نمط للحياة يتباين تباينا واضحا مع نمط حياة فقراء المدن أو أبناء القرى-وهذا التباين أوضح وأكبر بكثير مما هو سائد في المجتمعات التقليدية

والذي يفرق بين الغني وصاحب السلطان وبين الفلاح العادي. ويعيش فقراء المدن فعليا على هامش مجتمع النخبة يتأملون ثروتهم دون أن يفقدوا الأمل في أن يصبحوا يوما ما في مثل وضعهم-ألم يكن أكثر أبناء النخبة من سلالة بيوت ريفية متواضعة وتشبه في بساطتها البيوت التي نشأ فيها الفقير المهاجر إلى المدينة ؟

ولكن بات الانخراط في صفوف النخبة أمرا صعبا الآن، ويتزايد صعوبة باطراد. وبقدر تزايد النخبة بمعدلات متناقصة بقدر ما يقل عدد الصاعدين إلى النخبة من بيوت متواضعة. ذلك لان التعليم هو الشرط الأساسي للنجاح، وأولئك الذين بلغوا مكانة النخبة هم أقدر الناس على أن يكفلوا لأطفالهم أفضل الظروف لتنشئتهم وتعليمهم.

ولا ريب في أن الفرص المتاحة للفتى للالتحاق بمدرسة ثانوية أو بالجامعة ترتبط ارتباطا مباشرا بمستوى تعليم أبوية. ولا تزال الأسر التي حصلت على مستوى تعليمي طيب أسرا كبيرة الحجم، ولذا فان أبناءها كفيلون خلال السنوات القادمة بملء كل المناصب الشاغرة داخل النخبة النامية ببطء. ونجد في المقابل أن ابن العامل غير الماهر في المدينة، دون كل الطوائف المهنية الأخرى، لا يملك إلا أقل الفرص وأسوأها للحصول على تعليم طيب. ولم يعد الأب الفقير ساكن المدينة يرى فقط فرص النجاح تضيع من أمامه سريعا بل بدأ يشعر كذلك أن فقره عقبة تعوق أبناءه-وهو موقف لا ينطبق على مجتمع قبلي.

ولعل النمو الاقتصادي السريع تلازمه حتما تطلعات ممعنة في بعدها عن الواقع. إن الكثيرين على يقين من فشل محاولاتهم لبلوغ أهداف يصبون إليها ويسعون لتحقيقها بطرق جديدة ولكنها غير مفهومة بوضوح. ويعزون الفشل إما إلى قصور شخصي وإما، كما هو شائع في غرب أفريقيا، إلى مكائد الآخرين عن طريق السحر أو الشعوذة أو التخريب. وتأخذ الطموحات الشخصية طريقها تدريجيا لتصبح طموحات أكثر واقعية. ولكن حين لا تغدو حياة التفاخر التي تعيشها النخبة أملا ممكنا في نظر المرء له أو لأبنائه يبدأ التناقض الاجتماعي في البروز كذلك. وتنقلب الآمال التي يعلل بها المرء نفسه ليدخل في صفوف النخبة إلى مطالب تدعو إلى تجريد النخبة من كل امتيازاتها.

حسم التوترات:

تتمثل مطالب عمال المدن أولا في زيادة الأجور ولكن إذا لم تتحقق تتحول إلى المطالبة بالحد من امتيازات النخبة. والمطلب الأول يكاد يكون مطلبا غير واقعي. وسبق أن أعترف أعضاء لجنة مرجان بأن حكومة نيجيريا لن تستطيع مضاعفة الحد الأدنى للأجور القائمة فعلا، ونصحوا باتباع حل وسط بين المستوى القائم وبين المستوى المأمول، هذا بينما لم تستطع الحكومة منح أكثر من ثلث الزيادة المطلوبة. وطبيعي أن زيادة الأجور وفق مستوى يسمح بالتخفيف من حدة الفقر لا تتأتى إلا بتحقيق زيادة ملموسة في الإنتاج. ولهذا فان فرض ضرائب على النخبة، وهي قليلة العدد، أو خفض امتيازاتها لن يكفي وحده لتوفير الدخل اللازم. ولكن نظرا لعجز الحكومات عن تلبية مطالب شعوبها فإنها تتجه إلى قمع هذه المطالب وغالبا ما يكون ذلك بالقوة والقسر.

ويغلب على نقابات غرب أفريقيا، كما سبق أن رأينا، الضعف التنظيمي. هذا علاوة على أن نسبة كبيرة، تتجاوز النصف عادة، من الأجراء هم من العاملين في الحكومة. ولهذا فان المساومات على رفع الأجور لا تأخذ صورة المفاوضة مع صاحب عمل خاص وتحت إشراف الحكومة كقوة تحكيم، بل تكون فعلا مفاوضة مع الحكومة ذاتها. وكم هو يسير على المسئول الحكومي أن يؤول المطالبة بزيادة الأجور بأنها أعمال تهدد أمن الدولة ورخاءها. وتلجأ السلطات هنا إلى إحدى وسيلتين، أما أن تضم الحركة النقابية إلى صفوف الحزب الحاكم وتعهد إليها بالعمل أساسا على دعم قيم الحزب اجتماعيا، وأما أن تضعف النقابات وتعجم عودها عن طريق سلسلة لا متناهية من إجراءات القمع. ويبدو أن كلا من الوسيلتين ليست فعالة تماما بما فيه الكفاية للحيلولة دون المطالبة بظروف عمل أفضل، وان ظلت كل منهما عائقا هاما و أساسيا.

وحدث أن قدمت حكومة غانا في منتصف عام 1961 ميزانية تقشف، ويرجع السبب في ذلك جزئيا إلى هبوط أسعار الكاكاو. ورفعت الحكومة الجمارك على عدد كبير من السلع الاستهلاكية كما قررت استقطاع خمسة بالمائة من أجور العاملين الذين تزيد رواتبهم على 120 جنيها إسترلينيا في العام مساهمة في خطة للادخار الجبري. وأدت هذه الإجراءات إلى خفض

الدخول الحقيقية ولكنها كانت شديدة الوطأة على العمال المهرة ونصف المهرة. ووقع في سبتمبر إضراب كبير قام به عمال السكك الحديدية وأحواض السفن في سيكوندي-تاكورادي وأصاب الإضراب وسائل النقل بشلل واسع النطاق. ويعتبر هذا الإضراب إضرابا غير مشروع وفق التشريعات النقابية لعام 1958 ومن ثم أعلنت الحكومة حالة الطوارئ، و انفجرت أحداث العنف المتبادلة بين المضربين والشرطة ولكن نفد رصيد العمال خلال أسبوعين أو ثلاثة، وعاد المضربون إلى عملهم وتعرضوا للوم من جانب زعماء النقابات ونكروما شخصيا. ولم يمض وقت قصير حتى ألقت السلطات القبض على زعماء الإضراب، كما زجت بأكثر من خمسين عضوا من أعضاء الحزب المعارض في السجن المؤقت.

وأرجأت حكومة نيجيريا أولا نشر تقرير لجنة مورجان ثم تأخرت كذلك في إعلان قراراتها في هذا الشأن مما أدى إلى وقوع إضراب شامل عم كل البلاد في يونيو 1964. ووجه رئيس الوزراء أبو بكر تافاوا باليوا نداءات شخصية للشعب ولكن ضاعت كلها صدى. وواقع الأمر أن أسلوب الحكومة المتعجرف أفاد المضربين ويسر لهم المناصرة والتأييد على نطاق واسع. وتحولت المطالب الأصلية المحدودة لزعماء النقابات إلى سخط عام واستياء من فساد وقصور رجال السياسة. ولم يعد المضربون إلى عملهم إلا بعد أن وعدت الحكومة بالتفاوض مع القادة على أساس تقرير مورجان. ولم تمض سوى أيام قلائل حتى ألقت الحكومة القبض على دكتور ألين المدرس بالجامعة والذي يدرس الحركة النقابية النيجيرية، وثلاثة من القادة النقابيين الصغار، واتهمتهم السلطات بالعمل على الإطاحة بنظام الحكم. وأدانت المحكمة الجميع على الرغم من أن دكتور ألين كسب دعواه بعد ذلك وأطلق سراحه. وأدرك الجميع أن السلطات عمدت إلى المبالغة الشديدة في الاتهامات إليهم بغية تخويف القادة النقابيين الآخرين.

وفي فبراير 1966 أضرب عمال شركة فايرستون في ليبيريا مطالبين بزيادة أجورهم 15 سنتا عن الساعة بدلا من الأجر الحالي وقدره 65 سنتا عن اليوم-وهو مطلب من شأنه أن يضاعف رواتبهم. ولكن قررت الحكومة منحهم زيادة قدرها 4 سنتات عن اليوم. وهنا أعلن رئيس الجمهورية أيضا أن الإضراب عمل غير مشروع ونزلت القوات الخاصة إلى الطرقات و قتل

أحد العمال. وبعد عودتهم إلى العمل دعا الرئيس توبمان إلى الصلاة والصوم أسبوعا كاملا «حتى يعفي الله الدنيا من شرور التوترات والإضرابات والفوضى» وحثت السلطات شعب ليبيريا لكي يقبل على العبادة «بقلوب ورعة نادمة وقد تزيوا برداء من الخيش أو أي لباس عادي».

وهكذا نجد أن كل محاولات عمال المدن للتعبير عن شكاواهم من خلال نقاباتهم أو باللجوء إلى الإضراب كأسلوب متعارف عليه واجهتها السلطات بالتهديد حينا وبالقوة حينا آخر مع كيل الاتهامات لهم بالعمل على تخريب البلاد.

وبدأت الأحزاب السياسية في غرب أفريقيا، خلال السنوات التالية للاستقلال، تضعف تدريجيا، بدلا من أن تقوى، في تمثيلها للرأي العام. ونظرا لان هذه الأحزاب كانت ترتكز على قاعدة قوامها نوايات من النخبة المتعلمة، فقد وجدت نفسها مضطرة إلى البحث عن سند شعبي في تنافسها مع بعضها البعض على وراثة السلطة الاستعمارية. وكان النجاح عادة حليف الحزب الذي يملك أفضل تنظيم في القرى وضواحي المدن فضلا عن أن أعضاءه يمتازون بأكبر قدر من الفعالية في التعبير عن تطلعات الجماهير. ولكن مع سيطرة الأحزاب الوحيدة داخل كل حكومة بدأ الساسة ينأون بعيدا عن منتخبيهم، وأخذت تنظيمات الحزب في الاضمحلال.

ومن المسلم به في دول الحزب الواحد أن تتم تسوية الصراعات التي تنشأ داخل المجتمع عن طريق لجان الحزب، إذ ينبغي إبعادها عن مجال المناقشة الجماهيرية حتى لا تثير توترات في المجتمع. والمفهوم هنا أن الحزب ليس فقط أداة سيطرة اجتماعية بل وبالمثل أداة للتعبير عن مظالم الجماهير. ويستطيع حقا أداء هذا الدور الأخير إذا كانت التقارير الرسمية عن اجتماعات القرية صادقة ومطابقة للحقيقة. ولكن يبدو واضحا في كثير من القرى أن أهلها فقدوا الاهتمام بهذه اللقاءات.

وينزع رجال السياسة في كثير من عواصم غرب أفريقيا إلى حياة البذخ، يساعدهم على ذلك رواتبهم الكبيرة وإسكانهم المجاني أو المعادن، وبدلات السفر السخية.

وربما كان قيام أحزاب سياسية جديدة أمرا أكثر ملاءمة للتعبير عن مظالم الناس. بيد أن هذا، كما سبق أن لحظنا، يكاد يكون أمرا مستحيلا.

ففي بعض البلاد نجد سيطرة الحزب الواحد يفرضها القانون وأي مناقشة تعد خروجا على القانون. وفي بلاد أخرى تضيع جهود الأحزاب الصغيرة المنافسة هباء بسبب ما يتمتع به الحزب الحاكم من مصادر طائلة للثروة، وسيطرته على وسائل الأعلام، واستخدامه المطلق لأساليب القوة والعنف ضد خصومه. وتأتي قيادة هذه الأحزاب المنافسة من بين المثقفين الساخطين. وبينما أصاب الأحزاب الكبرى المسيطرة وهن وضعف من الناحية الإيديولوجية على نحو ما هو حادث في نيجيريا، تتجه الأحزاب الجديدة إلى الدعوة بأنها صاحبة مذهب أكثر ثورية. ونذكر هنا على سبيل المثال «الحزب الديناميكي Dynamic Party وزعيمه دكتور شيك أوبي Chike Obi مدرس الرياضيات بالجامعة. فقد سعى هذا الحزب إلى فرض نظام حكم «كمالي» مستلهما عقائد زعيم تركيا الحديثة كمال أتاتورك. وأصدر حزب العمال والفلاحين الاشتراكي بزعامة دكتور تونجي أوتيجبي Tunji Otegbeye عدة بيانات كلها ترديد للبيان الشيوعي. ولكن الإيديولوجية لا تثير حماس الجماهير الشديد، لذا فان زعماء هذه الأحزاب حين ينشدون أصوات الناخبين يعمدون إلى الحديث عن فساد الحكام القائمين على الأمر. بيد أن الناخب الساخر قد يجيب على ذلك بقوله ها هم مجموعة جديدة من السياسيين ولن يكونوا أقل فسادا من سابقيهم.

غياب الوعي الطبقي:

مع تطور الصراع بين جماهير الشعب و بين النخبة المتعلمة الثرية يزداد فشل الوسائط-النقابات والأحزاب السياسية-في توفير القنوات القادرة على التوصيل الجيد والصحيح لشكاوي الفقراء. وكثيرا ما يساء التعبير عن هذه الشكاوى بصورة لا تفضي إلى إجراء منطقي. والمسئول عن هذا بالتضامن كل من قيم المجتمع التقليدي والإيديولوجيات التي صاغتها جماعات النخبة.

فلا يزال الولاء للجماعة العرقية هو الأقوى في كل أنحاء غرب أفريقيا. إذ أن أكثر الناس لم يهجروا قرى أسلافهم التي لا تزال تحتفظ بالبنية الاجتماعية التقليدية قوية راسخة. ويجد سكان المدن الأمن والراحة في الروابط العرقية، بينما تبدو الروابط المهنية للعمال اليدويين ضعيفة. واعتاد

الناس في غالب الأحيان أن يعزوا الفشل في تحقيق الأهداف المنشودة إلى الولاء العرقي لدى أولئك المسئولين عن التعيين أو إلى منافسة جماعات عرقية أخرى. وجدير بالذكر أن تنظيم النقابات على أساس المؤسسات وليس على أساس مهني من شأنه أن يدعم علاقة الوصاية بين صاحب العمل والعامل. وليس من المتوقع أن تجد في الريف روابط قومية للفلاحين مؤسسة للدفاع عن مصالحهم المشتركة. ذلك أن الأمية المتفشية بين أهل القرى فضلا عن التباين الشديد بين لغات الحديث الدارجة يجعل مثل هذا الترابط أمرا عسيرا.

والملاحظ أن مفاهيم الصراع الطبقي يكاد لا يكون لها وجود في اللغات المحلية الدارجة. ولعل مصطلحات الطائفة المستخدمة في مجتمعات السافانا الطبقية هي أنسب المصطلحات هنا. وتستخدم الهاوسا كلمتين موجزتين يمكن أن ينقسم إليها كل السكان وهما: تالاكاوا Talakawa وتعني العامة أو الكافة وساراكونا Sarakona وتعني أولى الأمر. ونجد من ناحية أخرى المجتمعات القبلية لديها عديد من المصطلحات المتباينة للدلالة على أصحاب المكانة الاجتماعية مؤكدة في كل منها أما على ثروتهم أو وضعهم الأخلاقي أو كرمهم. ويصدق هذا على الأفراد دون الجماعات. وبدأت كلمة النخبة تسود وتجري على ألسنة المتعلمين أنفسهم، ففي جنوب نيجيريا يستخدم المتعلمون عبارة «الأقدم خدمة»للدلالة على من يتقاضى راتبا أكثر من خمسمائة جنيها إسترلينيا في السنة وتسمح له وظيفته باقتراض ثمن سيارة.

وكما أسلفنا فقد قدم أبناء النخبة المثقفة في عديد من دول غرب أفريقيا أيديولوجية عن المجتمع اللاطبقي. أما أولئك الملتزمين بحدود الإطار الماركسي الجامد فانهم عادة يرون الصراع الطبقي قائم بين الأمم الصناعية المتطورة وبين أممهم المتخلفة والتي كانت مستعمرة من قبل. ولكننا لن نقدم تماما استخدام مصطلحات الطبقات لتفسير الصراع الدائر في مجتمعات غرب أفريقيا. ففي شمال نيجيريا أقام الاتحاد التقدمي لأبناء الشمال .N.E.P.U سياسته على أساس الصراع بين أرستقراطية شعب الفولاني وبين العامة. كذلك فان جماعة العمل حين خاضت معاركها في الإقليم الشمالي قبل الانتخابات الفيدرالية عام 1959 استغلت نفس هذه

الموضوعات داخل الإمارات بينما نراها في مواضع أخرى تحاول إثارة نعرات الولاء العرقي ضد الهاوسا. وفي عام 1961 أصدرت جماعة العمل بيانها تحت عنوان «الاشتراكية الديمقراطية» جددت فيه ثلاث طبقات وليدة-الحرفيون«الذين يعملون كأفراد لحسابهم الخاص-(ويشكلون غالبية السكان) العمال وأصحاب الأعمال (بما في ذلك المؤسسات الخاصة والعامة ورجال الصناعة والمقاولين). وهذه كلها فئات اقتصادية قدمتها الجماهير بديلا للتقسيم الثلاثي الذي قال به سابقا أوولوو Awolowo والذي يرتكز على التعليم: المتعلمون والمستنيرون (التجار والحرفيون) وجماهير الجهال. أما حزب العمال والفلاحين الاشتراكي بزعامة أوتوجبي Otegbeye فانه أكثر تزمتا في ماركسيته، إذ يصف أنصار حزب المؤتمر القومي لمواطني نيجيريا وأنصار جماعة العمل بأنهم برجوازية الكومبرادور القومية. ويبدو أن المثقفين الإفريقيين لم يتأثروا بعد بتحليلات دجيلاس Djilas عن «الطبقة الجديدة» أو الانتقادات القاسية التي قدمها الطبيب النفسي فانون. وليس بالإمكان في ضوء واقع الحياة في غرب أفريقيا تحديد الطبقات على أساس ملكية وسائل الإنتاج-ذلك لان غالبية النخبة هم من أصحاب الرواتب كما وأن المزارع في المجتمعات القبلية هو مالك الأرض بالاشتراك مع غيره. ومن ثم فان السبيل الوحيد هو تحديد الطبقات على أساس السلطة. علاوة على هذا فبينما يتوفر للنخبة التلاحم العضوي والوعي بامتيازاتهم وأسلوب الحياة المتميز الذي يبرر تسميتهم طبقة إلا أننا لا نجد في المقابل طبقة أخرى-ما لم نقصر استخدامنا لهذا المصطلح على القطاع الحديث ونصف عمال المدن اليدويين بأنهم طبقة وليدة.

والطبقات الممثلة لمصالح متضاربة هي نظريا جماعات مغلقة. ويصل الوعي الطبقي حده الأدنى عندما يتوفر الاعتقاد بسهولة وتكرار الانتقال من الطبقة المحرومة إلى الطبقة صاحبة الامتيازات. ونادرا ما يميل الناس إلى معارضة امتيازات يعتقدون هم بإمكانية أن يأتي يوم ليشاركوا فيها بنصيب. ولا يزال مجتمع غرب أفريقيا مجتمعا مفتوحا. وتبين لنا فيما أسلفنا أن الفرص المتاحة لابن الفلاح للحصول على تعليم جيد ووظيفة ذات أجر مرتفع أقل كثيرا مما يتخيل هو. ولكن لا يزال أكثر أبناء النخبة الناجحين متلاحمين مع مواطن نشأتهم، ويتطلع إليهم الشباب كقدوة لهم

وبالإمكان أن يحذوا حذوهم. لذلك نجد من يثابر على مواصلة التعليم ليتخرج في الجامعة وقد ناهز الأربعين بدلا من الثلاثين، ونرى آخرين في العشرينات يعملون في دأب وجلد لإعداد أنفسهم لدخول امتحانات الالتحاق بالجامعة، ويأبون الاعتراف بفوات الفرصة من أيديهم مهما طال بهم العمر. ومن الأمور ذات الدلالة أن أولئك المتطلعين لبلوغ منزلة النخبة هم العمال اليدويون المهرة، وصغار الكتبة والمعلمين-وهم نفس الناس الذين كان لنا أن نتوقع منهم المشاركة بنشاط في حركات الاحتجاج والاتجاهات السياسية الراديكالية. ونحن نادرا ما نجد في أي بلد من بلدان العالم القيادة الثورية نابعة حقا من بين صفوف الجماعات المقهورة والتي سحقها الفقر.

وتعتبر الإثارة المستمرة للمشاعر القومية عاملا آخر يحول دون تطور الوعي الطبقي. ولقد كان تحقيق الاستقلال، كما يرونه، صراعا قوميا وليس ثمرة جهد لجماعات عرقية بذاتها دون سواها، ولا حتى جهود النخبة وحدها. وإنما كان في خاتمة المطاف نجاحا لجهود النخبة في إثارة الدعم الشعبي لهم وهو ما أعطاهم في نظر السلطات الاستعمارية حقا مشروعا في حكم البلاد. ولقد كان نجاحهم في تحقيق الاستقلال السند القوي في يد الزعماء السياسيين للمطالبة بالاستمرار في مناصبهم، وهو المطلب الذي وافق عليه ناخبوهم. ويرمز الزعماء إلى التلاحم بين الأمجاد التقليدية لشعوبهم وبين توقعات العالم الحديث. ولكن لا صورتهم أمام الجمهور ولا بياناتهم المعلنة توفر للإنسان العادي دليلا للعمل أو مرشدا للإيمان. وغالبا ما ينظر العامة إلى الزعيم الأوحد وكأنه صانع معجزات، حتى أن رجال الدعاية في حزب المؤتمر زعموا ذات مرة أن نكروما مولود من أم عذراء. ويركز الناس على الجزاء الذي يمكن أن يقدمه لهم الزعيم، ولهذا كثيرا ما يتوحد اسم الزعماء بأسماء مشروعات ضخمة مثل سد الفولتا أو الوحدة الإفريقية.

متنفسات التوتر:

مثلما تنشأ الصراعات الاجتماعية. وتنمو مع التحولات الاقتصادية وتطور أشكال جديدة من التقسيم الطبقي كذلك الحال بالنسبة للتوترات فهي تزداد بالمثل. ولكن ثمة عوامل عديدة تحول دون التعبير عن المظالم

بعبارة اقتصادية كما تحول دون تطور مشاعر الوعي الطبقي. علاوة على هذا فان القنوات المشروعة للتعبير عن مثل هذه المظالم آخذة في الضعف تدريجيا لتصبح قليلة الفعالية، ولهذا لم تعد الحركات السياسية المنظمة توجه احتجاجاتها ضد بنية المجتمع. واتجه الناس بدلا من ذلك إلى التعبير عن مشاعر الإحباط النفسي عن طريق اتهامات بالقبلية والفساد والسحر والشعوذة. وعمد كل امرئ إلى دعم علاقاته بأصحاب النفوذ والسلطان، والتماس قوى غيبية خارقة لتحميه من القوى الشريرة وتعينه على تحقيق طموحاته. وتفتقر انتفاضات السلوك العدواني إلى قيادة متماسكة أو تنظيم قوي، ولا تعدو أن تكون هبات عاطلة من أي أيديولوجيات أو أهداف طبقية- ما خلا اتجاه عام نحو التذمر ضد كل أصحاب الثروة أو ذوي الأملاك.

التنافس داخل صفوف النخبة:

تحتفظ كل جماعة من جماعات النخبة في دول غرب أفريقيا بقدر كبير من التجانس داخلها. وثمة تباين قليل في الخلفية التعليمية لهم. ويتخذ أبناء النخبة أساليب متماثلة جدا في حياتهم. وتنزع أسرهم إلى التزاوج المتبادل. ويرتبط أعضاؤها بشبكة من العلاقات الحميمة عن طريق الصداقات والروابط الرسمية.

وجماعات النخبة لها امتيازات رفيعة وعديدة، ويعيش أهلها في رغد وبحبوحة يتجاوزون بهما كل أحلام آبائهم وأجدادهم. وتأتيهم هذه الامتيازات مباشرة من الحكومة التي توظف غالبية المتعلمين تعليما عاليا، وتفرض شروط العمل في المجالات الأخرى. وهكذا يمكن القول أن النخبة مدينة لرجال السياسة في السلطة، وتعتمد عليهم ليس فقط للحفاظ على امتيازاتهم بل وأيضا لتأمين التوسع الاقتصادي، حتى يتسنى أثناء وظائف جديدة والترقي في سلمها. وهناك بعض أصحاب الأصوات المستقلة الذين تحدثوا على قلتهم عن الرواتب الباهظة التي يتقاضاها المتعلمون ولا تتناسب أبدا مع معاشات الجماهير. ولكن لم يحدث أن صدرت من بين صفوف النخبة حركة عامة تدين تلك الامتيازات. ذلك لان غالبية أبناء النخبة يؤمنون بأن تمتعهم بالامتيازات التي كان يتمتع بها رجال الإدارة الاستعمارية هي أوقع دليل على مساواتهم بأسيادهم السابقين.

والنخبة واعية يقينا بوضعها في مجتمعها، وبالسلطة وبالمسئولية الملقاة على عاتقها. وينزع أكثرهم إلى الاستخفاف بالفلاحين الأميين والحرفيين في بلادهم عند الحديث عنهم. وأكثر هؤلاء لم ينخرطوا في صفوف أصحاب الامتيازات إلا مؤخرا، ولهذا فبينما ينكرون أي فارق ثقافي أساسي بينهم وبين غيرهم من أبناء جماعاتهم العرقية، نراهم يدربون أبناءهم على شغل مكانة رفيعة بين النخبة، ويوفرون لهم أفضل المدارس، ويحدون من علاقاتهم بأبناء الأسر المتواضعة. ومن العسير جدا تقدير درجة التزام أبناء النخبة بتطوير قيم الجماعة، أو تقدير مدى رؤيتهم للنخبة كأداة لتقدم مصالحهم الذاتية.

وتجري منافسة شديدة داخل صفوف النخبة ابتغاء السلطة والنفوذ للسيطرة على جهاز الدولة الحديثة. وتدور هذه المنافسة بين جماعات تبني مزاعمها على معايير متضاربة لتحصيل الأهداف.

وسبق أن عرضنا بإيجاز في الفصول السابقة هذه المعايير المتضاربة. إن وضعية النخبة، حسب تحديدها الدقيق، مستحيلة بدون التعلم في مجتمع غرب أفريقيا الحديث. ولكن قد يحدث أحيانا أن يصبح هذا المعيار ثانويا لمعيار الميلاد. مثال ذلك ما يحدث في مونروفيا حيث يصعب على امرئ شغل منصب رفيع ما لم يكن ليبيريا أمريكيا. كذلك في لاجوس فقد كان الساسة من أبناء شمال نيجيريا الذين هيمنوا على الحكومة الفيدرالية لا يثقون في ولاء أي هيئة مسؤولة عن الخدمة المدنية إذا كان كل أعضائها من الجنوبيين. ومن ثم كانوا يضمون إلى مثل هذه اللجان أعضاء شماليين ليوازنوا الأمر، وكان يحل محل الجنوبيين رجال دونهم بكثير تعليما وخبرة مما كان يثير استياءهم. ونلاحظ في المجتمعات التي تعتبر التعليم حجر الزاوية في التحدث أن المتعلمين لا يرتاحون إلى ما يبديه البعض من تقدير للمعايير الأخرى للتحصيل. ولقد خرج القادة السياسيون الأول من بين صفوف النخبة المتعلمة، إذ كانوا معلمين أو محامين أو أطباء. ولم يفض التحديث إلى زيادة أعداد المكتبيين الإفريقيين فقط بل أفضى أيضا في بعض الدول إلى زيادة عدد الموظفين العاملين في الأحزاب، والذين يدينون بترقيهم في سلم العمل إلى ولائهم أو إلى قدراتهم التنظيمية أو إلى شهرتهم المحلية. وعندما تكون الكلمة لهؤلاء الرجال وتحكم قراراتهم، التي تصدر

في ضوء المنفعة السياسية، الاتجاهات السياسية التي يتعين على الأجهزة المكتبية اتباعها فأن العاملين في هذه الأجهزة يشعرون أن التزامهم بالعمل الرشيد مهدد بالأخطار.

وإذا سعوا إلى إصلاح أسباب شكاواهم فانهم يقفون عاجزين عن اتخاذ إجراء مباشر ضد حكوماتهم نظرا لأنهم عاملون بها. بل أن أصحاب المهن المستقلة يعتمدون في الغالب اعتمادا كبيرا على وصاية رسمية. ويسعون إلى بلوغ أهدافهم بوسائل غير رسمية عن طريق شبكة من علاقات الصداقة. ونلاحظ في هذه الدول التي يغتال زعماؤها قيم حرية التعبير، أن النخبة تلزم الصمت الغريب ولا يبدي أبناؤها حراكا وهم الذين ساندوا تلك القيم في بادئ الأمر. لعلهم حريصون على إلا يثور خلاف علني بينهم وبين القادة السياسيين حتى يستثير ذلك مشاعر الجماهير ويهدد استقرار الحكومة وما يترتب على ذلك من أخطار حتمية تؤثر على مكانتهم هم في المجتمع.

الانقلابات العسكرية:

في يناير 1966 تنازل رئيس الفولتا العليا عن السلطة لقادة جيشه وعلقت الصحافة البريطانية على هذا الانقلاب وعلى انقلاب آخر سبقه ببضعة أيام في جمهورية أفريقيا الوسطى، واتجهت في تعليقها إلى التركيز على الفقر الاقتصادي في هاتين الدولتين الصغيرتين، ثم استقلالهما عن الحكم الفرنسي فجأة ودون إعداد سابق. ولكن خلال الشهر ذاته، وبينما كانت لاجوس لا تزال، تستمتع بالدعاية عن مؤتمر الكومنولث استولى الجيش على السلطة في نيجيريا، وقتل في هذه العملية رئيس الوزراء الفيدرالي ووزير داخليته ورئيسا وزراء الإقليمين الشمالي والغربي. وبعد ذلك بشهر واحد، وبينما كان نكروما غائبا عن بلاده عزله الجيش والبوليس وزجوا بوزرائه وأقرب مؤيديه في السجن وألغوا رسميا حزب المؤتمر. ولقد كان النظامان في كل من نيجيريا وغانا مختلفين عن بعضهما اختلافا واضحا كما أن هاتين الدولتان كانتا من بين أغنى دول غرب أفريقيا. ولعل الدرس المستفاد من هذه الانقلابات الثلاثة هو أنه لا يوجد نظام حكم عرضة للسقوط أقل من سواه.

ويجب أن يكون حديثنا عن دور العسكريين مرتبطا بالتوترات التي

لسناها في دول غرب أفريقيا. إن ضباط الجيش المقيمين في ثكناتهم معظم الأوقات بعيدا عن العاصمة لا علاقة لهم بالحياة الراقية التي يحياها الساسة والنخبة المتعلمة. وتؤثر واجباتهم تأثرا ضئيلا على الحياة اليومية للناس، فضلا عن أنهم براء من وصمة الفساد و المحسوبية وهما تهتمان مرتبطتان بإدارات الخدمات المدنية. ولقد فاز جيش نيجيريا بترحيب وتهليل شعبين لدوره من أجل حفظ السلام في الكونجو. وكان الجيش في أكثر البلدان المستقلة حديثا هو آخر مؤسسة تمت أفرقتها بصورة كاملة. وضم ضباطا من أهل البلاد تدربوا تدريبا عاليا في الكليات العسكرية للبلدان الاستعمارية وكان تعيينهم وترقيتهم رهن بقدراتهم. وساد شعور بالاستياء داخل الجيش حين وضعت السلطات العوامل السياسية موضع الاعتبار، مثلما حدث عندما استبدل نكروما ضباطا موالين له بكل من جنرال الكسندر الإنجليزي الجنسية وكذلك رئيس أركانه جنرال أنكراه. ويميل كبار ضباط الجيش إلى التزام لنظرة المحافظة، كما تشبعوا بفضل تدريبهم بروح الفريق الجماعية. وأشارت تقارير إلى أن ساردوانا السوكوتي حاول الإطاحة بالقيادات الجنوبية في الجيش و الشرطة في نيجيريا، فمنحهم إجازة طويلة ورقى بدلا منهم ضباطا شماليين، إلا أن الشماليين أنفسهم أحبطوا هذه المحاولة. ويختلف نظام الجيش تماما عن الاتجاهات الانقسامية المتفشية في حركات الاحتجاج بين النخبة، حيث يعتقد كل شاب مثقف أنه ند لسواه وآراءه تعادل في صوابها رأي أي إنسان آخر. ولكن الجيش ليس مجرد هيئة خاضعة لنظام ثابت، وإنما يتحكم أيضا في استخدام القوة المادية. وتبرهن سهولة الانقلابات وسرعتها على أن الأمر لا يحتاج إلا لقوة صغيرة لإسقاط الحكومات في هذه الدول.

وتبدو النخبة العسكرية أكثر تلاحما من أي جماعات أخرى للنخبة. ولقد ترقى أكثر القادة الكبار من تحت السلاح إذ التحقوا بالجيش في بادئ الأمر للعمل كتبة بعد أن أتموا دراستهم بالمدارس الابتدائية في أوائل الأربعينات. ولهذا فان أكثر الضباط الصغار أرقى من قادتهم من حيث المستوى التعليمي، حيث نجد كثيرين منهم من خريجي الجامعات وحصلوا على تدريباتهم العسكرية في فترات وجيزة وسريعة وكذلك ترقوا بسرعة كبيرة تتناسب مع سرعة نمو الجيش وأفرقته. ويتميز صغار الضباط بأنهم

أكثر راديكالية من قادتهم.

نيجيريا:

جاء الانقلاب العسكري في نيجيريا في يناير 1966 نتيجة موقف معقد انعكست فيه كل الصراعات التي أسلفنا الحديث عنها. وظهر اتجاه على الرغم من هذا يحاول أن يعزو ذلك كله إلى الانقسامات العرقية داخل البلاد على حساب الصراعات الطبقية الوليدة.

ولقد كانت البنية الإقطاعية لإمارات الإقليم الشمالي، والتي ظلت كما هي تحت الحكم الاستعماري، تختلف اختلافا بينا عن التنظيمات القبلية للمجتمعات الجنوبية. والمعروف أن هذه المجتمعات الأخيرة، وبخاصة القريبة من الساحل، قبلت التعليم الغربي في فترة مبكرة ومن ثم تيسر لها الهيمنة على قطاع الاقتصاد الحديث. وكان قادة حزب مؤتمر شعب الشمال أو الممثلين لأرستقراطية الفولاني مترددين أول الأمر في الموافقة على استقلال نيجيريا، ولكنهم قبلوا آخر الأمر حين تبين لهم أن إقليم الشمال سيحوز نصف المقاعد على الأقل في المجلس التشريعي الفيدرالي (على أساس عدد السكان طبقا لإحصاء عام 1952) وأن كل إقليم ستتوفر له سلطات الحكم الذاتي. وأصبح الوضع المهيمن لحزب مؤتمر شعب الشمال في الدولة الاتحادية أكثر وضوحا بعد أن فاز الحزب بولاء كل مناطق الإقليم الشمالي تقريبا. وخرج بعد انتخابات 1959 كشريك أكبر في الحكومة الفيدرالية، وتحالف مع حزب المؤتمر القومي لمواطني نيجيريا، بينما مثلت المعارضة جماعة العمل لقيادة أوولوو Awolowo.

وأصبحت مكانة أرستقراطية الفولاني والتي كان يحميها البريطانيون مهددة تهديدا خطيرا بسبب سياسة التحديث في الخمسينات-والتي تستهدف زيادة التصنيع ودعم سلطة الحكومة الفيدرالية والحكومات الإقليمية. ولكن أدرك قادة مؤتمر شعب الشمال خلال هذه الفترة أن الحفاظ على مكانتهم لن يكون بمعزل عن كل هذا وإنما سيكون واقعا تحت سيطرة الحكومة الفيدرالية والقطاع الاقتصادي ومن ثم يتعين على إماراتهم تقبل التغيرات التي يرتضيها حكامهم. وعبروا عن إدراكهم هذا بالمطالبة بأن يكون لهم نصيب أكبر في الوظائف الإدارية وفي التعداد السكاني. ولم

تنشر الحكومة نتائج الإحصاء السكاني لعام 1962 وان ساد اعتقاد بأنها أعطت الغلبة لسكان الإقليم الجنوبية بحيث فاقوا سكان الشمال-مما يعطي الجنوبيين حقا مشروعا بالمطالبة بأكثرية المقاعد في المجلس التشريعي الاتحادي والهبوط بمستوى حزب مؤتمر الشمال إلى أحزاب الأقلية. وأعطى إحصاء نال إقليم الشمال النصيب ذاته من جملة عدد السكان مثلما كان في عام 1952، وهنا طعن الجنوبيين على الفور في صحة الأرقام واتهموا السلطة بالتلاعب. ولم يتسن الحد من مخاوف سيطرة الشماليين سيطرة كاملة عندما أشار ساردوانا Sardauna إلى مواصلة الجهاد وأعرب عن طموحاته المثوبة بجنون العظمة في أن يقوم بدور دان فوديو Dan Fodio بيد أن مسلمي الشمال الذين وحدتهم تنبؤات ساستهم المفجعة عن مصير الإسلام لو أتيح للجنوبيين السيطرة على الشمال، انقسموا فيما بينهم بسبب الحركات الطائفية السائدة بينهم، فضلا عن أن أوسع الحركات انتشارا وأكثرها أعضاء وهي الطريقة التيجانية اتخذت موقفا فاترا تعوزه الحماس لمساندة ساردوانا المتزمت.

ولم تقع أزمة نيجيريا في عام 965 ا ومطلع 966 ا كنتيجة مباشرة للموقف في الشمال، ولكن جاءت بفعل أحداث وقعت في الإقليم الغربي وبخاصة الشقاق بين الزعيمين السياسيين أوولوو Awolowo وأكنتولا Akintola إذ اختلفا وانفصلا عن بعضهما بسبب عوامل شخصية ومرادات عرقية إلى حد ما. فقد نشأت بينهما علاقة دستورية معقدة منذ أن أصبح أوولوو بعد 1959 زعيما للمعارضة في البرلمان الفيدرالي وقائدا لجماعة العمل، بينما كان أكينتولا رئيسا لوزراء الإقليم الغربي ومرؤوسا لاوولوو في الحزب. وكان الخلاف الأساسي بينهما خلافا أيديولوجيا فبعد أن دعم أوولوو ركائز جماعة العمل في الإقليم الغربي سعى لكي تصبح حزبا قوميا، وخاض في عام 1959 الانتخابات الفيدرالية على أساس قضايا قبلية في إقليم الشرق غير التابع لشعب أبو وفي الحزام الأوسط، كما خاضها على أساس قضايا طبقية في الإمارات متحالفا مع الاتحاد التقدمي لشعب الشمال. وكشفت نتائج التصويت الخاصة بجماعة العمل في الدوائر الانتخابية الغنية عن تصدع في صفوت مجتمع الهاوسا. بيد أن أكينتولا حاول الإبقاء على جماعة العمل كحزب إقليمي مستهدفا آخر الأمر تشكيل ائتلاف قومي

بين الأحزاب السائدة في كل إقليم.

ووقعت مشاجرة في برلمان أيبادان في يونيو 1962 أعلنت الحكومة الفيدرالية على أثرها حالة الطوارئ وفرضت نظام الحكم الإداري لمدة ستة شهور. وأبعدت كل الساسة مؤقتا. ولكن بعد أن استعاد أكينتولا مركزه وتولى السلطة ثانية معربا عن ولائه فيما يبدو لقيادة مؤتمر شعب الشمال، اتهم أوولوو بالتآمر للإطاحة بنظام الدولة مما أحاطه بهالة من الاستشهاد. وخلفت هذه الأحداث يوروبا مقسمة وقد توزع ولاؤها بين زعيميها المتنافسين. وسعى أكينتولا بعد أن أصبح في السلطة إلى كسب تأييد شعبه بالحديث عن الولاء العرقي ليوروبا. ولكن يبدو أن التأكيد الشعبي له لم يتحقق ولم يزد إلا يسيرا على مدى عامين من حكمه. وجرت أول انتخابات إقليمية بعد توليه منصب رئيس الوزراء في أكتوبر 1965. وتميزت المعركة الانتخابية بالعنف الشديد قبل يوم الاقتراع، مما غلب الاعتقاد اثر انتصار حزبه بأن السلطة تلاعبت في نتائج الانتخابات. واستمرت أحداث العنف، وبات واضحا أنها غير قاصرة على عناصر الحزب. إذ انتشرت عصابات من الشباب المارق ينصب الكمائن عند تقاطعات الطرق الرئيسية مما أكد الانهيار التام لسلطة الحكومة.

وأحد الأسباب الأخرى الكامنة وراء التوترات في نيجيريا هو خوف أرستقراطية الفولاني عل تكامل ووحدة بنيتهم الاجتماعية التقليدية، بالإضافة إلى خوف الجنوبيين بالمقابل من سيطرة الفولاني وهو ما انعكس مرارا في الاتفاقات العرقية على نحو يمثل غلبة القيم في مجتمع قديم. ولكن الجنوبيين كانوا عاجزين عن توحيد قواهم بصورة فعالة لمقاومة تهديد الشماليين. إذ على الرغم من أن أحزابهم السياسية تضم نفس الاتجاهات الأيديولوجية إلا أن التنافس شديد بينهم، وبخاصة بين أبناء نخبة يوروبا وأبناء نخبة أبو. وسرعان ما أخفقت احتجاجات النخبة ضد كارثة الإحصاء السكاني وان خلفت بعض الاستياء العميق. وعم السخط بين الجماهير نتيجة فساد وقصور قادتهم السياسيين، ولكن لم تحفزهم أي قضية إلى العمل. وطبيعي أن توتر الجو السياسي فاقم من حدة العنف الذي جاء أيضا كرد فعل على حالتي الفقر والبطالة. بيد أن هذا العنف اتجه عشوائيا ضد النخبة التي تعيش حياة رغد ووفرة (هذا على الرغم من الهجمات

التي حدثت أيضا ضد مجتمعات الهاوسا في لاجوس ضد مدن أيجيبو).

وبدأ واضحا أن منظمي الانقلاب هم من الضباط الصغار. ومن المحتمل أنهم خططوا لمواجهة أكنتولا ورئيس الوزراء الاتحادي مع أوولوو بهدف إجبارهم على تشكيل حكومة قومية. وأدى قتل ساردوانا إلى انقشاع التهديد الرئيس وهو احتمال قيام عمل مضاد. ولكن قواعد العملية كانت شديدة التعقيد. واستطاع جنرال أيرونسي Ironsi السيطرة على الموقف خلال بضع ساعات.

ولا يزال من غير الواضح إذا كان الضباط المتمردين ظنوا في أنفسهم أنهم يعملون أساسا باعتبارهم من أبناء أبو-على نحو ما كان أكثرهم-أم باعتبارهم راديكاليين. ولكن الجماعات العرقية الأخرى بدأت تنظر إلى الحكم العسكري خلال الشهور التالية كمحاولة من الابو للاستيلاء على السلطة وتم القبض على الضباط المتمردين ولكن دون توجيه اتهام ضدهم. واعتبر ضباط الجيش الشماليين المتمردين قتلة لزملائهم، بينما اعتبرهم كثيرون من الجنوبيين أبطالا قوميين. والغريب أن موت ساردوانا لم يثر استياء كبيرا في الشمال، مما يشير على الأرجح إلى أمرين أحدهما المعارضة المتزايدة لجنون العظمة عنده، والثاني الانقسامات الدينية في مجتمع الهاوسا. ولكن الهاوسا استاءوا من مظاهر الابتهاج التي أبداها الابو في الطرقات.

وعلى الرغم من انتماء أيرونسي إلى الابو إلا أن أحدا لم ينظر إليه باعتباره نصيرا لجماعته العرقية. ولكن يبدو أنه اعتمد كثيرا على مستشاريه من أبناء الابو خلال الحكم العسكري الذي امتد شهورا. وحاول آخرون من الابو استغلال العلاقات العرقية لمصالحهم الخاصة. وبدأ ترقية ضباط الجيش لشغل الأماكن الخالية نتيجة الانقلاب أثرت أبناء الابو. وسرعان ما بدا إعداد خطط تستهدف دعم ا لوحدة الإدارية في نيجيريا، فكان لا بد من إلغاء الحكومة الإقليمية، كما ظهر أن جانبا كبيرا من السلطة المحلية مهدد بالأخطار. وظن الشماليون أن الابو سيستطيعون بذلك زيادة هيمنتهم على الشمال من خلال سيطرتهم على الوظائف المدنية الكبرى. وبدأ اليأس من جدوى الحكم العسكري يتزايد شهرا بعد آخر ليس فقط لأنه أخفق في اتخاذ إجراءات لرفع مستوى المعيشة، بل وأيضا لان البحث في نشاط

المؤسسات العامة كشفت عن أن الفساد لم يكن قاصرا على الساسة بل اشتمل بالمثل كبار موظفي الدولة. ولكن مخاوف الشماليين هي التي أشعلت شرارة مذابح مايو ضد الابو في مدن الشمال.

وفي آخر يوليو احتجز جماعة من صغار الضباط من أصل شمالي الجنرال أيررونسي في أبادان، واحتجزوا معه الحاكم العسكري للإقليم الغربي وقتلوا الاثنين. وقتل عديدون من الضباط والرجال من أبناء الابو في مواقعهم. وزعم الضباط الشماليون أنهم اكتشفوا مؤامرة يحيكها ضباط راديكاليون شباب من أبناء الابو تستهدف عزل جنرال أيرونسي. وزعموا أيضا أن كل هدفهم هو إحباط المؤامرة وتولي كولونيل جوان Gowan منصب الحاكم العسكري الجديد، وهو ابن رجل دين مسيحي وينتمي إلى إحدى الجماعات العرقية الصغيرة في هضبة جوس Jos وأدى هذا الانقلاب إلى تعميق وإظهار الانقسامات العرقية داخل جيش نيجيريا. وتم ترحيل الفرق العسكرية من أبناء الابو إلى الشرق، واتجهت النية إلى أن تكون الفرق العسكرية في كل إقليم من أبنائها المحليين قدر المستطاع. (ولكن نظرا لقلة عدد أبناء يوروبا في صفوف الجيش فقد كان حتما وضع كتائب من الشماليين في أيبادان ولاجوس). وأدت الخسارة الجديدة في كبار الضباط وإحلال ضباط آخرين محلهم إلى ترقية عدد آخر وتجاوزهم لرؤسائهم.

ويبدو أن الابو كانوا غير واعين بالعداء العرقي الذي يكنه الآخرون ضدهم، وجاءت مذابح مايو وانقلاب يوليو بمثابة صدمة عنيفة لهم. وأخذوا في التراجع، إلى أقاليمهم، وبدءوا يهددون بالانفصال وأن الشرقيين لن يحتفظوا بعضويتهم في نيجيريا المتحدة ما لم يتم الانسحاب. والمعروف أن الانفصال من شأنه أن يعطي للشرق السيطرة الكاملة على عائدات النفط، فيكون الشرق بذلك أغنى من الغرب أو الشمال. (على الرغم من دعاوي أبناء اجوه Ijoh وابيبيو Ibibio في الإقليم الشرقي من أن النفط تفجر في أراضيهم ومن ثم جددوا مطالبتهم بتكوين دولة منفصلة). وخلال هذه الفترة التي شهدت توترا سياسيا حادا ورهيبا عمد كولونيل جوان إلى عقد مؤتمر يضم الساسة والوجهاء ممن لا تربطهم روابط وثيقة بالأحزاب التي كانت في السلطة حتى عهد قريب. (وكان اوولوو Awolowo عضوا بارزا في الوفد الغربي). ولكن ما أن كادت الاجتماعات تنتهي-وقد حققت تقدما

نحو المصالحة-حتى سادت شائعات عن قتل أعداء من أبناء الهاوسا في أنيتشا Onitsha وميناء هاركور ما أدى إلى وقوع مذابح أشد وأعنف من مذابح الابو في الشمال. وقتل في هذه المذابح ما لا يقل عن عشرة آلاف نسمة وفر الباقون، ويقدر عددهم بمئات الآلاف، وقد تركوا وراءهم ممتلكاتهم وعادوا إلى مسقط رأسهم في الشرق. وعاد إلى الشرق أيضا الكثيرون من كبار الموظفين من أبناء شعب الابو العاملين في لاجوس، و أساتذة الجامعة و الطلاب في أبادان، وشغلوا جميعا مراكز بديلة عوضا عن وظائفهم السابقة.

وحل عام 1967 وكانت نيجيريا لا تزال من الناحية الشكلية كما هي لم تمس سوى الحديث عن العلاقات بين الأقاليم. وعقد الحكام العسكريون ومستشاريهم اجتماعا في مقر إقامة الرئيس نكروما السابق في أبوري Aburi قرب أكرا، وكشف هذا اللقاء عن تحسن طفيف في العلاقة بين الشرق وبقية الأقاليم. ولكن الابو شعروا أن الحكومة العسكرية الفيدرالية لم تلب مطالبهم بشأن تعويضهم. وبعد عدة تهديدات متتالية انفصل الإقليم الشرقي وأطلق على نفسه اسم بيافرا. وشرعت الحكومة الفيدرالية في اتخاذ «إجراء بوليسي» يهدف استعادة وحدة نيجيريا. بيد أن هذا الإجراء تطور تدريجيا إلى حرب مريرة حيث حشد كل طرف جيوشا لم يسبق لها مثيل من حيث عددها، وسعى كل إلى التماس السلاح والعون من القوى الخارجية. وتقدمت الجيوش الفيدرالية حثيثا إلى داخل بلاد الابو، ولكن أهل بيافرا أخذوا يرددون مع هذا التقدم أن الشماليين في الجيش يتبعون سياسة لإبادة العامة مما أدى إلى تفاقم العداوات العرقية داخل البلاد. وكشف المراقبون الأجانب أن هذه المزاعم لا أساس لها من الصحة.

ولا يزل من العسير تصور نوع الحل السياسي الذي يضمن لشعب الابو الأمن والاستقلال ويحافظ في الوقت ذاته على تكامل نيجيريا. لقد أزالت الحكومة العسكرية الفيدرالية البنية الإقليمية للبلاد، وأحلت بدلا منها اثنا عشرة دويلة تتمتع كل منها بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي. ويؤلف الإقليم الغربي، وكله يوروبا تقريبا، دويلة من هذه الدويلات. ولكن إمارات الهاوسا-فولاني في الشمال قسمت بين ثلاث دويلات، بينما تؤلف بورنو ومنطقتين من الحزام الأوسط القطاع الباقي من الإقليم الشمالي سابقا.

وقسم الإقليم الشرقي إلى ثلاث دويلات، ولا يوجد تقريبا في اثنين منهم عناصر من شعب الابو. وساد اعتقاد بأن هذا الإجراء قضى على سيطرة الإقليم الشمالي. ويتمتع سكان الحزام الأوسط بمكانة سياسية عالية. ولعل أرستقراطية الفولاني الحاكمة في دويلات الهاوسا-فولاني تأمل في استعادة مكانتها المتميزة، إلا أن السيطرة الفيدرالية المتزايدة على أجهزة الشرطة و المحاكم من شأنها أن تسحب من الأمراء سلطاتهم السابقة التي كانت تمكنهم من البطش.

غانا:

أنهى انقلاب غانا مرحلة طويلة ارتكز خلالها حكم نكروما على العنف والقهر. ولكن يبدو أنه لا يوجد حدث متميز، ما خلا غياب نكروما، أدى إلى الأسرع بالانقلاب العسكري. هذا على الرغم من أن الوضع الاقتصادي كان ينذر بوقوع انفجارات عنيفة. ففي أواخر الخمسينات وأوائل الستينيات أنفقت غانا كل مدخراتها من الإسترليني التي ادخرتها من أرباحها العالية التي ربحتها من الكاكاو سابقا. وضاع القسط الأكبر من هذه النفقات على البناء التحتي اللازم للاقتصاد الحديث، ولكن أنفقت بعضه أيضا على مباني فخمة مترفة وصناعات خاسرة. وكانت غانا تدفع ثمن تنميتها من القروض الخارجية حتى أضحت سياسة الاقتراض قاعدة من قواعد إنفاق الدولة.

ولكن انهيار أسعار الكاكاو أدى إلى خفض عائدات الحكومة، حتى أوشكت البلاد على الإفلاس. وبات متوقعا أن تفرض الحكومة ميزانية تقشف وذلك بأن تتجه إلى فرض ضرائب عالية أو ادخار إجباري هذا علاوة على الارتفاع المستمر والسريع للتكاليف المعيشية في المدن الكبرى. ولكن أبناء النخبة من الساسة استمروا في حياة البذخ والإسراف دون رقيب أو حسيب على الرغم من النداءات المتكررة بين حين وآخر بضرورة الالتزام بتقشف حقيقي.

ويبدو هنا أن الانقلاب كان من تدبير كبار ضباط الجيش والشرطة دون معارضة من الداخل فيما عدا قوات الحرس الجمهوري في مقر الرئاسة الرسمي.

الفولتا العليا:

أفضت الأزمة الاقتصادية إلى الانقلاب الذي وقع في أواجا دوجو Ouagadougou فقد أقرت الدولة ميزانية تقشف في عام 1963 دون أن تواجه معارضة، ولكنها في عام 1965 خفضت رواتب كل العاملين المدنيين بنسبة عشرين بالمائة كما خفضت علاوات الحالة الاجتماعية. وقابل الناس هذه الإجراءات بسخط وعداء شديدين على الرغم من أن هذه الخصومات ذاتها طبقت على رواتب رئيس الجمهورية والوزراء. والمعروف أن المعارضة للحكومة في هذه الدولة التي تعتمد على نظام الحزب الواحد قد نشأت بين صفوف النقابات التي يعمل أعضاؤها جميعا على وجه التقريب في الخدمات المدنية. وكان الزعيم النقابي أويدراجو Ouedrago يعمل قبل ذلك عمدة لمدينة أواجا دوجو، وكان أيضا خصما سياسيا للرئيس ياميوجو Yameogo منذ الاستقلال. وواجه رئيس الجمهورية التهديد بالإضراب بأن أعلن حالة الطوارئ وأن الإضراب عمل غير مشروع. إلا أن العمال احتشدوا في الشوارع واصطدموا بالشرطة، وتوجهوا في مسيرة واحدة نحو القصر الجمهوري مطالبين الجيش بالاستيلاء على السلطة. ثم اتجهت المسيرة إلى رئاسة أركان الجيش حيث حصل ممثلوهم على موافقة قائد الجيش بأن يتولى سلطة رئاسة الدولة-وهو القرار، الذي يقال، أن الرئيس رحب به.

سيراليون:

انتهت انتخابات مارس 1967 بنتائج متماثلة جدا لكل من حزب الشعب بزعامة ألبرت مارجاي وحزب مؤتمر كل الشعب بزعامة سياكا ستفنس. وحين دعا حاكم البلاد زعيم حزب مؤتمر الشعب إلى تأليف الحكومة قام بريجادير لانسانا بالاستيلاء على السلطة. ولكن سرعان ما أقيل هو الآخر بانقلاب مضاد قام به بريجادير جكسون سميث. وبدا أن الانقلاب محاولة تستهدف دعم إقدام مارجاي في السلطة. وانعقدت لجنة قضائية فيما بعد وقررت أن حزب ستفنس هو الذي فاز حقا في الانتخابات ولكن الحكام العسكريين أحجموا عن أن يعهدوا بالسلطة إلى حكومة مدنية. وفي أبريل 1968 تمردت جماعة من صغار الضباط وسجنوا معظم ضباط الجيش

والشرطة وأعلنوا أنهم يمثلون الحركة الثورية ضد الفساد، ثم نصبوا سياكا ستفنس رئيسا للحكومة. ويبدو أن الحكومة العسكرية لم تحظ بترحاب الجماهير بسبب عجزها الواضح عن مواجهة مشكلات البلاد الاقتصادية والاجتماعية والإحساس بأن كبار ضباط الجيش يتمتعون ببذخ السلطة وترفها شأنهم شأن الساسة الفاسدين. وحين نصب العسكريون ستفنس رئيسا للوزراء فان ذلك لم يكن منهم مجرد اعتراف بنجاحه في الانتخابات التي جرت منذ عام مضى، بل ورغبة منهم في أن يمهدوا بالسلطة إلى حزب يستمد قوته من عمال المدن ويعكس مصالحهم. ولقد كان حزب الشعب على النقيض حزبا تقليديا يدعمه الشيوخ والكريوليون.

نتائج الانقلابات:

لاقت الانقلابات العسكرية ترحيبا شعبيا. ففي غانا احتفلت جماهير غفيرة في الشوارع بنفس درجة الحماس الذي أبدته في مظاهرات حزب المؤتمر قبل ذلك ببضع سنوات. وتوقف العنف مباشرة في نيجيريا الغربية- ويرجع ذلك جزئيا إلى تحذيرات الجيش من أنه سيطلق النار فورا على كل من يخل بالأمن والنظام. وكان الفساد السياسي هو المشجب الذي علق عليه الانقلابيون مظاهر القصور القومي، وزجوا بكبار السياسيين في المعتقلات وفرضوا على البعض الآخر الإقامة الجبرية في قراهم بالريف. وأبعدوا كل السياسيين المعينين من مجال المؤسسات العامة ومجالس الحكم المحلي والمحاكم. واعتمدت المجالس العسكرية في اتخاذ قراراتها على مشورة كبار الموظفين المدنيين-وبذلك أعادوا من جديد طرازا استعماريا للإدارة. ورحبت النخبة بالنظم الجديدة، وأضحت الممتلكات في مأمن أي هجوم كما أصبحت القرارات السياسية ترتكز أكثر وأكثر على منطق إداري أو اقتصادي بدلا من منطق المنفعة السياسية.

والشيء المؤكد أن الانقلابات خففت إلى حين من مستوى التوتر في البلاد التي وقعت فيها. ولكن لا نزال بحاجة إلى أن نرى ما إذا كانت الحكومات العسكرية، ستجري تغيرات أساسية في بنية مجتمعاتها. ففي دولة فولتا العليا أصدر النظام الجديد قرارا بإلغاء نسبة العشرين بالمائة التي تقرر خصمها من الرواتب. ولكن السلطات العسكرية في غانا أو في

نيجيريا لم تتخذ أي قرار سواء للحد من امتيازات النخبة أو لغرض أعباء جديدة على الجماهير وفق برنامج شامل للتضحية من أجل التنمية القومية. ويبدو أن القادة العسكريين يتصورون حكمهم كعملية سيطرة إلى حين تشكيل حكومة منتخبة، على الرغم من أن هذا الأمر يصبح إجراء عسيرا بعد حظر كل مظاهر النشاط السياسي-سواء نشاط الأحزاب التي كانت في السلطة من قبل أو معارضيها.

ويمكن القول بوجه عام أن الانقلابات العسكرية عمت وضع النخبة ذات الثقافة الغربية في مجتمعات غرب أفريقيا، بأن درأت عن النظم الحاكمة مخاطر الانهيار التام بسبب تصور رجال السياسة ولكن لا تزال الصراعات الكامنة في هذه المجتمعات تتطلب اتخاذ قرارات قد لا تكون موضع ترحيب سواء من النخبة أو من الجماهير. ولقد دأبت الجماعات المتنافسة على دراسة البيانات العسكرية لتشتم فيها أي بادرة تثبت انحيازها. ففي نيجيريا سرعان ما زعم البعض أن النظام الجديد يؤثر الابو، نظرا لان القادة البارزين فيه من هذه الجماعة العرقية. وسرت شائعات في غانا مفادها أن الانقلاب دبرته قوى صاحبة مصلحة في السباق العرقي-وقالت أن الحكام العسكريين يمثلون النخبة المهنية القديمة الرافضة لأي تحولات اجتماعية جذرية.

ولقد كانت داهومي أول بلد في غرب أفريقيا يشهد انقلابا عسكريا. ويمكن القول، باستثناء الأمثلة التي أسلفناها وكذلك باستثناء توجو ومالي، أن الدول الأخرى تنعم بحكم مستقر ويحكمها زعما منتخبون (حتى فبراير 1969). بيد أن هذا لا ينفي وجود الصراعات سالفة الذكر في كل منها. وإذا كان الأمر لم يصل بعد إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي الشديد فذلك مرده إلى عدد من العوامل. فالبلاد الغنية مثل ساحل العاج أقدر على الوفاء بمتطلبات شعوبها. أما البلاد الفقيرة جدا التي عجزت، أو عزفت عن، زيادة إمكانياتها التعليمية، فقد اجتنبت مشكلة خريجي المدارس العاطلين الذين يزحفون إلى المدن تحدوهم تطلعات وآمال غير واقعية. ونجد في بعض الدول أن النشاط السياسي على مستوى القرية يعطي الجماهير إحساسا بالمشاركة في الحكم وهو ما تفتقر إليه الدول الأخرى. ويعيش الساسة في بعض الدول حياة البذخ بأبشع صوره بينما يوفر آخرون

في بعض الدول حياة البساطة. ولعل الصراع يبلغ أقصى حدته في الدول الغنية التي حققت أوسع الخطوات بالقياس إلى غيرها في عملية التحديث. إن الأزمات تقع حين تصبح الوسائل الوسيطة لحسم الصراعات والتوترات ليست كفوءا للمهام المنوطة بها.

ملحق(*)

الملاحظات التالية هي بيانات مقارنة وموجزة عن الدول التي تعرضنا لها في كتابنا هذا. وأكثر هذه الإحصائيات مأخوذة عن «كتاب الإحصاء السنوي» للأمم المتحدة لعام 1964. وأخذنا الأرقام الخاصة بتعداد سكان بعض المدن من الكتاب السنوي لرجل الدولة الصادر عام 1965-1966 (Statesman's Year-Book, 1965-1966) وأرقام الأجور من كتاب «الموجز عن أفريقيا» تأليف جوند ورزنيك U. I. Jund & I. N. Resnicki Handbook of Africa ومرجعنا بالنسبة لأرقام الإنتاج كتاب التقديرات الإجمالي للإنتاج القومي Estimates of Gross National (Product Africa Report) الذي أعدته وكالة التنمية الدولية في أبريل 1963 وصدر في أغسطس 1963. وتتضمن ملاحظاتنا عن الحكومات والأحزاب السياسية وزعمائها خلاصة موجزة جدا عن المواقف المعقدة.

(*) نظرا لأن بعض البيانات الواردة في الملحق قد تغيرت فقد رأينا إضافة هامش يتضمن الجديد من البيانات البديلة. ولم نشأ تعديل الملحق، وإنما آثرنا إثبات بياناته كما هي فقد يكون في ذلك نفع لمن شاء عقد مقارنة. ومرجعنا فيما أثبتناه من بيانات كتابي:

Statesman's Year-Book, 1965-1966.

Information Please Almanac, 1975.

داهومي(*)

المساحة: 44000 ميل مربع
السكان: 2,2 مليون
المدن الرئيسية: بورتو نوفو العاصمة (58000) كوتونو(86000) أبومى (19000)
الجماعات العرقية الرئيسية: فون 41٪، أدجا 13٪ يوروبا 9٪ باريبا 5,0٪
الاقتصاد: إجمالي الإنتاج القومي 28 مليون جـ إسترليني (14 جـ إسترليني للفرد) الصادرات 4,6 مليون جـ إسترليني (2,1 جـ إسترليني للفرد)
الكهرباء 9,6 مليون ك. و. (4,3 ك. و. للفرد)
الخدمات الاجتماعية: تلاميذ المدارس الابتدائية 6300 (2900 من كل مليون من السكان).
العمالة 22000 (10 من كل 1000 من السكان).
الأطباء 85 (39 لكل مليون مواطن).
توزيع الصحف 3000 (1400 لكل مليون مواطن).

الحكم: كانت داهومي مستعمرة فرنسية ثم اقترعت على الانضمام إلى

(*) جمهورية بنين الشعبية وكانت تعرف سابقا باسم داهومي.
الرئيس - ماتيو كيريكو(1972)
السكان (1977) 000 290 3
العاصمة-بورتو نوفو 000 100 نسمة
الوحدة النقدية - فرنك
اللغات: الفرنسية ولغات أفريقية
الديانات: وثنية ومسيحية وإسلام
الاقتصاد - أهم المنتجات زيت النخيل وتنتج أيضا حاصلات زراعية. وأهم الصادرات زيت النخيل 31٪ كاكاو 24٪ - قطن 19٪
التاريخ: «علاوة عل ما ورد في الملحق»
ثم تغيير اسم الدولة من داهومي إلى بنين في 30 نوفمبر 1975 بقرار من رئيس الجمهورية ماتيوكيريكو وأعلن أيضا تشكيل تنظيم سياسي جديد باسم ثورة بنين الشعبية إعلانا عن ميلاد مجتمع جديد يؤمن بالماركسية اللينينية.
استولت مجموعة من الضباط الشباب عل السلطة في ديسمبر 1967 وعزلت سوجولو. وفي 10/12/1969 تولت السلطة لجنة ثلاثية. وفي 1972/10/26. استولى كيريكو عل السلطة.

الاتحاد الفرنسي عام 1958 وحصلت على الاستقلال عام 1960. خضعت سياسة داهومي للأحزاب التالية: حزب هوبرت ماجا-و يعتمد على تأييد القطاعات الشمالية للدولة، وحزب س. م. أبيثي (Apithy) و يناصره بوجه خاص الكاثوليكيون في الجنوب، وحزب جوستين أهومابيجي (Ahomodegbe) و يؤيده عمال المدن. وقد غيرت هذه الأحزاب أسماءها وتحالفت أحيانا وانشقت أحيانا أخرى بطريقة مشوشة. وحصل حزب أبيثي على أغلبية مقاعد الجمعية الإقليمية في انتخابات 1957. وتحالف أبيثي وماجا في تشكيل حزب داهومي الاتحادي عام 1960، وفاز هذا الحزب بكل المقاعد في الانتخابات التالية. وتولى ماجا رئاسة الجمهورية وشغل أبيثي منصب نائب الرئيس. وأصدرت الحكومة في عام 1961 قرارا بحل حزب أهوماديجبى بعد فترة وجيزة من الدخول في حكومة ماجا الائتلافية. ولكن أهوماديجبى انضم إلى ماجا وأبيثي وشكلوا معا حزبا قوميا عام 1963 بعد عملية تدخل عسكري. وسيطر الجيش بعد ذلك سيطرة كاملة على الحكم، بعد أن تكرر فشل رجال السياسة في تشكيل ائتلاف قوي. وأجريت عام 1967 انتخابات جديدة لتشكيل حكومة مدنية.

جامبيا (*)

المساحة: 4000 كم^2

السكان: 320000 نسمة

المدن الرئيسية: بانجول العاصمة

الجماعات العرقية الرئيسية: ماندينجو(33 ٪)، فولاني (16 ٪) وولوف (10٪)

الاقتصاد: لا يوجد رقم يحدد الدخل القومي.

الصادرات 3,2 مليون جنيه إسترليني (10 جنيهات لكل فرد).

الكهرباء 7,4 مليون ك. و. س. (23 ك. و. س للفرد).

العمال المأجورة 6000 (18 من كل ألف من السكان).

الخدمات المدنية: تلاميذ المدارس بعد الابتدائية 2900 (8700 من كل مليون من السكان).

الأطباء 17 (51 لكل مليون)

توزيع الصحف 1500 (4500 لكل مليون).

الحكم: تعتبر جامبيا أقدم مستعمرة بريطانية في غرب أفريقيا، وحصلت على الحكم الذاتي عام 1963. أسس بييرنجي (Pierre N'gie) الحزب المتحد عام 1957 و يستمد الحزب قوته الأساسية من الكاثوليكيين في مدينة باثورست وبقية المستعمرة وحصل الحزب على أغلبية المقاعد في انتخابات 1960. وأسس حزب الشعب التقدمي عام 1951 زعيم عمالي في المحمية ثم

(*) الرئيس- سيرداودا جاورا (1970)

السكان- (1977) 000 555

العاصمة- بانجول 42400

الوحدة النقدية- دالازي

الديانات- الإسلام - المسيحية - الوثنية.

التاريخ- أصبحت جامبيا جمهورية ضمن إطار الكومنولث في1970/4/24. توافد عليها التجار والشركات الإنجليزية خلال القرن 17 وتاجروا بالعبيد حتى إلغائه. حصلت على الاستقلال الكامل في 18/2/1965 وفي إبريل 1970 أجري استفتاء عام أعلنت بناء عليه جامبيا جمهورية.

الأحزاب السياسية- الحزب التقدمي وله 28 مقعدا في مجلس النواب (من 32 مقعدا) وزعيمه الرئيس جاوارا. والحزب الاتحادي بزعامة نجبي وله ثلاث مقاعد.

انتقلت السيادة إلى دافيد جاراوا. وفاز هذا الحزب بكل مقاعد المحمية في انتخابات 1960. وتولى في منصب الوزير المسئول عام 1961، ثم تولى جوارا منصب رئيس الوزراء عام 1963.

غانا (*)

المساحة: 92000 ميل مربع
السكان: 7,3 مليون
المدن الرئيسية: أكرا (العاصمة 000 337 نسمة) كومازى (000 190)، سيكوندى، تاكورادى (76000)، تامالى (40000)
الجماعات العرقية الرئيسية: أكان، ايوى، جا
الاقتصاد: الدخل القومي 490 مليون جنية إسترليني (71 جـ لكل فرد)
الصادرات 97 مليون جـ إسترليني (13 جـ لكل فرد الكهرباء 470 ك. و. س (64 ك. و. س للفرد) العمالة المأجورة 253000 (35 من كل ألف من السكان).
الخدمات: التلاميذ المقيدون بالمدراس بعد الابتدائية 180000 (25000 من كل مليون) الأطباء 315 (43 لكل مليون)

(*) رئيس الدولة جنرال اجناتيوس كونو أكيا ميونج (1972)
السكان 000 600 10 (1977)
العاصمة أكرا 600 716 نسمة
الوحدة النقدية سيدي
اللغات المحلية توى، فانتي، جا، ايوا، داجباني
الديانات مسيحيين 43٪ مسلمون 12٪ ديانات وثنية 38٪
الاقتصاد: الكاكاو السلعة الأساسية وتعتبر غانا الأولى في العالم زيت النخيل والكولا والبن والمطاط والأخشاب الصادرات عام 1974/ 54 ٪ كاكاو 12٪ أخشاب المعادن أهمها الذهب - الماس- خام المنجنيز - البوكسيت.
التاريخ: في فبراير 1966 قاد أمانويل كوتوكا انقلابا عسكريا ضد نكروما وأطاح بنظامه وقتل كوتوكا في إبريل 1976 أثناء محاولة انقلابية ضده ووقع انقلاب عسكري في يناير 1972 وأعلن القائد الجديد نفسه رئيسا للدولة.
التعليم (1972-1973)
5421 طالبا بالجامعات والمعاهد العليا
2596 معاهد تعليم الكبار
446695 بالمدارس المتوسطة
أكثر من مليون بالابتدائي وقع في 1979/6/4 انقلاب بقيادة كابتن طيار دولنجر وتولى السلطة مجلس قيادة ثورة يضم عددا من صغار الضباط. وتم إعدام الرئيس السابق في منتصف يونيو 1979.

توزيع الصحف 000 201 (27000 لكل مليون)

الحكم: كانت غانا مستعمرة ومحمية بريطانية باسم ساحل الذهب واستقلت عام 1957 وتغير اسمها إلى غانا، وأعلنت جمهورية عام 1960.

أسس كوامى نكروما حزب المؤتمر عام 1949. وشغل قبل ذلك بسنتين منصب السكرتير العام لمؤتمر ساحل الذهب المتحد. وكان حزب المؤتمر هو الفائز دائما في الانتخابات العامة ابتدأ من عام 1951 وهي السنة التي تولى. فيها نكروما زعامة الحكم، ثم رئيسا للوزراء عام 1952. وبدأت المعارضة أول الأمر من مؤتمر ساحل الذهب المتحد ثم من عديد من الأحزاب الصغيرة مثل حزب شعب الشمال وحركة التحرر الوطني وقد تحالفا عام 1957 لتشكيل الحزب المتحد.

وفي فبراير 1966 وقع انقلاب عسكري أطاح بحكم حزب المؤتمر.

غينيا (*)

المساحة: 96000 ميل مربع
السكان: 3,4 مليون
المدن الرئيسية: كونا كري (العاصمة 112000)، كنكان (25000)، كنديا (25000).
الجماعات العرقية الكبرى: ماندى (وتضم ما لينكى، وصوصو) (48٪) فولاني (29٪)
الاقتصاد: الدخل القومي 26 مليون جـ إسترليني (21 جنيها للفرد)
الصادرات 19,5 مليون ج إسترليني (7,5 جـ للفرد) الكهرباء 147 مليون ك. و. س (42 ك. و. س للفرد) العمالة 109000
الخدمات: تلاميذ ما بعد الابتدائية 13000 (3800 من كل مليون)
الأطباء 154 (45 لكل مليون)
توزيع الصحف 2500 (740 لكل مليون).
الحكم: استقلت غينيا عن الاستعمار الفرنسي عام 1958 بعد أن جاءت نتيجة الاقتراع رفض شعب غينيا الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي. تولى سيكوتوري رئاسة الوزراء عام 1958 ثم رئيسا للجمهورية عام 1961. وكان يتولى زعامة الحزب الديمقراطي الغيني منذ عام 1952 وهو الحزب الذي أسسه عام 1946 ماديبيراكيتا (وهو الآن وزير الداخلية في مالي). و سبق انتخاب سيكوتوري نائبا في الجمعية الفرنسية عام 1956.

(*) رئيس الدولة- أحمد سيكوتوري
السكان- 000 654 4 (1977)
العاصمة- كوناكري 000 412 نسمة
الوحدة النقدية- سيلي
اللغات- الفرنسية لغة رسمية بالإضافة إلى اللغات المحلية وأهمها مالينكي - سومو - فولاني)
الديانات- الأغلبية مسلمون.
الأحزاب- الحزب الديمقراطي الغيني بزعامة سيكوتوري.
الاقتصاد- غنية بمعدن البوكسيت وتملك احتياطي ضخم من الطاقة الهيدروليكية.

ساحل العاج(*)

المساحة: 128000 ميل مربع
السكان: 3,7 مليون نسمة
المدن الرئيسية: أبيد جان (العاصمة 000 180) بوواكى (70000).
الجماعات العرقية الكبرى: أجنى، كرو، ماندى، باولى، دان.
الاقتصاد: الدخل القومي 220 مليون إسترليني (66 جـ للفرد).
الصادرات 82 مليون إسترليني (22 ج للفرد)
الكهرباء 159 مليون ك. و. س (43 ك. و. س للفرد) العمالة 171000 (46 من كل مليون)
الخدمات: تلاميذ ما بعد المرحلة الابتدائية 14000 (3800 من كل مليون)
الأطباء 123 (33 لكل مليون)
توزيع الصحف 4000 (1100 لكل مليون)
الحكم: استقلت مستعمرة ساحل العاج عن فرنسا عام 1960، وصوت شعبها في استفتاء 1958 لجانب البقاء في الاتحاد الفرنسي. أسس فليكس هو فر يوانيه عام 1946 الحزب الديمقراطي لساحل العاج. وفاز في انتخابات 1946 بعضوية الجمعية الفرنسية وتولى مناصب في مجلس الوزراء الفرنسي طوال الفترة من 1956-1959 وفاز الحزب الديمقراطي لساحل العاج بكل مقاعد الجمعية المحلية في انتخابات 1957، وتولى أوجست دنيس منصب نائب الرئيس ثم رئيسا للوزراء بعد ذلك. وعاد هوفوبوانجيه من فرنسا عام 1959 ليتولى قيادة الحزب والحكومة، ثم رئيسا للجمهورية عام 1960.

(*) السكان 000 140 5 (1977)
العاصمة أبيدجان (نصف مليون)
الوحدة النقدية فرنك
الديانات وثنيون 65٪ مسلمون 23٪ مسيحيون 12٪
الاقتصاد: قمح - بطاطا - كاسافا بن - كاكاو
أهم الصادرات 1975 بن 24٪، كاكاو 19٪، أخشاب 14٪، منتجات بترولية 6٪

ليبيريا (*)

المساحة: 43000 ميل مربع
السكان: 1 مليون (يتفاوت التقدير ما بين 750 ألفا و 2,5 مليون)
العاصمة: مونروفيا (80000)
الجماعات ا لعرقية الكبرى: ماندنجو، جيسي، جولا، كبيلي، كرو، جر ببوس
الاقتصاد: الدخل القومي 57 مليون إسترليني (57 جنيها للفرد) الصادرات 29 مليون (29 جنيها للفرد) الكهرباء 84 مليون ك. و. س (84 ك. و. س للفرد)
العمالة (لا توجد بيانات)
الخدمات: تلاميذ ما بعد المرحلة الابتدائية 3700 (3700 من كل مليون)
الأطباء 80 (80 لكل مليون)
توزيع الصحف 3000 (3000 لكل مليون)
الحكم: أصبحت ليبيريا دولة مستقلة منذ 1847 واستمر حزب الإصلاح (الويج) الحقيقي في تشكيل الحكومة ابتداء من عام 1860 باستثناء سبع سنوات من 1871-1877 تولى خلالها الحزب الجمهوري الحكم. وانتخب وليام ف. س. توبمان لأول مرة رئيسا للجمهورية عام 1943.

(*) رئيس الدولة: وليام د. تولبرت (1971)
السكان: 000 790 1 نسمة (1977).
العاصمة: مونروفيا (000 180)
الوحدة النقدية: دولار ليبيري
اللغات: الإنجليزية لغة رسمية ولغات محلية
الديانات: البروتستانتية دين رسمي، مسلمون، كاثوليك، ديانات قبلية
الاقتصاد: أهم الصادرات خام الحديد 75٪ المطاط 12٪، ماس 5٪.
التعليم: مدارس عامة حكومية ومدارس إرساليات تبشيرية تعينها الحكومة ومدارس خاصة ومدارس قبلية تنفق عليها القبائل. تقدر عدد التلاميذ عام 1973 بحوالي 630 172 تلميذا
الحكم: مماثل لنظام الولايات المتحدة الأمريكية. توفي وليام توبمان في يوليو 1971 اثر عملية جراحية وتولى رئاسة الدولة خلفا له نائبه وليام تولبرت.

مالي(*)

المساحة: 465000 ميل
مربع السكان: 4,4 مليون
المدن الرئيسية: باماكو(العاصمة 120000)، كابيس (28000)، سيجو (19000).
الجماعات العرقية الكبرى: بامبارا (23٪)، فولاني (12٪)، سونغى (5٪) طوارق.
الاقتصاد: الدخل القومي 28 مليون إسترليني (21 جنيها للفرد)
الصادرات 4 مليون إسترليني (0,9 جنيها للفرد).
الكهرباء 21 مليون ك. و.س (5 ك. و. س للفرد)
العمالة 42000 (9500 من كل مليون).
الخدمات: تلاميذ ما بعد المرحلة الابتدائية 4100 (900 من كل مليون)
الأطباء 110 (25 لكل مليون).
توزيع الصحف 2000 (450 لكل مليون)
الحكم: صوت شعب السودان الغربي في استفتاء 1958 إلى جانب البقاء في الاتحاد الفرنسي. وفي يناير 1959 انضم السوداني الغربي في اتحاد فيدرالي مع السنغال لتشكيل دولة مالي وحصل الاتحاد الجديد على الاستقلال في يونيو 1960. ولكن انفصلت الدولتان ثانية في أغسطس من نفس العام واحتفظ السودان الغربي باسم مالي. وتأسس الاتحاد السوداني (Union Soudanaise) عام 1946 على يد ماما دو كوناتي الذي توفي عام 1956 بعد أن

(*) رئيس الدولة كولونيل موسى تروري
السكان 000 980 5 (1977)
العاصمة باماكو 000 243
الوحدة النقدية الفرنك المالي
الديانات مسلمون 65٪ وثنيون 30٪ مسيحيون وآخرون 5٪
التعليم (67/66) 175538 بالابتدائي 2740 بالثانوي - 3026 بالفني
الاقتصاد أرز- قطن - فول سوداني - أهم الصادرات (1974) قطن 36٪ فول سوداني 10٪
الحكم: شكل انقلاب 1968 حكومة مؤقتة ثم وقعت محاولة انقلاب فاشلة في أواخر 1969 تولى عل أثرها موسى تروري رئاسة الدولة باعتباره رئيس اللجنة العسكرية للتحرر الوطني.

كان عضوا بالجمعية الفرنسية. وانتقلت زعامة الحزب إلى موديبو كيتا الذي انتخب هو الآخر عام 1957 لعضوية المجلس المحلي، ثم أصبح كيتا رئيسا للوزراء. وفاز الحزب بكل المقاعد في انتخابات 1959، واندمجت معه كل أحزاب المعارضة الصغيرة لتشكيل حزب واحد للبلاد. ووقع انقلاب عسكري في نوفمبر 1968 أطاح بحكومة كيتا.

موريتانيا (*)

المساحة: 419000 ميل مربع
السكان: 770000 نسمة
المدن الرئيسية: نواكشوط (العاصمة - لا يوجد بيانات عن تعداد سكانها).
كايدي (8000).
الجماعة العرقية الأساسية: مورس (82٪)
الاقتصاد: الدخل القومي (لا بيانات)
الصادرات 4 مليون إسترليني (5 جنيهات للفرد) الكهرباء (لا بيانات).
العمالة 4800 (2, 6 من كل ألف)
الخدمات: تلاميذ ما بعد المرحلة الابتدائية 900 (1200 من كل مليون).
الأطباء 26 (34 لكل مليون). الصحف (لا بيانات)
الحكم: حصلت جمهورية موريتانيا الإسلامية على الاستقلال عام 1960 بعد أن كانت إقليما من أقاليم غرب أفريقيا الفرنسية حتى عام 1958 ثم عضوا بالاتحاد الفرنسي. وتأسس حزب التجمع الموريتاني عام 1947 (تحت اسم الاتحاد التقدمي الموريتاني). وكانت تؤيده الإدارة الفرنسية والنخبة الموريتانية التقليدية. وفاز الحزب في انتخابات عام 1957 للجمعية الإقليمية وأصبح مختار ولد داده رئيسا للوزراء، وأطاح به انقلاب عسكري عام 1978 بقيادة ولد سالك - المترجم)

(*) رئيس الدولة ولد سالك
السكان: 500 380 1 (1977)
العاصمة نواكشوط 500 103 نسمة
الوحدة النقدية أو جويا
اللغات العربية-الفرنسية
الديانة مسلمون
التعليم (1972) 31945 تلميذا بالابتدائي 3745 بالثانوي.
الحكم: وقع في 1978 انقلابا عسكري أطاح بالرئيس مختار ولد داده. قدم الرئيس مصطفى ولد سالك في 79/6/3 استقالته إلى اللجنة العسكرية للخلاص الوطني وانتخبت اللجنة خلفا له المقدم محمد ولد أحمد.

النيجر(*)

المساحة: 490000ميل مربع

السكان: 3,1 مليون نسمة

المدينة الرئيسية: نامبي (العاصمة 30000 نسمة)

الجماعات العرقية الكبرى: الهاوسا (47٪) سونغي (23٪) فولاني (18٪) طوارق (10٪).

الاقتصاد: الدخل القومي 43 مليون إسترليني (14 جنيها للفرد)

الصادرات 7 مليون (2,3 جنيها للفرد).

الكهرباء 14 مليون ك. و. س (4,5 ك. و. س للفرد)

العمالة 13600 (4,4 من كل ألف من السكان)

الخدمات: تلاميذ ما بعد المرحلة الابتدائية 2500 (800 من كل مليون).

الأطباء 45 (15 لكل مليون)

توزيع الصحف 1000 (320 لكل مليون)

الحكم: استقلت مستعمرة النيجر الفرنسية عام 1960. وتأسس الحزب النيجيري التقدمي عام 1946. وانفصل عنه سكرتيره العام الراديكالي باكاري دجيبو ليؤسس حزب الاتحاد الديمقراطي النيجيري عام 1951. وفاز الحزب التقدمي بأقلية ضئيلة في انتخابات 1956 للجمعية الفرنسية، ولكن حزب الاتحاد الديمقراطي فاز بثلثي المقاعد في انتخابات الجمعية الإقليمية عام

(*) رئيس الدولة كونتشي (1974)

السكان 000 880 4 (1977)

العاصمة نيامي 000 130

الوحدة النقدية الفرنك

اللغات الفرنسية - لهجات سودانية

الديانات مسلمون - وثنيون - مسيحيون

الاقتصاد - أهم الصادرات: يورانيوم 39٪ فول سوداني 14٪

التعليم (1972) 94519 تلميذا بالابتدائي 7796 بالثانوي 179 بالفني

الحكم: في 15 أبريل 1974 وقع انقلاب بقيادة كونتشي وتولى رئاسة الدولة وأوقف العمل بالدستور وحل الحزب النيجيري التقدمي. وتشكلت في 21 فبراير 1976 حكومة مدنية برئاسة كونتشي.

1957 وشكل الحكومة وخاض هذا الحزب معركة الاستفتاء عام 1958 للتصويت بلا، ورفض عضوية الاتحاد الفرنسي. وخسر خسارة كبيرة إذ نقل الشيوخ ولاءهم إلى الحزب التقدمي. واستقالت الحكومة ولم يحصل الحزب إلا على خمسة مقاعد من بين ستين مقعدا في الانتخابات التالية. و يعرف الحزب الآن باسم حزب صوابا (Sawaba). وأصدر هاماني ديوري رئيس الحكومة قرارا بحظر نشاط الحزب.

نيجيريا (*)

المساحة: 357000 ميل مربع.
السكان: 55,6 مليون (الإقليم الشمالي 29,8، الغربي 10,3، الشرقي 12,4، الوسط الغربي 2,5، لاجوس 675000.
المدن الرئيسية: لاجوس العاصمة 675000، أيبادان 600000، كانو 130000، أونيتشا 77000، بورت هاركورت 72000، انيجو 63000، أبا 58000، ميدورجي 57000.
الجماعات العرقية الكبرى: هاوسا-فولاني (27٪) أيبو(17٪) يوروبا (16٪).
الاقتصاد: الدخل القومي 1180 مليون جنيه إسترليني (29 جنيها للفرد على أساس تعداد السكان 40 مليونا). الصادرات 190 مليون (4,3 جنيها للفرد) الكهرباء 929 مليون ك. و. س (17 ك. و. س للفرد)
العمالة 466000 (8,3 من كل ألف نسمة)
الخدمات: تلاميذ ما بعد المرحلة الابتدائية 237000 (4300 من كل مليون) الأطباء 1354 (24 لكل مليون) توزيع الصحف 370000 (6700 لكل مليون)
الحكم: جرت عام 1951 أول انتخابات للمجالس النيابية الإقليمية والاتحادية.

(*) رئيس الدولة آلوسيجن أوباسانجو(1976)
السكان 000 600 66 (1977).
المدن الكبرى (1973) لاجوس 970262 اوجبوموشر 386650 أيبادان 758332 كانو 357098
الوحدة النقدية ميرا
اللغات: الإنجليزية لغة رسمية ولغات محلية.
الديانات: مسلمون 47٪، مسيحيون 34٪، وثنيون 19٪.
الاقتصاد: أهم الصادرات: البترول الخام 93٪ دخل الفرد في السنة 120 دولارا.
الحكم: تولى مجلس عسكري حكم البلاد منذ انقلاب 1966 وحظر المجلس النشاط الحزبي. ووقعت اضطرابات عام 1966 وانقسمت نيجيريا وانسلخ عنها إقليم بيافرا في مايو 1967. وشكلت فيه جمهورية جديدة بهذا الاسم مما أدى إلى اشتعال حرب أهلية استمرت 31 شهرا انتهت في يناير 1970 باستسلام إقليم بيافرا. وانتهى حكم الجنرال جو ون في 29 يوليو 1975 اثر انقلاب عسكري بقيادة موريتالا روفاي محمد. واغتيل هذا الأخير في 13 فبراير 1976 عل يد جماعة من الضباط قادوا انقلابا فاشلا. واختار مجلس الثورة جنرال الوسيجين أوبا سانجو رئيس أركان الجيش رئيسا للدولة.

وأصبحت الأقاليم مستقلة ذاتيا عام 1957 ثم حصلت نيجيريا على استقلالها عام 1960 . وأعلنت الجمهورية عام 1963 . وكان الفوز في الانتخابات الإقليمية في الإقليم الشمالي دائما من نصيب حزب مؤتمر شعب الشمال بزعامة أحمدو بللو وساردوانا السوكوتي الذي يشغل منصب رئيس الوزراء. كذلك في الإقليم الشرقي كان الفوز في الانتخابات الإقليمية حليفا ثابتا لحزب المجلس القومي لنيجيريا والكاميرون (الذي أصبح اسمه بعد انفصال الكاميرون المؤتمر القومي لمواطني نيجيريا) وظل الحزب محافظا على موقعه في السلطة بزعامة ننا مدى أزيكيوي رئيس الوزراء. وتفوز دائما جماعة العمل في الغرب بزعامة أوبافيمي أوولوو . وحدث انقسام في الحزب عام 1962 بين أوولوو زعيم المعارضة في البرلمان الاتحادي و بين صمويل أكينتولا رئيس الوزراء الإقليمي. وألف هذا الأخير حزب نيجيريا الوطني الديمقراطي وتولى السلطة أثر نجاحه في انتخابات 1965 .

وانشق الإقليم الأوسط الغربي عن الإقليم الغربي عام 1962 وأصبح دنيس أوزاد يباي رئيسا للوزراء في حكومة المؤتمر القومي لمواطني نيجيريا . كذلك فإن سير أبو بكر تافاوا باليوا ، نائب رئيس حزب مؤتمر شعب الشمال أصبح وزيرا اتحاديا عام 1952 . ثم عين رئيسا للوزراء عام 1957 في الحكومة القومية المؤلفة من الأحزاب الكبرى الثلاثة. وبعد الانتخابات الاتحادية عام 1959 أصبح رئيسا للوزراء في الحكومة الائتلافية التي ضمت مؤتمر شعب الشمال والمؤتمر القومي لمواطني نيجيريا . وتولى أزيكيوى عقب الاستقلال منصب الحاكم العام ثم رئيسا للجمهورية.

ووقع انقلاب عسكري في يناير 1966 أطاح بالحكومة الفيدرالية والحكومات الإقليمية.

غينيا بيساو(*)

المساحة: 14000 ميل مربع

السكان: 550000 نسمة

المدن الرئيسية: بيساو العاصمة (لا بيانات عن عدد السكان)

الجماعات العرقية الكبرى: بالانت، بيبيل

الاقتصاد: الدخل القومي (لا بيانات)

الصادرات 2,8 مليون جنيه إسترليني (5 جنيهات للفرد).

الكهرباء (لا بيانات). العمالة (لا بيانات)

الخدمات: تلاميذ ما بعد المرحلة الابتدائية 500 ط (2700 من كل مليون)

الأطباء 27 (49 لكل مليون)

توزيع الصحف 2000 (3600 لكل مليون).

الحكم: كانت غينيا بيساو تسمى في ظل الاستعمار البرتغالي غينيا البرتغالية وتعتبر مقاطعة برتغالية فيما وراء البحار وكان حاكمها مسؤولا أمام وزير المستعمرات في لشبونة، وله مجلس استشاري يمثل الإدارة المدنية والعسكرية، وكانت الأحزاب السياسية في المنفى تتخذ مراكز لها في الدول المجاورة وتنتهج أساليب ثورية وتقوم بأعمال لتخريب منشآت الاستعمار داخل البلاد. حصلت على استقلالها عام 1974.

(*) رئيس الدولة لويس كابريل (1974)

السكان: 000 540 (1977)

العاصمة: بيساو 71200 (1970)

الوحدة النقدية: بيزو غينيا بيساو

الديانات: وثنيون - مسلمون - روم كاثوليك

التعليم: (1972) - 343 مدرسة ابتدائية بها 32896 تلميذا؛ 2 مدرسة إعدادية 2068 تلميذا؛ 1 مدرسة ثانوية بها 692 تلميذا؛ 4 مدارس فنية بها 694 تلميذا.

الاقتصاد أهم الصادرات (1973) فول سوداني 46٪

الحكم: تأسس حزب الاستقلال الإفريقي عام 1956 وشن حرب عصابات ضد المحتلين واستطاع الثوار السيطرة عل القطاع الأكبر من البلاد حتى عام 1974 وشكلوا حكومة لهم اعترفت بها أكثر بلدان العالم. ونالت غينيا البرتغالية استقلالها في سبتمبر 1974 وأصبح اسمها غينيا بيساو.

السنغال(*)

المساحة: 76000 ميل مربع
السكان: 3,4 مليون
المدن الرئيسية: داكار (العاصمة 380000 نسمة)؛ روفيسك 48000؛ سان لويس 48000؛ كولاك 47000؛ تييس 39000.
الجماعات العرقية الرئيسية: وولوف (32٪)؛ فولاني (15٪)؛ سيرر(14٪)؛ توكولور (11 ٪)؛ ديولا (5٪).
الاقتصاد: الدخل القومي 118 مليون إسترليني (63 جنيها للفرد)
الصادرات 40 مليون إسترليني (12 جنيها للفرد)
الكهرباء 175 مليون ك. و. س (51 ك. و. س للفرد)
العمالة 000 100 (29 في المليون)
الخدمات: تلاميذ ما بعد المرحلة الابتدائية 19500 (5700 من كل مليون)
الأطباء 145 (43 لكل مليون)
توزيع الصحف 20000 (5800 لكل مليون)
الحكم: صوتت مستعمرة السنغال الفرنسية في استفتاء عام 1958 إلى جانب البقاء ضمن الاتحاد الفرنسي. ودخلت في عام 1959 في اتحاد فيدرالي مع السودان الغربي لتكوين دولة مالي.
وحصلت مالي على الاستقلال عام 1960. ولكن الاتحاد تحطم وانفصلت الدولتان في العام نفسه. وكان حزب «الكتلة الديمقراطية السنغالية» قد

(*) السكان 000 110 5 نسمة (1976)
العاصمة دكار 798800 نسمة (1976)
الوحدة النقدية فرانك
الديانات: مسلمون 90٪؛ مسيحيون 6٪.
التعليم (1972): 269997 تلميذا بالابتدائي؛ 57720 بالثانوي؛ 5561 بالجامعة.
الاقتصاد: أهم الصادرات (1974) - الفوسفات 28٪؛ زيت فول سوداني 22٪.
الحكم: تألف حزب معارض عام 1974 باسم الحزب الديمقراطي السنغالي ويرأسه أبدولاي وأد يدعو إلى الحد من المؤثرات الفرنسية والغربية عامة. وتشكل حزب الاستقلال الإفريقي عام 1976 .

تأسس عام 1948 على يد كل من ليوبولد سنجور وماما دوديا. وفاز الحزب في انتخابات الجمعية الفرنسية عام 1951 وعام 1956 وانضم إليه عام 1958 «القطاع الفرنسي للدولة العمالية» بزعامة لامين جى (وهو التنظيم الذي انشق عنه سنجور أساسا) وتشكل من التنظيمين الاتحاد التقدمي السنغالي. وفاز الاتحاد التقدمي بكل مقاعد المجلس التشريعي السنغالي عام 1959 وتولى سنجور رئاسة الجمهورية وماما دو ديا رئاسة الوزراء في الدولة المستقلة. وأخيرا طرد سنجور ديا.

سيراليون(*)

المساحة: 28000 ميل مربع
السكان: 2,2 مليون
المدن الرئيسية: فري تاون (العاصمة 128000)
الجماعات العرقية الكبرى: مندى 30٪ تيمن
الاقتصاد: الدخل القومي 63 مليون إسترليني (25 جنيها للفرد)
الصادرات 29 مليون إسترليني (13 جنيها للفرد)
الكهرباء 72 مليون ك. و. س (33 ك. و. س للفرد)
العمالة 44000 (20 من كل ألف نسمة)
الخدمات: تلاميذ ما بعد المرحلة الابتدائية 10400 (4700 من كل مليون)
الأطباء 112 (51 لكل مليون)
توزيع الصحف 18000 (8200 لكل مليون)
الحكم: أصبحت سيراليون دولة مستقلة عام 1961. وشكل ميلتون مارجى عام 1951 حزب شعب سيراليون وهو الحزب الذي استطاع بنجاح أن يجمع بين مصالح الكريوليين وبين شعب سيراليون المحمية. وشغل مارجاى منصب الوزير المسؤول (Chief Minister) عندما حصلت سيراليون على استقلالها الذاتي عام 1954. وانقسم الحزب على نفسه عام 1958 وشكل البرت مارجي (اخوملتون) وسياكا ستفنس حزبا آخر أكثر نضالية باسم حزب الشعب الوطني. ولكن اتحد البرت مارجي مع حزب شعب سيراليون وتشكل حزب

(*) الرئيس دكتور مسياكان ستيفنس (1971)
السكان (1977): 000 300 3 نسمة
العاصمة فري تاون 274000
الوحدة النقدية ليون
اللغات: الإنجليزية - لغة رسمية ولغات محلية: مندي - تيمني - كريولي
الديانات: وثنيون 66٪؛ مسلمون 28٪؛ مسيحيون 6٪.
الاقتصاد: أهم الصادرات 1975: ماس 54٪؛ خام الحديد: 11٪؛
التعليم (1972): 166071 بالابتدائي؛ 33318 بالثانوي.
الحكم: أعلنت جمهورية مستقلة في 19 أبريل 1971.

الجبهة الوطنية المتحدة. وشكل ستفنس حزب مؤتمر كل الشعب، وأيده في ذلك الشباب الراديكالي والنقابيون. واتخذ الحزب موقف المعارضة للجبهة الوطنية المتحدة. وبعد وفاة ميلتون مارجي عام 1964 تولى أخوه البرت رئاسة الوزراء. ووقع انقلاب عسكري في مارس 1967. وأعقبه انقلاب مضاد بعد عام وتولى السلطة سياكا ستفنس وحزبه.

توجو(*)

المساحة: 22000 ميل مربع
السكان: 1,6 مليون
العاصمة: لومي 80000 نسمة
الجماعات العرقية الكبرى: كابري (20٪) أيوه (19٪)
الاقتصاد: الدخل القومي 37 مليون إسترليني (25 جنيها للفرد)
الصادرات 6,4 مليون إسترليني (4 جنيهات للفرد)
الكهرباء 11 مليون ك. و. س (7 ك. و. س للفرد)
العمالة 12000 (7,5 من كل ألف)
الخدمات: تلاميذ ما بعد المرحلة الابتدائية 7000 (4400 من كل مليون)
الأطباء 45 (28 لكل مليون).
توزيع الصحف 14000 (8750 لكل مليون)
الحكم: تولت فرنسا شؤون إدارة القطاع الأكبر من مستعمرة توجو الألمانية. (فقد انضم الجزء الباقي إلى غانا). وشكل سلفانوس أوليمبي وعام 1946 لجنة وحدة توجو وألف في العام ذاته الحزب الحاكم للجمعية الإقليمية. ومني الحزب في انتخابات 1951 للجمعية الفرنسية بهزيمة كبيره أمام حزب توجو للتقدم بزعامة نيكولا جرونيتسكي الذي حظي بتأييد الإدارة الفرنسية و تولى جرونيتسكي رئاسة الوزراء من 1956 حتى 1958، ثم فاز أوليمبيو في انتخابات 1958 وشكل الحكومة وأصبح رئيسا للوزراء عام

(*) الرئيس جناسينجي أياديما (1967)
السكان (1977): 000 340 2
العاصمة (1975): لومي 214200
الوحدة النقدية فرنك
اللغات: ايوى، مينا (في الجنوب) كابييه، كوتوكولي (في الشمال)، الفرنسية لغة رسمية.
الديانات: وثنيون - مسيحيون - مسلمون.
الاقتصاد: الزراعة والرعي، البن، الكاكاو، زيت النخيل، البترول، القطن
التعليم: (1969): 157548 بالابتدائي؛ 13126 بالثانوي والفني
الحكم: قاد أياديما انقلابا في 13 يناير 1967 ضد جرونيتسكو.

1958 ثم رئيسا لجمهورية توجو بعد استقلالها عام 1961. واغتيل أوليمبيو عام 1963 وأصبح جرونيتسكي رئيسا للجمهورية ولكن أطاح به انقلاب عسكري عام 1967.

فولتا العليا (*)

المساحة: 106000 ميل مربع

السكان: 4,5 مليون

المدن الرئيسية: أواجا دوجو(العاصمة 51000) بوبوديولاسو

الجماعات العرقية الكبرى: موصى (50) بوبو، جوررونسي.

الاقتصاد: الدخل القومي 63 مليون إسترليني (14 جنيها للفرد)

الصادرات 3,2 مليون إسترليني (0,7 جنيها للفرد)

الكهرباء 16 مليون ك. و. س (3,5 ك. و. س للفرد)

العمالة 25000 (5,5 من كل ألف)

الخدمات: تلاميذ ما بعد المرحلة الابتدائية 3400 (750 من كل مليون)

الأطباء 58 (13 لكل مليون)

توزيع الصحف 1500 (330 لكل مليون)

الحكم: تحولت فولتا العليا من مستعمرة فرنسية إلى عضو في الاتحاد الفرنسي عام 1958 ثم استقلت عام 1960. وتأسس حزب اتحاد الفولتا الديمقراطي عام 1956 من اندماج حزبين سابقين، وتولى قيادته أول الأمر أوزين كوليبالي. وخلفه بعد وفاته عام 1958 موريس ياميوجو. وفاز الحزب في انتخابات الجمعية الإقليمية عام 1957 وفي كل الانتخابات التالية. وتولى ياميوجو رئاسة الجمهورية عام 1959 ثم تنازل عن منصبه لحكومة عسكرية في ديسمبر 1965.

(*) رئيس الدولة-جنرال سانجولي لاميزانا (1966)

السكان (1977): 000 310 6

العاصمة أواجا دوجو 000 150 الوحدة النقدية فرنك-

الديانات: وثنيون 75٪؛ مسلمون 20٪؛ مسيحيون 5٪.

الاقتصاد: أهم الصادرات 1972 - الماشية 41٪، قطن 20٪.

الحكم: عزل رئيس الجمهورية في 3 يناير 1966 وتولى سانجولي لاميزانا السلطة وحل الجمعية الوطنية وأوقف العمل بالدستور وقدم دستورا جديدا في نفس العام. وحدث انشقاق داخل حزب الاتحاد الديمقراطي الإفريقي الحاكم أدى إلى انقلاب عسكري في 8 فبراير 1974 أوقف العمل بالدستور وحل الجمعية الوطنية وحظر النشاط السياسي ولكنه أبق على لاميزانا رئيسا للدولة.

المؤلف في سطور:

بيتر لويد

* ولد في بورنمث بإنجلترا عام1927 وتلق تعليمه في أكسفورد. ومنها حصل على الدكتوراه في الانثروبولوجيا الاجتماعية عام 1958.

* كان حتى عام 1969 مدرسا في جامعة سكس بإنجلترا.

* أحد المختصين في الدراسات الاجتماعية الأنثروبولوجية عن إفريقيا، وقد قام بالكثير من البحوث الميدانية في نيجيريا وغرب إفريقيا. كما أسس قسم الاجتماع بجامعة ابيدان بنجيريا.

* من مؤلفاته: قانون الأراضي في يوروبا (1962)؛ الصفوة الجديدة في إفريقيا الاستوائية (1965)؛ الأحزاب السياسية والوحدة القومية (1965).

المترجم في سطور:

شوقي جلال

* *تخرج في كلية الآداب جامعة القاهرة-قسم الفلسفة وعلم النفس عام 1956.

* أسهم بكتابة العديد من المقالات في كبرى المجلات العربية النظرية المتخصصة.

* ترجم للمكتبة العربية اكثر من اثني عشر كتابا في الفلسفة وعلم النفس واللغة والآداب منها: بافلوف وفرويد (دراسة مقارنة) في مجلدين؛ الأصوات والإشارات.

* عضو لجنة قاموس علم النفس التي شكلها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالقاهرة لوضع قاموس للمصطلحات النفسية.



العرب والتحدي

تأليف: د. محمد عمارة